جمهـــــــورية العـــــــــراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمـي

جامعـة القادسـية / كليـة التربيـة

قسـم اللـغـــة العربيـــــة

قواعـــد التوجـيه النحـــويّ
فـي تفســـــير البحـــر المحيـــط
لأبـي حيَّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)

رسالة قدَّمتها الطالبة :

إخـــلاص عـبيـد عـبـد الله

إلى عمادة كلية التربية - جامعة القادسية وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها .

إشـــراف :

أ. خالـــــد عبـــد فـــزاع

١٤٣٨هـ ٢٠١٧م

www.manaraa.com

إقرار المشرف :

أشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ[قواعد التوجيه النحوي في تفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)] جرى بإشرافي في جامعة القادسية _ كلية التربية ، وهي من متطلبات شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة .

التوقيع :

المشرف : أ. خالد عبد فزاع

التاريخ : ٤ / ١٠ / ٢٠١٧

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع :

أ . د : عبد الله حبيب التميمي

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ : ٤ / ١٠ / ٢٠١٧

جامعة القادسية
كلية التربية
قسم اللغة العربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ(قواعد التوجيه النحوي في تفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)) التي قدمتها الطالبة (إخلاص عبيد عبد الله) وناقشناها في محتوياتها وفي ما له علاقة بها ، وهي جديرة بالقبول بتقدير (جيد) لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة .

الإمضاء :

الاسم : أ. د. حامد عبد المحسن كاظم
رئيساً
التاريخ : ١٦/ 12 / 2017

الإمضاء :

الاسم : أ. د. حسن عبد المجيد عباس
عضواً
التاريخ : ١٧/ 12 / 2017

الإمضاء :

الاسم : أ. م . د. إحسان فؤاد عباس
عضواً
التاريخ : ١٨/ 12 / 2017

الإمضاء :

الاسم : أ. خالد عبد فزاع
عضواً ومشرفاً
التاريخ : / 12 / 2017

مصادقة عمادة كلية التربية

الإمضاء :

أ.د. خالد جواد العادلي
عميد كلية التربية / جامعة القادسية
التاريخ : 14/ 1 /2018

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قـــالَ تعالـــى :

﴿ ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ الْعِلْمِ
إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن
سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَىٰ ﴾

صدق الله العليّ العظيـــم

سورة النجـــم : ٣٠

www.manaraa.com

المحتويات :

الموضوع :	الصحيفة
مقدمة :	١-٤
تمهيد : في قواعد التوجيه النحوي	٥-١٧
الفصل الأوّل : العامل	١٨ -٧٣
العامل في اللغة :	١٩
العامل في الاصطلاح :	٢٠
أولاً : القوة والضعف	٢٤
ثانياً : الاختصاص في العمل النحوي	٤٩
ثالثاً : قواعد أُخرى	٦٣
الفصل الثاني : القياس النحوي	٧٤-١١٣
أوّلاً : الحمل	٧٦
أ- الحمل على اللفظ	٧٧
الحمل على الجوار	٧٧
ب- الحمل على المعنى	٨٤

www.manaraa.com

التضمين	٨٥
الحمل على التوهم	٩٠
ج- متفرقة	٩٢
ثانياً : الأصل والفرع	٩٧
ثالثاً : قواعد أخرى	١٠٩
الفصل الثالث : التركيب	١١٤-١٥٦
أولاً : التقديم والتأخير	١١٥
ثانياً : ما لا يجوز اجتماعه في النحو	١٣٦
ثالثاً : قواعد أُخرى	١٤٩
الخاتمة :	١٥٧-١٦٠
ثبت المصادر والمراجع :	١٦١-١٨٢
الملخص باللغة الإنجليزية :	A-B

www.manaraa.com

الإهداء :

إلى من أظهر بساحته تواضع العلماء

ورحابة صدره ساحة العارفين

إلى من يضيء بعلمه عقول الآخرين

ويبدد بالجواب الصحيح حيرة السائلين

أستاذي الفاضل د. جواد كاظم عناد

الباحث

مُقَدِّمَة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مُقَــدِّمَــة :

الحمدُ لله تعالى رب العالمين ، على نعمهِ ومنَنهِ _ ونعمُهُ عليَّ أكثر من أن تُعَدَّ ، أو تُحْصَى _ ومن نِعَمِهِ عليَّ أن وفقني لإتمام هذا البحث فلهُ الشكر أوَّلاً وآخراً ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد خاتم الأنبياءِ ، وعلى آله النجباءِ .

أمَّا بعد :

فلا يُبالَغ في وصف النحو العربي بأنَّه أسمى العلوم قدراً ، وأنفعها أثراً حتى أجمع الأئمة على أنَّه شرط في رتبة الاجتهاد ، وغدا عند بعضهم واجباً على كُلِّ علمٍ متعلقٍ بالقرآن الكريم ؛ لأنَّ القرآن الكريم نزل بلغة العربِ ، ولهذا العلم أصوله وقواعده التي تحكمه ، وضوابطه التي تضبطه ، اعتنى بها العلماءُ ؛ ليكون الاحتجاج والاستدلال بها على منهاجٍ مأمونٍ موثوقٍ بهِ .

ونظراً للغاية التي نشأ علم النحو من أجلها ، وهي حفظ اللسان من اللحن ، اهتم النحويونَ بالقواعد التي تضبطه ، وبعد استقراء كلام العرب ، أخذوا يُقعِّدونه ، فوجدوا ثمة قواعد تشترك في أكثر من بابٍ نحوي ، وهذه القواعد هي القواعد التوجيهية موضوع بحثنا ، وقد شكلت ظاهرة بارزة عند علماء اللغة العربية ، فكانت لها أهمية كبيرة ، وشغلت حيزاً كبيراً في النحو العربي ، وقد كانت واضحة في أذهان النحاة ، ولكن الكشف عنها بعدِّها قواعدَ توجيهية بصورة واضحة منفردة عن أدلة النحو ، وقواعده ، أو قواعد الأبواب كان حديثاً ، وأوَّل من جمعها وأطلق عليها مصطلح (قواعد التوجيه) هو الدكتور تمام حسان في كتابه الأصول .

وقد وقع الاختيار في هذه الدراسة على واحد من كتب التفسير المهمة ، وهو تفسير (البحر المحيط) لأبي حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ؛ لكي يكون ميداناً لهذه الدراسة ، الذي يعدّ أقرب ما يكون إلى كتب النحو منه إلى كتب التفسير ، وقد أكثر فيه مؤلِّفُهُ من ذكر القواعد التوجيهية في عرضه للآراء والتوجيهات النحوية في إعراب القرآن الكريم وقراءاته ، وقد اخترناه ؛ ليكون منطلقاً يمكن بهِ الولوج إلى بطون المؤلفات النحوية وخوض غمارها ، وليتسنى لنا الكشف عن هذه القواعد التوجيهية في النحو العربي ، والوقوف على استثمار أبي حيَّان لها في عرضه للمسائل النحوية على هدي هذه القواعد التوجيهية .

وقد كان من دواعي اختياري هذا الموضوع (قواعد التوجيه النحوي في تفسير البحر المحيط لأبي حيَّان الأندلسي) ؛ أنّي شغفت بعلوم اللغة العربية ولا سيما الصرف ، والنحو .

وقد اقتضت طبيعة المادة التي جمعتها بأن يتمخَّض عنها تمهيد وثلاثة فصول تتلوهن خاتمة .

تناولتُ في التمهيد معنى القاعدة في اللغة والاصطلاح ، وتعريف القاعدة النحوية ، والقواعد التوجيهية بصورة خاصة ، وفرقها عن قواعد الأبواب ، وعلاقتها بأدلة النحو ، ونظرية الأصل والفرع في النحو العربي .

ودرس الفصل الأوَّل العامل النحوي ، فتحدّثتُ عن مفهومه في اللغة والاصطلاح ، وثم قمتُ بتقسيمه على ثلاثة أقسام بحسب القواعد التوجيهية التي تندرج تحته ، فكان القسم الأوَّل منها القواعد التوجيهية التي تخص القوة والضعف في العمل النحوي ، والقسم الثاني القواعد التوجيهية التي تخصّ الاختصاص في العمل النحوي ، وجعلتُ القسم الثالث القواعد التوجيهية الأخرى التي تخص العمل النحوي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووقفتُ في الفصل الثاني على القواعد التوجيهية التي تخص القياس النحوي ، فقسمتها على ثلاثة أقسام جعلت القسم الأوَّل منها للقواعد التوجيهية التي تخص الحمل ، والقسم الثاني للقواعد التوجيهية التي تخصّ الأصل والفرع فيه ، وجمعت في القسم الثالث القواعد التوجيهية الأخرى التي تخصّ القياس النحوي .

وأبان الفصل الثالث القواعد التوجيهية التي تخصّ التركيب النحوي في اللغة العربية ، فقمت بتقسيمها على ثلاثة أقسامٍ أيضاً ، جعلت القسم الأوَّل منها للقواعد التوجيهية التي تخصّ الرتبة والترتيب والفصل ، والقسم الثاني للقواعد التوجيهية التي تخصّ ما لا يجوز أن يجتمع في النحو العربي ، وأمّا القسم الثالث فجمعت فيه بقية القواعد التوجيهية التي تخصّ التركيب .

لننتهي إلى الخاتمة التي أودعنا فيها أهم النتائج التي تمخَّضَ عنها البحث .

وقد يُعترض على الخطة التي سرت عليها بأنَّ تقسيمها على هذه الصورة فيه نظر ؛ فيُقال : كيف فصلتي بين العامل والقياس والتركيب ، وهذه الأمور لا ينفصل أحدها عن الآخر ؟ . فأقول : هذا لا غبار عليه ، ولكنّي لم افصل بينهما تماماً ؛ لأنَّه لا عامل نحوي بلا قياس وتركيب ، ولا قياس نحوي بلا عامل وتركيب ، ولا تركيب بلا عامل وقياس ، ولكن كان الفصل بينها من توزيعنا للمسائل النحوية التي نصَّ أبو حيَّان فيها على القواعد التوجيهية التي قمت باستخراجها من تفسيره ، فكان توزيعها على هذه الخطة أسلم من غيره ؛ لأتمكن من دراستها بصورة أفضل ، بحيثُ أتحدث عن المسألة تلو الأخرى ضمن المضمار الواحد ، فكان الجمع للمسائل النحوية تحت مسمى عام يضمها جميعاً ، ومعلوم أنَّ الخطة تنبع من المادة اللغوية المتوافرة لدينا .

ولم أقسم الفصول على مباحث ؛ لأنَّني جعلت من القواعد التوجيهية عناوين للمسائل النحوية التي ترد فيها ، وهذه القواعد تتفاوت قلة وكثرة ، مما أدى إلى صعوبة توزيعها على مباحث متقاربة في أعداد الصفحات .

ومن الصعوبات التي واجهتها في البحث أن المادة غير مجموعة في كتاب منهجي مستقل ، بل كانت مبثوثة في بطون الكتب اللغوية والنحوية ؛ وهو أمر مجهد عند جمع شتاتها واستخراج المقصود ، والمراد بحثه في هذه الرسالة ، زيادة على أن كُلَّ قاعدة توجيهية قد تخصّ موضوعاً معيناً يختلف عن الموضوع الذي تخصه غيرها ، مما زاد من صعوبة الوقوف على أدق تفاصيل الموضوعات النحوية .

فضلاً على أنَّ هناك دراسات تناولت القواعد التوجيهية لم نستطع الحصول عليها ، وهي :

١- قواعد التوجيه النحوي وتطبيقاتها في كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيَّان الأندلسي ، رسالة ماجستير: حسينة محمد طاهر ، جامعة الموصل ، كلية التربية ، ٢٠١٢م . وهذه أهمها بوصفها عند أبي حيَّان نفسه ، ولكن في مؤلف آخر .

٢- قواعد التوجيه في النحو العربي : د. عبد الله أنور سيد أحمد الخولي ، مؤسسة دار التعاون ، ١٩٩٧م.

٣- قواعد التوجيه النحوي عند ابن الأنباري ، رسالة ماجستير : أحمد نزال غازي الشمري ، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم .

وقد اتبّعنا المنهج الوصفي في عرض آراء النحويين في المسائل النحوية ، والمنهج التحليلي في تحليل المسائل النحوية المختلفة المحتوية على القواعد التوجيهية ، وقد حرصنا على الآتي :

١_ ذكر الآية التي تشتمل على اللفظة التي ترد القاعدة التوجيهية في الكلام عليها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢_ وضع القاعدة التوجيهية عنواناً لكلِّ مسألة نحوية ترد ضمنها القاعدة التوجيهية .

٣_ نقل نصوص كلام أبي حيَّان بحسب ما هي عليه في المسائل النحوية أو تغيير النصّ قليلاً عند الحاجة ، فعندما ننقل النصَّ مباشرة من البحر المحيط نبتدأ بقول : قال أبو حيَّان ، ثم نتبعه بقوسي التنصيص، وعندما لا ننقل النصَّ بحسب ما هو عليه بأن نُغيّر فيه قليلاً أقول ذكر أبو حيَّان ، ثم أرفع قوسي التنصيص، وقد قمت بوضع كلام أبي حيَّان المنقول بالنص ، وبالتصرّف بخط غامق ؛ لإيضاح حدود قول أبي حيَّان ؛ لأنَّه يذكر خلال كلامه أقوالاً للعلماء من النحويين والمفسرين ، بل ويكثر منها بالتنصيص على أقوالهم ، أو قد يتصرّف فيها ، فنعود إليها في مظانها ونثبت أقواس التنصيص لها في داخل كلام أبي حيَّان ، إذا كان قد نقلها بالنصِّ - وهذا كثير - ، أو نبين حدودها إذا كان قد نقلها بتصرّف ، ثم نضع هوامشها في داخل كلام أبي حيَّان نفسه ، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة الوقوف على حدود كلام أبي حيَّان .

٤_ مناقشة الآراء ، والأوجه الواردة في كلِّ مسألةٍ ، وبيان أقواها ، والترجيح بينها ، بالرجوع إلى مظانها من كتب التفسير ، والإعراب ، والنحو ، وغيرها .

ولا يفوتني أن أتقدَّمُ بالشكر الجزيل إلى أساتذتي في قسم اللغة العربية بصورة عامة وإلى من تلمذتُ لهم في مراحل دراستي الأولية والعليا، وأودُّ أن شكر أستاذي الفاضل د. عبد الكاظم جبر ، الذي اقترح عليَّ موضوع هذه الدراسة ، والذي لم يتأخر عن أية مساعدة كانت ، وامتناني إلى أستاذي الفاضل الأُستاذ خالد عبد فزاع ، الذي منحني قدراً كبيراً من الحرية ، حفظهم الله وأدامهم لكل خير ومعروف .

ومن وقفوا معي بأشدّ الظروف ومن حفزوني على المثابرة والاستمرار وعدم اليأس ، عائلتي الكريمة أبي وأمي ، وإخوتي وأخواتي ، وإلى من وقف بجانبي من زملائي ، أتقدّمُ بالشكر الجزيل والامتنان من قلب فاض بالحب والاحترام والتقدير لكم_ حفظكم الله تعالى _ ولكُلِّ من مدَّ يدَّ العون لي ولو بدعاء في ظهر الغيب ، وإلى كُلِّ من علمني حرفاً منذ كنتُ طفلة صغيرة حتى يومي هذا .

وأنا هنا لا أزعم الكمال ، فالكمال لله وحده ، وأرجو من الله العلي القدير جل ثناؤه أن أكون قد وفقتُ بتناولي هذا الموضوع ، وأن جهدي وتعبي لم يضع سدى بعد مشوار طويل من العمل والجد .

إخلاص عبيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهـــــــــيد :

فـــي قـــواعـــد التـــوجيـــــــه النحـــــــــوي

www.manaraa.com

شمَّر الكثير من العلماء عن سواعدهم ، وتوجهوا بالبحث والتنقيب نحو القرآن الكريم ، فأخرجوا لنا ثروةً علميةً هائلةً في مجالاتٍ مختلفةٍ ، إذ وضعوا المصنفات النفيسة ، والمؤلفات الفريدة ، ومن هؤلاء العلماءِ صاحب تفسير البحر المحيط ، أبو حيّان الأندلسي النحوي والمفسر مُحمّد بن يوسف بن علي بن حيَّان المُلقب بأثير الدين ، والمُكنَّى بأبي حيَّان ، نسبةً إلى ولده الأكبر حيَّان ، وقد تعددت أنسابه ، فقيل : النَّفْزي _ نسبة إلى قبيلته البربرية _ والجيَّاني ، والأندلسي ، والغرناطي مولداً ونشأةً ، والمصري داراً و وفاةً ، والنحوي[1] ، واتفق المترجمون له بأنَّه ولِدَ سنة أربع وخمسين وستمائة مِنَ الهجرة في أواخر شهر شوال بمطخشارش مدينة من حضرة غرناطة[2] ، وتوفي بالقاهرة في أواخر شهر صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة[3] . ولا نريد أن نُسهب في تعريف أبي حيَّان ، فهو غني عن التعريفِ وقد تناول الكثير من الباحثين حياته في أبحاثهم ، وكتبت عنه د. خديجة الحديثي مؤلفاً كاملاً أسمته (أبو حيَّان النحوي) تناولت فيه أبا حيَّان وحياته ومذاهبه العقدية وغيرها بالتفصيل[4] .

وقد اهتم أبو حيَّان بالقضايا اللغوية ، والنحوية منها بصورةٍ خاصةٍ ؛ إذ طغت على ما سواها من نواحي التفسير ، فأكثر من ذكر المسائل النحوية ، وتوسَّع في مسائل الخلاف بين النحويينَ ، حتَّى أصبح التفسير أقرب ما يكون إلى كتب النحو منه إلى كتب التفسير ، ولا غرابة في هذا فهو قد برع في علوم اللغة والنحو خاصة ، حتَّى عرف بالنحوي قبل المفسر ، وغير هذا فهو لم يهمل نواحي التفسير الأُخرى كذكر المعاني اللغوية ، وأسباب النزول ، والناسخ والمنسوخ ، والقراءات ، والأحكام المتعلقة بها ، ونحو ذلك .

وقد كان أبو حيَّان مالكي المذهب كعامة أهل الأندلس ، ثم أصبح ظاهرياً حيثُ انتشر المذهب الظاهري في الأندلس ، ثم أصبح شافعياً عند قدومه إلى مصر . والمذهب الذي كان ظاهراً في ترجيحاته للأوجه الإعرابية هو المذهب الظاهري ، فكان يؤكد الأخذ بأظهر الوجوه ، وأبعدها عن التكلُّف ، فضلاً على هذا فهو كثيراً ما كان يردد لفظ الظاهر والأظهر في اختياراته النحوية . ولا غرابة في هذا ؛ إذ نُقِلَ عنه أنَّهُ

---

(١) يُنظر : فوات الوفيات : محمد بن شاكر الكتبي ، تح : إحسان عباس : ٧١\٤ ، وطبقات الشافعية الكبرى : تاج الدين علي بن عبد الكافي السبكي ، تح : محمود محمد طناحي : ٢٧٦\٩ ، وغاية النهاية في طبقات القرَّاء : شمس الدين ابن الجزري : ٢٤٩\٢ ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحَاة : جلال الدين السيوطي ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم : ٢٨٠\١ ، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب : ابن العماد ، تح : محمود الأزناؤوط : ٢٥١\٨ ، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب : المقري التلمساني ، تح : إحسان عباس : ٥٣٥\٨ ، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : إسماعيل باشا البغدادي : ١٥٢\٢ ، ومعجم المؤلفين تراجم مصنِّفي الكتب العربية : عمر رضا كحالة : ٧٨٤\٣ ، والأعلام في تراجم الرجال : خير الدين الزركلي : ١٥٢\٧ .

(٢) يُنظر : الوافي بالوفيات : صلاح الدين الصفدي ، تح : أحمد الأرناووط ، توكي مصطفى : ١٨٥\٥ ، وفوات الوفيات : ٧٢\٤ ، وغاية النهاية : ٢٤٩\٢ ، وبغية الوعاة : ٢٨٠\١ ، وشذرات الذهب : ٢٥١\٨ ، ونفح الطيب : ٥٣٨\٢ ، وهدية العارفين : ١٥٢\٢ ، ومعجم المؤلفين : ٧٨٤\٣ ، والأعلام : ١٥٢\٧ .

(٣) يُنظر : الوافي بالوفيات : ١٨٥\٥ ، وفوات الوفيات : ٧٢\٤ ، وغاية النهاية : ٢٥٠\٢ ، وبغية الوعاة : ٢٨٣\١ ، وشذرات الذهب : ٢٥٤\٨ ، ونفح الطيب : ٥٥٩\٢ ، وهدية العارفين : ١٥٢\٢ ، ومعجم المؤلفين : ٧٨٥\٣ .

(٤) هذا الكتاب من منشورات دار النهضة ، بغداد ، وقد ساعدت جامعة بغداد على نشره ، وطُبِعَ بمطابع دار التضامن ببغداد ، ١٩٦٦م-١٣٨٥هـ ، وهو في الأصل بحث نوقِشَ في كلية الآداب بجامعة القاهرة نال درجة الدكتوراه بمرتبة (الشرف الأولى) في ١٩٦٤/١/٢م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان يقول : " محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من عَلِقَ بذهنه "[1] ، فهو بحسب هذا يؤكد أن المذهب الظاهري أقوى المذاهب التي اعتنقها وتأثر بها في حياته وعلمه . وقد كان لهذا المذهب الأثر الظاهر في اختيار أبي حيَّان للقاعدة التوجيهية التي تناسب التوجيهات النحوية التي يذكرها المتقدمونَ عليه بالقبول ، أو الرفض ، أو غيرها ، أو التي يوجهها هو ، فيختار أوضحها وأقلها كُلفَة .

القاعدة في اللغة :

لمصطلح القاعدة أهميةٌ كبيرةٌ في الدراسات النحوية ؛ وهو شائع بين النحويينَ قديماً وحديثاً ، والتأصيل لهُ لا يكون إلَّا بتحديد المفهوم اللغوي الذي يتشكل المصطلح هذا في مظانه المختلفة عبر السياقات التي يتعاقب عليها .

والقاعدة : فاعِلَة مشتقة من الجذر اللغوي قعدَ يَقْعُدُ قُعُوداً بخلاف قامَ ، وجمعها قواعد وقاعدات ، ويكاد أصحاب المعجمات اللغوية يُجمعونَ على أنَّها تدلُّ على الثبات والاستقرار ، فذهبوا إلى أنَّها أصلُ الأُس ، والقواعد الأساس ، وقواعد البيتُ أساسه ، وقواعد الهوادج خشباته التي تثبته[2] ، ومعلوم أن القاعد يكون مستقراً والقائمُ يكون بخلافه ، فقد يكون متنقلاً من مكان إلى آخر ، فالقاعد أكثر استقراراً من القائم ، والقاعدة هي الأساس التي يرتكز عليه غيره ، كقواعد البيت التي ترتكز عليها جدرانه وسقوفه ، فهي الأصل المستقر للشيءِ .

وقد ورد مصطلح القاعدة بصيغة الجمع في القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : ﴿**وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ القَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ العَلِيمُ**﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿**قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ القَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ العَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ**﴾[4]، وقوله تعالى : ﴿**وَالقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾[5] ، ففي الآيتينِ الأولى والثانية القواعد هي قواعد البيت أي : أساسه الذي قام عليه ، وفي الآية الثالثة أُطلقت مجازاً على العوانس اللواتي لا يمكنهنَّ إنجاب الأولاد ؛ لكبرهنَ فلا يتغير حالهنَ فهن ثابتات مستقرات بعدم الأنجاب كقواعد البيتِ الثابتة في مكانها .

---

(١) يُنظر : بغية الوعاة : ٢٨١/١ ، وشذرات الذهب : ٢٥٣/٨ .
(٢) يُنظر : العين : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تح : مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي : (قعد) : ١٤٢/١-١٤٣ ، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : إسماعيل بن حماد الجوهري ، تح : أحمد عبد الغفور عطار : (قعد) : ٥٢٥/٢-٥٢٦ ، ولسان العرب : ابن منظور : (قعد) : ٣٥٧/٣-٣٦١ ، وتاج العروس من جواهر القاموس : الزبيدي ، ج٩تح : مصطفى حجازي : (قعد) : ٤٩/٩ .
(٣) سورة البقرة : ١٢٧ .
(٤) سورة النحل : ٢٦ .
(٥) سورة النور : ٦٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القاعدة في الاصطلاح :

ذكر التهانوي إن لفظ القاعدة يطلق على غير معنى فيكون مرادفاً للأصل ، والقانون ، والضابط ، والمقصد[١] ، ولا يختلف تعريفها في الاصطلاح عن معناها في اللغةِ فتعاريفها كُلُّها تدور في قاسم مشترك يجمعها ، وهو الأصل والأساس للشيءِ أو الأشياءِ . وجاءَ في تعريفها أنَّها " قضيةٌ كُلِّية منطبقة على جميع جزئياتها "[٢] ، وعرَّفها خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) بأنَّها " حكمٌ كُلِّي منطبق على جميع جزئياته لتتعرف أحكامها منه "[٣] ، ولكن قوله : (حكم) فيه نظرٌ ؛ لأنَّ الحكم موجود في القاعدة ضمناً ، ولا يتحقق الحكم ما لم تتحقق القاعدة كاملةً[٤] ، فعندما نقول : القاعدة في الفاعل أن يكون مرفوعاً ، والمفعول منصوباً ، فهذا يعني أن حكم الفاعل الرفع ، وحكم المفعول النصب أيَّاً كان نوعه ، إذ ليس ثمة مفعول غير منصوب ، وعرّفها الكفوي (ت١٠٩٤هـ) بأنَّها " قضية كُلِّية من حيثُ اشتمالها بالقوةِ على أحكام جزئيات موضوعها "[٥]، "[٥]، ويعرفها التهانوي بأنَّها : " أمرٌ كُلِّي منطبقٌ على جميع جزئياته عند تعرُّف أحكامها منه "[٦] ، ومن هذا هذا فالقاعدة " مقولة ثابتة تنطبق على جميع أفراد الجنس ، أو أجزائه التي تتناولها "[٧] .

ويبدو أن التعريف الأقرب إلى الصواب هو تعريف الكفوي ؛ لأنَّ إضافة كلمة (القوة) فيه تؤكد أنَّها تُبنى على ما هو كائن ، وما سيكون من جزئيات موضوعها للتطبيق عليها ، وبحسب هذا تكون محيطة بما قد يتفرعُ عنها ، فجاء وصف القاعدة بـ(الكلِّية) ؛ لأنَّ من خصائصها الاطراد والشمول .

والنحويون لم يتحدثوا عن القاعدة مصطلحاً نحوياً على الرغم من وضوح مفهومها في أذهانهم ،وقد استعملوا ألفاظاً أخرى تؤدي معنى هذا المصطلح ، أشهرها : القياس والأصل والمذهب ؛ وعرفوها موضوعاً لهُ آلياته المنهجية وحدوده المعرفية وباشروه ضمن تطبيقاتهم المتعلِّقة بالأحكام النحوية ؛ لأنَّ الجانب العملي كان غالباً على العمل النظري ؛ وتأسيساً على هذا كان استخلاصهم معظم القواعد النحوية التي تضبط النظام التركيبي للغةِ من الظواهر المطردة فيها[٨] ، والقواعد النحوية تقسم على قسمين : الأولى تكون مختصة بأبواب النحو ، فهذه هي قواعد النحو ، التي تكون ظاهرة في المؤلفات النحوية ، والثانية تكون شاملة لأكثر من باب نحوي ، وهي التي يطلق عليها قواعد التوجيه ، ولابُدَّ لنا من التعريف بقواعد التوجيه النحوية ؛ لنكون على بينة منها ونفرقها من قواعد النحو .

---

(١) يُنظر : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : ١٢٩٥/٢ .
(٢) معجم التعريفات : الجرجاني : ١٤٣ .
(٣) شرح التصريح على التوضيح ، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو : خالد الأزهري ، تح : محمد باسل عيون السود: ١٠٤/١ .
(٤) يُنظر : قواعد التوجيه في النحو العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري : فارس علي مسلم : ٨٩ .
(٥) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، تح : عدنان درويش ، ومحمد المصري : ٧٢٨ .
(٦) كشاف اصطلاحات الفنون : ١٢٩٥/٢ .
(٧) القاعدة النحوية تحليل ونقد : محمود حسن الجاسم : ٢٥ .
(٨) يُنظر : القاعدة لنحوية : ٢٦ ، ٥٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قواعد التوجيه النحوي :

هذه القواعد لا تنتمي لبابٍ محددٍ من النحو ، بل تكون عامة لأكثر من بابٍ نحوي واحدٍ، وهي لم تكن واضحةً مبوبةً كقواعد النحو ، وكان أبو حيَّان يطلق عليها مصطلح (القواعد الكُلِّية) ، إذ يقول : " ولا نُثبت القواعد الكُلِّية بالمحتمل "[١] ، يقول الدكتور حسن خميس الملخ:" النحو العربي منظومة من العلاقات المتشابكة التي يمكن أن نصفها بقواعدٍ كُلِّيةٍ ، تندرج تحتها أجزاءٌ من أبوابٍ شتى من النحو ، وهذه القواعد الكُلِّية شديدة التداخل مع القواعد التفصيلية لكُلِّ بابٍ نحوي حد صعوبة الفصل بينها "[٢] ، وهو رأي وجيه ومن هنا بدى لنا أن نتعرف الفرق بين قواعد التوجيه وقواعد النحو بعد بيان قواعد التوجيه وتعريفها ؛ لنكون على بينة منها .

وأول من أطلق مصطلح (قواعد التوجيه) هو الدكتور تمام حسَّان في كتابه الأصول وهذا ما ذهب إليه بعض الباحثين[٣] ، وأنا بدوري لم أقف على من أطلقه عليها في من سبقه ، وهو ما أكده بقوله : " تقدمنا غير مسبوقينَ بالكشفِ عن كنزٍ قديمٍ في تراثنا النحوي جعلنا عنوانه قواعد التوجيه "[٤] ، ويسوّغ سبب تسميتها بقواعد التوجيه بقوله : " وإنَّما آثرت أن أُسمي هذه القواعد (قواعد التوجيه) ؛ لارتباطها بالتعليل وبتوجيه الأحكام عند التأويل واعتبار وجه منها أولى من الآخر بالقبول "[٥] ، وفي تسميتها بقواعد التوجيه نظر ، إذ يذهب بعض الباحثين إلى تسميتها بـ(قواعد الاستدلال) ؛ لأنَّ مصطلح التوجيه يجعل منها مقصورة على وظيفةٍ واحدةٍ من الوظائف المتعددة التي تتكفل هذه القواعد ببيانها ، إذ تستخدم في إثبات الحكم النحوي ، والترجيح والاستدلال والمفاضلة بين الأوجه والتأويل والتوجيه ، ومن هنا كان تسميتها بـ(قواعد الاستدلال) لها من تطابق المصطلح على مفهومه ما ليس للمصطلح الشائع فيها من باب تسمية الشيء بأبرز صفاته ، وهي تقع وسطاً بين مبادئ التقعيد النحوي ، والقواعد الفرعية ، أو قواعد المسائل[٦] .

ونستطيعُ أن نُطلقَ عليها مصطلح (قواعد التعليل النحوي) ، مع وجاهة المصطلحين (قواعد التوجيه) ، و(قواعد الاستدلال) كليهما ، وتسميتها بـ(قواعد التعليل النحوي) لهُ من السعة والشمول ما ليس لغيرها ؛ لأنَّ التعليل يشمل الاستدلال والتوجيه ، وآثرنا هذه التسمية على غيرها ؛ لأنَّها كانت مرتبطة بالتعليل النحوي أكثر منها بالاستدلال والتوجيه ، بل هي التعليل نفسه ، إذ كان النحاة يذكرونها في أثناء مناقشتهم وتحليلهم للأوجه الإعرابية المحتملة للمسألة النحوية ؛ لهذا جاءَت متناثرة في بطون مؤلفاتهم النحوية واللغوية ،

---

(١) البحر المحيط ، تح : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض : ٥٠٤/١ .
(٢) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي : ١٨٨ .
(٣) يُنظر : جدل النص والقاعدة قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والاستعمال : الأمين ملاوي : ٢٧٠ ، وقواعد التوجيه النحوي وأثرها في الخلاف بين النحاة : حميدة مصمودي : ٢١ .
(٤) الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو ، فقه اللغة ، البلاغة : ٢٠٦ .
(٥) الأصول : ١٩٠ .
(٦) يُنظر : جدل النص والقاعدة : ٢٧٠-٢٧١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيسوّغون بها ردَّ بعض الأوجه الإعرابية ، أو قبولها بدلالة القاعدة التي يذكرونها لتسوّيغ ضعف الوجه ، أو منعه وغير ذلك ، ومن هنا ساغ لنا اطلاق مصطلح (قواعد التعليل النحوي) عليها .

إلَّا أنَّ تسميتها بقواعد التوجيه له من الشهرة ما ليس لغيره ؛ لأنَّه أوَّل مصطلح أُطلق عليها، ولارتباطها بالتوجيه أيضاً ، فإذا ما سمع أحدنا قواعد توجيه تبادرت إلى ذهنه مباشرة ، بخلاف التسمية الأُخرى ، فلعله يذهب إلى شيءٍ آخر غيرها .

وترتبط هذه القواعد بقواعد النحو العربي التي تعد الدرع الذي وضع لصون اللسان من الخطأ ودَرْء الزلل، الضابطة لقوانين اللغة الصوتية ، والصرفية ، والنحوية ، التي تعتمد الدراسة عليها في كُلِّ لغةٍ ؛ لهذا لا نستطيع الاستغناء عنها ، وتزاد الحاجة إليها كُلَّما اتسعت اللغةُ ؛ لأنَّ اللغةَ كائنٌ حيٌّ يتحرك بصورةٍ مستمرةٍ فينمو ويتطور ، وكُلَّما تقدّمت كثر اللحن فيها ، ودخلتها مصطلحات جديدة ، واضمحلت أُخرى ، فوجود هذه القواعد ضرورة ؛ لنستطيع السيطرة على اللغة وقوانينها .

وعرف الدكتور تمام حسَّان القواعد التوجيهية بأنَّها " تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاةُ ؛ ليلتزموا بها عند النظرِّ في المادةِ اللغوية سماعاً كانت ، أم استصحاباً ، أم قياساً ، التي تستعمل لاستنباط الحكم "[1] .

ويذهب أحد الباحثين إلى أنَّ قول الدكتور تمام حسَّان : " الضوابط المنهجية التي وضعها النحاةُ " فيه نظرٌ ؛ لأنَّ هذا يدلُّ على أنَّها لم تُستنبط من كلام العرب ، والأصل فيها أن تكون مستنبطة من كلام العرب أي : هذه القواعد ليست مستنبطة من المادة اللغوية ، أو الطبيعة اللغوية وإنَّما فرضها النحاة على البيئة اللغوية ، فأصبحت تتحكم بمفردات اللغة وتراكيبها قبولاً ورداً ، ولعلَّ ما منع الدكتور تمام من التنصيص على أنَّها مستنبطة من واقع البيئة اللغوية ، ارتباطها بالتعليل النحوي ؛ لأنَّ منه ما يكون مستنبطاً من واقعها اللغوي ، ومنه ما يكون من خارج اللغة بحسب الفلسفة الخاصة بالنحو ، وقواعده في ذهن كُلِّ نحوي[2] . فهي قواعد مستنبطة من كلام العرب وليست مفروضة عليه ، وحتَّى التي ترتبط بالتعليلات الفلسفية فهي توافق المادة اللغوية الموضوعة لها .

ويعرفها الدكتور محمود حسن الجاسم بأنَّها " مجموعة من القواعد العامة التي تستدعيها الأحكام النحوية، حين إطلاقها على عناصر النظام التركيبي في قضايا التحليل النحوي ، أي: مجموعة القواعد أو الأسس التي يُرتكز عليها في أوجه التحليل النحوي من حيثُ الترجيح والتضعيف والرفض ؛ لأنَّ هذه الأسس التوجيهية هي الوسيلة التي تُمكّن المحلّل من تحديد الوجه المناسب ، وتتعلَّق بقضايا السماع ، أو الأصل ، أو آراء النحاة ، أو المعنى ، أو القياس"[3] ، فهي تتعلق بأسس التحليل النحوي عامة كالسماع ، والأصل ،

(١) الأُصول : ١٨٩-١٩٠ ، وجدل النص والقاعدة : ٢٧٠ ، وقواعد التوجيه النحوي وأثرها في الخلاف بين النحاة : ٢١ .
(٢) يُنظر : قواعد التوجيه في النحو العربي : ٩٧ .
(٣) القاعدة النحوية : ٣٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وآراء النحاة ، والمعنى ، والقياس النحوي بمظاهره وقضاياه المتنوّعة ، التي يستعين بها النحوي حين يحاكم الأوجه والآراء، وتحتاج إلى درجة عالية من التعمُّق والتمكّن بأمور النحو ؛ لأنَّ الغايةُ منها الحوار والجدل ، أو المفاضلة بين الأوجه في تحليلِ الظاهرة ؛ وبحسبان هذا تكثر هذه القواعد في أمهات الكتب التي تكثر فيها الخلافات النحويّة ، أو تعدد الأوجه النحوية في التحليل عند تفسير النحويينَ لبعض النصوص وفهمها[١]، وهي تمثّل ضوابط معيارية نظرية جرَّدها النحويون من الاستعمال اللغوي العربي الفصيح ، التي تُبنى وفقها العلاقات النحوية ضمن الباب النحوي والأبواب النحوية مع بعضها ، ولا يحدث تغيير في أصل هذه العلاقات إلَّا بموجه من هذه القواعد ومسوِّغ له[٢] ، وهذه القواعد التوجيهية تقسم على قسمينِ منها ما يهدف إلى ضبط أصول التفكير النحوي ، أو الأفكار النحوية العامة ، ومنها ما يهدف إلى ضبط عملية الاستدلال النحوي[٣] ، فقواعد التوجيه تمثّل " مفهومات نظرية عامة ، استخرجها النحاة من معطيات المادة المدروسة ، فكونت أصولاً كلية ، جردت في صورة ضوابط كان لها دورٌ كبيرٌ في وضع تفسير منطقي مقبول ، لصور العلاقات بين العناصر في النسق الذي بنيت عليه النظرية كما أنَّ هذه الضوابط هي التي اعتمدها النحاةُ في تكوين عناصر المنهج "[٤] .

ولا تنتمي قواعد التوجيه إلى بابٍ واحدٍ من أبواب النحو ، بل تكون قواعد عامة التزمها النحويونَ تشمل النحو كلَّه أبواباً وجزئيات ، وتضع منهجاً لكيفية الاستدلال بـ(أدلة النحو) كالسماع فتبين الضوابط المتعلّقة بهِ كالكثرة والقلَّة والندرة والشذوذ ، والقياس فتبين الضوابط المتعلِّقة بهِ وأركانه ، والاستصحاب فتبين أصل الوضع وأصل القاعدة ، والعدول عنه ، أو الردّ إليه ، والإجماع ، كذلك تبين الضوابط التي تتعلَّق بهِ[٥] ، وتُسهم هذه القواعد في ضبط الأبعاد النظرية للمقولات النحوية العامة كالإعراب ، والبناء ، والعامل ، والرتبة، والفصل ، والحذف والحمل ، والافتقار ، والاستغناء ، والتوسع ... ، فمن قواعد التوجيه ما يهدف إلى ضبط عملية الاستدلال ، وما يهدف إلى ضبط المقولات التي تمثّل أصولاً للتفكير النحوي عند العرب[٦] .

الفرق بين قواعد التوجيه والنحو :

جعل الدكتور تمام حسَّان الفرق بينهما كالفرق بين الدستور والقانون ، ومن يعرف الفرق بين الدستور والقانون يعرف الفرق بين قواعد النحو والتوجيه ، فالعلاقة بينهما علاقة الخاص بالعام[٧] ، فقواعد النحو هنا تمثّل القانون ، وقواعد التوجيه تمثّل الدستور ، فالدستور يشتمل على فقراتٍ عدّةٍ كُلّ فقرة منها تكون مشتملة

---

(١) يُنظر : القاعدة النحوية : ٥٠ .
(٢) يُنظر : قواعد التوجيه في النحو العربي : ٩٧ .
(٣) يُنظر : أصول النحو دراسة في فكر الأنباري : د. محمد سالم صالح : ٤٥٤ .
(٤) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي : د. لطيفة النجار : ١٨٢ ، وضوابط الفكر النحوي : د. عبد الفتاح الخطيب : ٤٠/١.
(٥) يُنظر : أصول النحو دراسة في فكر الأنباري : ٤٥٤ ، ومخالفة المفسرين أصول الصناعة النحوية : د. عبد الكاظم جبر : ٢٢ .
(٦) يُنظر : مخالفة المفسرين أصول الصناعة النحوية : ٢٢ .
(٧) يُنظر : الأصول : ١٩٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على قوانين عدّة كذلك الحال فيما يخص قواعد التوجيه ، كل قاعدة منها تشتمل على أكثر من باب نحوي وهذه الأبواب تشتمل على قواعد نحوية ، فتكون القاعدة التوجيهية الواحدة تشتمل على أكثر من قاعدة نحوية.

فالعلاقة بين قواعد التوجيه والنحو علاقة العام بالخاص ؛ لأنَّ قواعد التوجيه عامة شاملة للنحو كُلِّه أبواباً وجزئيات ، وقواعد النحو تخصُّ باباً نحوياً معيناً ، ومن حيثُ الوظيفة النحوية فإنَّ قواعد التوجيه يؤتى بها لتقرير الوجه وتسويغه ، الذي تُذكر في سياقهِ ، وقواعد النحو تأتي لتقرير الحكم النحوي في المسألة ، وقواعد النحو جزء من اللغةِ ؛ إذ تكون مستنبطة من اللغة لأجل ضبط النصوص اللغوية ، وقواعد التوجيه جزء من المنهج ؛ صحيح أنَّها استنبطت من اللغة كالأولى ، ولكن وظيفتها تختلف عنها إذ تكون للمفاضلة والتسوّيغ للأوجه النحوية المحتملة ، وقواعد النحو جُمِعَت في المؤلفات النحوية قديماً وحديثاً جمعاً مُبوباً مقصوداً ، وقواعد التوجيه جاءَت متناثرة في أمهات الكتب النحوية ، " فإذا كانت كتب النحو جمعت قواعد الأبواب جمعاً مقصوداً ومعتمداً ؛ لأنَّ جمع هذه القواعد هو الغرض الذي يُكتب من أجله أي كتابٍ للنحوِ ، فإنَّ قواعدَ التوجيه لا يردُّ ذكرها إلَّا لماماً ؛ لأنَّ النحاةَ لم يعتنوا بجمعها وتصنيفها وإنَّما كانوا يشيرونَ إليها كُلَّما سنحت لهم الفرصةُ للإشارة إليها في معرضِ الشرحِ ، أو النقاش ، أو المحاجةِ "[1] ، إذ جاءَت مبعثرة في بطون أمهات الكتب النحوية واللغوية .

وأميل إلى ما ذهب إليه الدكتور حسن خميس الملخ في تسوّيغ عدم تبويبها كقواعد النحو بأنَّ النحويينَ قد عزفوا عن تقديم المادة النحوية على وفق منهج القواعد الكُلِّية ، أو التوجيهية ؛ لأنَّ منهجها هذا يوزع الباب النحوي الواحد على قواعد توجيهيةٍ متعددةٍ ، وبحسب هذا يقطع أوصال الباب النحوي الواحد ، ويشتت الدارس ، هذا زيادة على عدم شمول القواعد التوجيهية لمسائل النحو كافَّة[2] ، ولعل هذا هو السبب الذي أدى بالدكتور تمام حسَّان إلى الخلط بين قواعد التوجيه وقواعد الأبواب ، يقول بعض الباحثين : " على الرغم من مكانة تقسيمه العلمية ، إلَّا أنَّهُ قد خلط بين قواعد الأبواب والقواعد الكبرى ، مما جعله يُكثر من القواعد التي تتوزع على الأبواب المختلفةِ وهي نتاج قواعد أُخرى ؛ وهذا لغلبة وظيفة التوجيه عليها "[3] ، وهذا فيه نظرٌ أيضاً ؛ لأنَّ الذي أوقعه في الخلط هو منهج هذه القواعد ، وصعوبة حصرها بطريقة مبوبة كقواعد النحو ، وليس غلبة التوجيه عليها ، فنراه يذكر القاعدة التوجيهية الواحدة في الأولية ويذكرها في الأصل ونفسها في القياس هكذا في ما يخصّ بقية القواعد التوجيهية .

(١) قواعد التوجيه ودورها في تقعيد النحو العربي : سعاد محمد علي الكريم : ٦٣ .
(٢) يُنظر : نظرية الأصل والفرع في النحو العربي : ١٨٨ .
(٣) جدل النص والقاعدة : ٢٧١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قواعد التوجيه وأصول النحو :

أصول النحو بحسب تعريف ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ) بقوله : " أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله ، كما أنَّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله "[١] ، ويذهب بعضُ الباحثين إلى أنَّ قواعدَ التوجيه أعم وأشمل من أصول النحو ، أو أدلته التي تفرعت منها فروعه ، فالعلاقة بينهما هي علاقة الخاص بالعام ؛ لأنَّ قواعد التوجيه تضبط عملية الاستدلال بأدلة النحو ، وغيرها من الأفكار النحوية[٢] .

ولا أذهب مع هذا الرأي بأنَّها أعم وأشمل من أصول النحو العربي ؛ لأنَّ النحو العربي بمجمله استُنبِطَتْ قواعده من استقراء كلام العرب ، بأدلة النحو : السماع والقياس والاستصحاب والأجماع ، ومن المادة اللغوية المجموعة بهذه الأدلة استنبطت القواعد التوجيهية ، فهي فرع مكمل لأدلة النحو العربي التي بنى عليها الكثير من النحويينَ آراءهم النحوية في بعض المسائل تقنيناً وتأصيلاً وترجيحاً وأخذاً وردّاً ، فكيف تكون قواعد التوجيه أعم وأشمل من أصول النحو ، وهي مستنبطة منها في أصل ؟ ، فالأصول أعم ؛ لأنَّها فكر والفكر واسع لا يحدّ أمَّا القاعدة فمحدودة .

قواعد التوجيه ونظرية الأصل والفرع :

إنَّ فكرة الأصل والفرع في النحو العربي كانت حاضرة منذ بواكير الدرس النحوي فيه ، إذ انطلق النحويونَ في نظرتهم إلى المادة اللغوية منها ، فكانت لازمة لهم في مراحل جمع المادة اللغوية وتحليلها وتصنيفها ، فهي أحد المبادئ التعليمية التي اعتمد عليها النحاة شأنها شأن العامل ، والإعراب ، والبناء ، يوجهون بوساطتها مسائل الأبواب فيرجحون بعضها على بعضٍ ، ويحيلونَ بعضَ المسائل على بعضٍ ، بالتأويل والتسويغ وغيرهما من الوسائل المعروفة في معالجة القضايا النحوية .

بُنِيَت نظرية الأصل والفرع جنباً إلى جنب مع قواعد التوجيه النحوي ، بل إنَّ هذه الأصول والفروع النحوية هي قواعد توجيهية ؛ فعندما نقول : إنَّ الأصلَ في العمل للأفعال ، والحروف والأسماء فرع في العمل ، فكُلّ من الأصل والفرع يمثل قاعدة توجيهية ، وكذلك قولنا : الأصل في التصرّف للأفعالِ ، فهذا الأصل يمثل قاعدة توجيهية في النحو ، وقد استخرج هذا الأصل مما لاحظه النحاةُ من القواعد التوجيهية المرتبطة بهِ كمنع جواز التقديم والتأخير والفصل بين العامل ومعموله إذا لم يكن فعلاً كأن يكون حرفاً ، أو اسماً ، على حين أنَّ هذا جائزٌ مع الفعل المتصرّف ، فقالوا : بأنَّ الأصل في التصرف أن يكون للفعل من دون غيره . ومن هنا نستدل على أنَّ قواعد التوجيه أشمل من الأصل والفرع في النحو العربي .

---

(١) لمع الأدلة ، تح : سعيد الأفغاني : ٨٠ .
(٢) يُنظر : أصول النحو دراسة في فكر الأنباري : ٤٥٤ ، ومخالفة المفسرين أصول الصناعة : ٢٢ ، وقواعد التوجيه النحوي وأثرها في الخلاف بين النحاة : ٣٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد روت أمهات الكتب النحوية واللغوية المختصة بالخلافات النحوية أكثر من غيرها الكثير من القواعد التوجيهية التي تفرد بها البصريونَ ، أو الكوفيونَ ، وأخرى مشتركة بينهما ، وقد اجتهد الكثير من الباحثين لرصدها وجمعها .

ومن القواعد التوجيهية التي اختصَّ بها البصريونَ هي[١] :

لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه[٢] .

إذا رُكِّبَ الحرفان بطل عمل كُلِّ واحدٍ منهما منفرداً[٣] .

المصير إلى ما لهُ نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير[٤] .

حذف ما لا معنى لهُ أولى[٥] .

المعمول لا يقع إلَّا حيثُ يقع العامل[٦] .

لا يجوز ردُّ الشيء إلى غير أصل[٧] .

يجوز إجراء الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين[٨] .

ومن القواعد التوجيهية التي تفرد بها الكوفيونَ ما يأتي[٩] :

الأصلي أقوى من الزائد عند الحذف[١٠] .

المفرد من المبنيات إذا أُضيف أُعرب[١١] .

ومن القواعد التوجيهية المشتركة بينهما ما يأتي[١٢] :

---

(١) يُنظر : الأصول : ٤٣ ، والمدارس النحوية بين التصور والتصديق والسؤال الكبير : عبد الأمير الورد : ٣١-٣٤ ، ومخالفة المفسرين أصول الصناعة النحوية : ٢٧ .

(٢) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين : أبو البركات ابن الأنباري ، تح : د. جودة مبروك محمد مبروك : م٣٥٢/٦٤ ، م٣٥٩/٦٥ ، وأسرار العربية : ابن الأنباري ، تح : محمد حسين شمس الدين : ٣٣ .

(٣) يُنظر : الإنصاف : م٢٣٠/٣٦ ، م٣٣٨/٥٩ ، والاقتراح في علم أصول النحو : جلال الدين السيوطي ، تح : أ. د. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل : ٢٠١ ، وارتقاء السيادة في علم أصول النحو : يحيى بن محمد أبو زكريا الشاوي ، تح : د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي : ٣٣ .

(٤) يُنظر : الإنصاف : م٧/١ ، ١٧ ، م٥١٦/٩٥ .

(٥) يُنظر : الإنصاف : م٥١٨/٩٦ ، ٥٢٠ ، وأسرار العربية ٤٠ .

(٦) يُنظر : م٦٣/٩ ، م١٤٠/١٩ .

(٧) يُنظر : أسرار العربية : ٨٠ ، والاقتراح : ٢١١ .

(٨) يُنظر : الإنصاف : م١٤٦/٢٠ .

(٩) يُنظر : الأصول : ٤٣ ، والمدارس النحوية بين التصور والتصديق : ٣٤-٣٦ ، ومخالفة المفسرين أصول الصناعة النحوية : ٢٧-٢٨ .

(١٠) يُنظر : الإنصاف : م٥١٨/٩٦ .

(١١) الإنصاف : م٥٧٤/١٠٥ ، ٥٧٨ .

(١٢) يُنظر : الأصول : ٤٢-٤٣ ، والمدارس النحوية بين التصور والتصديق : ٣٠-٣١ ، ومخالفة المفسرين أصول الصناعة النحوية : ٢٦-٢٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحرف لا يعمل إلَّا إذا كان مختصّاً[١] .

ما حذف لدليل أو عوض فهو في حكم الثابت[٢] .

الفروع تنحط عن درجة الأُصول[٣] .

رتبة العامل قبل رتبة المعمول[٤] .

لا يتسلط عاملان على معمولٍ واحدٍ[٥] .

لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه[٦] .

لا حذف إلَّا بدليلٍ[٧] .

التصرّف من خصائص الأفعال[٨] .

الخفض من خصائص الأسماء[٩] .

فهذه هي القواعد التوجيهية العامة في النحو وغيرها الكثير ، ويتفرع عنها الكثير من قواعد النحو ، أو تتبني عليها قواعد النحو ، التي تنتمي إلى أكثر من باب نحوي ، فكان النحويونَ يختلفون فيها بحسب المسائل ، كأن يختار نحوي بصري قاعدة معينة ، ويأتي الكوفي فيختار قاعدة أخرى تكون أكثر تناسباً وانطباقاً على المسألة في رأيه ، فمن هنا يكون الخلاف بينهما ، فيسعى كُلٌّ منهما إلى تأكيد صحة رأيه مما يدلُّ على براعته في اللغة وتمكنه منها . ويجب أن نذكر أن الخلافات بين النحاة في هذه القواعد التوجيهية لم تكن ناشئةً عن براعة ذهنية خالصة ، ورغبة منهم في التفوق على غيرهم ، ولم تكن مغامرات جدلية ، أو شطحات على نحو معين ، ولم تكن مصارعة حرة لا تحكمها ضوابط ؛ وإنَّما كانت عملاً مضبوطاً محكماً إلى حدٍّ بعيدٍ ، يرقى بهذا الضبط إلى درجة الصناعة النحوية[١٠] ، أن جعلها صناعة يعني خروجها عن الأصل وهو الوصف ، وكلام الدكتور تمام حسان يكون صائباً إذا قُصِدَ بهِ وجه الله تعالى .

ويبدو أن التفريق على هذا النحو في تقسيم القواعد التوجيهية على بصرية وكوفية ومشتركة فيه شيء من التعسف في الواقع ، وهذه التفرقة بينها غير دقيقة ، وهذا ما ذهب إليه الدكتور عبد الفتاح الخطيب بقوله: " أن الكثير من قواعد التوجيه التي قيلَ بالخلاف فيها بين البصريينَ والكوفيينَ غير دقيق ، ومقتطع

---

(١) يُنظر : الإنصاف : م٦٩/١٠ ، ٧٠ ، م١٤٤/٢٠ ، م٣٢٣/٥٨ ، م٤٦٥/٨٢ .
(٢) الإنصاف : م٣٣٩/٦٠ .
(٣) يُنظر : الإنصاف : م١٨٨/٢٨ ، م٣١٣/٥٥ .
(٤) يُنظر : الإنصاف : م٦٧/١٠ ، م١٩٢/٢٩ ، وأسرار العربية : ١٠٤ .
(٥) يُنظر : الإنصاف : م١٥٩/٢٤ ، ١٦٣ .
(٦) يُنظر : الإنصاف : م٦٧/١٠ ، م٢٩١/٤٩ ، م٣٢٣/٥٨ ، ٣٢٥ ، م٣٣٧/٦٠ ، وأسرار العربية : ١٣٠ ، ١٣١ ، والاقتراح:٩١ .
(٧) يُنظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري ، تح : عبد اللطيف الخطيب : ٣٠٥/٦ .
(٨) يُنظر : الإنصاف : م١٠٥/١٥ ، وأسرار العربية : ٧٠ ، ٧٧ ، ١٩٩ .
(٩) يُنظر : أسرار العربية : ٦٩ ، ٧٠ .
(١٠) يُنظر : الأصول : ٢١٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من سياقه ؛ إذ هو –في الحقيقة– متفق عليه ، لا بين البصرة والكوفة فحسب ، بل بين النحاة جميعاً ، وإنَّما كان موضع الخلاف هو تنزيل تلك القاعدة على مسألة بعينها أم لا . وفرق كبير بين إنكار الأصل (القاعدة) وبين إنكار تنزيلها على تلك المسألة المختلف فيها "[1] ، وأنا بدوري أذهب إلى هذا الرأي ؛ لأنَّه على الرغم من أنَّ هناك قواعد توجيهية مختلف فيها بين البصريين والكوفيينَ ، ليست بهذه الكثرة التي يصفها النحاة فيها؛ لأنَّ وضع القواعد التوجيهية والقواعد النحوية أو اختيارها بشكل عام لم يكن أمراً اجتهادياً خالصاً ، وإنْ كان متفاوتاً بعض الشيء ، فالقضية ليست اشتهائية من نحوي إلى آخر، بل كانت مبنية على أُسس علمية محكمة ومنهج علمي دقيق ، فبعد جمع المادة اللغوية ، واستقرائها استخرجت القواعد ؛ زيادة على أنَّ النحاة قد اعتمدوا في تقسيمها على كتاب الإنصاف ، ولعل من الطبيعي أن تكون هناك قواعد توجيهية مختلف فيها بينهم وأن كانت قليلة؛ بحسب طبيعة كُلِّ مذهبٍ نحوي فمثلما هو معروف ، تشدد المذهب البصري بالقياس ، والمذهب الكوفي توسع في السماع ، ثم إن المذهب البصري كان أسبق من المذهب الكوفي فهو الأصل له ، ولعل المذهب الكوفي كان يبحث عن أشياءَ تفرقه عن المذهب البصري ؛ ليكون له شأن كالمذهب البصري .

ولهذه القواعد التوجيهية أثر في النحو العربي . ويذهب أحد الباحثين على أنَّ أثرها يقسم إلى قسمين : أوَّلهما أثرٌ محمودٌ : وهو فتح باب الاجتهاد في النحو ؛ لأنَّ الاجتهاد يمثل مرحلة مهمة من مراحل نضج النحو العربي ، ودليلاً على تطوره ونمائه ، فهو يعكس لنا عظمة العلم وقدرة العلماء ومنزلتهم ، وقد استطاع النحاةُ بفضل ما أوتوه من بسطة في العلمِ وعمق في التفكيرِ أن يصبحوا نحاة مجتهدين لا مقلدين[2] . وثانيهما أثر غير محمود ، نحو فتح باب الخلاف النحوي ، فيرى الباحث أنَّها سبب من أسبابه ؛ لارتباطها بطرائق التفكير النحوي وأصوله وضوابطه وفلسفته ، أي : إنَّها مرتبطة بالجانب النظري للنحو العربي ، الذي يبدو غامضاً في كثيرٍ من الأحيانِ ، وتعصب كُلّ نحوي لمذهبه الذي ينتمي إليه[3] .

وقواعد التوجيه هذه ليست متناقضة ، ولا متعارضة ، بل هي متكاملة يكمل بعضها بعضاً، فإذا نصّت القاعدة التوجيهية على شيءٍ أو حكم معين ، فإنَّ القاعدة الأُخرى لا تنفيه ، أو تنقضه ، بل تأتي مكملة لها، مؤكدة ما قررته من حكم ، فهي كلبنات البناء يشدُ بعض هذه اللبنات بعضها بعضاً .

فقواعد التوجيه تختلف عن قواعد النحو ، فهي أعم وأشمل منها ، فهي قواعد تخصّ منهج النحاة وفلسفتهم اللغوية في النحو ، وهي متكاملة فيما بينها ، وتعد أعم وأشمل من نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ؛ فهي جزء منها ، وقواعد التوجيه فرعٌ على أصول النحو العربي ، فالنحاة لم يضعوا القاعدة التوجيهية أوَّلاً ثم قاموا بالبحث عن مصاديقها في كلام العربِ ؛ لأنَّها إذا كانت قد صيغت قوالب جامدة يُحاكم النصُّ اللغوي في ضوئها يؤدي إلى الاختلاف في توجيه النصوص وتحليلها من نحوي لآخر حتى بين

(١) ضوابط الفكر النحوي : ١٣/١ ، ١٣٨ .
(٢) يُنظر : قواعد التوجيه في النحو العربي : ١٦٠ .
(٣) يُنظر : قواعد التوجيه في النحو العربي : ١٧٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نحاة المدرسة الواحدة ، فقاموا بجمع كلام العرب من خلال الرحلات التي قام بها العلماء إلى البادية ، وبعد استقراءه ووضوح أدلته قاموا باستخراج القواعد التوجيهية منها بصرف النظر عن هذه القواعد ، إذ لاحظ النحاة ، وهم يقعدون للنحو العربي أنَّ هناك قواعد مشتركة بين أكثر من بابٍ نحوي ، فأصبحت هذه القواعد راسخة في أذهانهم عند تعاملهم مع المادة اللغوية ، وبحسب هذا لم تكن واضحة في مؤلفاتهم النحوية بعدِّها قواعد منهجية مبوبة كقواعد الأبواب أو قواعد النحو ، فنرى أنَّها كانت مبثوثة في بطون المؤلفات النحوية في معرض الاستدلال أو التسوّيغ لما يريدُ النحوي إثباته ، فهم يوجهونَ بها الأحكام ويسوّغون بها ما يتماشى مع مذاهبهم وتفكيرهم ؛ لذلك كانت تكثر في كتب الخلاف النحوي ؛ إذ يجتهد كُلُّ نحوي أن يثبت أنَّ ما ذهب إليه صوابٌ بحسبان ما يستدل بهِ من هذه القواعد التوجيهية للنحو .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الأوَّل :

العـــامـــــــــل

www.manaraa.com

بُني النحو العربي على نظرية جوهرية هي نظرية العامل ، والعمل يجب أن يتكون من عامل ومعمول؛ لاقتضاء العامل لمعمول فيعمل فيه[١] ، وقد أكثر النحاة الحديث عن هذه النظرية مؤيدين لها ومبينين أركانّها وأهميتها ، وقد بدأت يسيرة عند اللغويين الأوائل كالخليل (١٧٥هـ) ، وسيبويه (ت١٨٠هـ) وغيرهما ، فلم يضعوا لها التعريفات الدقيقة ؛ لأنَّها كانت راسخة في أذهانِهم ، واضحة في تطبيقاتهم النحوية ومؤلفاتهم، فمن يطالع مؤلفاتِهم يجد مصداق هذا . وما إنْ نصل إلى القرن السادس للهجرة حتى نجد من يقول بإلغاء نظرية العامل من النحو العربي .

وفكرة العامل في النحو العربي وثيقة الصلة بالتعليل النحوي ، فكما أنَّ الاهتمام بالتعليل بدأ بعد أنْ استقرت القواعدُ النحوية ، فكذلك العامل أيضاً . ويذكر المعنيونَ بأصول النحو ، أنَّ نظرية العامل تولَّدت عند النحاة من البحث في العلل النحوية[٢] ، فقد " تشعب عن فلسفة العلة نظرية العامل ، فافترض النحاة أن لكلّ حالة إعرابية لابدَّ من وجود عامل أدى إليها وكان سبباً فيها "[٣] .

العامل في اللغة :

ذكر الخليلُ (ت١٧٥هـ) : " عَمِلَ عَمَلاً ، فهو عاملٌ ، واعتمل : عمل لنفسهِ ، ... والعمالة : أجر ما عُمِلَ لك . والمعاملة : مصدر عاملْتهُ مُعَامَلةً . والعَمَلَةُ : الذين يعملون بأيديهم ضروباً من العَمَل حَفْراً وطيناً ونحوه ... ورجلٌ عمِّيلٌ : قويٌّ على العملِ ، والعَمولُ : القويٌّ على العملِ ، الصابرُ عليه وجمعهُ : عُمُلٌ "[٤] .

والعَوامل : الأرجل ، وعوامل الدابة قوائمها واحدتها عاملة وسميت بذلك ؛ لأنَّها تستعمل في الأشغال[٥] .

و" الفاعل عاملٌ ، والجمع عمال وعَامِلُوْن "[٦] ، " والمفعول معمول "[٧] . والعمل " المهنة والفعل ، والجمع أعمال "[٨] . وجاء في التَّاجِ أنَّ " العمَل : حَرَكَةُ البدَنِ بكُلِّه أو بَعْضِه ورُبَّما أُطْلِقَ على حَرَكَةِ النَّفسِ، فهو إحداثُ أمرٍ قَولاً كانَ أو فِعلاً بالجارِحَةِ أو القَلب لكنّ الأَسْبَقَ للفَهمِ اختِصاصُه بالجارِحَة وخَصَّه

(١) يُنظر : اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تح : د. عبد الإله نبهان : ٥٢/٢ .
(٢) وهذا ما ذهب إليه بعض الباحثين يُنظر : نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً : وليد عاطف الأنصاري : ٤٤ .
(٣) في أصول اللغة والنحو : د. فؤاد حنا ترزي : ١٣٧ .
(٤) العين : (عمل) : ١٥٣/٢-١٥٤ ، وينظر : مقاييس اللغة : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تح : عبد السلام محمد هارون : (عمل) : ١٤٥/٤ .
(٥) يُنظر : تهذيب اللغة : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تح : محمد علي النجار وآخرون : (عمل) : ٤٢١/٢-٤٢٢ ، ولسان العرب : (عمل) : ٤٧٧/١١ ، وتاج العروس : (عمل) : ٦٠/٣٠ .
(٦) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي : أحمد بن محمد بن علي المُقري الفيومي ، تح : د. عبد العظيم الشناوي : (عمل) : ٤٣٠/٢ .
(٧) جمهرة اللغة : أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، تح : د. رمزي منير بعلبكي : (عمل) : ٩٤٩/٢.
(٨) المحكم والمحيط الأعظم في اللغة : (عمل) : ١٢٧/٢ ، ويُنظر : لسان العرب : (عمل) : ٤٧٥/١١ ، والقاموس المحيط : : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، تح : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة : (عمل) : ١٠٣٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البعضُ بما لا يكون قَولاً "[1] . يقول ابن فارس(ت٣٩٥هـ) : " العين والميم واللام أصلٌ واحدٌ صحيح ، وهو عامٌّ في كلّ فِعْل يُفْعَل"[2] .

العامل في الاصطلاح :

قال ابن سيدة (ت٤٥٨هـ) : " العامل في العربية ما عملَ عملاً ما فرَفَع أو نصبَ أو جرَّ ، [أو جزم][3] ، كالفعل الرافع والناصبِ[4] ، وكالأسماء التي من شأنِها أنْ تعمل أيضاً وكأسماء الفعلِ . وقد عملَ عملَ الشيء في الشيء أحدث فيه نوعاً من الإعراب "[5] . ويعرفه الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) بأنَّه : " ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب "[6] .

لعلَّ أوَّل نص وصلَ إلينا يشير صراحة إلى قضية العامل والمعمول بمعناهما الاصطلاحي ويحدد علامات الإعراب ويفرق بين الإعراب والبناء ، ويوضح مواضع الإعراب؛ نص سيبويه في كتابه ، في باب مجاري أواخر الكلم من العربية ، قال : " وهي تجري على ثمانية مجارٍ : على النصب والجرّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف . وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضمّ ، والجزم والوقف . وإنما ذكرت لك ثمانية مجار ؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل ، التي لكلّ منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب . فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب . وحروف الإعراب للأسماء المتمكّنة ، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع "[7] . وقد وردَ لفظُ العاملِ والمعمولِ في أبوابٍ كثيرةٍ من الكتابِ[8] .

.

وقد توالى حديث النحاة بعد سيبويه عن العامل والمعمول في النحو ، فالمبرد (ت٢٨٥هـ) على سبيل المثال قد نهج نهج سيبويه في حديثه عن العامل يقول : " قولك : يضرب زيد (يضرب) هي الرافعةُ ؛ فإذا قلت : لم يضرب زيدٌ (فيضرب) التي كانت رافعة لزيد قد رددتها قبله ، و(لمْ) إنَّما عَمِلَتْ في (يضرب) ولم تعمل في (زيد) وإنَّما وجب العمل بالفعل . فهذا كقولك : سيضرب زيدٌ إذا أخبرت ، وكاستفهامك إذا قلت : أَضَرَبَ زيدٌ ؟ إنّما استفهمت فجئت بالآلة التي من شأنها أن ترفع زيدا وإن لم يكن وقع منه فِعْل . ولكنّك

---

(١) تاج العروس : (عمل) : ٥٦/٣٠ .
(٢) مقاييس اللغة : (عمل) : ١٤٥/٤ .
(٣) زيادة لاستقامة المعنى .
(٤) في الأصل (والجازم) .
(٥) المحكم والمحيط الأعظم : (عمل) : ١٢٨/٢ .
(٦) معجم التعريفات : ١٢٢ ، ويُنظر : كشّاف اصطلاحات الفنون : ١١٦٠/٢ .
(٧) الكتاب ، تح : عبد السلام محمد هارون : ١٣/١ .
(٨) يُنظر على سبيل المثال : ١/ ١٣٧، ١٢٧ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ٦١/٢ ، ١٢٤ ، ٢٨١ ، وغيرها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إنَّما سألت عنه هل يكون فاعلاً ؟ وأخبرت أنه سيكون فاعلاً . فللفاعل في كل هذا لفظ واحد يعرف به حيثُ وقع . وكذلك المفعول ، والمجرور، وجميع الكلام في حال إيجابه ونفيه "[١] .

فالعامل هو الذي يحدث الإعراب في أواخرِ الكلماتِ المعربةِ ، فهو " تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركةٍ أو سكون ، لفظاً أو تقديراً ؛ بتغيُّر العوامل في أولها "[٢] ، وقد ارتبط حديثُ النحاةِ عن العاملِ بالحديث عن الإعراب ، " إذ الإعراب لا يكون إلَّا بعاملٍ وسبب "[٣] ، وهو " اختلاف آخر الكلمة المعربة لاختلاف العامل فيها لفظاً أو تقديراً "[٤] ، فهو " حكم في آخر الكلمة يوجهه العاملُ "[٥] ، ويعرفه ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) بأنَّه : " تغير آخرُ الكلمةِ لعاملٍ يدخل عليها في الكلامِ الذي بُنِي فيه لفظاً أو تقديراً عن الهيئةِ التي كانَ عليها قبلَ دخول العاملُ إلى هيئةٍ أخرى "[٦] ، قال الرضي (ت٦٨٦هـ) : " إنَّما سمِّي العامل عاملاً ؛ لكونه غيَّر آخر الكلمة عمّا هو أصله ، إلى حالةٍ أُخرى لفظاً أو تقديراً "[٧] . فهم يرون أنَّهُ يحدثُ نتيجة لدخول العواملُ على الكلماتِ المُعربةِ ، فتغير العلامات في آخر الكلماتِ المعربةِ يكون بفعلِ العواملُ الداخلة على أوّلها .

ومن هذا نُلاحظُ الارتباطَ الوثيقَ بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للعاملِ ، فكلُّ ما عملَ عملاً فهو عاملٌ ، والعاملُ النحوي هو الذي يُحدث تغيير العلامات في أواخرَ الكلماتِ المعربةِ ، أو هو الموجبُ لها ظاهرةً أو مقدرةً .

غير أنَّ قطرباً (ت٢٠٦هـ) ذهبَ إلى أنَّ علامات الإعراب قد وجدت في التركيبِ للتخفيف الصوتي فقط وليست للإبانةِ عن المعاني ، أو تغيير العوامل الداخلة على الجملة ، بقوله : " وإنَّما أعربت العربُ كلامها ؛ لأنَّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئونَ عند الإدراجِ فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريكَ معاقباً للإسكان ؛ ليعتدل الكلام"[٨]. وقد تبنى مذهبَ قطرب من المحدثين الدكتور إبراهيم أنيس بذكره أنَّ المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلماتِ إلَّا لضرورةٍ صوتيةٍ لأجل وصل الكلام ، فتحريك الأواخر كانَ صفةً من صفاتِ الوصل في الكلامِ ، فإذا وقف المتكلم لم يحتج إلى تلك الحركات ، بل يقف على آخر كلمةٍ من قولهِ بالسكون[٩] .

---

(١) المقتضب ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة : ١٤٧/١ .
(٦) المرتجل : ابن الخشَّاب ، تح : علي حيدر : ٣٤ .
(٣) نتائج الفكر في النحو : السهيلي ، تح : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض : ٦٨ .
(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ٥٢/٢ .
(٥) التوطئة في النحو : أبو علي عمر بن محمد الشلوبين ، تح : يوسف أحمد المطوع : ١١٦ .
(٦) المقرب ومعه مثل المقرب ، تح : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض : ٦٩/١ .
(٧) شرح الرضي على الكافية ، تح : يوسف حسن عمر : ٧/٤ .
(٨) الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم الزجاجي ، تح : مازن مبارك : ٧٠ .
(٩) يُنظر : من أسرار اللغة : ٢٢٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد عدَّ ابن جني (ت٣٩٢هـ) العامل هو المتكلم نفسه بقوله : " فأمَّا في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنَّما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيء غيره ، وإنَّما قالوا لفظي ومعنوي؛ لما ظهرت آثار فعل المتكلِّمِ بمضامة اللفظ للفظِ ، أو باشتمال المعنى على اللفظِ ، وهذا واضح "[١] .

وإلى هذا ذهب الرضي فذكر أنَّ الموجد لهذه المعاني هو المتكلم ، والآلةُ العاملُ ، ومحلها الاسمُ ، وهو الموجد لعلامات هذه المعاني ، لكنَّ النحاةَ جعلوا الآلةَ كأنَّها هي الموجدةُ للمعاني والعلامات فلهذا سمِّيت الآلاتُ عواملُ[٢] . وكذلك يقول : " الاختلاف حاصلٌ من العاملِ بالآلةِ ، التي هي الإعراب ، فهما في الظاهرِ كالقاطع والسّكِّين ، وإنْ كانَ فاعلُ الاختلاف في الحقيقة هو المتكلِّم بآلةِ الإعرابِ ، إلَّا أنَّ النحاةَ جعلوا العاملَ كالعلةِ المؤثرةِ – وإنْ كانَ علامةً لا علة – ولهذا سمُّوه عاملاً "[٣] .

فهم ابن مضاء القرطبيَّ (ت٥٩٢هـ) كلام ابن جنِّي بغير ما أراده ابن جني ، ووجهه الوجهة التي يريدها ، بحسب الدوافع الفكرية والعقدية لهُ . فدعا إلى إلغاء نظرية العاملِ من النحو العربي بما ذكره في حديثه عنه بأنَّهُ قصد أنْ يحذفَ من النحوِ ما يستغني النحوي عنه ويُنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه . فمن ذلك ادعاؤهم أنَّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلَّا بعامل لفظي ، وأنَّ الرفع منها يكون بعاملين لفظي ومعنوي . فظاهر هذا أنَّ العاملَ أحدثَ الإعراب ، وذلك بين الفساد . وقد صرح بخلافهِ ابن جنِّي من قبل[٤] .

ويذهب أحد الباحثين إلى أنَّ ابن مضاء يذهب إلى أنَّ العامل هو المتكلم نفسه بحسب ما يقول ابن جني وغيره من النحاة إلَّا أنَّه يختلف عنهم في التطبيق ، فهو يرفض العوامل النحوية ، وهم يعتمدونها في مؤلفاتهم ومباحثهم[٥] . وهو رأي لا يعول عليه .

ومن دعا إلى إلغاء نظرية العامل من المحدثين الدكتور تمام حسَّان وقد جاءَ بما يحل مكان العامل في النحو ، وهي نظرية تضافر القرائن ، ورأى أنَّ التعليق هو الفكرة المركزية في النحو ، وأنَّ فهم التعليق وحده كافٍ للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحويةِ على حد تعبيره ؛ لأنَّه يُحَدِّد بواسطة القرائن معاني الأبواب ويفسر العلاقات بينها[٦] .

---

(١) الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ، تح : محمد علي النجار : ١/-١٠٩-١١٠ ، ويُنظر : أصول النحو العربي : محمد محمد خير الحلواني : ١٨٩-١٩٠ .
(٢) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : ٦٣/١ ، ٧٢/١ .
(٣) شرح الرضي على الكافية : ٥٧/١ .
(٤) يُنظر : الرد على النحاة : ٦٩ .
(٥) يُنظر : نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً : ٥٢ .
(٦) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ١٨٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من أهمية نظرية الدكتور تمام حسَّان لا تعدو أن تكون تفصيلاً لمجمل الفكر النحوي القديم في نظرية العمل النحوي ، وهي لا يمكن أنْ تأخذ مكان العامل في النحو العربي ، بل تقصر نظرية عنه في بعض الأحيان فهو أكثر شمولاً ودقة منها[١] .

وفكرة العامل جوهرية في النحو العربي ، ولا نستطيع إلغاءها بأي شكل من الأشكال فهي تعد عمود النحو العربي إلَّا أنَّنا لا نستطيع أنْ نأخذ كلَّ ما جاء بهِ النحاةُ حولها ، ففي بعض ما جاءوا بهِ نظرٌ .

وقد قسم النحاة العوامل في العربية على عوامل لفظية ، وأُخرى معنوية . ومن الملاحظ أنَّ العوامل اللفظية كانت أكثر وأشيع بكثير من العوامل المعنوية في العربية إذ تواضع النحويون على عاملين معنويين لا غير[٢] ، وثمانية وتسعين عاملاً لفظياً[٣] ، وقال الجرجاني (ت٤٧١هـ) بعد ذكره للعوامل في العربية اللفظية والمعنوية : " وهذه مئةُ عاملٍ ، فلا يستغني الصغيرُ والكبيرُ ، والوضيعُ والرفيعُ عن معرفتِها واستعمالِها "[٤] .

وأميل إلى ما ذهب إليه بعض الباحثين من أنَّ العاملَ في الفكرِ النحوي مصطلحٌ يعبر بهِ عن اقتران بين عنصرين أو أكثر يكون بينهم ارتباط معنوي وينشأ عن اقترانِهما معنى تركيبي ، يشير إليه تغير شكلي في أواخر العنصر الثاني (المعمول) فإذا كانَ العنصرُ طالباً لغيره ، كان عاملاً فيه . وإذا كان مطلوباً من غيره كان معمولاً لهُ فهو مفهوم ذهني لتفسير علاقة التلازم الضروري بين الكلمات في الجملة على وفق لثنائية العوامل والمعمولات[٥] .

وبعد هذا العرض الموجز النظرية العامل في النحو العربي ، لابدَّ من أنْ نشير إلى أنَّ فكرة العامل هذه قائمة على مجموعة من الأصول والأحكام ، فالعلاقة بين العامل والمعمول ليست مطلقة تماماً ، بل هي مقيدة ، فهناك شروط وضوابط معينة تحكم هذه العلاقة فالفعل قد يجيء معلقاً عن العمل في معموله ، أو ملغى عن العمل ، على الرغم من كونه أقوى العوامل في النحو العربي ، والاسم قد يأتي عاملاً ، بخلاف أصله وهكذا ، فالعلاقة إذا ليست مطلقة بحسب ما قلنا .

وسيتناول هذا الفصل أهم الأصول النحوية التي رُصِدتْ في (البحر المحيط) ، مما بابه العمل النحوي، وهذه الأصول تتوزع على الآتي :

---

(١) يُنظر : ضوابط الفكر النحوي : ١٩٤/٢ .
(٢) هذا على المشهور المتفق عليه من قول النحويينَ ، وهناك عوامل معنوية أخرى هي : الفاعلية ، والمفعولية ، والخلاف أو الصرف عند الفرّاء ويعني " الانتصاب بالمخالفة كما يرى الفراء مسبب عن مخالفة الفعل الثاني للأوَّل في قولنا : لأقتلن الكافر أو يسلم . في كونه لا يشاركه في المعنى ، ولا هو معطوف عليه " معجم المصطلحات النحوية والصرفية : د. محمد سمير نجيب اللبدي : ٧٨ .
(٣) يُنظر : العوامل المئة : عبد القاهر الجرجاني ، تح : أنور بن أبي بكر الشيخي : ٤٠ ، ويُنظر : العوامل : مُلّا مُحسن بن محمد طاهر القزويني ، تح : د. فليح خضير شني ، وم. آلاء عبد نعيم : ١٠١–١٠٢ .
(٤) العوامل المئة : ٦٥ .
(٥) يُنظر : ضوابط الفكر النحوي : ٢٠/٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوَّلاً : القوة والضعف :

عند استقراء النحو العربي صنف النحاة بعض العوامل بأنَّها قوية في العمل ، وبعضها ضعيفة فيه ، وهذا المعيار متأت من نوع العوامل اللفظية والمعنوية ، والأصالة والفرعية في العمل النحوي ، والتصرّف ، و " العامل إمَّا أنْ يكون لفظاً أو معنىً . واللفظ أما أن يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً "[١] ، والعوامل المعنوية هي الابتداء في الاسم والتجرد في الفعل المضارع ، " فكلّما زادت قوة العامل زادت معمولاته ، وارتفعت درجة الحرية في حركتها في الجملة . وكلّما قلت قوة العامل ضعف عمله وتقيَّدت حركة معمولاته (أو معموله) في الجملة"[٢] ، وتتحدد القوة والضعف في عمل العامل النحوي بالمعايير الآتية :

١- نوع العامل :

العوامل اللفظية أقوى من العوامل المعنوية ، والعامل المعنوي ضعيف لا يقوى على عمل اللفظي . فالعامل في الحال على سبيل المثال إذا كان معنوياً لا يجوز تقديم الحال عليه[٣] ، أمَّا إذا كان لفظياً جاز تقديمه عليه[٤] ، وهكذا .

واستطيع القول : إنَّ العامل اللفظي هو أصلٌ للمعنوي فيدخل هذا في ضمن الأصالة والفرعية في العمل ، فالعوامل اللفظية أقوى وأكثر وأشيع في اللغة من المعنوية ، فالمعنوية عاملان في اللغة المتفق عليها هما : الابتداء في الاسم ، والتجرّد في الفعل المضارع ، وكلاهما يعمل الرفع ، واللفظية ثمانية وتسعون ، ويبدو بهذه الكثرة أنَّ العواملَ اللفظيةَ أكثر قوة من المعنوية ، فلا شكَّ أنَّ كثرة العوامل اللفظية تجعلها أصلاً للعمل في النحو العربي ، ثم إنَّ العوامل المعنوية مختلف فيها بين النحاة وفي قوتها . والعوامل اللفظية هذه بعضها أقوى من بعضٍ في العمل النحوي .

٢- الأصالـــة والفرعيـــة :

الأصالة والفرعية في العمل النحوي ، يُقصد بها أنَّ أصلَ العمل للأفعال ، وأنَّ عمل الأسماء والحروف فرع عليها ، يقول ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ)[٥] : " فالأفعال هي الأصول في العمل لغيرها ، والقسمان الآخران فرعان لها ، ومحمولان عليها ، ومشبهان بها "[٦] ، ومثله قال ابن عصفور : " العملُ

---

(١) مفتاح العلوم : أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمَّد بن علي السكاكي : ٨٦ ، ويُنظر : المرتجل : ١١٦ .
(٢) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي : ١٩٨ .
(٣) يُنظر : المسائل الحلبيات : أبو علي الفارسي ، تح : د. حسن هنداوي : ١٨٠ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي ، المصري ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد : ٢/٢٧١-٢٧٢ .
(٤) يُنظر : أمالي السهيلي (في النحو واللغة والحديث والفقه) : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي ، تح : محمد إبراهيم البنا : ٩٣ ، ١٠٦ .
(٥) عبد الله بن أحمد ، ابن الخشاب أبو محمد (ت٥٦٧هـ) : أعلم معاصريه بالعربية من أهل بغداد مولداً ووفاة ، ومن تصانيفه : شرح مقدمة الوزير ابن هبيرة ، في النحو ويقع في أربع مجلدات ، والمرتجل في شرح الجمل ، والرد على التبريزي في تهذيب الإصلاح ، ونقد مقامات الحريرية ، يُنظر : الأعلام : ٤/٦٧.
(٦) المرتجل : ١١٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أصلٌ في الأفعالِ ، فرعٌ في الأسماء والحروف "[١] ، والذي " يدلك على أنَّها أصل في العملِ أنَّك لا تجد فعلاً غيرَ عامل إلَّا الأقلّ النزر ، لإخراجه عن أصله "[٢] ، فهي تعمل من دون قيد أو شرط ، فالفعل لابدَّ من أنْ يكون عاملاً ، أقلها رفع الفاعل . أما الأفعال المعلقة عن العمل أو الملغاة ؛ فهذا يكون بطارئ يطرأ عليها . فالأفعال أقوى العوامل في اللغة العربية ، وبحسب هذا قيل : إنَّ بقية العوامل محمولة عليها من الحروف والأسماء .

والحروف أقل قوة من الأفعال فهي مرة عاملة ، وأخرى غير عاملة ، فالذي يعمل منها هو الحرف المختص كحروف الجر ، أو أدوات الشرط الجازمة ، فكلّ من هذه الحروف قد اختص بالدخول على نوع معين ولم يتنزل منزلة الجزء منه ؛ فلذلك عمل فيه ؛ لأنَّ جزءَ الشيء لا يعملُ فيهِ [٣] و " يجب أنْ يكون العامل غيرَ المعمول ، وألَّا يكون جزءاً منه "[٤] ، فالعمل فرع على الاختصاص[٥] ، والحروف غير العاملة العاملة كحروف الاستفهام والعطف ؛ لأنَّها تدخل على الأسماء والأفعال على حدٍّ سواءٍ " والاشتراك يدفع الإعمال"[٦] .

وهذه الحروفُ العاملةُ بعضُها أقوى من بعضٍ في العملِ ، فالحروف التي تكون من عوامل الأسماءِ أقوى في العملِ من التي تكون من عوامل الأفعالِ [٧] ؛ " فالجازم أضعف من الجار "[٨] ؛ لأنَّ " الاسم أصل للفعلِ ، والفعل فرع عليه ، فجعل ما يدخل على الاسمِ الذي هو الأصل أقوى مما يدخلُ على الفعلِ الذي هو الفرع "[٩] ؛ ولأنَّ " عوامل الأسماء متى توفَّرت شروطُها وجبَ إعمالها ، أما عوامل الأفعال فقد تلغى وكلُّ شروطها مستوفاة "[١٠] ، ثم إنَّ الأفعالَ هي العاملة بالأصلِ ، فكونها معمولة بخلاف أصلها ؛ لأنَّ أصلها العمل في الأسماءِ ، والأسماء معمولة في الأصلِ ، فلهذا كانت الحروف العاملة في الأسماءِ أقوى من العاملة في الأفعالِ ؛ لقوة عمل الحرف فيها فهي معمولة بأصلها ، بخلاف الأفعال . ولعلَّ " سبب قوة عوامل الأسماء أنَّها تحملت شبهاً قوياً بالفعلِ فعملتْ إلحاقاً بهِ ، فإنَّها تشبه الفعل من خمسة

(١) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) : ٥٥٠/١ ، ويُنظر : الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين السيوطي ، تح : د. عبد العال سالم مكرم : ٢٣٨/٢.
(٢) المرتجل : ١١٦ .
(٣) يُنظر : مغني اللبيب : ١٨٧/٦ .
(٤) لمع الأدلة : ١٣٤ .
(٥) يُنظر : الجنى الداني في حروف المعاني : الحسن بن قاسم المرادي ، تح : د. فخر الدين قباوه ، ومحمد نديم فاضل : ٢٦.
(٦) المرتجل : ٢٣٤ .
(٧) يُنظر : الإنصاف : م٤٤٦/٧٩ ، م ٤٥٠/٨٠ .
(٨) اللباب في علل البناء والإعراب : ١٩/٢ .
(٩) الإنصاف : م٥٢٨/٩٧ـ٥٢٩ .
(١٠) إحياء النحو : إبراهيم مصطفى : ٢٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوجه: وهي أنَّها على وزن الفعل ، وأنَّها مبنية على الفتحِ ، وأنَّها تتطلب الاسم كما يتطلبه الفعل ، وأنَّها تدخلها نون الوقاية كما تدخل على الفعلِ ، وأنَّ فيها معنى الفعل وهي بمعنى حققت أو أكدت "[١] .

فالحروف تقسم على عاملةٍ ومهملةٍ ، وهناك من يرى أنَّ الحروف كلها الأصل فيها أنْ تكون عاملة بما ذكر من أنَّ أصل كلِّ حرفٍ أن يكون عاملاً ، فإذا وجدتَ حرفاً غير عامل فسبيلك أنْ تسأل عن العلة في عدم عمله في المعمول[٢] .

والأسماء العاملة أقل قوة منها ؛ إنَّما تعمل بالحمل على الأفعالِ في العملِ ، أو الحروف والأسماء العاملة عمل الفعل هي المشتقات في العربية ، وأسماءِ الأفعالِ ، فاسم الفاعل على سبيل المثال يعمل عمل فعله بشروطٍ معينةٍ . فإذا ما اختل شرط من الشروطِ ، فقد قدرته على العملِ . فالأسماء هي المعرضة للعوامل في الأصلِ ، وليست عاملة ؛ لأنَّ العمل طارئ عليها . والعاملة عمل الحرف هي الجارة زيادة على تضمنها معنى حرف الجر (اللام) ، وتُسمى إضافة الملك أو الاستحقاق نحو : غلامُ زيدٍ ، ومسجدُ عمرو ، وسرجُ الدابةِ ، أو (من) ، نحوَ : خاتمُ فضةٍ ، وثوبُ خزٍ ، وبابُ ساجٍ ، والمراد بهذه الإضافة تبيين جنس المضاف[٣] ، وكذلك الجازمة ، وهي أسماء الشرط الجازمة ؛ لتضمنها معنى (إنْ) الشرطية الجازمة فلا يجزم الاسم إلَّا بتضمن معناها[٤] .

فإذا ما أردتُ ترتيب العوامل بحسب القوة والضعف من الأقوى إلى الأضعف فإنَّها تكون كالآتي :

١- **الفعل** : وهو أقوى العوامل ، فهو لابدَّ من أنْ يكون عاملاً . وهو نوعان :

أحدهما : الفعل المتصرف .

والآخر : الفعل الجامد .

والفعل المتصرّف أقوى من الجامد في العمل ؛ لسعة في التقديم ، والتأخير والفصل بينه وبين معموله، ما ليس للجامد .

٢- **الحروف العاملة** : وهي المختصة منها على الأكثر الأغلب ، وتكون كالآتي :

الحروف العاملة المختصة :

الحروف العاملة في الأسماءِ .

الحروف العاملة في الأفعالِ .

الحروف العاملة غير المختصة :

---

(١) نظرية العامل في النحو العربي (دراسة تأصيلية وتركيبية) : د. مصطفى بن حمزة : ٢٨٣ .
(٢) يُنظر : نتائج الفكر في النحو : ٥٩-٦٠ .
(٣) يُنظر : المُرتجل : ١٦٠-١٦١ .
(٤) يُنظر : المرتجل : ٢٦٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- **الأسماء العاملة** : ويكون ترتيبها كالآتي :

الأسماء العاملة عمل الفعل .

الأسماء العاملة عمل الحرف .

ولأنَّ الفعل أقوى العوامل فما حُمِلَ عليه يكون أقوى مما حُمِلَ على الأضعف منه وهو الحرف العامل . فالعامل عمل الفعل أقوى من العامل عمل الحرف ؛ لأنَّ الفعل أقوى من الحرف في العملِ ، فالمشبَّه من الأسماءِ بالحرفِ في العملِ أضعف من المشبَّه بالفعلِ ، فالمشبَّهان في القوة والضعف بحسب اللذين شُبِّهَ المُشَبَّهُ بهما ، فعلى هذا ينبغي أنْ يُقدَّمَ العاملُ عملَ الفعل على العامل عمل الحرف[١] . والعامل عمل حرف الجر أقوى من العامل عمل حرف الجزم ؛ لأنَّ " عوامل الأسماءِ أقوى من عوامل الأفعالِ "[٢] ؛ لأنَّ عوامل الأسماء أفعال ، وحروف ، والأسماء العاملة محمولة على أحدهما في العمل . يقول العكبري (ت٦١٦هـ) : " عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال خصوصاً إذا كانت أفعالاً ، وعامل الفعل لا يكون إلَّا حرفاً"[٣] ولهذا فالابتداء أقوى من التجرد في العوامل المعنوية ؛ لأنَّهُ من عوامل الأسماء والتجرد من عوامل الأفعال . وبحسب هذا يتضحُ لدينا ترتيب أنواع العوامل من حيثُ القوة والضعف بحسب نوع العامل.

ثمَّ إنَّ هناك مراتب للقوة والضعف في النوع الواحد نفسه ، فالفعل المتعدي أقوى من اللازم ، والمتعدي إلى واحد أضعف من المتعدي إلى اثنين ، والمتعدي إلى اثنين أضعف من المتعدي إلى ثلاثة ، واللازم يرفع الفاعل فقط ، وإنْ تعدى إنَّما يتعدى بحرف ، والمتعدي له معمولان أو ثلاثة أو أربعة بحسب قوته في العمل .

والأسماء العاملة كاسم الفاعل على سبيل المثال أقوى من صيغة المبالغة ؛ لأنَّه يعمل عمل فعله بشروط معينةٍ ، فهو فرع على الفعل في العملِ ، وصيغة المبالغة فرع عليه فهي فرع الفرع في العمل على الفعل ، وهي أضعف من اسم الفاعل في العملِ ؛ لأنَّها أقل شبهاً بالفعلِ من اسم الفاعل الذي يضارعه في الحركاتِ والسكناتِ . فالفعل هو الأصل واسم الفاعل فرعه وصيغة المبالغة فرع فرعه ، وهكذا .

٣- التصرّف :

والتصرّف لهُ أهمية كبيرة في القوة والضعف في العمل النحوي ، فالعامل المتصرّف أقوى من العامل غير المتصرّف ، ولهُ سعة في التقديم والتأخير ، والفصل ما ليس للعامل غير المتصرّف ، فإذا كان متصرِّفاً تصرَّفَ في عمله فيجوز تقديم معموله عليه [٤] " والفعل إنَّما يتصرَّف عمله إذا كانَ متصرِّفاً في

---

(١) يُنظر : المرتجل : ٢٣٥ .
(٢) الإنصاف : م٧٥/٤٤٦ ، م٨٠/٤٥٠ ، ويُنظر : لمع الأدلة : ١٣٨ .
(٣) اللباب في علل البناء والإعراب : ٥١/٢ .
(٤) يُنظر : أسرار العربية : ١١٢ ، ١١٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نفسهِ ، وإذا لم يكن متصرفاً في نفسهِ لم يتصرَّفْ في عملهِ"[١] ، والأفعال الجامدة من العوامل الضعيفة ، كأفعالِ المدح والذم وفعلي التعجب وأفعال الاستثناء فقد استعملت ؛ لجمودها استعمال الأدوات ، ونقصتْ في العملِ عن المتصرّفِ ، فلا تعمل فيما تقدم عليها ؛ لأنَّ التركيبَ الذي تقع فيه يجمد على حالٍ خاصةٍ على حين يجوز ذلك في الفعل المتصرف[٢] ، فلا يجمد معه التركيب ، بل يكون لهُ سعة في التقديم والتأخير والفصل بينه وبين معموله .

١-الأصـــــل فـــي العمـــــل للفعـــــل[٣]

وردت هذه القاعدة التوجيهية في كلام أبي حيَّان على العامل في (اسم) في قوله تعالى : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[٤]

قالّ أبو حيَّان : " **الباء في بسم الله للاستعانة نحو كتبت بالقلم وموضعها نصب أي بدأت وهو قول الكوفيين وكذا كل فاعل بدىء في فعلهِ بالتسميةِ كان [مضمراً لا بُدَّ ، و][٥] قدره الزمخشري فعلاً غير بدأت وجعله متأخراً ، قال : " تقديره بسم الله أقرأ أو أتلو"[٦] ، إذ الذي يجيء بعد التسمية مقروء والتقديم على العامل عنده يوجب الاختصاص ... وقيل موضع اسم رفع التقدير" ابتدائي ثابت أو مستقر باسم الله وهو قول البصريين "[٧] وأي التقديرين أرْجَحَ يُرَجَّحُ الأول ، لأنَّ الأصل في العمل للفعل أو الثاني لبقاء أحد جزأي الإسناد"[٨]** .

ويبدو أن قول الكوفيين هو الراجح هنا ؛ لأنَّه جاءَ على الأصل الأقوى في العمل فإنَّ " الأفعال أصل في العمل "[٩] ومن أصول النحويين أن " تقدير الأصل في العمل أولى من تقدير ما هو الفرع فيه "[١٠] ،

---

(١) أسرار العربية : ٨٩ .
(٢) يُنظر : إحياء النحو : ٢٤–٢٥ ، ويُنظر : أصول النحو العربي : ١٥٠–١٥١ ، والظواهر اللغوية في التراث النحوي : د. علي أبو المكارم : ٢٧٢ .
(٣) يُنظر: الإنصاف : م١٩/١٤٠ ، ١٤٢ ، والبحر المحيط : ١٢٧/١ .
(٤) سورة الفاتحة : ١ .
(٥) في الأصل (مضمر الأبد ، أو) .
(٦) الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل : جار الله الزمخشري ، تح : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض : ١٠٠/١ ، ويُنظر : مدارك التنزيل وحقائق التأويل : أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النَّسفي ، تح : يوسف علي بديوي : ٢٦/١ ، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون : أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، تح : أحمد محمد الخراط : ٢٢/١ .
(٧) يُنظر : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي ، تح : الرحالة الفاروق وآخرون : ٦١/١ ، والجامع لأحكام القرآن والمبيّنُ لما تضمَّنهُ من السنة و آي القرآن : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي ، تح : عبد الله بن عبد المحسن التركي : ١٥٤/١ .
(٨) البحر المحيط : ١٢٦/١–١٢٧ .
(٩) الإنصاف : م١٩/١٤٠ ، ١٤٢ .
(١٠) الإنصاف : م٣٠/٢٠٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمن هذا تتضح رجاحة رأي الكوفيين ؛ لأنَّ الأسماء فرع على الأفعال في العمل[١] فكان تقدير الأصل وهو وهو الفعل أولى من تقدير الفرع وهو الاسم مع صحة المعنى .

وقول أبي حيَّان : " أو الثاني لبقاء أحد جزأي الإسناد "[٢] هو تسوّيغ لا يخلو من نظرٍ فإن بقي أحدُ الجزئين فهو مقدر غير موجود في التركيب .

٢- إعمال الفعل أقوى من إعمال المصدر

وردت هذه القاعدة التوجيهية في حديث أبي حيَّان على العاملِ في إنَّ وما في حيّزها في الآية الشريفة الآتية : ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾[٣]

قال أبو حيَّان : " **(أنَّ) وما بعدها محكي بـ(قالوا)**[٤] . **وأجاز أبو البقاء أن يكون محكياً بالمصدر ، فيكون من باب الإعمال . قال : " وإعمالُ الأول أصلٌ ضعيف ، ويزداد ضعفاً ؛ لأنَّ الثاني فعل والأول مصدر ، وإعمال الفعل أقوى** "[٥] "[٦] .

أي : تنازع المصدر وهو (قول) ، والفعل وهو (قالوا) على (إنَّ) وما في حَيِّزها[٧] ، و" ظاهر كلامه أن المسألة من باب التنازع ، وإنَّما الضعف عنده من جهة إعمال الأوّل ، فلو قدرنا إعمال الثاني كان ينبغي أن يجوز عنده ، لكنه يمنع من ذلك مانعٌ آخر وهو : أنَّه إذا احتاج الثاني إلى ضمير المتنازع فيه أخذه ولا يجوز حذفُه ، وهو هنا غير مذكور ، فدلَّ هذا على أنَّها عنده ليست من التنازع إلَّا على قول الكوفيين ، وهو ضعيف كما ذكر "[٨] .

والمشهور أو المختار في باب الإعمال هو إعمال الثاني على قول البصريين ؛ لأنَّه الأكثر في كلام العرب ، وليس على إعمال الأوّل على قول الكوفيين[٩] ، ثم إنَّ الأوّل مصدر وهو ضعيف في العمل فهو

---

(١) يُنظر : الأشباه والنظائر : ٢٣٨/٢ .
(٢) البحر المحيط : ١٢٧/١ .
(٣) سورة آل عمران : ١٨١ .
(٤) يُنظر : التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء العكبري ، تح : علي محمد البجاوي : ٣١٥/١ .
(٥) يُنظر : التبيان للعكبري : ٣١٥/١ .
(٦) البحر المحيط : ١٣٦/٣ ، ويُنظر : الدر المصون : ٥١٣/٣–٥١٤ ، واللباب في علوم الكتاب : أبو حفص عُمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي ، تح : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض : ٨٨/٦ ، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : الآلوسي البغدادي : ١٤١/٤ .
(٧) يُنظر : الدر المصون : ٥١٣/٣ ، واللباب في علوم الكتاب : ٨٨/٦ .
(٨) الدر المصون : ٥١٣/٣–٥١٤ ، ويُنظر : اللباب في علوم الكتاب : ٨٨/٦ .
(٩) يُنظر : مسائل خلافية في النحو : أبو البقاء العكبري ، تح : د. عبد الفتاح سليم : ١٠٧ ، وشرح المفصل للزمخشري : ابن يعيش ، تح : أميل بديع يعقوب : ٢٠٦/١ ، والتوطئة : ٢٧٦ ، وشرح التسهيل : جمال الدين محمد بن عبد الله ، تح : د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بديوي المختون : ١٦٧/٢ ، وشرح الشافية الكافية : ٦٤٤/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٠٤/١ ، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : بدر الدين ، تح : محمد باسل عيون السود : ١٨٥ ، وارتشاف الضرب من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا يعمل إلَّا بشروط ، والثاني فعل وهو يعمل من دون قيد أو شرط ، فهو الأصل في العمل ؛ فإعماله أقوى من إعمال المصدر ؛ لأمرين : الأوّل : أنَّه وقع ثانياً وهو المختار على الأكثر ، والثاني : أنَّه فعل وهو أصل في العمل ، فالفعل أقوى العوامل في اللغة العربية فهو لا بُدَّ من أن يكون عاملاً ، يقول ابن السَّراج (ت٣١٦هـ) : " أن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملاً ، وأوَّل عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حديث عنه "[١] ، فهو " لا بدَّ أنْ يكون عاملاً في الاسم "[٢] ، و" لابدَّ من ذكر الفاعل بعده "[٣] . وقول أبي البقاء يؤكد هذا .

فالثاني فعل ، والأوَّل اسم (مصدر) وإعمال الفعل أقوى من إعمال الاسم ؛ لأنَّ الأسماء فرع على الأفعال في العمل[٤] ؛ " والفرع إنَّما ينحط عن درجة الأصل فيما كان من عمل الأصل "[٥] .

والراجح في هذه المسألة أنَّ العامل في (إنَّ) وما عملت فيه هو الفعل (قالوا) على ما ذكره أبو حيَّان ، والأولى ألَّا تكون من باب التنازع .

٣- التعليق فرع على جواز العمل

وردت هذه القاعدة التوجيهية في معرض كلام أبي حيَّان على (من) في قوله تعالى : ﴿**إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ**﴾[٦]

قالَ أبو حيَّان : " **(مَنْ) قيل : في موضع جر على إسقاط حرف الجر وإبقاء عمله**[٧] ، **وهذا ليس بجيد ؛ لأنَّ مثل هذا لا يجوز إلا في الشعر نحو(زيداً ضرب السيف) أي : بالسيف . وقال أبو الفتح : في موضع نصب بـ(أعلم) بعد حذف حرف الجر**[٨] **وهذا ليس بجيد ؛ لأنَّ أفعل التفضيل لا يعمل النصب**

لسان العرب : أبو حيان الأندلسي ، تح : رجب عثمان محمد : ٢١٤٢/٤ ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك : ابن أم قاسم المرادي ، تح : د. عبد الرحمن علي سليمان : ٦٣٦/٢ ، وشرح قطر الندى وبل الصدى : ابن هشام الأنصاري : ١٨٤ ، وشرح شذور الذهب : ابن هشام ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد : ٤٣١ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : السيوطي ، تح : أحمد شمس الدين : ٩٤/٣ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : الصبان ، تح : طه عبد الرَّؤف سعد : ١٤٨/٢ ، ومعاني النحو : د. فاضل صالح السامرائي : ١٢٣/٢-١٢٤ ، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية : ٢٢١ .

(١) الأصول في النحو ، تح : د. عبد الحسين الفتلي : ٧٤/١ ، ويُنظر : المرتجل : ١١٦ .

(٢) نتائج الفكر في النحو : ٥٩ .

(٣) يُنظر : أسرار العربية : ٦٦ ، ٦٨ ، ٨١ ، ونتائج الفكر في النحو : ٥٦ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي : ابن أبي الربيع ، تح : عيَّاد بن عيد الثبتي : ١٨٦/١ .

(٤) يُنظر : الأشباه والنظائر : ٢٣٨/٢ .

(٥) أسرار العربية : ١٣٦ .

(٦) سورة الأنعام : ١١٧ .

(٧) يُنظر : المحرر الوجيز : ٤٤٨/٣ ، والجامع لأحكام القرآن : ٨/٩ ، والدر المصون : ١٢٦/٥ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٩٨/٨ .

(٨) ليس الأمر بحسب ما ذكره أبو حيّان ، بل أنَّه قد نصَّ على ألّا تكون (من) في موضع جر بإضافة (أعلم) إليها يُنظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : أبو الفتح عثمان بن جنّي ، تح : علي النجدي ناصف وآخرون : ٢٢٨/١ ، وذُكِرَ هذا الرأي ونُسِبَ لبعض البصريين في : الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبي : أبو إسحاق أحمد المعروف بالإمام الثعلبي ، تح : أبو محمد بن عاشور : ١٨٤/٤ ، والتفسير البسيط : أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد⇦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في المفعول به ، وقال أبو علي : في موضع نصب بفعل محذوف أي يعلم من يضل ودل على حذفه (أعلم)[١] ومثله ما أنشده أبو زيد :

وأضْرَبَ مِنَّا بالسّيـــــــوفِ القَـــوانِسَـــــــا[٢]

أي تضرب القوانس ، وهي إذ ذاك موصولة وصلتها (يُضِلَّ) وجوز أبو البقاء أن تكون موصوفة بالفعل[٣] .

وقال الكسائي[٤] ، والمبرد[٥] ، والزجاج[٦] ، ومكي[٧] : في موضع رفع وهي استفهامية مبتدأ ، والخبر (يَضِلَّ) والجملة في موضع نصب بـ(أعلم) أي : أعلم أي الناس يضل كقوله : ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ﴾[٨] ، وهذا ضعيف ؛ لأنَّ التعليق فرع عن جواز العمل وأفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به فلا يعلق عنه ، والكوفيون يجيزون إعمال أفعل التفضيل في المفعول به والرد عليهم في كتب النحو"[٩] .

فالرأي الأوَّل فيه نظر ؛ لأنَّ حذف الجار وإبقاء عمله لا يكون إلَّا في الضرورة[١٠] ، والأصل أنّ حرف الجر لا يعمل مع الحذف[١١] ، وحمل النحويون قول الشاعر :

إذا قيلَ : أيُّ النّاسِ شَرٌّ قَبِيلَةً؟ أشارَتْ كُلَيْبٍ بالأكفّ الأصَابِعُ[١٢]

=الواحدي ، تح : محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان وآخرون : ٣٨٩/٨ ، والدر المصون : ١٢٦/٥ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٩٨/٨ .

(١) يُنظر : المسائل الحلبيات : ١٨١ ، والتفسير البسيط : ٣٩٠/٨–٣٩١ ، والدر المصون : ١٢٧/٥ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٩٨/٨ ، وروح المعاني : ١٢/٨ .

(٢) عجز بيت من الطويل للعباس بن مرداس السلمي وصدره (أكَرَّ وأحْمى للحقيقة منهمُ) ينظر : ديوانه : ٩٣ ، والأصمعيات : عبد الملك بن قريب الأصمعي ، تح : مجيد طراد : ١٦٤ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب : أبو عمرو عثمان بن الحاجب ، تح : د. فخر صالح سليمان قدارة : ٤٦٠/١ ، والعجز فقط نُسب إليه في : النهاية في غريب الحديث والأثر : ابن الأثير ، تح : محمود محمد الطناحي ، وطاهر أحمد الزاوي : ١٤٦/٤ .

(٣) يُنظر : التبيان : ٥٣٤/١ .

(٤) يُنظر : معاني القرآن ، تح : عيسى شحاته : ١٣٥/٢ ، ويُنظر : معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء : ٣٥٢/١ ، والكشف والبيان : ١٨٤/٤ ، والمحرر الوجيز : ٤٤٨/٣ ، ومفاتيح الغيب : محمد الرازي المشتهر بخطيب الري : ١٧٣/١٣ ، والجامع لأحكام القرآن : ٨/٩ ، ومدارك التنزيل : ٥٣٢/١ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٩٩/٨ .

(٥) لم أجده في المقتضب ولا في الكامل ، وقد نُسِبَ إليه في : التفسير البسيط : ٣٩٠/٨ ، ومفاتيح الغيب : ١٧٣/١٣ ، والدر المصون : ١٢٧/٥ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٩٩/٨ .

(٦) يُنظر : معاني القرآن وإعرابه ، تح : د. عبد الجليل عبده شلبي : ٢٨٦/٢ ، ويُنظر : التفسير البسيط : ٣٩٠/٨ ، وزاد المسير في علم التفسير : أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي : ١١٢/١٣ ، وروح المعاني : ١٢/٨ .

(٧) يُنظر : مشكل إعراب القرآن ، تح : د. حاتم صالح الضامن : ٢٦٦/١ .

(٨) سورة الكهف : ١٢ .

(٩) البحر المحيط : ٢١٣/٤ .

(١٠) يُنظر : المقرب : ٢٧٠/١ .

(١١) يُنظر : الإنصاف : م٢٤٣/٣٩ ، م٢٦٤/٤٣ ، م٣٣٦/٦٠ ، م٤٢٧/٧٥ ، م٤٨١/٨٦ ، وأسرار العربية : ١٦٧ .

(١٢) البيت من البحر الطويل وهو للفرزدق يُنظر : شرح ديوانه : ٧٣/٢ ، وروايته في الديوان هكذا : ⇦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الشذوذ والأصل فيه (أشارَتْ إلى كُلَيْبٍ) فحذف الجار وابقى عمله[1] ، والأصل ألَّا يُحْذَف منه حرف الجر ؛ لأنَّه أضعف من الأفعالِ في العملِ ، فلا يتصرّف في عمله مثلها ، فلا يتقدَّم معموله عليه ولا يتأخر عنه ، ولا يُفصل بينه وبين معموله بفاصلٍ ؛ لأنَّ الحرفَ فرعٌ على الأفعالِ في العملِ فهو أضعف منه .

والرأيان الثاني والرابع فيهما نظر أيضاً ؛ لأنَّ أفعل التفضيل لا يعمل في المفعول بهِ . فالثاني : بأن يكون نُصِبَ بالفعلِ (أعلم) بعد حذف حرف الجر ، بعد أن كانَ مجروراً بهِ ، فهذا لا يتأتى ؛ لأنَّ أفعل التفضيل لا يعمل في المفعولِ . والرابع : أن تكون (من) استفهامية مبتدأً مرفوعاً وخبرها جملة (يَضِلَّ) ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعولاً بالفعلِ (أعلم) ، والتقدير : أعلم أي الناس يُضِل ، نحو ما جاءَ في قوله تعالى : ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ﴾ فأي : هنا مبتدأ مرفوع وهو مضاف ، و(الحزبين) مضاف إليه مجرور ، وجملة (أحصى) خبره ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول بهِ للفعل (نعلم) .

وفي حملهم (أعلم) في هذه الآية على (نعلم) في سورة الكهف نظرٌ ؛ لأنَّ الفعل في سورة الأنعام من أفعل التفضيل ، وهي لا تعمل في المفعول ، وفي سورة الكهف الفعل (نعلم) يعمل في المفعول ، ولا يتأتى حمله عليه إلَّا إذا قلنا : بكون أفعل التفضيل يعمل في المفعول .

يقول السكاكي (ت٦٢٦هـ) : " أفعل التفضيل لا ينصب مفعولاً بهِ البتة "[2] . فعلى هذا فإنَّه لا يعمل بهِ فكيف يُعلَّق عنه ؛ لأنَّ " التعليق هو تَرْك العمل في اللفظِ لا في التقديرِ لمانع "[3] . فينبغي أن يكون عاملاً فيه حتَّى يُعلَّق عنه . فالتعليق فرع عن جواز العمل ، بحسب ما يقول أبو حيَّان .

والراجح في هذه المسألة هو قول أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، هو اختيار ابن عطية (ت٥٤١هـ)[4] ، والسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)[5] ، وابن عادل (ت بعد٨٨٠هـ)[6]، والآلوسي

= (إذا قيلَ: أيُّ النّاسِ شَرٌّ قَبِيلَةً؟ أشارَتْ كُلَيْبٌ بالأكفّ الأصَابِعُ)
برفع (كليب) على تقدير : هذه كليبٌ ، ويروى : (أشرَّت كلياً) ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين . يُنظر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر البغدادي ، تح : محمد عبد السلام هارون : ١١٥/٩، والبيت مروي بجر (كليب) في : شرح الكافية الشافية : جمال الدين ، تح : د. عبد المنعم أحمد هريدي : ٦٣٥/٢ ، وشرح الكافية : ١٣٧/٤ ، وارتشاف الضرب : ١٧٦٠/٤ ، ٢٠٩٢ ، وتخليص الشواهد : ٥٠٤ ، ومغني اللبيب : ٦٠/١ ، ٥٠٣/٦ .

(١) يُنظر : شرح الكافية ٦٣٥/٢ ، وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد : ١٧٨/٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد : بهاء الدين بن عقيل ، تح : محمد كامل بركات : ٤٣١/١ ، وشرح التصريح : ٤٦٦/٢ .
(٢) مفتاح العلوم : ١٢٥ .
(٣) يُنظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٢١١٤/٤ ، ومغني اللبيب : ٣٠٢/٢ ، وهمع الهوامع : ١٥٤/٢ .
(٤) يُنظر : المحرر الوجيز : ٤٤٨/٣ .
(٥) يُنظر : الدر المصون : ١٢٧/٥ ، ١٢٨ .
(٦) يُنظر : اللباب في علوم الكتاب : ٣٩٩/٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ت١٢٧٠هـ)[١]؛ لموافقته قواعد البصريين[٢] ، بأن تكون (من) موصولة في محل نصب مفعولاً بهِ لفعلٍ محذوفٍ تقديره (يعلم) دلَّ عليه المذكور (أعلم) ، وجملة (يَضلُّ) لا محل لها من الإعراب صلة لـ(من) ، نحو ما جاءَ في بيت الشاهد إذ نصب (القوانس) بفعلٍ محذوفٍ تقديره (تضرب) أي : تضرب القوانس .

٤- الأصل يتصرّف ما لا يتصرَّفه الفرع[٣]

وردت هذه القاعدة التوجيهية في معرض الحديث على أنَّ التاء في القسم بدل من الواو التي أُبدلت من الباء في قوله تعالى : ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾[٤]

ذكر أبو حيَّان **أنَّ الجمهور قرأ (وَتَاللَّهِ)[٥] بالتاء وقرأ معاذ بن جبل وأحمد بن حنبل (بالله)[٦] قال الزمخشري (ت٥٣٨هـ) : فإن قلت : ما الفرق بين التاء والباء ؟ قلت : إنَّ الباءَ هي الأصل والتاء بدل من الواو المبدل منها[٧] ، وإن التاء فيها زيادة معنى وهو التعجب ، كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه ولكن :**

إذا اللهُ سَنَّى عَقْدَ شَيءٍ تَيَسَّرا[٨][٩]

أما قوله : الباء هي الأصل[١٠] إنَّما كانت أصلاً ؛ فلأنَّها أوسع حروف القسم إذ تدخل على الظاهر ، والمضمر ويصرح بفعل القسم معها وتحذف ، وأما أن التاء بدل من واو القسم الذي أبدل من باء القسم فشيء قاله كثير من النحاة[١١] ، ولا يقوم على ذلك دليل والذي يقتضيه النظر أنَّه ليس شيء منها أصلاً

---

(١) يُنظر : روح المعاني : ١٢/٨ .
(٢) يُنظر : الدر المصون : ١٢٧/٥ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٩٩/٨ .
(٣) يُنظر الإنصاف : م٤٩١/٨٨ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٧٢/٢ .
(٤) سورة الأنبياء : ٥٧ .
(٥) يُنظر : الكشاف : ١٥١/٤ ، والبحر المحيط : ٣٠٠/٦ ، والدر المصون : ١٧٢/٨ ، واللباب في علوم الكتاب : ٥٢٢/١٣ ، ٥٢٢/١٣ ، وروح المعاني : ٦١/١٧ .
(٦) يُنظر : شواذ القراءات : رضي الدين الكرماني ، تح : د. شمران العجلي : ٣١٨ ، والكشاف : ١٥١/٤ ، والبحر المحيط المحيط : ٣٠٠/٦ ، والدر المصون : ١٧٢/٨ ، واللباب في علوم الكتاب : ٥٢٢/١٣ ، وروح المعاني : ٦١/١٧ .
(٧) يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣٩٥/٣ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد (إعراب ، معان ، قراءات) : المُنتجب الهمذاني ، تح : محمد نظام الدين الفتيح : ٤٩٧/٤ ، ومدارك التنزيل : ٤٠٩/٢ ، ونظم الدرر في تناسب الآيات والسور : البقاعي : ٤٣٧/١٢ .
(٨) عجز بيت من الطويل بلا نسبة لقائل معين وصدره (فلا تيأسا و استغفرا الله إنَّهُ) يُنظر : كتاب الألفاظ : ابن السكيت يعقوب بن إسحاق ، تح : د. فخر الدين قباوه : ٥٤ ، ٤٨٩ ، ويُنظر العجز فقط في الكشاف : ١٥١/٤ ، والنهاية في غريب الحديث : ٤١٥/٢ .
(٩) يُنظر : الكشاف : ١٥١/٤.
(١٠) يُنظر : الأصول في النحو : ٤٣٠/١ ، والجمل في النحو : الزجاجي ، تح : علي توفيق الحمد : ٧٢ ، ومعاني الحروف : أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي ، تح : د. عبد الفتاح إسماعيل شبلي : ٣٦ ، ومغني اللبيب : ١٤٤/٢ ، وهمع الهوامع : ٣٩١/٢ .
(٥) يُنظر : الكتاب : ٤٩٧/٣ ، والمقتضب : ٣١٩/٢ ، ١٧٥/٤ ، والأصول في النحو : ٤٢٣/١ ، والجمل في النحو : ٧٢ ، ومعاني الحروف : ٣٦ ، ومغني اللبيب : ١٤٤/٢ ، وهمع الهوامع : ٣٩١/٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لآخر[1] . وأما قوله : إن التاء فيها زيادة معنى وهو التعجب فنصوص النحاة أنَّ التاءَ يجوز أنْ يكون معها تعجب ، ويجوز أن لا يكون ، واللام هي التي يلزمها التعجب في القسمِ . والظاهر أن هذه الجملة خاطب بها أباه وقومه وأنَّها مندرجة تحت القول من قوله : ﴿قَالَ بَل رَّبُّكُمْ﴾[2] .

قوله : إنَّ الباء هي الأصل فقد أوضحه أبو حيَّان ، وقول أبي حيَّان : إنَّ التاء بدل من الواو لا يقوم عليه دليل ، فيه نظر ؛ لأنَّ النحاة قد استندوا في قولهِم إلى القاعدة التوجيهية لا يُجمع بين العوض والمعوض منه[3] ، وقد لاحظ النحاة أَنَّ هذه الأحرف أحدها بدل من الآخر؛ فلا يُجمع بين اثنين منها في تركيب معين ، فقالوا : " لا يُجمع بين البدل والمبدل منه"[4] في تركيب واحد ، فلما كانت الواو عوضاً من الباء لم يجز الجمع بينهما ، كذلك التاء عوض من الواو في القسم لا يجوز الجمع بينهما ، والواو في الآية الشريفة واو عطف وليست واو قسم ؛ فلم يمتنعْ أنْ يُجمع بينها وبين تاء القسم[5] . والتاء يجوز أنْ يكون معها التعجب أو لا يكون ، فالقسم بها قد يخرج للتعجب ، ولكن ليس كل قسم بالتاء يكون للتعجب أو يخرج لغرض التعجب . وقوله إن الجملة مندرجة تحت القول يجوز أنْ تكون مندرجة تحته ، ويجوز أنْ تكون مستأنفة . وبحسب هذا فالقاعدة التي سوّغ بها أبو حيَّان حال هذه الآية صحيحة تماماً ؛ لأصالة الباء في القسم ؛ لأنَّ " الفروع لا تحتمل من التصرف ما تحتمله الأصول"[6]، إذ لاحظ سعتها في التصرف في عملها أكثر من بقية أدوات القسم .

٥- العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي[7]

جاءَت القاعدة التوجيهية هذه في كلام أبي حيَّان على عدم جواز أن يكون (هاهنا) خبراً في قوله تعالى : ﴿فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ﴾[8]

قال أبو حيَّان : " **(له) خبر ليس . وقال المهدوي : ولا يصح أن يكون هاهنا[9] ، ولم يبين ما المانع المانع من ذلك . وتبعه القرطبي في ذلك وقال : " لأنَّ المعنى يصير ليس هاهنا طعام إلَّا من غسلين ،**

(١) يُنظر : ارتشاف الضرب : ١٧١٧/٤ .
(٢) يُنظر : البحر المحيط : ٣٠٠/٦–٣٠١ ، والدر المصون : ١٧٢/٨ ، واللباب في علوم الكتاب : ٥٢٢/١٣–٥٢٣ ، وروح وروح المعاني : ٦١/١٧ .
(٣) يُنظر : الإنصاف : م٦٧/١٠ ، م٢٩١/٤٩ ، م٣٢٤/٥٨ ، وأسرار العربية : ١٣٠ ، ١٣١ ، وارتقاء السيادة : ٤٤ ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح : يوسف الشيخ محمد البقاعي : ٤٤٦/١ .
(٤) يُنظر : الإنصاف : م٤٦٨/٨٣ ، م٤٨٠/٨٦ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤١٠/٣ .
(٥) يُنظر : الإنصاف : م٥٨ / ٣٢٤ – ٣٢٥ .
(٦) الأشباه والنظائر : ٢٧٩/٢ .
(٧) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : أبو حيَّان الأندلسي ، تح : د. حسن هنداوي : ١٨٣/٤ ، ٢٤٣/١١ .
(٨) سورة الحاقة : ٣٥ .
(٩) لم أعثر على قوله فيما توافر من كتبه ، وقد نُقِلَ عنه في : الفريد في إعراب القرآن المجيد : ٢١٣/٦ ، والبحر المحيط ، والدر المصون : ٤٣٧/١٠ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٣٨/١٩ ، وروح المعاني : ٥١/٢٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا يصح ذلك ؛ لأنَّ ثَمّ طعاماً غيره ، و(هاهنا) متعلق بما في (لهُ) من معنى الفعل "[1] انتهى . **وإذا كان كان ثم غيره من الطعام ، وكان الأكل غير أكل آخر ، صح الحصر بالنسبة إلى اختلاف الأكلين . وأما إن كان الضريع هو الغسلين ، كما قال بعضهم فلا تناقض ، إذ المحصور في الآيتين هو شيءٌ واحدٌ ، وإنَّما يمتنع ذلك من وجه غير ما ذكره ، وهو أنَّه إذا جعلنا الخبر (هاهنا) ، كان (له واليوم) متعلقين بما تعلق به الخبر، وهو العامل في ههنا ، وهو عامل معنوي ، فلا يتقدَّم معموله عليه . فلو كان العامل لفظياً جاز ، كقوله تعالى : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾**[2] **، فله متعلق بـ(كفواً) وهو خبر لـ(يكن)"**[3] .

يرى أبو حيَّان أن (لهُ) هو خبر (ليس) تبعاً لمن سبقه ، ويرفض أن يكون (هاهنا) الخبر؛ لأنَّ في خبر ليس وجهين أحدهما (لهُ) ويكون (هاهنا) حالاً من (حميم) ، والآخر : (هاهنا) وأيُّهما كان الخبر يعلق بهِ الآخر[4] ، أي : أننا لو جعلنا الخبر (هاهنا) تعلق بهِ الجار والمجرور (لهُ) فيكون العامل فيه هو العامل العامل في الخبر (هاهنا) ، وهذا العامل معنوي فهو ضعيف لا يقوى على عمل اللفظي ، فلا يعمل فيما تقدم عليه. فلو كان العامل فيه لفظياً لجاز أنْ يتقدم معموله عليه ، كقوله تعالى : **﴿ولم يكن لهُ كفواً أحدٌ﴾** فـ(لهُ) هنا متعلق بخبر (يكنْ) وهو (كفواً) رغم كونه متقدِّماً عليه ، فلا إشكال فيه ؛ لأنَّ العامل في (كفواً) هو عامل لفظي وهو (تكنْ) وهو العامل في (لهُ) ، وأصل التركيب (ولم يكنْ أحدٌ كفواً لهُ) وذكر سيبويه أن التقديم والتأخير هنا من العربي الجيد بقوله : " والتقديمُ ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرتُ لك في باب الفاعل والمفعول ، وجميع ما ذكرتُ لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربيٌّ جيد كثير ، فمن ذلك قوله عزّ وجلّ **﴿ولم يكن لهُ كفواً أحدٌ﴾** . وأهل الجفاء من العرب يقولون : ولم يكنْ كُفُواً لهُ أَحدٌ ، كأنَّهم أخروها حيث كانت مستقرَّة "[5] .

وإذا جعلنا (لهُ) خبراً لـ(ليس) كان العامل فيه هنا ما في (لهُ) من معنى الاستقرار وهو مُتَقَدِّم عليه فلا إشكال في ذلك ، إلَّا أن هذا الذي رفضه أبو حيَّان وهو تبع لغيره قد أجازه السمين الحلبي وتبعه ابن عادل فقال السمين الحلبي : " إذا قلنا أن لهُ الخبر ، وان (اليوم) و(هاهنا) متعلقان بما تعلق هو بهِ فلا إشكال . وكذاك إذا جعلنا (هاهنا) هو الخبر وعلقنا بهِ الجار والظرف ولا يضر كون العامل معنوياً للاتساع في الظروف وحروف الجر "[6] .

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٢١١/٢١ ، ويُنظر : الدر المصون : ٤٣٧/١٠ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٣٨/١٩ ، وروح المعاني : ٥١/٢٩ .
(٢) سورة الإخلاص : ٤ .
(٣) البحر المحيط : ٣٢٠/٨–٣٢١ ، ويُنظر : روح المعاني : ٥١/٢٩ .
(٤) يُنظر : الدر المصون : ٤٣٦/١٠–٤٣٧ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٣٨/١٩ .
(٥) الكتاب : ٥٦/١ .
(٦) يُنظر : الدر المصون : ٤٣٧/١٠ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٣٨/١٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- العامل المعنوي ضعيف فلا يتقدم معموله عليه

جاءَت القاعدة التوجيهية هذه في كلام أبي حيَّان على علَّة عدم جواز أنْ يكون (عليهنَّ) الخبر و(للرجال) حالاً في قوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[١]

قالَ أبو حيان : " **(درجة) مبتدأ ، و : (للرجال) ، خبره[٢] ، وهو خبر مسوغ لجواز الابتداء بالنكرة ، و(عليهن) ، متعلق بما تعلق به الخبر من الكينونة والاستقرار ، وجوّزوا أنْ يكون : (عليهنّ) في موضع نصب على الحال ، لجواز أنَّهُ لو تأخر لكان وصفاً للنكرة ، فلما تقدّم انتصب على الحال[٣] ، فتعلق إذ ذاك بمحذوف وهو غير العامل في الخبر ، ونظيره : في الدار قائماً رجل ، كان أصله : رجلٌ قائمٌ ، ولا يجوز أن يكون (عليهن) الخبر ، و(للرجال) في موضع الحال ؛ لأنَّ العامل في الحال إذ ذاك معنوي ، وقد تقدَّمتْ على جزأي الجملة ، ولا يجوز ذلك ، ونظيره : قائماً في الدارِ زيدٌ . وهو ممنوع لا ضعيف كما زعم بعضهم[٤] ، فلو توسطت الحال وتأخر الخبر ، نحو : زيدٌ قائماً في الدارِ ، فهذه مسألة الخلاف بيننا وبين أبي الحسن ، أبو الحسن يجيزها ، وغيره يمنعها** "[٥] .

القول الراجح في هذه المسألة هو أنْ يكون (للرجال) خبراً مقدماً و(درجة) مبتدأ مؤخراً ، و(عليهن) متعلقاً بما تعلق بهِ الخبر ، ويجوز أنْ يكون في محل نصب حالاً من (درجة) ، ولا يجوز أنْ يكون (عليهن) خبراً مقدماً لـ(درجة) و(للرجال) في محل نصب حالاً ؛ لأنَّ العامل فيها هنا هو عامل معنوي ، والعامل المعنوي ضعيف لا يقوى على العامل اللفظي فلا يُقدّم معموله عليه ؛ وبحسبان هذا الحال هنا لا يجوز أنْ تتقدّم على العامل فيها ؛ لأنَّهُ معنوي ضعيف ، وهذا ما أوضحه أبو حيَّان ، وهو الصواب .

وليس المراد بالعامل المعنوي هنا ما قابل العامل اللفظي كالابتداء والتجرد فإن ذلك لا يعمل في الحال أصلاً ، إذ لا يعمل إلَّا الرفع ، والحال منصوبة دائماً ، وهو كُلُّ لفظٍ تضمن معنى الحرف دون حروفه ، نحو : الظرف ، والمجرور ، والإشارة ، وحرفيّ التمني والتشبيه والترجي والتنبيه[٦] .

---

(١) سورة البقرة : ٢٢٨ .
(٢) يُنظر : التبيان للعكبري : ١٨١/١ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ٥١٩/١ ، والدر المصون : ٤٤٣/٢–٤٤٤ ، واللباب في علوم الكتاب : ١٢٤/٤ .
(٣) يُنظر : التبيان للعكبري : ١٨١/١ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ٥١٩/١ ، والدر المصون : ٤٤٤/٢ ، واللباب في علوم الكتاب : ١٢٤/٤–١٢٥ .
(٤) بعضهم الذي قصده أبو حيَّان هو العكبري يُنظر : التبيان : ١٨١/١ ، والدر المصون : ٤٤٤/٢ ، واللباب في علوم الكتاب : ١٢٥/٤ .
(٥) البحر المحيط : ٢٠١/٢ .
(٦) يُنظر : حاشية الخضري : ٤٤١/١ ، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك : عبد الله بن صالح الفوزان : ٤٧٢/١–٤٧٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فجمهور النحاة لا يجيزون تَقدُّم الحال على الجملة إذا كان العامل فيها معنوياً[١] ، إلَّا أنَّ الأخفش قد أجازه إذا تقدم الخبر في الجملة بعد الحال ، نحو : فداءً لك أبي وأمّي ، وأجازه ابن برهان إذا كانت الحال المتقدّمة ظرفاً ، نحو : ﴿هُنَالِكَ الوَلَايَةُ لِلَّهِ الحَقِّ﴾[٢] ، فقد تقدَّمت الحال هنا على الجملة ؛ لأنَّها ظرف والعامل فيها (لله) ، وهو ظرف[٣] .

وإذا توسطت الحالُ بين المبتدأ وخبره المتأخر عنه وعن الحال ويكون الخبر فيها ظرفاً ومجروراً سواء كانت الحال ظرفاً أم اسماً أم جملة اسمية بالواو ، نحو : زيدٌ قائماً في الدارِ ، فجمهور النحويين يمنعونها مطلقاً ، وقد أجازها الأخفش (ت٢١٥هـ) والفراء (ت٢٠٧هـ) ؛ لأنَّ الظروف يُتوسع فيها ما لا يُتوسع في غيرها . وأجازها الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمر ، نحو : أنتَ قائماً في الدارِ[٤] ، فهم يفرقون بين صاحب الحال المضمر وغيره هنا . وهذا ما أوضحه أبو حيَّان ، " فإنْ تأخر المبتدأ وتقدم الخبر جاز توسط الحال بينهما بلا خلاف ، نحو : في الدار عندك زيدٌ"[٥] ؛ لأنَّ العامل فيه وإنْ كان ضعيفاً متقدّم عليه فلا إشكال فيه .

٧- حرف الجر لا يُعلَّق عَنْ عَمَله ، بل لا بدَّ منْ ذكره[٦]

وردت القاعدة التوجيهية هذه في كلام أبي حيَّان على نوع الواو في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ﴾[٧]

قالَ أبو حيَّان : " **والواو في (وَلَقَدْ) واو عطف ، عطفت جملة على جملة . قال ابن عطية : " والقسم فيها بعيد "**[٨] **، يعني أن يكون المقسم به قد حُذِفَ وبقي حرفه وجوابه ، وفيه حذف المجرور وإبقاء حرف [الجر]**[٩] **، وحرف الجر لا يُعلَّق عن عمله ، بل لا بدَّ لهُ منْ ذكره "**[١] .

---

(١) يُنظر : المساعد : ٣٢/٢ ، وحاشية الخضري : ٤٤٢/١ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك : الأشموني ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد : ٢٥٢/٢ ، وحاشية الصبان : ٢٧١/٢ .
(٢) سورة الكهف : ٤٤ .
(٣) يُنظر : المساعد : ٣٢/٢ ، وحاشية الخضري : ٤٤٢/١ ، وشرح الأشموني : ٢٥٢/٢ ، وحاشية الصبان : ٢٧١/٢ .
(٤) يُنظر : شرح ابن الناظم : ٢٤٠ ، والمساعد : ٣٢/٢–٣٣ ، وحاشية الخضري : ٤٤٢/١ ، وشرح الأشموني : ٢٥٢/٢ ، وهمع الهوامع : ٢٤٠/٢ ، وحاشية الصبان : ٢٦٩/٢–٢٧٠ ، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك : ٤٧٤/١ .
(٥) همع الهوامع : ٢٤٠/٢–٢٤١ .
(٦) يُنظر : التعليقة على كتاب سيبويه : أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ، تح : د. عوض بن محمد القوزي : ٣١٣/١ ، ٣١٣/١ ، وقواعد المطارحة في النحو : ابن إياز البغدادي ، تح : د. يس أبو الهيجاء ، ود. شريف عبد الكريم النجار ، د. علي توفيق الحمد : ٢٢٨/٢ ، والتذييل والتكميل : ٢٥٢/١١ ، وحاشية الصبان : ١٤٩/١ .
(٧) سورة العنكبوت : ١٤ .
(٨) المحرر الوجيز : ٦٣١/٦.
(٩) في الأصل (الجار) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أي : أن الواو ليست حرف قسم ؛ لأنَّها لو كانت حرف قسم لعمل في محذوف وهو عامل لفظي أضعف من الفعل إلَّا أنَّهُ من أقوى العوامل بعد الفعل في العملِ ؛ لأنَّهُ يعمل بالأصالةِ وليس بالحمل على غيره ، ولأنَّهُ من عوامل الأسماءِ ، وحرف الجر لا يُعلَّق عن عملهِ ، بل لابُدَّ من أنْ يُذكر معه معمولُهُ ؛ لأنَّهُ ومعموله كالشيء الواحد ، فلا نستطيع أنْ نحذف جزءاً منه ونترك الجزء الآخر ، ولو كانت للقسم لقدروا المقسم بهِ المجرور محذوفاً ، واللام واقعة في جواب القسم ، وهذا لا يجوز على ما قرره النحاة من قواعد كلية ؛ لإنَّ الحروف لا تعمل محذوفة ؛ لأنَّها أضعف من الأفعالِ في العمل . وبحسب هذا تكون الواو عاطفة على ما قرره أبو حيَّان وغيره ، ويجوز أنْ تكون استئنافية .

٨- الأصل في الحروف ألَّا تعمل محذوفة[٢]

وردت هذه القاعدة التوجيهية هذه في معرض كلام أبي حيَّان على قوله تعالى : ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾[٣]

ذكر أبو حيَّان : **(هُمْ دَرَجَاتٌ) قال ابن عباس ، والحسن : لكل درجات من الجنة والنار . وقال أبو عبيده : كقوله : هم طبقات . وقال مجاهد وقتادة : أي " ذوو درجات"[٤] ، فإنَّ بعضَ المؤمنين أفضلُ من بعضٍ ، وقال الرازي : تقديره " لهم درجات "[٥] قال بعض المصنفين رادّاً عليه : اتبع الرّازي في ذلك أكثر المفسرين بجهله وجهلهم بلسان العرب ؛ لأنَّ حذف لام الجر هنا لا مساغ له ؛ لأنَّه إنَّما تحذف لام الجر في مواضع الضرورة ، أو لكثرة الاستعمال ، وهذا ليس من تلك المواضع . على أن المعنى دون حذفها حسن متمكن جداً ؛ لأنَّه لما قال : أفمن اتبع رضوان الله كمن باء بسخط من الله ، وكأنَّه منتظر للجواب قيل له في الجواب : لا ، ليسوا سواء ، بل هم درجات . وهذا معنى صحيح لا يحتاج معه إلى تقدير حذف اللام ، لو كان سائغاً كيف وهو غير سائغ[٦] . و تفسير ابن عباس والحسن يحمل على**

---

(١) البحر المحيط : ١٤٠/٧.
(٢) يُنظر : ارتقاء السيادة : ١٠٥ .
(٣) سورة آل عمران : ١٦٣ .
(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٤٨٦/١ ، ويُنظر : معاني القرآن الكريم : أبو جعفر النحاس : ٥٠٦/١ ، والكشف والبيان : ١١٩/٣ ، والتفسير البسيط : ١٤٢/٦ ، والكشاف : ٦٥٣/١ ، ومجمع البيان في تفسير القرآن : أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي : ٣٤٧/٢ ، والمحرر الوجيز : ٤١٢/٢ ، وزاد المسير : ٤٩٣/١ ، والتبيان للعكبري : ٣٠٧/١ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣٩٩/٥ ، ومدارك التنزيل : ٣٠٨/١ ، والدر المصون : ٤٧٠/٣ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣١/٦ ، وروح المعاني : ١١٢/٤ .
(٥) يُنظر : مفاتيح الغيب : ٧٧/٩ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣٩٩/٥ ، والدر المصون : ٤٧٠/٣ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣١/٦ .
(٦) لم أعثر على صاحب هذا القول وقد ورد في : الدر المصون : ٤٧٠/٣ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣١/٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفسير المعنى ، لا تفسير اللفظ الإعرابي . والظاهر من قولهم : هم درجات ، أن الضمير عائد على الجميع ، فهم متفاوتون في الثواب والعقاب[1] .

وما ذهب إليه أبو حيَّان مبني على القاعدةِ التوجيهية التي تقول : إنَّ حرف الجر لا يجوز أنْ يعمل محذوفاً[2] ، ولا يبقى عمله بعد حذفه[3] ؛ لأنَّهُ أضعف من الفعل في العمل ، الذي يعمل ظاهراً ومضمراً من دون قيد أو شرط . وقد ذكر ابن هشام من شروط حذف العامل " ألَّا يكون عاملاً ضعيفاً ؛ فلا يُحذفُ الجارُّ والجازمُ والناصب للفعل إلَّا في مواضع قويت فيها الدَّلالةُ ، وكثرَ فيها استعمال تلك العوامل ، ولا يجوز القياس عليها "[4] . وحرف الجر يجوز أنْ يعمل محذوفاً في مواضع يسيرة بخلاف أصله ، إذا كان هناك عوض منه أو بدل ، نحو : (رُبَّ) بعد الواو ، أو الفاء ، أو بل[5] ، وليس هناك ما هو عوض منه فلا يُحذف ، ولا ضرورة تدعو لحذفه هنا لنحذفه ، فضلاً على أنَّ المعنى تام من دون تقدير حذفه ، فلا نحذفه . ولو قدرناه محذوفاً لوجب أن تكون (درجات) مبتدأ مؤخراً ، وخبره شبه الجملة من الجار ومجروره (لهم) المقدم ، ولا ضرورة تدعونا إلى التقديم والتأخير هنا ، ولكانت العناية بالدرجات ، والمعنى المراد خلاف هذا إذ الآية تركز على الذي يرجع إليهم التفاوت بالدرجات . فالعرب تُقدم الذي بيانه أهم ، وهم ببيانه أعْنى[6] .

٩- روائـح الأفعـال تعمل فـي الظـروف و المجـرورات[7]

وردت هذه القاعدة التوجيهية في كلام أبي حيَّان على الآية الآتية : ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ**﴾[8] قالَ أبو حيَّان : " **يتعلق (في الآخرة) بمحذوف التقدير : فما متاع الحياة الدنيا محسوباً في نعيم الآخرة . وقال الحوفي : (في الآخرة) متعلق بـ(قليل) ، و(قليل) خبر الابتداء . وصلح**

---

(١) يُنظر : البحر المحيط : ١٠٧/٣–١٠٨ .
(٢) يُنظر : الإنصاف : م٣٩/٢٤٣ ، م٤٣/٢٦٤ ، م٦٠/٣٣٦ ، م٧٥/٤٢٧ ، م٨٦/٤٨١ ، وأسرار العربية : ١٦٧ .
(٣) يُنظر : اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري : ١٩/٢ .
(٤) مغني اللبيب : ٣٤٥/٦ .
(٥) يُنظر : الإنصاف : م٤٣/٢٦٤ .
(٦) يُنظر : الكتاب : ٣٤/١ .
(٧) يُنظر : الخصائص : ٢٧١/٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤٢٠,٤١٧,٤٠٧/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب : رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي ، تح : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد : ق١ج١٣/٢ ، ومغني اللبيب : ٢٨٠/٥ ، وهمع الهوامع : ٩٠/٣ ، وحاشية الصبان : ٤٤٥/٢ .
(٨) سورة التوبة : ٣٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن يعمل في الظرف مقدماً ؛ لأنَّ رائحة الفعل تعمل في الظرف . ولو قلت : ما زيد عمراً إلَّا يضرب ، لم يجز "[1] .

يسوّغ أبو حيَّان كلام الحوفي عن تعلق الظرف (في الآخرة) بخبر الابتداء (قليل) وهو متقدم عليه ، فيكون العامل في الظرفِ متأخراً عن المعمول المتقدّم ، وعلى الرغم من أنَّ العامل لا يتأخر عن المعمول، ولاسيما إذا كان العاملُ ضعيفاً كالمعنوي أو غير المتصرّف ، وقد صح أنْ يعمل العامل اللفظي هنا في معموله المتقدِّم عليه ؛ لأنَّ المعمول هنا ظرف ، والظرف والمجرور تعمل فيهما روائح الأفعال لضعفها ، ولو كان الظرف من المعمولات القوية كالأسماءِ على سبيل المثال – وهي من أقوى المعمولات – فلا يعمل فيها غير العوامل القوية، كالأفعال ، والحروف وما حُمِلَ على أحدهما والابتداء ، فعواملها على العموم أقوى من عوامل الأفعال ، فشبه الجملة من الظرف والجار والمجرور " لا بُدَّ من تعلُّقهما بالفعل ، أو ما يشبهه، أو ما أُوِّلَ بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه . فإنْ لم يكنْ شيء من هذه الأربعة موجوداً قُدِّرَ "[2]، "[2]، فهذا يعني أنَّ الظرف يعمل فيه حتى العوامل الضعيفة ، بل أضعف العوامل على الاطلاق لضعفه ، ومما تعلق الظرف فيه برائحة الفعل أي : بما يشير إلى معناه ، نحو قول الشاعر :

أَنَا أبو المِنْهالِ بعضَ الأحيَانْ[3]

(بعضَ الأحيَان) متعلق بـ(أبو المِنْهالِ) ؛ لأنَّ فيه معنى الفعل ، أو رائحة فـ " كأنه قالَ : أنا المغني في بعض الأحيان ، أو أنا المنجد في بعض تلك الأوقات "[4] ؛ لشياع صفة الجود منه ، أو قد يكون أرادَ (أنا مثل أبي المنهال) فيكون العامل فيه معنى التشبيه ، ونحو قول الآخر :

أَنَا ابنُ مَاوِيَّـةَ إذْ جَـدَّ النَّقُرْ[5][6]

---

(١) البحر المحيط : ٤٤/٥ ، ويُنظر : الدر المصون : ٥١/٦ ، واللباب في علوم الكتاب : ٩٣/١٠ .
(٢) مغني اللبيب : ٢٧١/٥ .
(٣) صدر بيت من الرجز بلا نسبة وعجزه (ليس عَلَيَّ حَسَبي بضُؤْلان) يُنظر : الخصائص : ٢٧٠/٣ ، ويُنظر : الصدر فقط في : مغني اللبيب : ٢٧٧/٥ ، وشرح شواهد المغني : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي : ٨٤٣/٢ ، وهمع الهوامع : ٩٠/٣ .
(٤) الخصائص : ٢٧١/٣ .
(٥) النقر : هو صويت باللسان يُسكَّن بهِ الفرس إذا اضطرب بفارسه عند اشتداد المعركة ، فهو يريد أنَّه البطل الشجاع إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب ، والنُّقْر : النَّقْر ألقيت حركة الراء على القاف عند الوقف ، وهي لغة لبعض العرب . يُنظر : لسان العرب : (نقر) : ٢٣٠/٥-٢٣١ .
(٦) صدر بيت من الرجز نُسِبَ لعبيد بن ماوية الطائي وبعده (وجاءت الخيل أثابِيَّ زُمَرْ) يُنظر : الحلل في شرح أبيات الجمل : أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي : ١٧٨ ، والصدر فقط نُسِبَ لبعض السعديين ، يُنظر : الكتاب : ١٧٣/٤ ، وبلا نسبة في : القوافي : أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ، تح : د. عزة حسن : ٨٥ ، ٩٨ ، والكامل : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تح : محمد أحمد الدالي : ٦٩٣/٢ ، والجمل في النحو : ٣١٠ ، والإنصاف :م٥٩١/١٠٩ ،وأسرار العربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالظرف (إذ) هنا متعلِّق بما في (ابن ماوية) من رائحة الفعل ؛ لما فيه من معنى الشجاعة ، فكأنَّهُ قال : أنا الشجاع في المعركة إذ جَدَّ النّقر .

وبحسب هذا يجوز أن يتعلَّق (في الآخرة) بقوله (قليلٌ) ؛ لأنَّه ظرف والظروف تكفيها رائحة الفعل للعمل فيها ؛ لأنَّه من المعمولات الضعيفة ، بل أضعف المعمولات على الاطلاق حتى أضعف من المعمولات الأصلية (الأسماء) ؛ لأنَّ الأسماءَ قد تكون عاملة بخلاف أصلها، أما الظروف فلا تقع إلَّا معمولة .

١٠- لا يجـوز الفصـل بين العامل والمعمـول بالأجنبي[١]

جاءَت هذه القاعدة التوجيهية في معرض كلام أبي حيَّان على الآية الشريفة الآتية : ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۞ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾[٢]

قالَ أبو حيَّان : " **(أَن تَقُولُوا) مفعول من أجله فقدره الكوفيون (لئلا تقولوا) و(لأجل أن لا تقولوا)**[٣] **وقدره البصريون (كراهة أَن تَقُولُوا)**[٤] **، والعامل في كلا المذهبين (أَنزَلْنَاهُ) محذوفة يدل عليها قوله قبل (أَنزَلْنَا) ، ولا يجوز أن يكون العامل (أَنزَلْنَاهُ)هذه الملفوظة بها للفاصل بينهما وهو (مبارك) الذي هو وصف لـ(كتاب) ، أو خبر عن (هذا) فهو أجنبي من العامل والمعمول . وظاهر كلام ابن عطية أن**

⇦ =:٢٠٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١٩٨/٢ ، ومغني اللبيب : ٢٧٨/٥ ، وشرح شواهد المغني : ٨٤٣/٢ ، وهمع الهوامع : ٩٠/٣ .

(١) يُنظر : المقتضب : ٢٦٣/٣ .

(٢) سورة الأنعام : ١٥٥-١٥٦ .

(٣) يُنظر : معاني القرآن للفراء : ٣٦٦/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٠٦/٢ ، والكشف والبيان : ٢٠٦/٤ ، وزاد المسير : ١٥٥/٣ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ٧٢٧/٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٢٦/٩ .

(٤) القول للأخفش يُنظر : معاني القرآن : أبو الحسن الأخفش : ٣١٧/١ ، وقد نسبه الزجاج للبصريين يُنظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٠٧/٢ ، وقد نقله غيره عنه أو عن البصريين يُنظر : معاني القرآن للنحاس : ٥٢١/٢ ، وإعراب القرآن : أبو جعفر النحاس ، اعتنى بهِ : الشيخ خالد العلي : ٢٩٣ ، والكشف والبيان : ٢٠٧/٢ ، والتبيان في تفسير القرآن : أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي ، تح : أحمد حبيب قصير العاملي : ٣٢٣/٤ ، ومجمع البيان : ١٥٠/٤ ، والمحرر الوجيز : ٤٩٧/٣ ، وزاد المسير : ١٥٥/٣ ، ومفاتيح الغيب : ٦/١٤ ، والتبيان للعكبري : ٥٥٠/١ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ٧٢٧/٢ ، ورموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز : عز الدين عبد الرزاق بن رزق الله الرسعني الحنبلي ، تح : د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش : ٥٤/٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٢٦/٩ ، والجواهر الحسان في تفسير القرآن : عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي المالكي ، تح : علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود : ٥٣١/٢ ، وأنوار القرآن وأسرار الفرقان : الملا علي القاري ، تح : د. ناجي السويد : ٩٤/٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العامل فيه (أَنزَلْنَاهُ) الملفوظ بها[1] . وقيل : (أَن تَقُولُوا) مفعول والعامل فيه (وَاتَّقَوا) أي : وَاتَّقَوا أَن تَقُولُوا ؛ لأَنَّهُ لا حجة لكم فيه[2] "[3] .

قبل الشروع بالحديث عن المسألة لابُدَّ لنا من أن نفهم ما الذي نعنيه بالأجنبي يعرفه ابن الحاجب بأَنَّهُ" الجُزءُ المستقل بنفسه غيرُ الجمل المعترضة كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل"[4]، أي : إنَّهُ ما ليس لهُ تعلق نحوي أو وظيفي بتركيب الجملة التي يقع فيها أو بأحد أركانها ، فيكون أجنبياً منها .

في إعراب (أَنْ تقولوا) هنا وجهان : الأوَّل : أن يكون مفعولاً من أجله ، والعامل على رأي نحاة البصرة والكوفة فعل مقدر تقديره (أنزلنا) يدل عليه (أَنزَلْنَاهُ) المذكورة ، إلَّا أنَّهم يختلفون في تقدير المعمول، فقدره الكوفيون (لئلا تقولوا) ، أو (لأجل أنْ لا تقولوا) ، فيحذفون الجار وحرف النهي (لا) ، أو الجار ومجروره وحرف النهي في تقديرهِم الثاني ، وهذا لا يجوز عند البصريين فقدروه (كراهة أنْ تقولوا) ؛ فيكون على حذف مضاف عندهم ، والراجح هنا قول البصريين ؛ لأنَّهم لا يجيزون حذف حرف النهي (لا) زيادة على حذف حرف الجر في التقديرين كليهما ، وهذا حذف كثير لا ضرورة تدعو إليه ، فحذف مضاف واحد أسلم ، فالحذف من جهة واحدة أفضل من الحذف من جهتينِ مع صحة المعنى ، وبحسب هذا يكون حذف الحرف أسهل من حذف الكلمة ، وحذف الكلمة أسهل من حذف الجملة ، فكلما كان المحذوف أقل كان أسهل مع عدم إهمال المعنى ؛ " لأنَّ حذف المفرد أقل كلفة من حذف الجملة "[5] .

وقد منع أبو حيَّان أنْ يكون العامل في (أنْ تقولوا) (أنزلنا) الملفوظ بها ؛ لأنَّ حسب هذا يفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي ، وهذا لا يجوز إلَّا في الضرورة ، ولا ضرورة لذلك في هذا الموضع ، وهذا الأجنبي هو (مبارك) ، الذي هو إما صفة لـ(كتاب) أو خبر لـ(هذا) ، فهو أجنبي من العامل على هذا (أنزلنا) الملفوظ ، والمعمول (أنْ تقولوا) فـ(مباركٌ) هنا ليس لهُ تعلُّق إعرابي مع العامل والمعمول ، أو مع أحدهما ، فهو أجنبي من كليهما ، وهذا لا يجيزه النحويون ؛ للقاعدة التوجيهية التي تقول : إنَّ الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي لا يجوز.

---

(١) يُنظر : المحرر الوجيز : ٤٩٧/٣ ، وهو ظاهر قول الفراء يُنظر : معاني القرآن للفراء : ٣٦٦/١ .
(٢) نُسِب هذا القول للكسائي في : الكشف والبيان : ٢٠٧/٤ ، ومجمع البيان : ١٥٠/٤ ، ونُسِبَ لهُ وللفراء في : رموز الكنوز : ٥٤/٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٢٦/٩، إلَّا أن هذه النسبة غير دقيقة ؛ لأنَّهُ لم يقل : اتقوا أن تقولوا ، بل قال : " أن تقولوا يا أهل مكة " ، معاني القرآن للكسائي : ١٤٠، وهو للفراء يُنظر : معاني القرآن للفراء : ٣٦٦/١ ، ونُسِبَ لهُ في : إعراب القرآن : ٢٩٣ ، وزاد المسير : ١٥٥/٣ ، ومفاتيح الغيب : ٦/١٤ ، وروح المعاني : ٦١/٨ ، ولم يُنسب لأحد معين في : المحرر الوجيز : ٤٩٧/٣ ، والدر المصون : ٢٢٩/٥ ، واللباب في علوم الكتاب : ٥٢٣/٨ .
(٣) البحر المحيط : ٢٥٧/٤ ، ويُنظر : الدر المصون : ٢٢٩/٥ ، واللباب في علوم الكتاب : ٥٢٢/٨–٥٢٣ .
(٤) أمالي ابن الحاجب : ٧٥١/٢ .
(٥) حاشية الصبان : ٤٥٥/٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والوجه الثاني : هو أنْ يكون (أنْ تقولوا) مفعولاً بهِ والعامل فيه هو قوله : (وَاتَّقُوا) ، والتقدير : (واتَّقوا أنْ تقولوا) ، وجملة (لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) ، معترضة بين العامل والمعمول ولا إشكال في هذا .

والوجهان في إعراب (أنْ تقولوا) راجحٌ كلاهما ، من حيث الإعراب والمعنى ، إلَّا أنَّ الوجه الثاني هو أنْ يكون مفعولاً بهِ أرجح من الأوَّل ؛ لأنَّ العاملَ فيه مذكورٌ بخلاف الوجه الأوَّل الذي يكون العامل فيه مقدراً ؛ لأنَّ ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير[1] ، مع صحة المعنى فـ(واتَّقوا أنْ تقولوا) " أي : اتقوا قولكم كيت وكيت "[2] ، ففي هذا دلالة على أنَّهُ تعالى توعدهم وحذرهم من قولهم هذا فهو إنذار صريح لهم ، وهذا أبلغ من تقدير الوجه الأوَّل بكونه مفعولاً من أجله .

وقد تكررت القاعدة التوجيهية المذكورة آنفاً في كلام أبي حيَّان على الآية الشريفة الآتية : ﴿**وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ ذَلِكُمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾[3]

ذكرَ أبو حيَّان **قوله : (بالمعروف) ظاهره أنه متعلق بـ(تراضوا)**[4] . **ويجوز أن يتعلق بـ(ينكحن) لا : بـ(تراضوا)**[5] ، **ولا يعتقد أن ذلك من الفصل بين العامل والمعمول الذي ينتفي، بل هو من الفصل الفصيح؛ لأنَّه فصل بمعمول الفعل ، وهو قوله : (إِذَا تَرَاضَوا) فإذا منصوب بقوله : (أَن يَنكِحْنَ) و(بالمعروف) ، متعلق به ، فكلاهما متعلق بهِ** [6] .

ذكر أبو حيَّان في إعراب (بِالمَعْرُوفِ) أن العامل فيه (تراضوا) ، وجوز أنْ يكون العامل فيه (يَنْكِحْنَ) فيكون هناك فاصل بين العامل والمعمول هنا ، وهذا جائز هنا ؛ لأنَّهُ قد فصل بمعمول العامل (يَنْكِحْنَ) ، وهو الفاعل (الأزواج) والظرف المتعلق بالفعل ، والظرف المتعلق بالمتعلق بالفعل ، وهذا من الفصل الجائز وليس الممتنع ؛ لأنَّهُ قد فصل بين العامل والمعمول بما هو متعلق بأحدهما وهو العامل هنا فهو من الفصل الفصيح مثلما قال أبو حيَّان .

---

(١) يُنظر : الإنصاف : م٢٠٩/٣١ ، وأسرار العربية : ٧٧ ، ١٠٥ .
(٢) اللباب في علوم الكتاب : ٥٢٣/٨ .
(٣) سورة البقرة : ٢٣٢ .
(٤) يُنظر : التبيان للعكبري : ١٨٤/١ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ٥٢٣/١ ، والدر المصون : ٤٦١/٢ ، واللباب في علوم الكتاب : ١٦٤/٤ ، وروح المعاني : ١٤٥/٢ .
(٥) يُنظر : الدر المصون : ٤٦١/٢ ، واللباب في علوم الكتاب : ١٦٤/٤ ، وروح المعاني : ١٤٥/٢ .
(٦) يُنظر : البحر المحيط : ٢٢١/٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويجوز أن يكون العامل في (بِالْمَعْرُوفِ) وجهين آخرين : أحدهما : أن يتعلق بمحذوفٍ على أنَّهُ حالٌ من فاعل (تراضوا)[1] . والآخر : أن يكون صفةً لمصدرٍ محذوفٍ دلَّ عليه الفعل ، أي : تراضياً كائناً بالمعروفِ[2] .

ويبدو أن الوجه الراجح أن يكون العامل في (بِالْمَعْرُوفِ) (تراضوا) ؛ لأنَّهُ الظاهر من الإعراب ، وهو الأقرب إليه والحمل على الأقرب أولى من الحمل على الأبعد ، زيادة على أنَّ الوجه الثاني فيه الفصل بين العامل والمعمول ، وإنْ كان من الفصل الجائز إلَّا أنَّ عدم الفصل أولى من الفصل بينهما ، والوجهان الأخيران يجب أنْ نقدر محذوفاً فيهما ولا ضرورة تدعونا لتقديره ، فعدم التقدير أولى من التقدير[3] . والإعراب الأوَّل مستقل بنفسه صحيح من غير تقدير حذف ولا تكلف وهو الراجح .

١١- ما لا يتصرّف في نفسهِ لا يتصرَّف في عمله[4]

وردت القاعدة التوجيهية هذه في كلام أبي حيَّان على جواز تقدُّم خبر ليس عليها في قوله تعالى : **﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾**[5]

قال أبو حيَّان : " **الظاهر أنّ (يوم) منصوب بقوله : (مصروفاً) ، فهو معمول لخبر ليس**[6] . **وقد استدل به على جواز تقديم خبر ليس عليها قالوا : لأنَّ تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل**[7] ، **ونُسِبَ هذا المذهب لسيبويه ، وعليه أكثر البصريين . وذهبَ الكوفيون والمبرد : إلى أنَّه لا يجوز ذلك ، وقالوا : لا يدلّ جواز تقدم المعمول على جواز تقدم العامل ، وأيضاً فإنَّ الظرف والمجرور يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما ، ويقعان حيث لا يقع العامل فيهما، نحو : إن اليوم زيداً مسافرٌ ، وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر ليس عليها ، ولا بمعموله ، إلَّا ما دلَّ عليه ظاهر هذه الآية ، وقول الشاعر :**

---

(١) يُنظر : التبيان للعكبري : ١٨٤/١ ، والفريد في إعراب القرآن في المجيد : ٥٢٣/١ ، والدر المصون : ٤٦١/٢ ، واللباب في علوم الكتاب : ١٦٤/٤ ، وروح المعاني : ١٤٥/٢ .
(٢) يُنظر : التبيان للعكبري : ١٨٤/١ ، والدر المصون : ٤٦١/٢ ، واللباب في علوم الكتاب : ١٦٤/٤ ، وروح المعاني : ١٤٥/٢ .
(٣) يُنظر : الإنصاف : م٢٠٩/٣١ ، وأسرار العربية : ٧٧ ، ١٠٥ .
(٤) يُنظر : الإنصاف : م١٤٢/١٩ ، م١٥٢/٢٢ ، وأسرار العربية : ٨٩ ، ١١٢ ، ١١٤ .
(٥) سورة هود : ٨ .
(٦) يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤٠/٣ ، والتفسير البسيط : ٣٥٨/١١ ، والتبيان للعكبري : ٦٩٠/٢ ، والكشاف : ١٨٥/٣ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ٤٤٣/٣ ، ومدارك التنزيل : ٤٨/٢ ، ونظم الدرر : ٢٤١/٩ .
(٧) يُنظر : الكشاف : ١٨٥/٣ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ٤٤٣/٣ ، وشرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) : ابن عصفور الأشبيلي ، تح : د. صاحب أبو جناح : ٣٦٤/١ ، والتذييل والتكميل : ٣٥٦/٣ ، ١٨٢/٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيأبى فما يزدادُ إلَّا لَجَاجَـةً وكنتُ أبِيّاً في الخفا لستُ أقْدمُ[1] "[2] .

فهنا (في الخفا) متعلِّق بـ(أُقدمُ) ، و(أُقدمُ) خبر (ليس) ، فقد تقدم معمول معمول ليس عليها في البيت كما في الآية الشريفة .

وقد استدلَّ البصريون بهذه الآية على جواز تقديم خبر (ليس) عليها ؛ لأنَّ تقدُّم المعمول يؤذن بتقدم العامل ، و(يوم) هنا معمول والعامل فيه خبر ليس (مصروفاً) ، فلما جاز تقديم (يوم) على (ليس) فكذلك يجوز تقديم (مصروفاً) عليها " بطريق الأولى وإلَّا لزم مزية الفرع على أصله "[3] .

وفي تقدم خبر (ليس) عليها خلاف بين النحويينَ ، فمن منعه الكوفيون والمبرد[4] ، وابن السراج[5] ، وأبو علي الفارسي في البغداديات[6] ، وإليه ذهب عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)[7] ، وابن مالك(٦٧٢هـ)[8] ، وأكثر المتأخرين[9] ، واختاره أبو الحسين بن عبد الوارث الفارسي (ت٤٢١هـ)[10][11] .

ومن أجازه : قدماء البصريين[12] ، وأبو علي في الحلبيات[13] ، وابن جنِّي[14] ، والسيرافي (ت٣٦٨هـ)[15] ، وأبو علي الشلوبين (ت٦٥٤هـ)[16] ، وابن عصفور[17] .

---

(١) البيت من الطويل ولم أقف لهُ على قائل معين وهو بلا نسبة في : التذييل والتكميل : ١٨٠/٤ ، والدر المصون : ٢٩٢/٦ ، واللباب في علوم الكتاب : ٤٤٣/١٠ ، وروح المعاني : ١٥/١٢ وقد وردت كلمة (فيما) بدل (فما) في التذييل ، ووردت كلمة (الخنا) في التذييل و(الخنى) في اللباب وروح المعاني بدل (الخفا) .

(٢) البحر المحيط : ٢٠٦/٥ ، ويُنظر : الدر المصون : ٢٩٢/٦–٢٩٣ ، واللباب في علوم الكتاب : ٤٤٣/١٠ ، وروح المعاني : ١٤/١٢–١٥ .

(٣) روح المعاني : ١٤/١٢ .

(٤) يُنظر : الخصائص : ١٨٨/١–١٨٩ ، والمسائل الحلبيات : ٢٨٠ ، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : أبو علي الفارسي ، تح : صلاح الدين السيكاوي : ٢٥٧ ، وشرح التسهيل : ٣٥١/١ ، وقواعد المطارحة في النحو : ٦٦/٢ ، والتذييل والتكميل : ١٧٨/٤ .

(٥) يُنظر : الأصول في النحو : ٢٢٨/٢ ، وشرح التسهيل : ٣٥١/١ ، والتذييل والتكميل : ١٧٨/٤ .

(٦) يُنظر : المسائل البغداديات : ٢٥٧ .

(٧) يُنظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، تح : كاظم بحر المرجان : ٤٠٨/١–٤٠٩ ، وشرح التسهيل : ٣٥١/١ ، وقواعد المطارحة في النحو : ٦٦/٢ ، والتذييل والتكميل : ١٧٨/٤ .

(٨) يُنظر : شرح التسهيل : ٣٥١/١ ، والتذييل والتكميل : ١٧٨/٤ .

(٩) يُنظر : التذييل والتكميل : ١٧٨/٤ .

(١٠) هو محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث أبو الحسين الفارسي النحريّ ، بن أخت أبي علي الفارسي ، أخذ عن خاله علم العربية ، ولابن عبّاد إليه مكاتبات مدّونة ، وله تصانيف في الهجاء وكتابة الشعر ، يُنظر : بغية الوعاة ٩٤/١ .

(١١) يُنظر : التذييل والتكميل : ١٧٨/٤ .

(١٢) يُنظر : قواعد المطارحة في النحو : ٦٦/٢ .

(١٣) يُنظر : المسائل الحلبيات : ٢٨٠–٢٨١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٤٠٧/١ ، وشرح التسهيل : ٣٥١/١ ، والتذييل والتكميل : ١٧٩/٤ .

(١٤) يُنظر : الخصائص : ١٨٨/١–١٨١ .

(١٥) يُنظر : التذييل والتكميل : ١٧٨/٤ .

(١٦) يُنظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ، تح : تركي بن سهو بن نزال العتبي : ٧٧٣/٢ ، والتذييل والتكميل : ١٧٩/٤ .

(١٧) يُنظر : التذييل والتكميل : ١٧٨/٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واختلف النقل عن سيبويه ، فنسبَ إليه بعضهم الجواز[١] ، وبعضهم قالَ : " ليس لصاحب الكتاب في في ذَلك نصٌّ "[٢] .

وقد استدلَّ من أجاز تقديمه عليها بشيئين : أحدهما أنَّه يجوز تقديم خبرها على اسمها بلا خلاف ، ولم يوجد خبرها متقدماً على اسمها وهو غير ظرف ولا مجرور إلَّا حيثُ يجوز تقديم الخبر على عامله ، والثاني هذه الآية إذ قُدِّمَ معمولُ الخبر على (ليس) ، ولا يتقدَّم على الناسخ معمول معموله إلَّا حيثُ يجوز تقديم معمول الناسخ عليه[٣] .

وقد رُدَّ على مَنْ أجاز ذلك : بأنَّ الظرف يُتوسَّع فيه ما لا يُتوسَّع في غيره ، وأَنَّ هذه القاعدة منخرمة؛ لورود مواضع يتقدَّم فيها المعمولُ ولا يتقدم العامل فيها ، نحو قوله تعالى : ﴿**فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۞ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ**﴾[٤] فـ(اليتيمَ) منصوب بـ(تقهر) ، و(السائل) منصوب بـ(تنهر) ، وقد تقدَّما على العاملِ فيهما مع امتناع ذلك ؛ لأنَّ الفعل لا يلي أمَّا ، فتقدَّم هنا معمول المجزوم على الجازم ، ولا يجوز تقدِّم المجزوم على الجازم[٥] .

ويجوز أنْ يكون العامل في (يومَ يأتيهم) فعلاً محذوفاً دلَّ عليه الكلام قبله ؛ أي : لا يُصرف عنهم العذابُ يومَ يأتيهم[٦] ، ويجوز أن يكون (يومَ) مبتدأ بُنِي لإضافته إلى الجملة[٧].

وحجة من منعَ تقديم خبر (ليس) عليها أنَّها فعل جامد لا يتصرف في نفسه ، فما لا يتصرّف في معموله لا يتقدّم معموله عليه[٨] ، وهو الصحيح ؛ لأنَّ العامل غير المتصرف أضعف من المتصرف فلا يعمل عمله ، ومن يرى أنَّ (ليس) حرف فلا يجوز أنْ يتقدَّم معموله عليه ؛ لأنَّ معمول الحرف لا يتقدَّم عليه في موضعٍ من المواضعِ لضعفه[٩] ، ففي كليهما لا يجوز تقديم معمولها عليها ، والصحيح أنَّها فعل غير متصرِّف فلا يتصرَّف في عمله كما يتصرَّف (كان) ، فـ(ليس) أضعف منها ؛ لأنَّها متصرّفة في نفسها فهي عامل قوي يتصرّف في عمله .

---

(١) يُنظر : الخصائص : ١٨٨/١ ، وشرح التسهيل : ٣٥١/١ .
(٢) المقتصد في شرح الإيضاح : ٤٠٩/١ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير : ٧٧٣/٢ .
(٣) يُنظر : المسائل الحلبيات : ٢٨٠–٢٨١ ، والتذييل والتكميل : ١٧٩/٤–١٨٠ .
(٤) سورة الضحى ٩-١٠ .
(٥) يُنظر : الدر المصون : ٢٩٣/٦ ، واللباب في علوم الكتاب : ٤٤٣/١٠ ، وروح المعاني : ١٤/١٢–١٥.
(٦) يُنظر : التبيان للعكبري : ٦٩٠/٢ ، والدر المصون : ٢٩٣/٦ ، واللباب في علوم الكتاب : ٤٤٣/١٠ ، وروح المعاني : ١٤/١٢–١٥ .
(٧) يُنظر : روح المعاني : ١٥/١٢ .
(٨) يُنظر : الأصول في النحو : ٢٢٨/٢ ، وشرح التسهيل : ٣٥١/١ ، والتذييل والتكميل : ١٨٠/٤ .
(٩) يُنظر : التذييل والتكميل : ١٨٠/٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فـ(ليس) أضعف من (كان) ؛ لعدم تصرفها فلا يتقدّم معمولها عليها على حين يجوز أنْ يتقدَّم معمول (كان) عليها ، وهي أقوى من (ما) ، فيجوز تقديم خبرها على اسمها ، ولا يجوز تقديم خبر (ما) على اسمها فهي منزلة وسط بين الاثنين[١] .

فالآية لا تصلح لما استدلَّ به البصريون من أنَّ جواز تقدّم المعمول يؤذن بتقدّم العامل ، فهذه القاعدة غير مطردة لما استدلَّ بهِ المفسرونَ من سورة الضحى ، وأنَّ تقديم خبر (ليس) عليها غير مطرد في النحو العربي ولا يدلُّ عليه شيء غير ظاهر هذه الآية ، وقول الشاعر ، مثلما ذكر أبو حيَّان ، ونحنُ لم نجد غيرَ هذين الشاهدين ، مع العلم أنني لم أجد للشاهد ذكراً في كتب النحو أو غيرها قبلَ أبي حيَّان . وأغلب الظن أنَّهُ مصنوع و" لا يُحتجُّ بمصنوعٍ"[٢] ، ولعلَّهُ جاء للضرورة كاستقامة الوزن أو القافية و" الضرورات تبيح المحظورات "[٣] فلا يكون هذا شاهداً على جواز تقديم خبر (ليس) عليها ؛ لأنَّ " ما جاءَ لضرورة شعر ، أو قافية ، أو إقامة وزن فلا حجة فيه "[٤] ولو كانت هذه القاعدة مطردة لكان لها شواهد كثيرة تنصُّ تنصُّ عليها ، فضلاً على أنَّ هذا البيت لا يعرف قائله ، ومن قواعدهم التي استدلوا بها ، أنَّ ما لا يُعْرف قائله لا يُحتج بهِ[٥] ، وبحسب هذا فالراجح هنا هو قول المبرد والكوفيين ومن سار بركبهِم .

١٢- العامل أصله أن يتقدّم على المعمول

وردت هذه القاعدة التوجيهية في كلام أبي حيَّان على قوله تعالى : ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ**﴾[٦]

ذكر أبو حيَّان في كلامه على هذه الآية أنَّ **اللام في قوله : (لتكونوا) هي ، لام كي**[٧]**، أو لام الصيرورة عند من يرى ذلك ، فمجيء ما بعدها سبب لجعلهم خياراً ، أو عدولاً ظاهراً . جيء بكلمة على، وتأخر حرف الجر في قوله : (على الناس) ، عما يتعلق بهِ . جاء ذلك على الأصل ، إذ العامل أصله أن يتقدَّم على المعمولِ . وأما في قوله تعالى : (عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) فتقدّمه من باب الاتساع في الكلام للفصاحة ؛ ولأنَّ شهيداً أشبه بالفواصل والمقاطع من قوله : (عليكم) ، فكان قوله : (شهيداً) تمام الجملة ومقطعها دون عليكم . وما ذهب إليه الزمخشري من أن تقديم (على) أوَّلاً ؛ لأنَّ الغرض فيه**

---

(١) يُنظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٤٠٨/١–٤٠٩ ، وقواعد المطارحة في النحو : ٦٦/٢ .
(٢) ارتقاء السيادة : ٥٢ .
(٣) معجم المناهي اللفظية : بكر بن عبد الله أبو زيد : ٤٢٥ .
(٤) الإنصاف : م٩٠/٤٩٨ .
(٥) يُنظر : أسرار العربية : ١٥٥ .
(٦) سورة البقرة : ١٤٣ .
(٧) يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢١٩/١ ، وإعراب القرآن : ٦٩ ، والتبيان للطوسي : ٦/٢ ، ومجمع البيان : ٣١٠/١ ، والجامع لأحكام القرآن : ٤٣٥/٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إثبات شهادتهم على الأمم ، وتأخير (على) ؛ لاختصاصهم بكون الرسول شهيداً عليهِم[1] ، فهو مبني على مذهبه من أنَّ تقديم المفعول والمجرور يدل على الاختصاص . وقد ذكرنا بطلان ذلك فيما تقدم ، وأن ذلك دعوى لا يقوم عليها برهان[2].

اللام من قوله تعالى : (لتكونوا) هي لام التعليل ، أو لام الصيرورة ، وعلى القولين كليهما هي حرفُ جر ، تدخل على الأسماءِ فتجرها ، والظاهر هنا أنَّها دخلت على الفعلِ فيقدر النحويونَ ؛ لتستقيم قواعدهم في العمل النحوي وحديثهم على اختصاص العامل في المعمول (أَنْ) مضمرة بعدها عملت النصب في الفعل ، و(أَنْ) هذه وما دخلت عليه في تأويل مصدر تقديره (كونكم) مجرور باللام .

وقولُ أبي حيَّان إنَّ حرفَ الجر تأخرَ عمَّا يتعلَّق بهِ وهو (شهداء) ؛ لأنَّ الأصل في العامل أنْ يتقدَّم على المعمول ، فلا إشكال فيه ؛ لأنَّهُ جاء على الأصلِ من القواعد التوجيهية التي استنْبطوها من الكلام العربي الفصيح .

واختار أبو حيَّان أنْ يكون تقدّم حرف الجر (على) من قوله : (عَلَيْكُمْ) عمَّا يتعلَّق بهِ وهو (شَهِيْداً) ، أنَّهُ من باب الاتساع في الكلامِ ؛ لأنَّ (شَهِيْداً) تمام الجملة ، ومقطعها دون (عَلَيْكُمْ) .

وقولهُ من باب الاتساع ، لا إشكال فيه ؛ لأنَّ حرفَ الجر والظرف معمولٌ ضعيفٌ ، فيعمل فيه العامل وإنْ تقدَّم عليه ، وإنْ كان عاملاً ضعيفاً ، فيجوز أن يعمل فيه وإنْ تأخر العامل فيه عليه ؛ لأنَّهُ معمولٌ ضعيفٌ ، بل من أضعف المعمولات ؛ بحسبان هذا يتوسعَ فيه النحويونَ ما لا يتوسعونه في غيره .

وأما تسوّيغه بأنَّ (شَهِيْداً) تمام الجملة ، ومقطعها دون (عَلَيْكُمْ) فيه نظرٌ ؛ لأنَّه يجوز أنْ يكونَ (عَلَيْكُمْ) تمام الجملة أيضاً .

وقد ردَّ أبو حيَّان على الزمخشري مذهبه من أن تقدّم المعمول يُشعر بالاختصاص ، من قوله : إنَّه أخرَ حرف الجر أولاً ؛ لأنَّ الغرض منه إثبات شهادتهم على الأُمم ، وقدَّم حرف الجر على العامل فيه في الثاني ؛ لأنَّ الغرض منه هو اختصاصهم من بين الأُمم بكون الرسول شهيداً عليهِم . وهذا الذي ذهب إليه الزمخشري هو الصواب ؛ لأنَّ إحدى طرائق قصر الشيء بالشيء ، أو اختصاص الشيء بالشيء عند البلاغيين ، هو الاختصاص بتقديم ما حقه التأخير . فعندما قدَّم (عَلَيْكُمْ) على الشهادةِ ، يكون المعنى أنَّهُمْ مخصوصونَ بكون الرسول يكون عليهِم شهيداً ، وإذا قلنا : (وَيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ) فالمعنى أنَّهُ يكون شهيداً عليهِم وعلى غيرهم ، والمعنى ليس واحداً فيهما .

(١) يُنظر : الكشاف : ٣٣٩/١ ، ومفاتيح الغيب : ١١٣/٤ .
(٢) يُنظر : البحر المحيط : ٥٩٦/١ ، والدر المصون : ١٥٢/٢–١٥٣ ، واللباب في علوم الكتاب : ١٦/٣-١٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : الاختصاص في العمل :

بُنِيَ النحو العربي على قواعدَ محكمةٍ ، وأُسس متماسكة يشدُّ بعضُها بعضاً ، ونظرية العامل هي عمادهُ ، والعوامل نوعان لفظية معنوية ، وهذه العواملُ تعمل بشرطِ أنْ تكون مختصة بالشيء الذي تعمل فيه ، ويبطل العمل عند انتفاء الاختصاص في العوامل النحوية ، وثمة عوامل مختصة غير عاملة ، وكذلك عوامل غير مختصة عاملة ، فهذا بفعل علَّة طارئة جعلت من هذه العوامل المختصة لا تعمل ، وغير المختصة تعمل بخلاف أصلها ؛ لأنَّ الأصل في المختصة العمل ، وغير المختصة الإهمال ، وعليه إذا ما وجدنا مختصاً لا يعمل ، أو غير مختص عاملاً ، فنبحث عن المسوّغ الموجب لإهمال الأوَّل وإعمال الثاني .

والاختصاص شرط في عمل هذه العواملِ النحوية جميعها[١] ، فغير المختص لا يكون عاملاً ، إلَّا عند وجود مسوّغ يجعله يعمل بخلاف أصله ؛ لأنَّ " من شرط العمل الاختصاص ومن شرط إبطاله الاشتراك "[٢] ؛ لأنَّ " الاشتراك يدفع الإعمال "[٣] ، فما يدخل على الاسم والفعل لا يكون عاملاً لاشتراكهما فيه .

وهذه العوامل المختصة ، هي الأفعال المختصة بالعمل في الأسماء فهي دائماً عاملة ، يقول السيوطي : " إنَّما كان الاختصاص موجهاً للعملِ ؛ ليظهر أثر الاختصاصِ كما أنَّ الفعل لما اختص بالاسمِ ، كان عاملاً فيه فعرفنا أنَّ الاختصاص موجبٌ للعملِ "[٤] .

والأسماء العاملة تكون مختصة أيضاً ، فالعاملة عمل الفعل تختصُ بالعملِ بالأسماءِ ، والعاملة عمل الحرف تختص بالعمل في الاسم ، أو الفعل ، بحسب الحرف الذي تُحْمَل عليه في العمل ، وإن كان " الأصل في الأسماءِ أن لا تعمل "[٥] ؛ لأنَّ العمل في الأصلِ للأفعالِ والحروف المختصة ، يقول السيوطي: " واعلم أنَّ الاسمَ لا يعمل في الفعلِ ولا في الحرفِ بل هو المعرض للعوامل من الأفعالِ والحروفِ "[٦] ؛ لأنَّ العملَ " أصلٌ في الأفعالِ فرعٌ في الأسماءِ والحروفِ ، فما وجِد من الأسماءِ والحروفِ عاملاً فينبغي أنْ يُسأل عن الموجب لعمله "[٧] ، فالمسوّغ في عمل الأسماءِ حملها على الأفعالِ في العملِ

---

(١) يُنظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٥/٢ .
(٢) المرتجل : ٢٢٩ .
(٣) المرتجل : ٢٣٤ .
(٤) الأشباه والنظائر : ٢٤٠/٢ .
(٥) الإنصاف : م٤٢/٥-٤٣ ، ٤٥ ، م٧٥/١١ ، ويُنظر : أسرار العربية : ٦٠ ، ٦٥ .
(٦) الأصول في النحو : ٥٤/١ ، ويُنظر : الأشباه والنظائر : ٢٣٩/٢ .
(٧) شرح جمل الزجاجي : ٥٥٠/١ ، ويُنظر : الأشباه والنظائر : ٢٣٨/٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأفعالِ مختصة بالعملِ في الأسماءِ بحسب هذا فالأسماء العاملة عمل أفعالها هذه العِلَّة موجودةٌ فيها وهي الاختصاص بالعملِ في الأسماءِ فهي تعملُ في الأسماءِ أيضاً .

أما الأسماء العاملة عمل الحرف فالاختصاص موجودٌ فيها ، فهذه الأسماء العاملة عمل الحرف تكون محمولة عليه في العملِ ، وهو حرف عاملٌ بالأصالةِ المختص من الحروف ، أما غير المختص فلا يعمل بالأصالةِ . فالحرف العامل المحمول عليه الاسم مختصٌ بالعملِ في الاسمِ أو الفعلِ وهذه الأسماء هي : الجارة في الإضافةِ لتضمنها معنى حرف الجر (اللام) وتُسمى إضافة الملك أو الاستحقاق ، نحو : غلامُ زيدٍ ، ومسجدُ عمرو ، وسرجُ الدابةِ ، أو (من) ، نحوَ: خاتمُ فضةٍ ، وثوبُ خزٍ ، وبابُ ساجٍ والمراد بهذه الإضافة تبيين جنس المضاف[١] ، فتكون مختصة بالعمل في الأسماء مثل اختصاص حرف الجر الذي حُمِلت عليه في عملها ، والجازمة وهي أسماء الشرط الجازمة لتضمنها معنى (إنْ) الشرطية الجازمة فلا يجزم الاسم إلَّا بتضمن معناها[٢] ، وتكون مختصة بالعمل في الأفعال مثلما كان حرف الجزم مختص بالعمل في الأفعالِ .

أمَّا الحروف فالاختصاص كذلك شرط في عملها ، وهي على قسمين : العامل والمهمل ، فالعامل هو المختص والمهمل هو غير المختص[٣] ، و" الحروف متى كانت مختصة وجبَ أنْ تكون عاملة "[٤] فإذن" فإذن" للحروف المختصة أصالة في العملِ من حيثُ كانت إنَّما تعمل لاختصاصها بالقبيلِ الذي تعمل فيه"[٥]، يقول سيبويه في اختصاص الحروف : " إن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدِّ حدِّ عمله في الأسماءِ ، كما أنَّ ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماءِ "[٦] ، ومما قاله النحويون : إنَّ " من شرط العمل الاختصاص ومن شرط إبطاله الاشتراك "[٧] ، وهذا يعني أنَّ " الحرف الحرف لا يعمل إلَّا إذا كان مختصاً "[٨] وبحسب هذا فإنَّ " عوامل الأسماءِ لا تعمل في الأفعالِ وإلَّا لبطل الاختصاص الموجب للعمل "[٩] والعكس كذلك . يقول ابن الخشَّاب في الاختصاص : " اعلم أنَّ من شرط العمل أنْ يختصَّ بأحد القبيلين الاسم أو الفعل فإن اختصَّ الحرفُ بأحدهما عمل فيه ، وغير العوامل هي كلُّ حرفٍ اشترك الاسم والفعل في دخولهِ عليهما ، فلا يعمل حينئذٍ في واحد منهما ؛ لأنَّه ليس بأنْ يعملَ

(١) يُنظر : المُرتجل : ١٦٠-١٦١ .
(٢) يُنظر : المرتجل : ٢٦٩ .
(٣) يُنظر : المرتجل : ٢٢٦ ، وأسرار العربية : ٢٨ .
(٤) أسرار العربية : ١٣٩ .
(٥) الأشباه والنظائر : ٢٤٠/٢ .
(٦) الكتاب : ١٠/٣ .
(٧) المرتجل : ٢٢٩ .
(٨) الإنصاف : م٦٩/١٠ ، ٧٠ ، م٣٢٣/٥٨ ، ويُنظر : أسرار العربية : ٩١ .
(٩) الأشباه والنظائر : ٢٤٠/٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ذا بأحقَّ من أنْ يعملَ في ذا ، فكان غيرَ عامل "[1] ، فالعامل إذا اختصَّ بمدخوله عمل فيه ، وإذا كان كان مشتركاً لم يعمل فيما اشترك فيه ؛ لأنَّهُ ليس أحدهما أحق من الآخر في العمل فيه .

و" عِلَّة الاختصاص تُطلب ويُسأل عنها . فإن وجد الاختصاص وجهاً علّل بهِ وإلَّا فلا يلزم ، وهذا مما وجد له وجه فيلزم أن يؤتى بهِ على حسب ما تقدم "[2] ، ويقولُ ابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ)[3] في شرح شرح الإيضاح فيما نقله عنه السيوطي (ت٩١١هـ) : " اعلم أنَّ الحروفَ إذا كان لها اختصاص بالاسمِ أو بالفعل ، فالقياس أنْ تعملَ فيما تختصَ بهِ . فإنْ لم يكن لها اختصاص فالقياس أن لا تعمل ، فمتَّى وَجدتَ مختصاً لا يعمل ، أو غير مختص يعمل ، فسبيلكَ أنْ تسأل عن العِلَّة في ذلك ، فإنْ لم تجد فيكون ذلك خارجاً عن القياس "[4] . فعمل غير المختص يكون لمسوّغ ، وعدم عمل المختص يكون لمسوّغ هو " أنْ يتصل بما اختصَّ بهِ اتصالاً شديداً ، حتَّى يتنزل لشدة اتصاله بهِ منزلة الجزء منه ، فيبطل عمله فيه ، إذ كانَ الجزءُ منَ الكلمةِ لا يعمل فيها ، وإنَّما عاملُها غيرها "[5] . وهذه الحروف المختصة غير العاملة هي لامُ التعريف في الاسمِ ، وقد والسين وسوف في الفعلِ . وينقل السيوطي عن النيلي نصاً يقول فيه : " الحق أنْ يقال : الحرفُ يعملُ فيما يختصَّ بهِ ، ولم يكن مخصّصاً لهُ كـ(لام) التعريف ، و(قد) ، و(السين)، و(سوف) ؛ لأنَّ المخصّص للشيءِ كالوصف له ، والوصف لا يعمل في الموصوف ، وهذا أولى من قولهم : ولم يتنَّزل منزلة الجزء منه ؛ لأنَّ أنْ المصدرية تعمل في الفعل المضارع ، وهي بمنزلة الجزء منه ؛ لأنَّها موصولة "[6] .

وحروف الجرِّ عاملةٌ ؛ لأنَّها مختصةٌ بالدخولِ على الأسماءِ ، فتعمل فيها الجرّ ، وحروف الجزم كذلك مختصةٌ بالدخولِ على الأفعالِ ، فلذلك هي عاملةٌ فيها .

وحروف العطف غير عاملة ؛ لأنَّها غير مختصة فهي تدخلُ على الأفعالِ والأسماءِ ، فلا تعملَ فيها؛ لأنَّ العمل فرع على الاختصاصِ[7] ، وذكر ابن يعيش بأنَّها لم تعمل جرًّا ولا غيره ؛ لأنَّها لا اختصـــاص

اختصـــاص

---

(١) المرتجل : ٢٢٦-٢٢٧ .
(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ١٧١/١ .
(٣) عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي (ت٦٨٨هـ) ، إمام النحو في زمانه بالأندلس ، وله كتب في النحو ، منها : شرح كتاب سيبويه ، والبسيط في شرح الجمل ، والإفصاح في شرح الإيضاح ، والقوانين النحوية ، يُنظر : الأعلام ١٩١/٤ .
(٤) الأشباه والنظائر : ٢٤٩/٢ ، ولم اعثر على قول ابن أبي الربيع البسيط في شرح الجمل .
(٥) المرتجل : ٢٢٧ .
(٦) الأشباه والنظائر : ٢٤٦/٢–٢٤٧ .
(٧) يُنظر : الجنى الداني : ٢٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لها بالأسماءِ[١] . وكذلك أداة الاستثناء (إلَّا) " لا تعمل لأنَّها تباشر الأسماء والأفعال والحروف"[٢] ، و(لا) وجدناها تعمل وهي غير مختصة فهي من الحروفِ الداخلة على الأسماءِ والأفعالِ على حدٍّ سواءٍ ، فكان السبيل ألَّا تعمل في واحدٍ منها ؛ لأنَّها غير مختصة بأحدهما ، إلَّا أنَّها عملت في النكراتِ لمسوّغ عارض وهذا المسوّغ هو مضارعتها (أنَّ) المشبهة بالفعلِ فنصبت الأوَّلَ ورفعت الثاني على حدِّ عمل (أنَّ) كما أُعملت (ما) في لغة أهل الحجاز ؛ لمضارعتها (ليس) وكانَ الأصلُ فيها ألَّا تعمل ؛ لعدم اختصاصها[٣].

ونميل إلى ما يذهب إليه الدكتور محمد خير الحلواني بأنَّ ظاهرة الاختصاصِ في العملِ لا تخلو من دلالة على منطقية اللغة العربية فالحروف العاملة هي المختصة وغير المختصة لا تعمل[٤] ، وهو رأي وجيه . ولا نميل إلى ما ذهب الدكتور حسن خميس الملخ بأنَّ فكرة الاختصاص غير محصنة بالأدلة والبراهين ، وهي بعيدة نسبياً عن واقع اللغة العربية[٥] ، فهذا رأي مردود بما نقله النحاةُ من واقع اللغة ، الذي يؤكد ما هو بخلاف ما ذكر .

وبحسب ما تقدَّم يتضح لنا أنَّ الحروفَ العاملة هي الحروف المختصة بالأسماءِ أو الأفعالِ ، والحروف غير المختصة غير عاملة . فالمختصة هي التي تعمل بالأصالةِ وغير المختصة لا تعمل وإنْ عملتْ فلا يكون عملها أصلياً ، بل يكون بالحملِ على غيرها بحسبان ما تقدّم . وعمل الحروف المختصة يكون أصلياً وغير أصلي بحسب ما يقول المرادي (ت٧٤٩هـ) : " إنَّ الحرف يعمل أنواع الإعراب الأربعة. ولكن عمله الجر والجزم بطريق الأصالة ، وعمله الرفع والنصب لشبهه بما يعملهما "[٦] . فهو يرى أنَّ أصل عمل الحرف المختص بالاسم الجرّ ، وبالفعل الجزم[٧] .

فالحروف " قسمان : عامل ، وغير عامل . فالعامل هو ما أثَّرَ فيما دخل عليه رفعاً ، أو نصباً ، أو جراً ، أو جزماً . وغير العامل بخلافهِ ، ويسمى المهمل "[٨] وهذا رأي جمهور النحويين .

وللسهيلي رأي آخر يذكر فيه أنَّ أصلَ كلِّ حرفٍ أنْ يكون عاملاً ، فإذا وجدنا حرفاً غير عاملٍ فسبيلنا أنْ نسألَ ، فإن قيلَ : فما بال حروف كثيرة لا تعمل ؟ قلنا : لا نجد حرفاً لا يعمل إلَّا حرفاً دخلَ على

(١) يُنظر : شرح المفصل : ٢٣٢/٤ ، والأشباه والنظائر : ٢٤٨/٢ .
(٢) الأشباه والنظائر : ٢٤٨/٢ .
(٣) يُنظر : الأشباه والنظائر : ٢٤٩/٢ .
(٤) يُنظر : أصول النحو العربي : ١٥٣–١٥٤ ، ويُنظر : نظرية العامل في النحو : ٥٩ ، إلَّا أنَّ الباحثَ لم يشر إلى أنَّهُ للحلواني .
(٥) يُنظر : نظرية الأصل والفرع في النحو العربي : ١٩٣ .
(٦) الجنى الداني : ٢٨ .
(٧) يُنظر : الجنى الداني : ٢٦ .
(٨) الجنى الداني : ٢٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جملةٍ قد عمل بعضها في بعضٍ ، وسبق إليها عملُ الابتداءِ أو نحوه ، وكان الحرف داخلاً لمعنى في الجملةِ لا لمعنى في اسمٍ مفردٍ فاكتفى بالعاملِ السابق قبل هذا الحرف ، وهو الابتداء ونحوه ، فإنَّ الحرفَ دخلَ لمعنى في الجملةِ ولا يمكن الوقوف عليه ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه ؛ لأنَّه حرفٌ مفرد لا يوقف عليه ، ولو توهم ذلك فيه لعمل في الجملةِ ؛ ليؤكدوا بظهورهِ أثرهُ فيه وتعلقه بها ودخوله عليها[1] . يقول الدكتور عبد الفتاح الخطيب : " وهو كلام جيد في بابه ، وتفسير جديد لنظرية الحروف المهملة في النحو العربي"[2] ، والفرق بينه وبين النحويينَ أنَّهُ يرى أنَّ الحروفَ كلها أصلها أنْ تكون عاملة ، والنحويونَ يَرُوْنَ يَرُوْنَ أنَّ بعضها عاملٌ وهو المختص ، وبعضها الآخر مهمل وهو غير المختص.

وعلى الرغم من وجاهة رأي السهيلي يرجح قول النحويين ؛ لأنَّهُ أسلم وأحفظ وأجرى على القواعد والأصول النحوية التي بُني عليها النحو العربي . فضلاً على أنَّ الاختصاص موجود في العوامل كُلِّها وليس في الحروف فقط . فالاختصاص شرط في عملِ العامل فعلاً كان أو حرفاً أو أسماً ؛ " لأنَّ العاملَ إنَّما كان عاملاً لاختصاصه ، فإذا بطل الاختصاص بطل العمل "[3] ولا خلاف في هذا .

وبحسب ما أوضحنا لا يوجد عاملٌ في اللغة غير مختص ، فالاختصاص أهم شروط العمل في النحو العربي . وعند استقراء اللغة فإنَّنا لا نجد عاملاً من دون أن يكون متصفاً بالاختصاصِ إلَّا إنْ كانَ هناك طارئ يؤدي إلى عمل غير المختص ، فغير المختص يعمل بفعل لمسوّغ طارئ عليه أدى إلى عمله كالمسوّغ الذي أدى إلى عمل (ما) الحجازية على سبيل المثال . كما أنَّ عدم عمل المختص يكون بفعلِ مسوّغ طارئ أيضاً .

ومن اطلاعنا على المصادرِ النحوية نجد أنَّ حديثَ النحويينَ عن الاختصاصِ في الحروفِ كانَ أوسع وأكثر بكثير من حديثهم عليه في الأفعالِ ؛ ولعلَّ السبب هو أنَّ الأفعالَ لا تعمل إلَّا في الأسماءِ ، والحروف مرة تكون من عواملِ الأسماء إذا كانتْ مختصة بها ، وأخرى تكون من عواملِ الأفعال إذا كانتْ مختصة بالعمل فيها ، فلهذا كان إيضاح الاختصاص فيها أهم من غيرها ، والأفعال لا يفارقها الاختصاص مطلقاً .

أما الأسماء فإنَّها لا تعمل بالأصالة وإنَّما تكون محمولة على غيرها في العملِ فبحسبان هذا لم يتطرقوا إليها في حديثِهم عن الاختصاصِ ؛ لأنَّ العملَ أصلٌ في الأفعالِ ، والحروف المختصة ، أما في الأسماء فهو بخلاف أصلها .

---

(١) يُنظر : نتائج الفكر في النحو : ٥٩–٦٠ .
(٢) ضوابط الفكر النحوي : ٨١/٢ .
(٣) الإنصاف : م٨٢/٤٦٤–٤٦٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أطلنا حديثنا عن الاختصاص في العمل النحوي ؛ لأنَّنا لم نجد فيما اطلعنا عليه من المصادر والمراجع النحوية واللغوية من جمع الأفكار المتعلِّقة به في مؤلفٍ ، أو باب نحوي ، أو فصل ، بل جاءَ الحديث عنه متفرقاً مبثوثاً في بطون المظان النحوية في أبوابٍ مختلفة من أبوابِ النحو ، زيادة على أنَّنا إذا سمعنا بكلمة الاختصاص يتبادر إلى أذهاننا أنَّ المراد بهِ موضوع الاختصاص النحوي ، أو أسلوب الاختصاص البلاغي ، وكلاهما مختلف عن الاختصاص في العمل النحوي ، فما كان منا إلَّا أن نحاول لَمَّ شتاته وجمع مادته وإيضاح مفهومه ؛ ليكون واضح المعالم ، ومن ثم استقصاء القواعد التوجيهية التي تخصه من تفسير البحر المحيط ، فمن هذه القواعد التوجيهية الآتي :

١- عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال[١]

جاءَت القاعدة هذه في كلام أبي حيَّان على الآية الشريفة : ﴿**وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ**﴾[٢]

ذكر أبو حيَّان أنَّ قوله : **(لِئَلاَّ يَكُونَ) : هذه (لام) كي و(أن) بعدها (لا) النافية ، وقد اعترض بها بين (أن) ومعمولها الذي هو(يكون) ، كما اعترض بها بين الجازم والمجزوم في قولهم : إن لا تفعل أفعل**[٣] **. وقد كُتِبَت في المصحف : لاماً بعدها ياء ، بعدها لام ألف ، فجعلوا صورة الهمزة للياء (ليلا) ، بالتخفيف الذي قرأ به نافع في القرآن من إبدالها ياءً ؛ لأنَّها مفتوحة ومكسور ما قبلُهَا . وقرأ الجمهورُ بالتحقيقِ**[٤] **، وهذه (أن) واجبة الإظهار هنا ؛ لكراهتهم اجتماع لام الجر مع لا النافية ؛ لأنَّ في ذلك قلقاً في اللفظ ، وهي جائزة الإظهار في غير هذا الموضع ، فإذا أثبتوها ، فهو الأصل ، وهو الأقل في كلامهم ، وإذا حذفوها فلأنَّ المعنى يقتضيها ضرورة ؛ لأنَّ اللام لا تكون الناصبة ؛ فقد ثبت لها أنْ تعملَ في الأسماءِ الجر ، وعوامل الأسماءِ لا تعمل في الأفعالِ .**

---

(١) يُنظر : الكتاب : ١٠/٣ ، والمقتضب : ٢٦٣/٣ ، والإنصاف : م١٦٤/٢٥ ، م٤٤٠/٧٧ ، م٤٥٥/٨١ ، م٤٦٢/٨٢ ، م٤٧٨/٨٦ ، ونتائج الفكر : ١٦٣ ، وشرح المفصل : ٢٣٠/٤ ، والأشباه والنظائر : ٢٤٠/٢ .

(٢) سورة البقرة : ١٥٠ .

(٣) يُنظر : مغني اللبيب : ٣١٨/٣ .

(٤) يُنظر : إعراب القرآن : ٧٠ ، ومعاني القراءات : أبو منصور الأزهري ، تح : د. عيد مصطفى درويش ، ود. عوض محمد القوزي : ١٨٢/٢ ، والحجة في علل القراءات السبع : أبو علي الفارسي ، تح : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض : ٨١/٢ ، والحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار : أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ، تح : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاني : ٢٤٤/٢ ، والكشف والبيان : ١٤/٢ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، تح : د. محيي الدين رمضان : ٢٦٦/١ ، وشرح الهداية : أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي ، تح : حازم سعيد حيدر : ١٨٥/١ ، وإعراب القراءات الشواذ أبو البقاء العكبري ، تح : محمد السيد أحمد عزوز : ٢١٦/١ ، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة : عمر بن زين الدين قاسم بن محمد بن علي النشار : ١٧٧/١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واللام في (لئلَّا) لام جر دخلت على (أنْ) وما بعدها فتتقدر بالمصدر ، أي : لانتفاء الحجة عليكم ، وتتعلق هذه اللام بـ(فولوا) ، أو بمحذوف ، أي : عرفناكم وجه الصواب في قبلتكم[1] .

إنَّ الأصلَ في مثل هذا التركيب هو أنَّه إذا دخلت اللام على المضارع لفظاً وانتصبَ المضارع بعدها يكون الناصب لهُ على رأي الجمهور (أنْ) مضمرة[2] ، وليس بـ(كي) أو أن المضمرة بخلاف ابن كيسان والسيرافي[3] ، وليس باللام لنيابتها عن أنْ بخلاف ثعلب[4] ، ولا باللام نفسها بخلاف الكوفيين[5] .

وقد يعترض أحد فيقول : إن من قواعدكم التوجيهية ، الأصل في الحروف ألَّا تعمل محذوفة[6] ، فهي فهي أضعف من الأفعال في العمل ؛ فلا يدخلها الحذفُ[7] ؛ لأنَّ " الفعل أقوى من الحرف "[8] ، فحرف الجر لا يعمل مع الحذف[9] ، وهو من عوامل الأسماء فعوامل الأفعال أولى ؛ لأنَّ " عوامل الأسماءِ أقوى من عوامل الأفعالِ "[10] ، فكيفَ قدَّرتم أنْ مضمرة بعد اللام وهي حرف من الأحرف العاملة في الأفعالِ وأعملتموها في الفعل ؟ . فنقول : من قواعدهم أيضاً أن ما حُذِفَ لدليل أو عوض ، فهو في حكم الثابت[11] ، وقد ساغ لنا حذف (أنْ) هنا والنصب بها بعد اللام ؛ لأنَّ اللام كالعوض منها[12] ، فهي في حكم الثابت ؛ ولأنَّها الأصل لأدوات النصب فتتصرَّف في عملِها ما لا تتصرَّفهُ غيرُها ؛ لأنَّ الأصلَ يتصرَّفُ ما لا يتصرَّفهُ الفرع[13] ، من هنا جاز لنا تقديرها مضمرة بعد اللام ناصبة للفعل المضارع .

وإثبات (أنْ) هو الأقل في كلامهم ، وقدروها محذوفة ؛ لأنَّ المعنى يقتضيها ضرورة والتركيب كذلك ؛ ليكون الكلام متفقاً مع القواعد الكلية للنحو العربي ، ففي كلا الوجهين هي موجودة ، حتى إذا قدرت فهي كالملفوظ بها ، وليضمن النحاة سلامة قواعدهم الكلية ، من أنَّ العامل لابُدَّ من أنْ يكون مختصاً[14] ، ويجب إثبات (أنْ) إذا اقترن الفعل المضارع الداخلة عليه اللام بـ(لا) النافية (لئَلَّا)[15] ؛ لكراهتهم اجتماع

---

(١) يُنظر : البحر المحيط : ٦١٤/١ ، والدر المصون : ١٧٧/٢ ، واللباب في علوم الكتاب : ٦٦/٣ .
(٢) يُنظر : مغني اللبيب : ١٦٠/٣ ، والجنى الداني : ١١٥ ، وهمع الهوامع : ٣٢١/٢ .
(٣) يُنظر : مغني اللبيب : ١٦٠/٣ ، والجنى الداني : ١١٥ ، وهمع الهوامع : ٣٢١/٢ .
(٤) يُنظر : شرح المفصل : ٢٣١/٤ ، والجنى الداني : ١١٥ ، ومغني اللبيب : ١٦٠/٣ ، وهمع الهوامع : ٣٢١/٢ .
(٥) يُنظر : شرح المفصل : ٢٣٠/٤-٢٣١ ، والجنى الداني : ١١٥ ، ومغني اللبيب : ١٦٠/٣ ، وهمع الهوامع : ٣٢١/٢ .
(٦) يُنظر : ارتقاء السيادة : ١٠٥ .
(٧) يُنظر : الإنصاف : م٢٤٢/٣٩ .
(٨) الإنصاف : م١٤٣/١٩ .
(٩) يُنظر : الإنصاف : م٢٤٣/٣٩ ، م٢٦٤/٤٣ ، م٣٣٦/٦٠ ، م٤٢٧/٧٥ ، م٤٨١/٨٦ ، وأسرار العربية : ١٦٧ .
(١٠) الإنصاف : م٤٤٦/٧٥ ، م٤٥٠/٨٠ ، ويُنظر : لمع الأدلة : ١٣٨ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٥١/٢ .
(١١) يُنظر : الإنصاف : م٣٣٩/٦٠ .
(١٢) يُنظر : شرح المفصل : ٢٣٠/٤ .
(١٣) يُنظر الإنصاف : م٤٩١/٨٨ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٧٢/٢ .
(١٤) يُنظر : سر صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جني ، تح : د. حسن هنداوي : ١٢٩/١ ، والمرتجل : ٢٢٦ ، ٢٢٩، والإنصاف : م٤٦٥/٨٢ .
(١٥) يُنظر : مغني اللبيب : ١٦٠/٣-١٦١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حرفين متحركين من جنس واحد[١] ، فلو لم يقدِّروا (أنْ) هنا بعد اللام لقيل : إنَّ الناصب للفعل هي اللام وهذا ما ذهب إليه الكوفيون وهو لا يجوز ؛ لأنَّ ما كان من عواملِ الأسماء لا يعمل في الأفعالِ[٢] ، واللام واللام حرف جر وقد ثبت لها الدخول على الأسماء فتعمل فيها الجر ، فلا تعمل في الأفعالِ النصبَ ولا غيرَه ، فقدروا (أنْ) هنا ؛ لتستقيم القاعدةُ فـ(إنْ) هي الناصبة للفعل المضارع ، وهي والفعل تكون في تقدير مصدر مؤول يقدر بـ(كون) والمصدر اسم يكون مجروراً باللامِ ، وبحسب هذا نكونُ قد حافظنا على سلامة القواعد النحوية ، وأنَّ حرف الجر لم يدخل على الفعل ، أو يعمل فيه ، بل إنَّهُ دخل على الاسمِ وهو المصدر المؤول وعملَ فيه الجر.

وقد تكررت القاعدة التوجيهية المذكورة آنفاً في كلام أبي حيَّان على (حيثُ ما) في قوله تعالى : ﴿**قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ**﴾[٣]

قالَ أبو حيَّان : " **(حَيْثُ مَا كُنْتُمْ) هذا عموم في الأماكن التي يحلها الإنسان ، أي في موضع كنتم ، وهو شرط وجزاء ، والفاء جواب الشرط ، و(كُنْتُمْ) في موضع جزم**[٤] **. و(حيثُ) : هي ظرف مكان مضافة مضافة إلى الجملة ، فهي مقتضية الخفض بعدها ، وما اقتضى الخفض لا يقتضي الجزم ؛ لأنَّ عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ، والإضافة موضحة لما اضيف ، كما أن الصلة موضحة فينافي اسم الشرط ؛ لأنَّ الشرط مبهم . فإذا وصلت بما زال منها معنى الإضافة ، وضمنت معنى الشرط ، وجوزي بها ، وصارت إذ ذاك من عوامل الأفعال** "[٥] .

(حيثُما) هنا شرطيةٌ عملتْ الجزمَ في الفعلِ المضارع بعدها وهو قوله : (كُنْتُمْ) ، وجوابها قوله : (فولُّوا) ، وهي منصوبة على الظرفِ بـ(كُنْتُمْ) ، فهو عاملٌ فيها النصبَ ، وهي عاملةٌ فيه الجزم[٦] .

والأصلُ في حيثُ أنْ تكون ظرف مكان مضافاً إلى الجملة ، فتكون من الأسماء العاملة عمل الحرف ، تعملُ الجرَّ في الجملة بعدها التي تتقدر بالمفرد ، فهي من عوامل الأسماء ؛ لأنَّها تعملُ عملَ حرف الجرِّ ، وحرف الجرِّ من عوامل الأسماءِ ، وبحسب هذا فلا يجوز لها أنْ تعملَ في الأفعالِ ؛ لأنَّها قد

---

(١) يُنظر : الإنصاف : م٣٩٣/٧٢ ، وأسرار العربية : ١٨١ ، ومغني اللبيب : ١٦١/٣ .
(٢) يُنظر : الكتاب : ١٠/٣ ، والمقتضب : ٢٦٣/٣ ، والإنصاف : م١٦٤/٢٥ ، م٤٤٠/٧٧ ، م٤٥٥/٨١ ، م٤٦٢/٨٢ ، م٤٧٨/٨٦ ، ونتائج الفكر : ١٦٣ ، والأشباه والنظائر : ٢٤٠/٢ .
(٣) سورة البقرة : ١٤٤ .
(٤) يُنظر : التبيان للطوسي : ١٦/٢ ، وروح المعاني : ١٠/٢ .
(٥) البحر المحيط : ٦٠٣/١-٦٠٤ ، ويُنظر : الدر المصون : ١٦٢/٢-١٦٣ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٨/٣-٣٩ .
(٦) يُنظر : الدر المصون : ١٦٢/٢ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٨/٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثبتَ لها عملُ الجرِّ في الأسماءِ فلا تعمل الجزمَ في الأفعالِ ؛ لأنَّ عواملَ الأسماءِ لا تعملُ في الأفعالِ[1] .

وقد صارتْ هنا مِنْ عوامل الأفعالِ ، لدخولِ (ما) الكافَّة المهيئة عليها ؛ لأنَّ من قواعدهم أنَّ الحروفَ إذا رُكِّبتْ مع بعضِها تغيرَ حكمُها وحدثَ لها في التركيبِ حكم آخر[2] ، فصارت هنا من عوامل الأفعالِ ؛ لأنَّ حكمها قد تغيرَ من الجرِّ إلى الجزمِ ؛ لتركبها مع (ما) فصارت شيئاً واحداً فضُمِّنَتْ معنى الشرط .

ومعنى أنَّها كافةٌ هي " أنْ تكُفَّ ما تدخلُ عليه عمَّا كانَ يَحْدِثُ قبلَ دخولها فيه من عَمَلٍ ، وقد دخلتْ كافَّةً على الكلمِ الثلاث : الحرف ، والاسم ، والفعل "[3] ، ومثالها كافَّة هنا .

و(حيثُ) من الظروف المبنية لشبهها ، بالحرف في الافتقار ، وبنو فقعس[4] يُعربونها[5] ، ولا تستعمل تستعمل إلَّا مضافة إلى الجملة الاسمية ، أو الفعلية ، والفعلية أكثر[6] ، وتكون جازمة إذا ركبت معها (ما) ، فشرط الجزم بها أنْ توصل بـ(ما)[7] ، وليست ما فيها لغواً ، بل إنَّها معها بمنزلة الحرف الواحد[8] ، الواحد[8] ، فهي لا تجزم الفعل المضارع إلَّا إذا وصلتها بـ(ما) ؛ لأمرين : أوَّلهما : أنَّها تلزم إضافتها إلى الجملةِ بعدها فتعملُ فيها الجرَّ وهو من خصائص الأسماءِ ، فلا تعمل الجزمَ المختصَّ بالأفعالِ ، وثانيهما أنَّها لا تختص إذ تدخل على الجملِ الاسمية والفعلية ، فإذا دخلتْ (ما) الكافّة عليها قطعتها عن الإضافة فتهيؤها لعملِ الجزم في الأفعالِ[9] فتكون من عوامل الأفعالِ من دون الأسماءِ .

٢- إنَّ الحروف التي تباشر الأسماء والأفعال جميعاً لا يجوز أن تكون عاملة[10]

وردت القاعدة التوجيهية هذه في كلام أبي حيَّان على (رُبَّما) في قوله تعالى : ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[11]

فذكر أبو حيَّان أن **قراءة عاصم ونافع ربما بتخفيف الباء ، وباقي السبعة بتشديدها . وعن أبي عمرو الوجهان . وقرأ طلحة بن مصرف ، وزيد بن علي ، ربتما بزيادة تاء**[1] .

---

(١) يُنظر : الكتاب : ١٠/٣ ، والمقتضب : ٢٦٣/٣ ، والإنصاف : م١٦٤/٢٥ ، م٤٤٠/٧٧ ، م٤٥٥/٨١ ، م٤٦٢/٨٢ ، م٤٧٨/٨٦ ، ونتائج الفكر : ١٦٣ ، وشرح المفصل : ٣٠/٤ ، والأشباه والنظائر : ٢٤٠/٢ .

(٢) يُنظر : الإنصاف : م٧١/١٠ ، م١٧٢/٢٦ ، ١٧٦ ، م٢٣٠/٣٦ ، م٣٣٢/٥٩ ، وأسرار العربية : ١١٧ ، ١٧٠ ، وارتقاء السيادة : ٨٢ .

(٣) المسائل البغداديات : ٢٨٦ ، ويُنظر : الحجة في علل القراءات : ٣٤٨/٣ ، والحجة للقراء السبعة : ٣٨/٥ ، وشرح المفصل : ٦٧/٥ .

(٤) بطون أسد من جديمة من العدنانية، وهم بنو فقعس بن طريف بن عمر بن قعين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد ، يُنظر : نهاية الأرب في معرفة الأنساب العرب : أبو العباس أحمد القلقشندي ، تح : إبراهيم الابياري : ١٢٩/١ .

(٥) يُنظر : مغني اللبيب : ٢٩٩/٢ ، وهمع الهوامع : ١٥٢/٢.

(٦) يُنظر : مغني اللبيب : ٣٠٣/٢ ، وهمع الهوامع : ١٥٢/٢.

(٧) يُنظر : الكتاب : ٥٦/٣ ، والمقتضب : ٤٧/٢ ، ٥٢ ، والمسائل البغداديات : ٢٩٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٥٤/٢ ، وشرح المفصل : ٧٠/٥ ، ٧١ ، وشرح الشافية الكافية : ٦٢٠/٢ ، ومغني اللبيب : ٣٠٧/٢ .

(٨) يُنظر : الكتاب : ٥٧/٣ .

(٩) يُنظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٥٤/٢-٥٥ .

(١٠) سر صناعة الإعراب : ١٢٩/١ ، ويُنظر : الجنى الداني : ٢٩١ .

(١١) سورة الحجر : ٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهي حرف جر[٢] لا اسم خلافاً للكوفيين والأخفش في أحد قوليه ، وابن الطراوة[٣] ، ولم تقع في القرآن إلَّا في هذه السورة على كثرة وقوعها في لسان العرب .

والظاهر أنَّ (ما) في (رُبما) مهيئة ؛ وذلك أنَّها من حيثُ هي حرف جر لا يليها إلَّا الأسماء ، فجيءَ بـ(ما) مهيئة لمجيء الفعلِ بعدها[٤] . وجوزوا في (ما) أنْ تكون نكرة موصوفة ، و(رُبَّ) جارة لها، والعائد من جملة الصفة محذوف تقديره : رب شيء يوده الذين كفروا[٥] .

من قرأها بالتخفيف ؛ لأنَّها حرفٌ مضعفٌ ، والمضعفة من الحروف قد تُحذَفُ ، ومن قرأها بالتشديد على الأصلِ فيها ، فهي على ثلاثة أحرف[٦] .

وهي حرف جرّ ، والدليل على أنَّها حرفٌ وليست اسماً ، عدم جواز دخول حرفُ الجر عليها ؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يدخل على حرفِ الجرّ[٧] ، والجرُّ من خصائص الأسماءِ ، ولمَّا لم يجز دخوله عليها تعينت الحرفية فيها وامتنعت الاسمية . وتسوّيغ النحويين أنَّ بناءها دليل على أنَّها حرف[٨] ؛ فيه نظرٌ وهو ليس بتلك القوة ؛ لأنَّ هناك الكثير من الأسماءِ المبنية ؛ لشبه الحرف ، وهي ليستْ حروفاً ، بل بقيت أسماء ، على الرغم من بنائها ، وأنَّ هناك أفعالاً مبنيةً كالفعل الماضي ، وفعل الأمر عند البصريين ، وهي أفعال وليستْ حروفاً . فمسوّغ البناء هنا ليس بتلك القوة لاثبات الحرفية في (رُبَّ) ونفي الاسمية عنها ، إذ ليسَ كلُّ مبني حرفاً .

ولما كانتْ (رُبَّ) حرفَ جرٍّ ، كان يجب أنْ تدخلَ على الاسمِ وتعملُ فيه الجرَّ ؛ لأنَّها من العوامل المختصة بالأسماءِ ، فلا تعمل في الأفعالِ ، فجازَّ لها هنا الدخولُ على الفعلِ ؛ لدخول (ما) الكافَّة المهيئة

---

(١) يُنظر : معاني القرآن للكسائي : ١٧٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١٧١/٣-١٧٢ ، والسبعة في القراءات : ابن مجاهد ، تح : د. شوقي ضيف : ٣٦٦ ، وإعراب القرآن : ٤٨٥ ، وإعراب القراءات السبع وعللها : بن خالويه ، تح : د. عبد الرحمن بن سلمان العثيمين : ٣٣٩/١ ، والحجة في القراءات السبع : ابن خالويه ، تح : عبد العال سالم مكرم : ٢٠٤ ، والحجة في علل القراءات : ٣٤٦/٣ والمبسوط في القراءات العشر : أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني ، تح : سبيع حمزة حاكمي : ٢٥٩ ، والكشف والبيان : ٣٣٠/٥ ، ومشكل إعراب القرآن : ٤٠٩/١ ، والكشف عن وجوه القراءات : ٢٩/٢ ، وشرح الهداية : ٨٢/٢ ، والتيسير في القراءات السبع : أبو عمرو الداني ، تح : د. حاتم صالح الضامن : ٣٣٣ ، والبدور الزاهرة : ١٢/٢ .

(٢) يُنظر : الإنصاف : م٣١٩/٥٧ ، وارتشاف الضرب : ١٧٣٧/٤ ، والجنى الداني : ٤٣٨ .

(٣) يُنظر : الإنصاف : م٣١٩/٥٧ ، وارتشاف الضرب : ١٧٣٧/٤ ، والجنى الداني : ٤٣٩ ، ومغني اللبيب : ٣١٩/٢ ، والمساعد : ٢٨٤/٢ .

(٤) يُنظر : معاني القرآن للأخفش : ٤١١/٢ ، وإعراب القرآن : ٤٨٥ ، وإعراب القراءات : ٣٤١/١ ، والحجة للقراء السبعة : ٣٨/٥ ، ومشكل إعراب القرآن : ٤٠٩/١ ، والتبيان للطوسي : ٣١٤/٦ ، والتفسير البسيط : ٥٣٢/١٢ ، التبيان للعكبري : ٧٧٦/٢ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ٥٧/٤ ، ورموز الكنوز : ٥٧٨/٣-٥٧٩ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٧٤/١٢ ، ومدارك التنزيل : ١٨٢/٢ .

(٥) يُنظر : البحر المحيط : ٤٣١/٥-٤٣٣ ، والدر المصون : ١٣٧/٧-١٤٠ ، واللباب في علوم الكتاب : ٤٢٣/١١-٤٢٤ .

(٦) يُنظر : الحجة لابن خالويه : ٢٠٤ ، والحجة للقراء السبعة : ٤١/٥ ، والحجة في علل القراءات : ٣٥٠/٣ ، ورموز الكنوز : ٥٧٩/٣ .

(٧) يُنظر : الإنصاف : م٤٥٥/٨١ ، ٤٥٨ ، وأسرار العربية : ١٤١ .

(٨) يُنظر : الجنى الداني : ٤٣٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عليها ، فبدخولها على حرف الجرِّ كفَّتهُ عن عملهِ الذي كان لهُ في الأسماءِ وهيأتهُ للدخول على الأفعالِ[١]؛ لأنَّهم " جعلوا (رُبَّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة"[٢]، والحروف إذا رُكبتْ مع بعضِها تغيرَ حكمُها وحدثَ لها لها حكمٌ آخر بعد التركيبِ[٣] ، فهي هنا قد هيأت رُبَّ للدخول على الفعل (يَوَدُّ) ، و(ما) هذه قد تُزاد بعد رُبَّ كافَّة أو غير كافَّةٍ ، وزيادتها كافَّة أكثر[٤] ، كورودها في الآية الشريفة .

و(رُبَّ) إذا كُفَّتْ بـ(ما) لا يجوز أنْ يليها إلَّا الجملة الفعلية ؛ لأنَّ (ما) هيأتها للدخول على الأفعالِ لما تركبتْ معها أخلصتها للفعلِ[٥] ، ونُسِبَ إلى المبرد جواز أنْ تلي رُبَّ المكفوفة الجملتان الاسمية والفعلية[٦]، والفعلية[٦]، وهذه نسبةٌ غيرُ دقيقةٍ ، فقد نصَّ المبردُ بخلاف ما نُسِبَ إليه بقوله : " تقول : رُبَّ رجلٍ ، ولا تقول : رُبَّ يقوم زيدٌ فإذا ألحقت (ما) هيأتها للأفعالِ فقلتَ : رُبَّما يقوم زيدٌ ... وكذلك (قَلَّ) تقول : قَلَّ رجلٍ يقولُ ذلك، فإنْ أدخلتَ عليها (ما) امتنعت من الأسماءِ وصارت للأفعالِ فقلتَ : قلَّما يقوم زيدٌ . ومثل هذا كثير "[٧] ، وقال أيضاً : " لا تقع رُبَّ على الأفعالِ إلَّا بـ(ما) "[٨] ، واستشهدوا لدخولها على الجملة الاسمية الاسمية بقول الشاعر :

رُبَّما الجاملُ المُؤَبَّلُ فِيهمْ وعَنَاجِيجُ بَينَهُنَّ المِهَارُ[٩][١٠]

فـ(ما) هنا قد كفَّت (رُبَّ) عن العمل في (الجامل) وهيأتها للدخول على الجملة الابتدائية .

وممن أجاز دخولها على الجملتان الفعلية والاسمية ، هبة الله بن الشجري إذ يقول : " إذا كُفَّتْ وقعَ بعدها الفعلِ والمعرفة "[١١] ، والشلوبين بقوله : " ومتى لحقتها (ما) ساغَ أنْ تليها الجملتان الاسمية والفعلية "[١٢] ، وابن مالك وقد وافقه ابن عقيل " أنْ ولي رُبَّما اسمٌ مرفوعٌ فهو مبتدأ بعده خبرُه ، لا خبر مبتدأ محذوف وما

---

(١) يُنظر : الحجة في علل القراءات : ٣٤٨/٣ ، والحجة للقراء السبع : ٣٨/٥ ، وشرح المفصل : ٦٧/٥-٦٨ .
(٢) الكتاب : ١١٥/٣، ١١٦ ، والمسائل البغداديات : ٢٩٠ ، ٢٩٦ .
(٣) يُنظر : الإنصاف : م٧١/١٠ ، م١٧٢/٢٦ ، ١٧٦ ، م٢٣٠/٣٦ ، م٣٣٢/٥٩ ، وأسرار العربية : ١١٧ ، ١٧٠ ، وارتقاء السيادة : ٨٢ .
(٤) يُنظر : أوضح المسالك : ٦٥/٣-٦٨ ، والجنى الداني : ٤٥٥-٤٦٠ ، ومغني اللبيب : ٣٣٣/٢-٣٣٤ .
(٥) يُنظر : الكتاب : ١١٥/٣-١١٦ ذكرها في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلَّا الفعل ، ويُنظر : المقتضب : ٤٧/٢ ، ٥٤ ، والمسائل البغداديات : ٢٩٠ ، ٢٩٦ ، والجنى الداني : ٤٥٦ ، ومغني اللبيب : ٣٣٥/٢، والمساعد : ٢٨٢/٢ .
(٦) يُنظر : الجنى الداني : ٤٥٦ ، والمساعد : ٢٨٢/٢ .
(٧) المقتضب : ٥٤/٢ .
(٨) المقتضب : ٤٧/٢ .
(٩) الجامل : القطيع من الأبل يقع على الذكور والإناث ، يُنظر : لسان العرب : (جمل) : ١٢٤/١١ ، والمؤبل : اسم مفعول من أبل الرجل أي : اتخذ الأبل واقتناها ، يُنظر : لسان العرب : (أبل) : ٣/١١-٤ ، العناجيج : الخيل الطوال الأعناق واحدها عنجوج ، وهي الفرس الجيد ، يُنظر : لسان العرب : (عنج) : ٣٣٠/٢-٣٣١ ، المهار : جمع مهر وهو ولد الفرس وأول ما ينتج من الخيل والحُمُرِ الأهلية وغيرها ، والأنثى مهرة ، يُنظر : لسان العرب : (مهر) : ١٨٥/٥ .
(١٠) البيت من الخفيف لأبي داود الأيادي ديوانه : ٩٩ ، ويُنظر : أمالي ابن الشجري : هبة الله بن علي الحسني العلوي ، تح : د. محمود محمد الطناحي : ٥٦٥/٢ ، وشرح التسهيل : ١٧٢/٣ ، ومغني اللبيب : ٣٣٤/٢ ، وخزانة الأدب : ٥٨٦/٩ ، وقد وردَّ بلا نسبة في التوطئة : ٢٤٥ ، والجنى الداني : ٤٥٥ ، والمساعد : ٢٧٩/٢ ، وقد وردت كلمة (فينا) بدلاً من (فيهم) في أمالي ابن الشجري .
(١١) أمالي ابن الشجري : ٥٦٤/٢ ، ٥٦٦ ، ٤٨/٣ .
(١٢) التوطئة : ٢٤٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نكرة موصوفة بهما فقوله : رُبَّما الجامل ... البيت (ما) : فيه كافة هيأت رُبَّ للدخول على الجملة الاسمية كما هيأتها للفعلية "[١] ، وقال أيضاً:" والصحيح أنَّ ما فيه زائدة كافَّة هيَّأت رُبَّ للدخول على الجملة الاسمية كما هيَّأتها للدخول على الجملة الفعلية "[٢] ، إلَّا أنَّ دخولَها على الاسمية نادرٌ عنده إذ يقول : " وندر دخولها على الجملة الاسمية "[٣] ، وابن هشام أجازها أيضاً[٤] .

وقول ابن مالك أنَّ ما " زائدة كافَّة " ، فيه نظرٌ ؛ لأنَّ الزائد دخوله كخروجه[٥] ، ودخول ما هنا ليس كخروجه ، فهي قد كفَّت رُبَّ عن عملها ، ومعلوم أنَّ الزائدة غير الكافَّة ، فهي مؤثرة وليست زائدة ، " ولا يجوز أن تكون لغواً ، ولا التي مع الفعل بمنزلة المصدر ؛ لأنَّها لو كانت زائدة ، لوجبَ أنْ يُضْمَرَ بعد (رُبَّما) ، (أنْ) ولو أُضْمِرَتْ لنصبتَ الفعلَ كما نُصِبَ بعد سائر حروف الخفض ، ولو نصبت الفعلَ بعدَهُ كان غير جائز ؛ لأنَّ (أنْ) مع الفعل بمنزلة المصدر المخصوص المعروف ، فإنَّ يودُّ.... بمنزلة ودَّ الذين كفروا "[٦] ، واللغو : هو ما لم يُحدث شيئاً من العملِ إذا جاءَ لم يكن قبل مجيئه[٧] ، فـ(ما) هنا غير لغوٍ ؛ ؛ لأنَّها قد كفَّتْ العاملَ عن العمل الذي كان لهُ قبل دخولها عليه ، وهيأتهُ للدخول على معمولٍ لم يكن لهُ قبل دخولها .

وسبقَ أن ذكرنا قولَ النحويين : بأنَّ رُبَّ تدخل عليها ما و(ما) قد تكون كافَّةً وقد تكون غيرَ كافَّةٍ ، فإذا دخلت عليها ما الكافَّة المهيئة لم تدخل إلَّا على الجملة الفعلية كما جاءَ في الآية الشريفة ، وجوَّزوا دخولها على الجملتين الاسمية والفعلية ، ولم يتعين دخولها على الفعلية من دون الاسمية ، واستشهدوا بقوله: ربما الجامل .... فقالوا : إنَّ ما الكافَّة دخلت على رُبَّ الجارة ، وقد دخلت على الجملة الاسمية فلا يلزم دخولها على الجملة الفعلية من دون الاسمية إذا ما كُفَّتْ عن العمل بـ(ما) ، فأقول : هذا الشاهد الذي أوردتموه هنا فيه رواية أُخرى وهي : (رُبَّما الجاملِ) بالكسر[٨] ، فإذا ما صحت هذه الرواية فلا يكون لكم فيه حجة . فهنا ما غير كافَّة لـ(رُبَّ) عنْ عملِها ، بل قد قويت رُبَّ فتعدتها وعملت في الاسمِ الذي يقع بعدها ، مع لحاظ كون الرواية المفردة لا تقاس بالمشهورات من كلام العرب .

وقول النحويين (رُبَّما) يجب دخولها على الجملة الفعلية ، أو تدخل على الجملة الفعلية والاسمية ، فيه نظر فلا نأخذ بهِ بحسب ما جاءَ ، بل يجب مناقشته .

---

(١) المساعد : ٢٨٢/٢ .
(٢) شرح التسهيل : ١٧٤/٣ .
(٣) أوضح المسالك : ٧١/٣ .
(٤) يُنظر : مغني اللبيب : ٣٣٣/٢-٣٣٤ .
(٥) يُنظر : سر صناعة الإعراب : ١٢٥/١ .
(٦) المسائل البغداديات : ٢٨٨ .
(٧) يُنظر : الكتاب : ٣٩١/٢ ، ٢٢٢/٤ .
(٨) يُنظر : شرح جمل الزجاجي : ٥٠٥/١ ، وارتشاف الضرب : ١٧٣٩/٤ ، والدر المصون : ١٣٨/٧ ، والمساعد : ٢٨٨/٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبحسبان هذا أقول : إنَّ (ما) تكفُّ رُبَّ عن العمل في الأسماء في مواضع قليلة ، مثلما هو في البيت في روايته الأولى ، وغير هذا الموضع فإنَّ ما لا تكفُّ رُبَّ عن عملها بل تتخطاها وتعمل في الاسم الذي يليها ، وهذا إنْ دلَّ على شيء فإنَّهُ يدلُّ على قوة عمل رُبَّ ؛ لأنَّها من حروف الجر ، وحروف الجرّ من العوامل القوية ، ولعلي لا أبالغ بالقول : إنَّها من أقوى العوامل بعد الأفعال ؛ لأنَّها تعمل بالأصالة ، وهي مختصة بالعمل في الأسماء ، بدليل أنَّ (ما) الكافَّة لا تكفُّ كلَّ حروفِ الجر التي تزاد بعدها عن عملِها بل الذي تكفُّه منها حرفين فقط لا غير هما (رُبَّ ، والكاف) ، وقد بيّنا الأوَّل ، والثاني تكفُّه أيضاً في مواضع قليلة ، إلَّا أنَّها لا تكفَّها في المواضع كُلِّها ، التي تتركب فيها معها ، بل تكون زائدة غير كافَّة ، على الرغم من ما لـ(ما) من قوة على كفِّ العامل عن العملِ ، فهي قد كفَّتْ بعض الأفعال عن العملِ مثل (قَلَّ، طالَ ، كَثُرَ) ، على الرغم من قوة الأفعال في العمل .

وبحسب هذا أستطيعُ أنْ نفرق بين نوعين من (ما) الكافَّة ، فهي ليست واحدة في المواضعِ كُلِّها التي دخلت فيها على العوامل ؛ لأنَّ هناك فرقاً بينهما في التسمية والعملِ .

فتسمى بالكافَّة ، والمهيئة ، والكافّة هي التي تدخل على عوامل الأسماء فتكفُّها عن العملِ في معمولاتها التي تقع بعدها وهي الأسماء .

والمهيئة هي التي تدخلُ على عوامل الأسماء فتقطعها عن عملِها في معمولاتها من الأسماء ، وتجعلها تدخلُ على الافعالِ ، أي : تنقلها من العملِ في معمولاتها التي تعملُ فيها بطريق الأصالة ، أي : معمولاتها التي تختصُّ في العملِ فيها إلى معمولاتٍ هي غير مختصَّةٍ بالدخول عليها . فتكون من الداخلة على الأفعالِ ؛ لتركب (ما) المهيئة مع هذه العوامل وصيرورتها معها كالشيء الواحد .

هذا بلحاظ عموم العوامل التي دخلت عليها (ما) الكافَّة ، وفيما يخصّ .(رُبَّ) هنا فـ(ما) التي دخلت عليها كفَّتها عن العملِ في الأسماء ، أي : أنَّها كفَّتْ عملَها فقط ولم تغير معمولها فهذه (ما) الكافَّة هنا كما في (ربما الجاملُ) . والمهيئة هي التي دخلَتْ على (رُبَّ) وقد قطعتها عن العملِ في الأسماءِ التي هي معمولاتها في الأصلِ ، وهيأتها للدخول على الأفعالِ؛ لتركبها معها كلمة واحدة كما في الآية الكريمة .

وقد أشار إلى هذا أبو حيَّان بقوله : " إنْ جاءَتْ الجملةُ فعلية كانت (ما) مهيئة وإنْ كانت اسمية كانت كافَّةً "[1] فيما يخصُّ (إنَّما ، ورُبَّما) ، وهو يخصُّ كلَّ العواملِ في الأسماءِ كُلِّها التي تدخلُ عليها (ما) الكافَّة . ولعلَّنا نستطيع أنْ نطلق عليها تسمية (ما الكافَّة) ، و(ما الكافَّة المهيئة) ؛ للتفريق بين النوعينِ منها ؛ لأنَّ المهيئة تكفُّ العامل عن عمله أوَّلاً عندما تتركب معه كالكلمةِ الواحدة ، ثم تهيؤه للدخول على الأفعالِ ، بعدما كان دخوله على الاسم في الأصلِ قبل دخولها عليه .

(١) ارتشاف الضرب : ١٧٤٩/٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبحسب هذا الذي ذُكِرَ ، نستطيعُ القول : إنَّ الكافَّة المهيئة أقوى من الكافَّة فقط ؛ فالمهيئة لا تكفها فقط بل تغيرُ مدخولها أيضاً . فكون (ما) كافَّة مهيئة هو الوجه الأوَّل الذي يجوز أنْ تُخرَّجَ عليه (ما) في الآية .

والوجه الآخر : هو أنْ تكونَ (ما) اسماً نكرة بمعنى شيء موصوفة بالجملة الواقعة بعدها ويكون العائد عليها محذوفاً ، والتقدير : رُبَّ شيء يودَّه الذين كفروا[1] ، فـ(ما) هنا غير الكافَّة المهيئة ؛ فهي اسم بمعنى شيء مجرور ، وقد عملَ فيه حرف الجر (رُبَّ) ، فلا إشكال في هذا الإعراب . إلَّا أن الوجه الأوَّل أرجح وأظهر ؛ لأنَّ عدم التقدير أولى من التقدير[2] ، فالأوَّل أظهر في الإعراب بأنْ نقول : (ما) كافَّة مهيئة لرُبَّ عن العمل ، ورُبَّ مكفوفَّة فلا تعمل شيئاً ، والمضارع بعدها مرفوع ، فهذا أفضل من أنْ نقدِّرَ (ما) اسم بمعنى شيء مجرور بـ(رُبَّ) .

(١) يُنظر : إعراب القرآن : ٤٨٦ ، والحجة في علل القراءات : ٣٥٠/٣ ، والحجة للقراء السبعة : ٤١/٥ ، ومشكل إعراب القرآن : ٤٠٩/١ ، والتبيان للطوسي : ٣١٤/٦ ، والتفسير البسيط : ٥٣١/١٢ ، المحرر الوجيز : ٢٧١/٥ ، والتبيان للعكبري : ٧٧٦/٢ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ٥٨/٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٧٦/١٢ ، والدر المصون : ١٤٠/٧ ، واللباب في علوم الكتاب : ٤٢٤/١١ .
(٢) يُنظر : الإنصاف : م٢٠٩/٣١ ، وأسرار العربية : ٧٧ ، ١٠٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : قواعد أخرى :

١- ما لا يعمل لا يُفَسِّر عاملاً [١]

وردت هذه القاعدة التوجيهية في كلام أبي حيَّان على قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَأَجْرُ الآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾[٢]

قالَ أبو حيَّان : " **الإخبار عن (الذين) بجملة القسم المحذوفة الدال عليها الجملة المقسم عليها**[٣] **دليل على صحة وقوع الجملة القسمية خبراً للمبتدأ ، خلافاً لثعلب**[٤] **. وأجاز أبو البقاء**[٥] **أن يكون (الذين) منصوباً بفعل محذوف يدل عليه (لنبوِّئَنَّهم) وهو لا يجوز ؛ لأنَّه لا يفسر إلَّا ما يجوز له أن يعمل . ولا يجوز زيداً لأضربن ، فلا يجوز زيداً لأضربنه** "[٦] .

الراجح هنا هو اختيار أبي حيَّان بأنْ يكون (الذين) مبتدأً ، وجملة (لنبوئنهم) خبره . فهو يجيز هذا الوجه ، ويرفض الوجه الثاني الذي أجازه أبو البقاء .

إذ اعترضَ على ما أجازه العكبري من أنْ يكونَ (الذين) في موضع نصب على الاشتغالِ بفعل محذوف يدل عليه (لنبوئنهم) ؛ لأنَّ جملة (لنبوئنهم) غيرُ قادرة على التفسيرِ؛ لأنَّ التفسير فرعٌ عن العملِ ، وإنَّ ما لا يعمل لا يفسر عاملاً ، و جملة (لنبوئنهم) غير قادرة على العمل فيما قبلها فلا تفسر العامل ؛ فوجب المصير هنا إلى رفع (الذين) على الابتداءِ ؛ لأنَّ المشغول عنه إذا وقع بعد ما يختصُّ بالابتداء فيلتزم رفعه دائماً[٧] و" لا يجوز النصب بالفعلِ المحذوفِ إلَّا حيثُ يجوز للمذكورِ أنْ يعملَ في ذلك المنصوب حتَّى يصحَّ أنْ يكونَ مفسراً ، وما هنا ليس كذلك "[٨] فعملُ المُفَسِّر مثل عمل المُفَسَّر[٩] ؛ لأنَّهُ لا يجوزُ أنْ تقول : : زيداً لأضربن ، فكذلك لا يجوزُ زيداً لأضربنه[١٠] ؛ وبحسبان هذا منع أبو حيَّان نصب (الَّذين) بفعلٍ محذوفٍ تدلُّ عليه جملة (لنبوئنهم) في الآية الكريمة .

---

(١) يُنظر : شرح جمل الزجاجي : ٣٦٢/١ ، ٣٦٤ ، والتذييل والتكميل : ٣٦٢/٦ ، ومغني اللبيب : ٣٠٦/٢ ، ٤٠٣/٥ ، وشرح ابن عقيل : ١٣٦/٢-١٣٧ ، وشرح التسهيل المسمَّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ناظر الجيش ، تح : علي محمد فاخر وآخرون : ١٦٧١/٤ ، وحاشية الصبان : ٣٤٧/١ ، ٣٥٧/١ ، ودليل السالك : ٣٦٠/١ .
(٢) سورة النحل : ٤١ .
(٣) يُنظر : معاني القرآن للفراء : ١٠٠/٢ ، وإعراب القرآن : ٥٠٠ ، والتفسير البسيط : ٦١/١٣ ، ومجمع البيان : ٣٨٣/٦ ، والتبيان للعكبري : ٧٩٦/٢ .
(٤) لم أجد رأي ثعلب في مجالسه ، وقد ورد رأيه في : شرح التسهيل : ٣١٠/١ ، وارتشاف الضرب : ١١١٥/٣ .
(٥) يُنظر : التبيان للعكبري : ٧٩٦/٢ .
(٦) البحر المحيط : ٤٧٨/٥ ، ويُنظر : الدر المصون : ٢٢١/٧ ، واللباب في علوم الكتاب : ٦٠/١٢ ، وروح المعاني : ١٤٥/١٤ .
(٧) يُنظر : دليل السالك : ٣٦٠/١ .
(٨) روح المعاني : ١٤٥/١٤ .
(٩) يُنظر : شرح الكافية الشافية : ٦٢٧/٢ .
(١٠) ويُنظر : الدر المصون : ٢٢١/٧ ، واللباب في علوم الكتاب : ٦٠/١٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- العامل لا يجوز أنْ يكون مركباً من شيئين

وردت هذه القاعدة التوجيهية في كلام أبي حيَّان على قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۞ إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾[١]

قالَ أبو حيَّان : " **(إِذْ هَمَّتْ) : بدل من (إِذْ غَدَوْتَ) . قال الزمخشري: " أو عمل فيه معنى سميع عليم"[٢] انتهى . وهذا غير محرر ؛ لأنَّ العامل لا يكون مركباً من وصفين ، فتحريره أنْ يقول : أو عمل فيه معنى سميع أو عليم ، وتكون المسألة من باب التنازع . وجوز أن يكون معمولاً لـ(تُبَوِّئُ) ، ولـ(غدَوْتَ) "**[٣] .

وما نقله أبو حيَّان أنَّ العامل في الظرف (إِذْ) أوجه :

الأوَّل : أنَّهُ بدلٌ من (إِذْ غدَوْتَ) ويكون العاملُ فيه هو العامل في المُبْدَل منه[٤] .

والثاني : أنَّ العامل فيه معنى (سميعٌ عليمٌ) .

والثالث : يجوز أنْ يكون العامل فيه (تُبَوِّئُ) وقد ذكر هذا الوجه الزجاج[٥] .

والرابع : يجوز أنْ يكون العامل فيه غدَوْتَ[٦] .

والخامس : ذكره أبو البقاء أنَّ العاملَ فيه معنى (عليمٌ) وحده[٧] .

فهذه خمسة أوجه في العامل في (إِذْ) ، ولم يُعلِّق أبو حيَّان عليها سوى الوجه الثاني وقد نَسَبهُ للزمخشري ، إلَّا أنَّهُ في الحقيقة ليس للزمخشري فقد تابع فيه الزمخشري مكي بن أبي طالب القيسي

---

(١) سورة آل عمران : ١٢١-١٢٢ .
(٢) الكشاف : ٦١٩/١ ، ويُنظر : مفاتيح الغيب : ٢٢٦/٨ ، ورموز الكنوز : ٢٨٢/١ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢٨٥/٥ .
(٣) البحر المحيط : ٥٠/٣ ، ويُنظر : روح المعاني : ٤٣/٤ .
(٤) يُنظر : الكشاف : ٦١٩/١ ، والمحرر الوجيز : ٣٤١/٢ ، ومفاتيح الغيب : ٢٢٦/٨ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ١٢١/٢ ، ورموز الكنوز : ٢٨٢/١ ، ومدارك التنزيل : ٢٨٨/١ ، والدر المصون : ٣٨١/٣ ، واللباب في علوم الكتاب : ٥١٠/٥ .
(٥) يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤٦٥/١ ، وإعراب القرآن : ١٥٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ١٧٣/١ ، والتبيان للطوسي : ٥٧٧/٢ ، والتفسير البسيط : ٥٦٤/٥ ، ومفاتيح الغيب : ٢٢٦/٨ ، والتبيان للعكبري : ٢٩٠/١ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ١٢١/٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢٨٥/٥ ، والدر المصون : ٣٨١/٣ ، واللباب في علوم الكتاب : ٥١٠/٥ .
(٦) يُنظر : التبيان للعكبري : ٢٩٠/١ ، والدر المصون : ٣٨١/٣ ، واللباب في علوم الكتاب : ٥١٠/٥ .
(٧) يُنظر : التبيان للعكبري : ٢٩٠/١ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ١٢١/٢، ومدارك التنزيل : ٢٨٨/١ ، والدر المصون : ٣٨١/٣ ، واللباب في علوم الكتاب : ٥١١/٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ت٤٣٧هـ) ، إذْ يقول مكي : " إذْ هَمَّتْ ، إذْ في موضع نصب والعامل فيه (سميعٌ عليمٌ) ، وقِيلَ العامل فيه (تُبَوّئُ) والأوّل أحسن "[١] ، فالزمخشري هنا متابعٌ لمكي في قوله .

وقد اعترض أبو حيَّان على ما نقله الزمخشري بأنَّ الناصب لـ(إذْ) معنى (سميعٌ عليمٌ) فردَّ عليه هذا القول بأنَّ العامل لا يجوز أنْ يكون مركباً من وصفين ، فتحرير قوله أنْ يقولَ : إنَّ الناصب لهُ معنى سميعٌ، أو معنى عليمٌ وتكون المسألة من باب التنازع ، أي : تنازع كلٌّ من معنى سميعٌ ومعنى عليمٌ على العمل في (إذ) ، ويكون العمل للأسبق وهو معنى سميعٌ بحسب رأي الكوفيين ، والعمل للأقرب وهو معنى عليمٌ بحسب رأي البصريين ، ولعل هذا ما أراده أبو البقاء عندما جعل العاملَ عليمٌ فهو الأقرب للمعمول ، وهو ما اختاره البصريونَ .

إلَّا أنَّ السمين الحلبي ردَّ على شيخهِ اعتراضه على كلام الزمخشري وقد تبعه ابن عادل فيه فقال السمين : " لم يُرِد الزمخشري إلَّا ما ذكرتُه من إرادة التنازع ، ويَصْدُق أنْ يقول : عمل فيه هذا وهذا بالمعنى المذكور لا أنَّهما عملا فيه معاً ، بحسبان لو قِيلَ بهِ لم يكن مبتدعاً قولاً، إذ الفراء يرى ذلك ، ويقولُ في نحو: ضربتُ وأكرمتُ زيداً ، إنَّ زيداً منصوبٌ بهما وإنَّهما تسلطا عليه معاً "[٢] .

وهذا الذي سوّغ بهِ السمين كلامَ الزمخشري فيه نظر والذي يظهر لنا " أنَّ كلامَ أبي حيَّان هو الراجح ؛ لأنَّ [عدم][٣] فصل الوصفين بـ(أو) يؤدي إلى اختلال المعنى وهذا لا يجوز تأويله في النص القرآني "[٤] ، فلو فلو أراد الزمخشري ومكي قبله أنْ تكون المسألة من باب التنازع ، لفصل بين سميع وعليم بـ(أو) ، التي تفيد التخيير وكان أسلم وأفضل من قوله هذا . وتسوّيغ السمين أنَّه لو كان قد قال : إنَّ معنيي سميعٌ وعليمٌ عملا فيه معاً ، لم يكن مبتدعاً فيه فإنَّ الفراء قبله قد أجاز هذا[٥] ، فهذا التسوّيغ فيه نظرٌ فالفراء قد خالفَ في قوله هذا جمهور النحويين من البصريين والكوفيين ، ومخالفة جمهور النحويين لا تجوز ؛ لأنَّهم حجةٌ على من خالفهم . وبحسب هذا فقول الفراء لا يجوز ؛ لأنَّه " شاذ لا يقاس عليه "[٦] ، وحمل السمين القول على مذهب الفراء لا يجوز ؛ لأنَّه قد خالف الجمهور ، الذي منهم الزمخشري نفسه ، فكيفَ يحمله على شيء يخالف ما يذهب إليه من عدم جوازه[٧] ؟! .

---

(١) مشكل إعراب القرآن : ١٧٣/١ .
(٢) الدر المصون : ٣٨١/٣-٣٨٢ ، ويُنظر : اللباب في علوم الكتاب : ٥١١/٥ .
(٣) زيادة لاستقامة المعنى .
(٤) تعقبات أبي حيَّان للزمخشري في تفسيره الكشاف (دراسة نحوية وصرفية في النصف الأول من القرآن) : خضرة محمد أحمد الخبير : ١٨٤ .
(٥) يُنظر رأي الفراء في : شرح المفصل : ٢٠٥/١-٢٠٦ ، وشرح التسهيل : ١٦٦/٢ ، وشرح ابن الناظم : ١٨٦، والتذييل والتكميل : ٧٩/٧ ، وهمع الهوامع : ٩٤/٣ ، وحاشية الصبان : ١٤٣/٢، ومعاني النحو : ١٢٤/٢.
(٦) أسرار العربية : ١٨٦ .
(٧) يُنظر : شرح المفصل : ٢٠٤/١-٢٠٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وليس واضحاً من كلامه أنَّهُ أرادَ أنْ يكون من باب التنازع ، بل أراد أنَّ العامل فيه مجموع معنيي (سميعٌ وعليمٌ) فهذا ما يبدو من كلامه الذي نقله عن مكي ، وهو ما فهمه أبو حيَّان فلم يجوز ذلك ، وهو محقٌ في اعتراضه هذا ؛ لأنَّ المسألة يجوز فيها أنْ تكون من باب التنازع ، لو فصل كلامه بـ(أو) إلَّا أنَّه لم يفعل ، ولا يجوز أنْ يكون الظرف معمولاً لمجموع معنيي (سميعٌ عليمٌ) ؛ لأنَّ العامل لا يكون مركباً من مجموع وصفين ، هذا ما ردَّ بهِ أبو حيَّان ما نقله الزمخشري ، وهو رأي سديدٌ ، وتسوّيغ دقيقٌ منه ؛ لأنَّ العاملَ في اللغة العربية لا يجوز أنْ يكون مركباً من شيئين ، بل لابُدَّ من أنْ يكون العاملُ مفرداً ، والمعمول كذلك لا يكون مركباً من شيئين فأكثر معاً ، بل يجب أنْ يكونَ مفرداً .

وقد يعترضُ أحدٌ فيقول : إذ كانت هذه قاعدةً توجيهيةً في النحو ، فكيف تكون هناك عوامل مركبة تعمل نحو : (حيثُما) فهي لا تعمل في الأفعالِ إلَّا إذا تركبتْ مع ما المهيئة ، وهناك جمل تقع معمولة والجمل مركبة من مسند ومسند إليه في أقل تقدير ، فهي غيرُ مفردةٍ على الرغم من هذا تقع معمولة ؟ ، قلتُ: ما ذُكِر في السؤال لا ينفي القاعدة أو يناقضها في شيء ، بل هو متسق معها ، فـ(حيثُما) تعمل في الأفعالِ وهي مركبة من حيثُ وما ، وعند تركبها دُمِجَ الاثنان معاً وصارا شيئاً واحداً ، فهي مفردٌ فيجوز لها العمل في معمولها ، والجمل لا تحتاج إلى شيء فالجمل لا تكون معمولة إلَّا إذا تقدرت بالمفرد ، فالذي يقع معمولاً ليس الجمل ذاتها بل المفرد الذي تتقدر بهِ ، يقول الدكتور فخر الدين قباوه : " إنَّ الأصل في الإعرابِ هو للمفرد، وإنَّ الجملة إذا جاز تقديرها بالمفرد ، أُعْطِيت إعرابه تقديراً ؛ لأنَّها حلت محله ، وقامت مقامه واستخدمت في موضعه "[1] ، فشرط الجمل التي تقعُ معمولة أنْ تتقدر بالمفرد كالتي تقع خبراً أو صفةً أو حالاً أو غيرها ، أمَّا التي لا تتقدر بالمفرد لا تقع معمولة من مثل الجملة الابتدائية ، والاستئنافية ، والتفسيرية ، والاعتراضية ، وغيرها .

٣- لا يتسلط عاملانِ على معمولٍ واحدٍ

ولا عجب أن يقوم باب التنازع في العمل ، أو الإعمال في النحو العربي ، على أحد القواعد التوجيهية الكلية للنحو العربي ، فقد ذكر النحويونَ أنَّ من القواعد التوجيهية التي تخصُّ العمل النحوي ؛ ألَّا يتسلط عاملان أو أكثر بالعملِ على معمولٍ واحد يكون معمولاً لهذه العوامل في الوقت نفسه ، إلَّا أنَّهم قد وجدوا جملة من الشواهدِ القرآنية والأبيات الشعرية ، ما ظاهره أنَّهُ قد تسلط فيه عاملان أو أكثر على معمولٍ واحدٍ ، فما كان من النحويين إلَّا أنْ قالوا : بإعمال أحد هذه العوامل المتنازعة في هذا المعمول ، وأنْ يلغوا عمل العامل أو العوامل الأُخرى فيه ، ويعملوها في ضميره .

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل : فخر الدين قباوه : ٣٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتنازع في اللغة التجاذب[١] ، وفي الاصطلاح هو : " أنْ يتقدَّم عاملانِ أو أكثرُ ، ويتأخَّر معمولٌ أو أكثر ، ويكون كلٌّ من المتقدِّم طالباً لذلك المتأخِّر "[٢] ، ولابُدَّ من أنْ تكون العواملُ فيه أكثر من المعمولاتِ ، " فتتزاحم تلك العوامل الكثيرة على المعمولات القليلة ، وكأنَّها تتنازعُ ؛ ليظفر كلٌّ منها وحده بالمعمولِ ، ولهذا يسمَّى الأسلوب أسلوب التنازع "[٣] .

ولا يلزم أنْ تكونَ العواملُ المتنازعة أفعالاً ، كذلك لا يلزم أنْ تتحدَ العواملُ في النوعِ ، فقد يكون المتنازعانِ فعلينِ ، أو اسماً وفعلاً ، أو اسمين[٤] . ولا يقع التنازعُ بين الحرفين العاملينِ ، ولا بين الحرف وغيره[٥] ؛ " لضعف الحرف ، ولفقد شرط صحة الإضمار في المتنازعين إذ الحروف لا يُضمر فيها "[٦] ؛ لأنَّ الأصل في تحمل الضمير للفعلِ . وكذلك لا يقع التنازعُ بين الجامدينِ ولا بين الجامد وغيره ، وأجازوه في فعلي التعجب[٧] . وقد اشترط ابن عصفور أنْ يكونَ المتنازعانِ متصرِّفينِ[٨] ، إلَّا أنَّهم قد أجازوه في فعلي التعجب . والسبب في منع الحرف والجامد من التنازع في العمل ؛ أنَّهما من العوامل الضعيفة فلا يفصل بينها وبين معمولها بفاصل ، وفي هذا الباب إذا أعملت الأوَّل فإنَّك سوف تفصل بين العامل ومعموله بالعامل الثاني ، أو العوامل المتنازعة الأُخرى ، وهذا لا يجوز مع العامل إذا كان حرفاً أو فعلاً جامداً ؛ لأنَّهُما ضعيفانِ في العمل ، فلا يقوى كلٌّ منهما على أنْ يفصل بينه وبين معموله بفاصل ، إنَّما يجوز هذا في العامل المتصرف ، فيتعين أنْ تكون المسألة من إعمال الثاني ولا يجوز إعمال الأوَّل ، وإذا تعيّن إعمال الثاني خرجت المسألة من باب التنازع ؛ لأنَّ من شرط التنازع أنْ يجوز للعاملينِ العمل في المعمول المتنازع فيه .

وهذه العواملُ المتنازعة يمكن أنْ تكونَ أكثر من عاملينِ ، إلَّا أنْ الأكثر فيها أنْ تكون اثنين[٩] .

---

(١) حاشية الصبان : ١٤٢/٢ ، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية : ٢٢٠ .
(٢) شرح قطر الندى : ١٨٥ .
(٣) النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة ، والحياة اللغوية المتجددة : عباس حسن : ١٨٧/٢ ، ويُنظر : معاني النحو : ١٢٣/٢ .
(٤) يُنظر : شرح الشافية الكافية : ٦٤١/٢-٦٤٢ ، وشرح التسهيل : ١٦٤/٢-١٦٥ ، وشرح ابن الناظم : ١٨٤ ، وحاشية الصبان : ١٤٥/٢ ، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية : ٢٢١ ، والتنازع أو الإعمال في النحو العربي قراءة معاصرة : د. شوقي المعري : ١٦٨ .
(٥) يُنظر : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ٤٢٨ ، وأوضح المسالك : ١٩٢/٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك : ٦٢٩/٢ ، وحاشية الصبان : ١٤٦/٢ ، والنحو الوافي : ١٨٨/٢ ، والتنازع أو الإعمال في النحو : ١٧١ .
(٦) حاشية الصبان : ١٤٦/٢ .
(٧) يُنظر : ارتشاف الضرب : ٢١٤٨/٤ ، وأوضح المسالك : ١٩٢/٢، وحاشية الصبان : ١٤٦/٢ ، والنحو الوافي : ١٨٨/٢
(٨) يُنظر : التذييل والتكميل : ٦٤/٧ ، وارتشاف الضرب : ٢١٤٠/٤ ، وتوضيح المقاصد : ٦٣١/٢ ، والمساعد : ٤٤٩/١ .
(٩) يُنظر : ارتشاف الضرب : ٢١٤٠/٤ ، والنحو الوافي : ١٨٩/٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وشرط التنازع بين العوامل أنْ يكون بينها نوع من الارتباط ، وهذا الارتباط قد يكون بحرف العطف الواو ، أو أنْ يكون العاملُ المتأخر جواباً معنوياً عن العاملِ السابق ، أو أن يكون جواباً نحوياً لما يحتاجُ إلى جوابٍ[١] ، والشرط في تنازعها عدم اختلاف المعنى بالإضمار في الملغى منها[٢] .

ولا خلاف بين النحويين في جواز إعمال أي من العوامل المتنازعة ، إلَّا أَنَّهم يختلفون في أرجحية أحدهما بالعملِ على غيره أو أفضلية[٣] ، ولا يجوز أنْ يكون العاملانِ كلاهما ، أو العوامل كلّها عاملةً في المعمولِ في آنٍ واحدٍ من حيثُ اللفظِ ، بل العملُ إلى واحدٍ فقط .

وقد أجاز الفراء أنْ يكون العاملانِ كلاهما يعملانِ في الاسم الظاهر إذا اتحد عملُهما[٤] . وما أجازه الفراء منعه الجمهور حذراً من اجتماع عاملينِ على معمولٍ واحدٍ .

وقد اختار البصريون إعمال الثاني لقربه من المعمول ، واختارَ الكوفيون إعمال الأوَّل ؛ لأنَّهُ أسبق من الثاني في الذكر[٥] ، فإذا اعملتَ أحدهما في المتنازع فيه ، اعملتَ الآخر في ضميره .

وقد رجح إعمال الثاني بجملة من الأمور : الأوَّل : عدم توالي حروف الجر ، نحو قولك : نُبِّئتُ كما نُبِّئتَ عن زيدٍ بخير ، فلو أعملَ الأوَّلَ لقالَ : نُبِّئتُ كما نُبِّئتَ عنه بهِ عن زيدٍ بخير . والثاني : لعدم كثرة الضمائر ، نحو قولك : ضربتُ وشتمتُ وقتلتُ زيداً ، ولو أعملتَ الأوَّل لقلتَ : وشتمتُه وقتلتُه زيداً . والثالث : لعدم الفصل بين العامل ومعموله ، ولعدم العطف على العامل قبل ذكر معموله . والرابع : لموافقته ما تُؤثره العرب من الحمل على الأقرب . والخامس : أنَّ في إعمال الثاني ضرباً من التعادلِ والاعتناء ؛ لأنَّهُ قد قوبل تقديم الأول بإعمال الثاني ، فلو أعملنا الأوَّلَ لكان في إعماله إخلالٌ بالعامل الثاني ؛ لأنَّنا نكون قد جمعنا للأوَّل بين التعادلين والاعتناءين . ورجح إعمال الأوَّل بأمور : الأوَّل منها : مراعاتهم السبق للأوَّل ، والثاني : للتخلص من تقديم المضمر على مُفسِّره ، والثالث : أنْ إعمال الأسبق موافق لما أُجمِعَ عليه في اجتماع القسم والشرط في كون الجواب للمتقدم منهما[٦] .

---

(١) يُنظر : ارتشاف الضرب : ٢١٤١/٤ ، وحاشية الصبان : ١٤٢/٢ ، والنحو الوافي : ١٩٠/٢ .
(٢) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٠٢/١ .
(٣) يُنظر : شرح المفصل : ٢٠٦/١ ، ٢١١ ، والتذييل والتكميل : ٨١/٧ ، وارتشاف الضرب : ٢١٤٢/٤ ، وشرح قطر الندى : ١٨٦ ، وشرح شذور الذهب : ٤٣١ ، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية : ٢٢١ .
(٤) يُنظر : شرح المفصل : ٢٠٥/١-٢٠٦ ، ٢١٢ ، وشرح التسهيل : ١٦٦/٢ ، وشرح ابن الناظم : ١٨٦، والتذييل والتكميل : ٧٩/٧ ، وهمع الهوامع : ٩٤/٣ ، وحاشية الصبان : ١٤٣/٢، ومعاني النحو : ١٢٤/٢ .
(٥) يُنظر : مسائل خلافية في النحو : أبو البقاء العكبري : ١٠٧ ، وشرح المفصل : ٢٠٦/١ ، والتوطئة : ٢٧٦ ، وشرح التسهيل : ١٦٧/٢ ، وشرح الشافية الكافية : ٦٤٤/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٠٤/١ ، وشرح ابن الناظم : ١٨٥ ، وارتشاف الضرب : ٢١٤٢/٤ ، وتوضيح المقاصد : ٦٣٦/٢ ، وشرح قطر الندى : ١٨٤ ، وشرح شذور الذهب : ٤٣١ ، وهمع الهوامع : ٩٤/٣ ، وحاشية الصبان : ١٤٨/٢ ، ومعاني النحو : ١٢٣/٢-١٢٤ ، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية : ٢٢١ .
(٦) يُنظر : شرح التسهيل : ١٦٨/٢-١٦٩ ، والتذييل والتكميل : ٨١/٧-٨٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و" ما منعه الكوفيون من الإضمار قبل الذكر في هذا الباب ثابت عن العرب فلا يلتفت إلى منعهم ، حكى سيبويه : ضربوني وضربتُ قومكَ[١] "[٢] .

والراجح في هذا الباب هو إعمال الثاني عند الجمهور ؛ لأنَّ " إعمال الثاني أكثر من إعمال الأوَّل ، وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل "[٣] وقال ابن هشام : " هو الصواب في القياس والأكثر في السماع"[٤] . ما نقله سيبويه[٥] يدلُّ على أنَّ إعمال الثاني هو الأكثر في كلام العرب ، وإعمالُ الأسبق قليلٌ قليلٌ على الرغم من قلته لا يكادُ يوجدُ إلَّا في الشعرِ بخلافِ إعمال الأقرب ، فإنَّهُ كثير الاستعمال في النثر والنظم ، وقد تضمنه القرآن الكريم في مواضعَ كثيرة[٦] .

ويقول الدكتور فاضل السامرائي : " إنَّنا لا نعتقد أنَّ تعبيراً ههنا أولى من تعبيرٍ ، وإنَّما هو بحسب القصد والمعنى ، والراجح فيما نرى أنَّهُ ينبغي أنْ يُنظر إلى هذا الأسلوب في ضوء قاعدتين : ما أعملته في الاسم الظاهر أهم عندك مما أعملته في ضميره ؛ لأنَّ الاسم الظاهر أقوى من الضمير . ما ذكرته وصرحت بهِ أهم مما حذفته "[٧] .

وليس من شأننا أنْ نبحث في باب التنازع هنا ومَن الأرجح في العمل فيه وعدد العوامل والمعمولات ، قدر ما يعنينا أنْ نوضح القاعدة النحوية التوجيهية التي قام عليها هذا الباب ، وقد كثرت فيه الآراء وتشعبت فيه الأقوال الأمر الذي دعا بعض المحدثين أنْ يعدَّهُ من أكثر أبواب النحو " اضطراباً وتعقيداً ، وخضوعاً لفلسفةٍ عقليةٍ خياليةٍ ، ليست قوية السند بالكلام المأثور الفصيح ، بل رُبَّما كانت مناقضة لهُ "[٨] .

وكثيرة هي المواضع التي وردت في تفسير البحر المحيط التي كان يتحدث فيها أبو حيَّان عن الإعمال من أوَّل الكتاب حتَّى نهايته ، إلَّا أنَّهُ لم يصرح بذكر القاعدة إلَّا في موضعين فقط[٩] .

ووردت القاعدة التوجيهية المذكورة آنفاً في كلام أبي حيَّان على العامل في قوله : (قطراً) في قوله تعالى: ﴿آتُونِي زُبَرَ الحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[١٠]

---

(١) الكتاب : ٧٩/١ .
(٢) شرح ابن الناظم : ١٨٦ .
(٣) شرح التسهيل : ١٦٧/٢ .
(٤) شرح شذور الذهب : ٤٣١ .
(٥) يُنظر : الكتاب : ٧٧/١-٧٩ .
(٦) يُنظر : شرح التسهيل : ١٦٧/٢ ، والتذييل والتكميل : ٨٧/٧-٨٨ ، وارتشاف الضرب : ٢١٤٢/٤ .
(٧) معاني النحو : ١٢٦/٢ .
(٨) النحو الوافي : ٢٠١/٢ ، ويُنظر : التنازع أو الإعمال في النحو : ١٦٧ .
(٩) يُنظر : البحر المحيط : ٧٧/٤ ، ٢٠٤/٨ .
(١٠) سورة الكهف : ٩٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قال أبو حيَّان : " **قرأ الجمهور قال (آتُونِي) أي : أعطوني ، وقرأ الأعمش وطلحة وحمزة وأبو بكر بخلاف عنه قال : (ائتوني) أي : جيئوني ، و(قِطْراً) منصوب بـ(أفرغ) على إعمال الثاني ، ومفعول (آتُونِي) محذوف لدلالة الثاني عليه**[1] "[2] .

نُلاحظ أنَّ قوله : (قطراً) قد جاء متأخراً بعد عاملينِ كلٍّ منهما يطلبه للعمل فيه ، وهما قوله : (آتُونِي و أفرغ) فالأوَّل فعل أمر تعدّى إلى مفعولينِ ، وأوَّلُ مفعوليه ضمير المتكلم الياء، وهو يطلب قطراً ؛ ليكون مفعوله الثاني ، والثاني فعلٌ مضارعٌ فاعله ضمير المتكلم المستتر وجوباً وهو يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ وهو يطلب (قطراً) ؛ ليكون مفعوله ، فكلُّ واحدٍ من العاملينِ يُنازع الآخر عليه ليكون مفعولاً لهُ ، وهذا من التنازع بين الفعلين على المعمولِ الواحد، وصحَّ التنازعُ بينهما هنا ؛ لأنَّ ثاني الفعلين جواب للأوَّل ، فالمختار عند الكوفيين إعمال الأوَّل، والثاني عند البصريين ، هذا مسلم بهِ ، إلَّا أنَّ العكبري قد نَسَبَ إعمال الثاني إلى الكوفيين بقوله : " وقال الكوفيونَ : هو مفعول أُفرغ ، ومفعول الأوَّل محذوف "[3] ، ويبدو أنَّ هذا خطأ وقع سهواً منه ، فقد صرح في مؤلَّفٍ آخر من مؤلفاته ، بأنَّهم يختارونَ إعمال الأوَّل، وأنَّ المختار عند البصريين إعمال الأقرب ، وأنَّها من إعمال الثاني[4] .

وبحسب رأي الكوفيين يكون معمولاً لـ(آتوني) ، فيلزم أنْ يضمر لأفرغ معموله وقد حُذِفَ لدلالة الأوَّل عليه ، ويكون التقدير : آتوني أفرغه عليه قطراً . وبحسب هذا نكون قد فصلنا بين العاملِ وبين معموله بفاصل ، وهو جائزٌ هنا ؛ لأنَّ الفعلَ عاملٌ قويٌ ، فهو عامل لفظي ، وعاملٌ بالأصالة ، بل الأصل في العملِ لهُ ، ومتصرِّف في نفسه فيتصرَّف في عمله ، وهذه الصفات نفسها تنطبق على العامل الثاني ، إلَّا أنَّ العاملَ الأوَّل أقوى من الثاني ؛ لأنَّهُ متعدٍ إلى مفعولينِ والثاني متعدٍ إلى واحد ، ولكن على الرغم من هذه القوة التي للعامل الأوَّل ، فإنَّ الفصل بينه وبين معموله مكروهاً ، زيادة على إضمار معمول للعاملِ الثاني ، وتقديره محذوف.

وبحسب رأي البصريين يكون العمل للأقرب من الفعلينِ ، فيكون (قطراً) معمولاً لأفرغ ، ونضمرُ قطراً معمولاً للأوَّل محذوفاً لدلالة الثاني عليه ، فيكون التقدير : آتوني قطراً أفرغُ عليه قطراً .

على رأي البصريينَ يكون حذف الأوَّل والأكثر حذف الثاني ، لدلالة الأوَّل عليه ، والقاعدة الشائعة هي حذف الثاني لدلالة الأوَّل عليه ، والعكس من القليل ، أو الشاذ .

---

(١) يُنظر : معاني القرآن للفراء : ١٦٠/٢ ، والتبيان للطوسي : ٩٣/٧ ، والتفسير البسيط : ١٥١/١٤ ، والكشاف : ٦١٦/٣ ، ومفاتيح الغيب : ١٧٢/٢١-١٧٣ ، والتبيان للعكبري : ٨٦١/٢-٨٦٢ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ٣٢٦/٤ ، ورموز الكنوز : ٣٦٩/٤-٣٧٠ ، ومدارك التنزيل : ٣٢٠/٢ .

(٢) البحر المحيط : ١٥٥/٦ ، ويُنظر : الدر المصون : ٥٤٩/٧ ، ٥٤٧ ، واللباب في علوم الكتاب : ٥٦٥/١٢ ، ٥٦٧ ، وروح وروح المعاني : ٤٠/١٦-٤١ .

(٣) التبيان للعكبري : ٨٦٢/٢ .

(٤) يُنظر : مسائل خلافية في النحو : ١٠٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والراجح في هذه المسألة هو رأي البصريينَ ؛ لأنَّنا بحسب رأي الكوفيين نكون قد حذفنا معمول الثاني ، وفصلنا بين الأوَّل ومعموله بالثاني وما يتعلَّقُ بهِ ، على حيث أنَّه في إعمال الثاني نكون قد حذفنا معمول الأوَّل بدلالة معمول الثاني المتنازع فيه ، ففي الرأيين كليهما حذف إلَّا أن الحذف في الأوَّل أرجح ؛ لأنَّه لا يؤدي إلى الفصل بين العامل ومعموله بفاصل بحسب رأي الكوفيينَ ، " وحذف ما لم يؤدِ إلى فصل في الكلامِ أولى من حذف ما يؤدي إلى فصلٍ خصوصاً في الكتاب العزيز "[١].

فإنْ قيلَ : إنَّ الحذف من الثاني بدلالة الأوَّل ، أولى من الحذف من الأوَّل بدلالة الثاني الموجود في اختيار البصريينَ ، فهذا يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر ، قلنا : إنَّ حذفَ الثاني لدلالة الأوَّل عليه كثيرٌ[٢] في لسان العرب إلَّا أنَّ العكسَ ليسَ ممتنعاً ، خلاف الفصل بين العامل ومعموله ، واختار الكوفيون إعمال الأوَّل ؛ لأنَّ الفصل جائز عندهم .

ولا يجيز المنتجب الهمذاني (ت٦٤٣هـ) أنْ يكون منصوباً بالأوَّل بحسب ما زعم أهل الكوفة ؛ لأنَّهُ إذا كان منصوباً بهِ كان مقدماً في النية ، ومحال أنْ تُعْمِله ، ولا تنوي بهِ التقديم[٣] ، وهذا الذي ذهب إليه ؛ بوصفه بصري المذهب وليس لأنَّ اللغة لا تجيزه ، وقال السامرائي : " الاهتمام بالإفراغ أكبر من الإيتاء ، فإنَّ القصد من الإيتاء بالقطرِ هو إفراغه ، فأعمل الإفراغ في صريح اللفظ ؛ لأنَّهُ هو المقصود ، فجُعِلَ القطرُ معمولاً للإفراغ ولو جعله للأوَّل لقال : آتوني أفرغه عليه قطراً "[٤] . فالعمل للإفراغ ويجوز أنْ يكونَ للأوَّل ، فلو لم يجز هذا لم تكن المسألة من باب التنازع .

٤- لا يجوز أنْ يجتمعَ مؤثرانِ على أثرٍ واحد[٥]

وردت هذه القاعدة التوجيهية في كلام أبي حيَّان الذي ردَّ بهِ قول الزمخشري على قوله تعالى : ﴿ **إِذَا وَقَعَتِ الوَاقِعَةُ ۞ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۞ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ ۞ إِذَا رُجَّتِ الأَرْضُ رَجًّا**﴾[٦]

ذكر أبو حيَّان أنَّ قوله : **(إِذَا رُجَّتِ) بدل من (إِذَا وَقَعَتِ)**[٧] ، **وجواب الشرط عندي ملفوظ به ، وهو قوله : (فَأَصْحَابُ المَيْمَنَةِ)** .

---

(١) الفريد في إعراب القرآن المجيد : ٣٢٧/٤ .
(٢) يُنظر : مغني اللبيب : ٤٧١/٥ .
(٣) يُنظر : الفريد في إعراب القرآن المجيد : ٣٢٧/٤ .
(٤) معاني النحو : ١٢٦/٢ .
(٥) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٠٦/١ .
(٦) سورة الواقعة : ١ – ٤ .
(٧) يُنظر : مجمع البيان : ٢٧٤/٩ ، والتبيان للعكبري : ١٢٠٢/٢ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ٨٠/٦ ، ورموز الكنوز : ٥٨٨/٧ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٧٨/٢٠ ، ومدارك التنزيل : ٤١٩/٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقال الزمخشري : " ويجوز أنْ ينتصب بـ(خافضة رافعة) ، أي : تخفض وترفع وقت رج الأرض وبس الجبال ؛ لأنَّه عند ذلك ينخفض ما هو مرتفع ويرتفع ما هو منخفض "[1] .

ولا يجوز أن ينتصب بهما معاً ، بل بأحدهما ؛ لأنَّه لا يجوز أن يجتمع مؤثران على أثرٍ واحدٍ . وقال ابن جني[2] ، وأبو الفضل الرازي : (إذْا رُجَّتِ) في موضع رفع علـى أنَّه خبر للمبتدأ الذي هو (إذَا وَقَعَتِ)[3] ، وليست واحدة منهما شرطية ، بل جعلت بمعنى وقت ، وما بعد (إذا) أحوال ثلاثة ، والمعنى : وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع ، خافضة قوم ، رافعة آخرين وقت رج الأرض وهكذا ادعى ابن مالك أنَّ إذا تكون مبتدأ[4][5] .

تكون (إذا) ظرف زمان بدلاً من الأوَّل وهو مضاف ، والجملة من الفعلِ ونائب الفاعل في محل جر مضاف إليه ، و(رجاً) مفعولٌ مطلقٌ هذا هو الوجه الأوَّل الذي ذكره أبو حيَّان هنا .

والوجه الثاني أنْ يكون منصوباً بـ(خافضة أو رافعة) وتكون المسألة من باب الإعمال ، وقد ردَّ على الزمخشري قوله " ينتصب بـ(خافضة رافعة) " ؛ لأنَّ عاملينِ لا يعملان في معمول واحد في الوقت نفسه من جهة اللفظ ، وسوّغ أنَّهُ لا يجوز أنْ يجتمعَ مؤثران في اللفظ على أثرٍ واحدٍ ، فعلى هذا لا يجوز أنْ يكون منتصباً بهما معاً عند أبي حيَّان ، بل يجوز أنْ ينتصب بأحدهما في اللفظ .

ويمكن أن نلتمس تسوّيغاً لما ذهب إليه الزمخشري ، قال السمين الحلبي وتبعه ابن عادل:" معنى كلامه أنَّ كلاً منهما متسلِّطٌ عليه من جهة المعنى ، وتكونُ المسألةُ من التنازعِ ، وحينئذٍ تكون العبارةُ صحيحةً ، إذ يَصْدُقُ أنَّ كلاً منهما عاملٌ فيه ، وإنْ كانَ على التعاقُبِ"[6]، وما قاله السمين الحلبي صحيح ، إذ إنَّ العوامل العوامل المتنازعة يجبُ فيها أنْ تكون صالحة للعملِ في المتنازع فيه من جهتي اللفظ والمعنى كذلك ، وقد يكون ما سوّغ به كلام الزمخشري صائباً ، إلَّا أنَّ ردَّ أبي حيَّان على الزمخشري دقيق جداً ؛ لأنَّ عبارته توحي أن يكون منتصباً بهما معاً ، ولم يحدد أنْ يكونَ معمولاً لهما من جهة المعنى ، فالذي ذهب إليه أبو حيَّان أدق مما علل بهِ الحلبي قول الزمخشري ، وهو الأقرب للصواب هنا .

---

(١) الكشاف : ٢١/٦ ، ويُنظر : مفاتيح الغيب : ١٤٣/٢٩ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ٨٠/٦ ، ورموز الكنوز : ٥٨٨/٧ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٧٨/٢٠ ، ومدارك التنزيل : ٤١٩/٣ .

(٢) يُنظر : المحتسب : ٣٠٧/٢-٣٠٨ ، ومجمع البيان : ٢٧٤/٩ .

(٣) لا نفهم هذا من كلام الرازي فقد ذكرَ أنَّ (إذا رُجت) بدل عن (إذا وقعت) ، وليس خبراً عنه كما زعم أبو حيَّان يُنظر : مفاتيح الغيب : ١٤٢/٢٩-١٤٣ .

(٤) لم أجد قوله هذا في شرح التسهيل ، وقد ذكره أبو حيَّان، يُنظر : التذييل والتكميل : ٣٢٣/٧ ، والجنى الداني : ٣٧١-٣٧٢ .

(٥) يُنظر : البحر المحيط : ٢٠٤/٨ ، والدر المصون : ١٩٣/١٠-١٩٤ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٧٣/١٨ ، وروح المعاني : ١٣٠/٢٧ .

(٦) الدر المصون : ١٩٤/٧ ، ويُنظر : اللباب في علوم الكتاب : ٣٧٣/١٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والوجه الثالث أنْ تكون (إذا) في موضع رفع خبر للمبتدأ (إِذَا وَقَعَتِ) ، ولا تكون شرطية في الموضعينِ، وقد ردَّ هذا الوجه أبو حيَّان بقوله : " ولا يتعين ما قاله أبو الفتح ، إذ يجوز أنْ تكون إذا باقية على ظرفيتها "[1] .

وبحسب هذا فالوجه الأوَّل وهو أنْ يكون بدلاً ، والثاني وهو أنَّ المسألة من باب التنازع فيكون (إذا) منصوباً بـ(خافضة ، أو رافعة) ، وهما الجائزان في هذه المسألة ، والوجه الثالث الذي ردَّه أبو حيَّان ولم يُجزْهُ أحد من المفسرين والنحاة غير ابن جنّي ، والطبرسي ، وابن مالك .

(١) التذييل والتكميل : ٣٢٣/٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الثانـــي :

القـــــياس النحـــــوي

www.manaraa.com

القياس في اللغة التقدير[١] وهو من المقايسة ، وفي النحو هو أن نقيس شيئاً على شيءٍ ، في العمل على سبيل المثال ، لمسوّغ مشترك بين الشيئين ، ويعرفه ابن الأنباري بأنَّه حملُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، وهو مطرد في كلِّ مقيسٍ في صناعة الإعراب[٢] ، وكان هدف علماء العربية وضع علم للغة العربية أصوله مستنبطة من كلام العرب ، وقواعده مستوحاة من نماذج كلامهم ، وتكون القواعد التي وضعوها متصفة بالشمول والانضباط ، وساعدهم في هذا الجمع بين الأشباه والنظائر ، وقياس بعضها على بعضٍ[٣] ، والحمل على عدم النظير ، وغيره .

لما استقرى النحويونَ كلام العرب وجدوه يقسم على قسمين : الأوَّل اشتهر استعماله ، وكثرت نظائره في اللغة ، فجعلوه قياساً مطرداً للقياس عليه ، والثاني : وصفوه بالشذوذ ، ووقفوه على السماع ؛ ليس لأنَّهُ غير فصيح ، بل لأنَّه قليلٌ في اللغة ، ولم يظهر لهم وجه القياس فيه لقلته ؛ ولأنَّهم علموا أن العرب لم تقصد بهذا القليل القياس عليه[٤] .

وكانت القواعد التي استنبطوها مُثلا عليا افترضها النحويونَ للكلمة ، والجملة العربية ؛ لسهولة عملية تصنيفها وتبويبها فيما بعد ، فما كان منها جارياً على الأصل الثابت جعلوه قاعدة ، وما خرج عنه ، إن كان مطرداً جعلوا لهُ قاعدة فرعية على الأصلِ ، وما لم يكن مطرداً عدُّوه شاذاً لا يُقاس عليه ، وهكذا فما كان مراد النحويين من أصولهم المفترضة ، غير بناء نظريتهم النحوية المتكاملة ، وتأسيس قواعدها وضوابطها التي لا تشذ عنها بنيةٌ صرفية ، أو جملة نحوية[٥] .

وهم لم يطبقوا قواعدهم وقوانينهم المفترضة خبط عشواء ، وإنَّما خضعت لضوابط محددة وقوانين عامة يرجعون إليها ، ولا يختلفون فيها[٦] . فالنحاة لم يقيسوا شيئاً على غيره ، كيفما يشاؤون فلم تكن عملية جمع اللغة واستنباط قواعدها والقياس عليها عمليةً اعتباطيةً ، بل كانت لهم قوانينهم التي تضبط عملهم هذا .

(١) يُنظ : لسان العرب : (قيس) : ١٨٧/٦ ، وتاج العروس : (قيس) : ٤١٦/١٦ .
(٢) يُنظر : الإغراب : ٤٥ .
(٣) يُنظر : ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين : عبد الفتاح حسن البجة : ١٧٩ .
(٤) يُنظر : القياس في اللغة العربية : محمد الخضر حسنين : ٣١ .
(٥) يُنظر : أصول النحو وصلته بأصول الفقه : د. مصطفى جمال الدين ٤٢-٤٣ .
(٦) يُنظر : ظاهرة قياس الحمل : ١٨٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : الحمل :

الحمل من الظواهر التي كثرت في لغتنا العربية وتوسعَ النحاةُ في استعمالها ، وإرجاع الكثيرِ من النصوص إليها بالتأويل ، وهي تدلُّ على مرونة اللغة وطواعيتها لمن يستعملها ، ويُعد الحملُ أوسع ظاهرة للعدول النحوي في النص اللغوي ، ويتكون من ثلاثة أركان هي : المحمول ، والمحمول عليه ، والشيء الجامع بينهما ، ولابدَّ لنا من التعريف المختصر بمعناه في اللغة والاصطلاح .

الحمل في اللغةِ :

مشتقٌ من الفعلِ حَمَلَ يَحْمِلُ حَمْلاً ، وحُملاناً ، فهو محمولٌ وحَمِيْلٌ ، والحُمْلان : هو أجرٌ لما يُحْمَل ، والحُمْلان : ما يُحْمَل عليهِ منَ الدَّوابِّ ، والحَمْل : ما في البطنِ ، و الحِمْل : ما على الظهرِ[١] . وقالَ ابن فارس : " الحاء والميم واللام أصل واحدٌ يدلُّ على إقلال الشيءِ "[٢] .

الحمل في الاصطلاح :

هو حَمْلُ شيءٍ على شيءٍ آخر وإلحاقهُ بهِ في حكمهِ[٣] ، " أو هو نسبة أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً "[٤] ، ، أو لفظه أو معناه ، فهو قد بُنِي على معناه اللغوي ، وقيل : " قياس أمرٍ على أمرٍ وتحميل أحدهما حكم الآخر"[٥] ، فالحمل مرادف للقياس ، ويرى بعض الباحثين أنَّ هناك فرقاً بينهما ، إذ كان علماء العربية يكثرون استعمال القياس مرادفاً للنظام العام للظاهرة اللغوية ، أو القانون الكلي ، فهو الأصل أو كالأصل في الظاهرة اللغوية ، وفكرة الحمل ماهي إلَّا وسيلة لجذب ما خرج عن هذه الظاهرة ، بإظهار علاقة أو اصطناعها بين الظاهرة وما خرج عنها[٦]. وتتنوع الحمولُ في اللغةِ العربية ، منها الحمل على اللفظ ، والحمل على المعنى ، وما يندرج تحتهما من حمول كالحمل على الجوار ، والتضمين .

ولعلَّ السبب في تنوع الحمول وكثرتها في لغتنا ، سعة اللغة وغلبة حاجة أهلها إلى التصرّف والتوسع في أثناء الحديث بها ، لما يُكثرون استعماله من الكلام المنثور والموزون ؛ لقوة إحساسهم في كلِّ شيءٍ شيئاً ، وتخيلهم ما لا يكاد يشعر بهِ من لم يَعْتَدْ مذهبهم[٧] .

وقد اعتـدَّ النحـويونَ بهذه الظاهرة ، وتوسعوا فـي استعمالها ؛ لحرصهم على أنْ تكون قـواعد اللـغة

---

(١) يُنظر : العين : (حمل) : ٢٤٠/٣-٢٤١ ، وتهذيب اللغة : (حمل) : ٩٠/٥ ، ومقاييس اللغة : (حمل) : ١٠٦/٢ ، ومجمل اللغة : أبو الحسين أحمد بن فارس ، تح : زهير عبد المحسن سلطان : (حمل) : ٢٥٢/١ ، ولسان العرب : (حمل) : ١٧٤/١١-١٧٥، ١٧٧ ، والقاموس المحيط : (حمل) : ٩٨٧ .

(٢) مقاييس اللغة : (حمل) : ١٠٦/٢ .

(٣) يُنظر : المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية : د. جميل صليبا : (حمل) : ٤٩٨/١ ، ومحيط المحيط قاموس مطول للغة العربية : بطرس البستاني : (حمل) : ١٩٥ .

(٤) المعجم الفلسفي : ٤٩٨/١ .

(٥) معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ٦٧ .

(٦) يُنظر : ظاهرة قياس الحمل : ١٧٤-١٧٦ .

(٧) يُنظر : الخصائص : ٢١٥/١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مطردة[١] ، فالحملُ طريقٌ انتهجه النحويونَ ليحيلوا إليه جميع الظواهر الكلامية التي لا تنتظم تحت القواعد التي تُنسب إليها[٢] ، فكان سبيلهم لتقويم ما انكسر من تلك القواعد وإرجاعها إلى القاعدة الأقرب التي تناسبها بالتأويل[٣] .

أ- الحمل على اللفظ :

المقصود باللفظ هنا صورتان الأولى : هو وضع الكلمة الأصل من حيثُ التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع وغيرها ، والأخرى حركة الكلمة الإعرابية ، وهنا تتبع الكلمة المحمولة الكلمة المحمول عليها فتأخذ حركتها الإعرابية[٤] ، وقد ابْتَدَأْنا بالحمل على اللفظ ؛ لأنَّهُ الأصل في الحمول[٥] . وقد جاء الحمل على اللفظِ كثيراً في القرآن الكريم وكلام العرب ، والذي يعنينا هنا هو القرآن الكريم وما جاء من تفسير في البحر عنه ، نحو : **قراءة الجمهور (يغشى) في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ بَعْدِ الغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الحَقِّ ظَنَّ الجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَّنَا مِنَ الأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُلْ لَّوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ القَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾**[٦] ، **حملاً على لفظِ النعاسِ ، وقراءة حمزة والكسائي (تغشى)**[٧] **بالتاء حملاً على لفظ (أَمَنَةً) المؤنثة** [٨] ، إذ جاءت القراءة الأولى بالتذكير ؛ لحملها على لفظ النعاس ، والقراءة الثانية جاءَت مؤنثة ؛ لحملها على لفظٍ مؤنثٍ ، وهو أَمَنَةً .

الحمل على الجوار :

يُعد الحمل على الجوار ، أو الاتباع على المجاورة من الحمل على اللفظ ، إذ تأخذ الكلمة حركة الكلمة المجاورة لها ؛ لقربها منها ، والظاهرة هذه شائعة الاستعمال في كلام العرب ، والقرآن الكريم ، والذي يعنينا منها هنا هو الحمل على الجوار النحوي .

جاء في المغني في توضيح الحمل على الجوار أنْ يُعطى الشيءُ حكمَ الشيءِ إذا جاوره[٩] ، وحدَّهُ النحويونَ بأنَّهُ : " أنْ تصير الكلمة مجرورة بسبب اتصالها بكلمة مجرورة سابقةٍ عليها لا بسبب غير الاتصال، فيكون جر الأولى بسبب العامل وجر الثانية لا بعامل ولا بسبب التبعية ، كجر التوابع ، بل يكون بسبب

(١) يُنظر : ظاهرة قياس الحمل : ١٩٦ ، والتوجيه النحوي للقراءات القرآنية في كتب الحجة في القراءات السبع حتى نهاية القرن الخامس الهجري (دراسة موازنة) : د.عمار نعمة : ١٥٧ .
(٢) يُنظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ٦٧ .
(٣) يُنظر : النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي : د. محمد حماسة عبد اللطيف : ١٥٢ ، وأصول التفكير النحوي : علي أبو المكارم : ٢٥١-٢٥٢ ، وظاهرة قياس الحمل : ١٦٩ ، ١٧٩ ، ١٩٦ ، والتوجيه النحوي للقراءات : ١٥٧ .
(٤) يُنظر : ظاهرة قياس الحمل ٢٨٢ ، ٣٢٠ ، والتوجيه النحوي للقراءات : ١٥٩ .
(٥) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : ٥٧/٣ .
(٦) سورة آل عمران : ١٥٤ .
(٧) يُنظر : إعراب القراءات : ١٢٠/١ ، والحجة : ١١٤ ، ٣٥٨ ، والحجة في علل القراءات : ٣١١/٢ ، والحجة للقراء : ٨٨/٣ ، والكشف عن وجوه القراءات : ٣٦٠/١ ، والتبصرة في قراءات الأئمة العشرة : علي بن فارس الخياط ، تح : د. رحاب محمد مفيد شقاقي : ٢١٠ .
(٨) يُنظر : البحر المحيط : ٩٣/٣-٩٤ .
(٩) يُنظر : مغني اللبيب : ٦٦٠/٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتصال والمجاورة "[1] ، ويعرفه الدكتور محمد سمير اللبدي بأنَّه:" ظاهرة إعرابية تقتضي خروج الاسم المعرب عما يجب له من حركة أو تحريك موافقة لما يجاوره من كلمات ، أو حروف "[2] .

وقد قسم ابن جني الحمل على الجوار على قسمين : أولهما : تجاور الألفاظ ، وثانيهما : تجاور الأحوال ، وقسم تجاور الألفاظ على قسمين الأول : الجوار المتصل الذي يختص بالبنية الصرفية للكلمة ، والثاني : الجوار المنفصل ، وهو الجوار النحوي[3] وهذا ما يعنينا في بحثنا .

وقد عُرِفَتْ هذه الظاهرة منذ زمن الخليل بن أحمد إلَّا أنَّهم قد اختلفوا في قبولها أو رفضها ، فكانوا على ثلاث فرقاء : الفريق الأول أجازها من الفراء ، والأخفش ، والعكبري ؛ لسماعها عن العرب ، والفريق الثاني أجازها بشروط من الخليل ، وأبي حيَّان ، وابن هشام ، وغيرهم ، والفريق الثالث انكرها تماماً وخرج ما جاء منها على حذف مضاف كالسيرافي ، وابن جنِّي . ويبدو أنَّ الفريق الثاني كانَ أكثر اعتدالاً وقبولاً ؛ إذ لم يُجزْها على إطلاقها ولم ينكرها فهي موجودة في كلام العرب شعره ونثره وفي القرآن الكريم ، ولم نذكر نصوص العلماء فيها من مضانها ؛ لأنَّ الدراسات السابقة قد استوفتها بصورةٍ مفصلةٍ[4] .

وقد حاول أحد الباحثين أن يسوّغ ظاهرةَ الحمل على الجوارِ النحوي تسوّيغاً صوتياً ؛ لأنَّ اللغة ما هي إلَّا" أصوات يعبر بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم "[5] ، فكانَ الثقلُ على اللسانِ بسبب الانتقال في النطق بالأصوات بالأصوات من الكسر إلى الضمِ[6] هو الذي أدى إلى الحمل على الجوار ، زيادة على طول الفصل بين التابع ومتبوعه الحقيقي ، وعدم ظهور الحركة الإعرابية على المتبوع الحقيقي ، والتناغم الصوتي ، فالعامل في الجوار هو عامل صوتي وليس عاملاً لفظياً ، فقد دلَّ بهذا على قوة العامل الصوتي وأثره في خروج الحركة الإعرابية للتابع عن المتبوع الحقيقي وأثرها فيه ، وربطها بالاسم المجرور الذي يجاوره[7] .

ويبدو أنَّهُ لم يوفق في تعليله هذا ؛ لأنَّ مقولةَ القربِ عند العربِ هي ما أدتْ بهم إلى القولِ بالجوار ، فمراعاة التناسب الصوتي بين الكلمة المحمول عليها والمحمولة القريبة منها عند أمن اللبس أدى إلى الحمل على الجوار ، وهو ما سوّغ بهِ سيبويه منذ القدم ما جرى بقولهِ : " وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا : هذا

(١) كشاف اصطلاحات الفنون : ٥٥٦/١ .
(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ٥٨ .
(٣) يُنظر : الخصائص : ٢١٨-٢٢٧ .
(٤) يُنظر : ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية : د. فهمي حسن النمر : ١١-١٥ ، وظاهرة قياس الحمل : ٥٤٣-٥٥١ ، والحمل على الجوار في القرآن الكريم : محمد عبد الفتاح الحموز : ٢٥-٣٣ ، وظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو : د. قاسم محمد صالح : ١٢٢-١٢٤ .
(٥) الخصائص : ٣٣/١ .
(٦) يُنظر : أدب الكاتب : ابن قتيبة ، تح : محمد الدالي : ٢٥٣ ، والخصائص : ٦٨/١ ، وسر صناعة الإعراب : ١٨/١ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١٥٧/١ ، ١٩٢/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ٣٦/١ ، ٢٤٢/٢، وشرح الرضي على الكافية : ١٢٧/٤ ، ١٢٩ .
(٧) يُنظر : ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو : ١٣٣-١٣٥، ١٤٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جحرُ ضبٍّ خربٍ ، ونحوه فكيف ما يصح معناه "[1] ، فالتناغم الصوتي موجود ، إلَّا أنَّه ليس المسوّغ في الحمل على الجوار ، بل القرب هو ما أدى إلى هذا التناغم والتناسب بين الكلمتين . زيادة على أنَّ الثقلَ يكون في النطق بالكسر ثم الانتقال مباشرة إلى النطق بالضم ، فماذا لو كان الانتقال من الكسر إلى الفتح ؟ فلا يبقى ثقل هنا ، فينتفي العامل الصوتي .

ولا نميل إلى ما يذهب إليه الدكتور عبد الفتاح الحموز بإجازته القياس على الحمل على الجوار[2] ؛ لأنَّه مقصور بالسماع عن العرب ، فما جاء منه يحفظ ولا يقاس عليه . والذي يطالع البحر وغيره من أمهات الكتب العربية ، يجد القواعد التي تخص الحمل على الجوار تكاد تنحصر في قاعدتين ، الأولى تقول بأنَّه شاذ ، والأخرى تقول بأنَّه كثير في كلام العرب . فهذا تعارض بين هاتين القاعدتين ، فكيف يكون شاذاً ، وكثيراً في كلامهم ؟ ، معنى هذا أنَّ الشاذ كان كثيراً في كلامِهم ، وبالطبع هذا لا يذهب إليه أحدٌ ، فهو كثير في كلامهم والدليل على هذه الكثرة مجيئه في القرآن الكريم ، وكلام العرب شعره ونثره ، والشذوذ فيه قد جاء من مجيئه في مواضع غير النعت ، وتحديداً عند من أجازه بشروطٍ كالخليل ، وأبي حيَّان وغيره . وفيما يأتي بيان قواعد الحمل على الجوار عند أبي حيَّان في البحر المحيط وهي :

١- الخفض على الجوار في غاية الشذوذ

وردت هذه القاعدة في اعتراض أبي حيَّان على الرازي بتخريجه قراءة (مستقِرٍّ) بالجر على الجوار في الآية الآتية : ﴿وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ﴾[3] .

ذكر أبو حيَّان : **أنَّ قولهَ تعالى : (مُسْتَقِرٌّ) مبتدأ أو خبر . وقرأ أبو جعفر وزيد بن علي : (مستقِرٍّ)[4] صفة لأمر . وخرجه الزمخشري على أن يكون (كلُّ) قد عُطِفَ على ﴿السَّاعَةُ﴾[5] ، أي : اقتربت الساعة ، واقترب كل أمر مستقر يستقر ويتبين حاله[6] . وهذا بعيد لطول الفصل بجمل ثلاث ، وبعيد أن يوجد مثل هذا التركيب في كلام العرب ، نحو : أكلت خبزاً وضربت زيداً ، وأن يجيء زيد أكرمه ورحل إلى بني فلان ولحماً، فيكون (ولحماً) عطفاً على (خبزاً) ، بل لا يوجد مثله في كلام العرب . وخرجه الرازي على أنه خبر مرفوع لـ(كل) في الأصل ، لكنه قد جُرَّ للمجاورة[7] ، وهذا ليس جيداً ؛ لأنَّ الخفض على الجوارِ في غاية**

---

(١) الكتاب : ٦٧/١ .
(٢) الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ٥٨ .
(٣) سورة القمر : ٣ .
(٤) يُنظر : المبسوط في القراءات العشر : ٤٢١ ، والكشف والبيان : ١٦٢/٩ ، وشواذ القراءات : ٤٥٣ ، والمحرر الوجيز : ١٣٩/٨ ، ومجمع البيان : ٢٣٦/٩ ، وإعراب القراءات الشواذ : ٥٢٦/٢ ، والفريد في إعراب القرآن : ٤٤/٦ ، ورموز الكنوز : ٥١١/٩ ، والجامع لأحكام القرآن : ٧٥/٢٠ ، والنشر في القراءات العشر : الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري : ٣٨/٢ ، ونظم الدرر : ٩٧/١٩-٩٨ .
(٥) سورة القمر : ١ .
(٦) يُنظر : الكشاف : ٦٥٤/٥ ، هذا القول في الحقيقة ليس للزمخشري بل تابع فيه ابن جني ، يُنظر : المحتسب : ٢٩٧/٢ .
(٧) لم يذكر هذا الرازي في مفاتيح الغيب ٣٢/٢٩-٣٣ ، لعله قد ذكره في كتابه اللوامح .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشذوذ ، ولأنَّه لم يعهد في خبر المبتدأ ، إنما عهد في الصفة على اختلاف النحويينَ في وجوده ، والأسهل أن يكون الخبر مضمراً لدلالة المعنى عليه ، والتقدير : وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ بالغوه(١) .

قراءة الجمهور بالرفع على أنْ يكونَ (مُسْتَقِرٌّ) خبراً للمبتدأ (كلُّ) . وقراءة الجر (مُسْتَقِرٍّ) تخرج على وجهين :

الأوَّل : أن يكون (مُسْتَقِرٍّ) مجروراً على أنَّه صفة لـ(أمرٍ) ويكون (كلُّ) مرفوع على وجهين : أولهما أنْ يكون مرفوعاً على الفاعلية بالعطف على (الساعة) فيكون التقدير : اقتربت الساعة واقترب كلُّ أمرٍ مستقرٍّ ، وهو ما تبع فيه الزمخشريُّ ابنَ جني ، وقد اعترض عليه أبو حيَّان لوجود الفاصل الطويل بين المعطوف والمعطوف عليه بثلاث جملٍ وقال : إنَّ مثل هذا التركيب لا يوجدُ في كلامِ العربِ وقد مثل لهُ بالمثال آنف الذكر .

واعترض عليه السمين الحلبي بأنَّه لا يُبالى بالفواصل إذا كان هناك دليلٌ على المعنى ، وأَنَّ ما مثل بهِ أبو حيَّان بعيدٌ عن القرآن الكريم فكيف يقيس القرآن الكريم عليه في المنعِ ؟(٢) ، وقد تعقبه في اعتراضه هذا ابن عادل(٣) ، والآلوسي(٤) . وردَّ ابن هشام على من أعرب (كلُّ) بالعطف على (السَّاعةُ) ، وذكره في الجهات التي التي يدخل الاعتراض على المعرب منها(٥) .

وثانيهما : أن يكون (كلُّ) مبتدأ وخبره فيه وجهان : أحدهما : أن يكونَ قوله : ﴿حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ﴾(٦) وما بينهما معترض بين المبتدأ والخبر . والآخر : أن يكون مقدراً على اختلاف تقديره فقدره أبو البقاء معمولاً بهِ أو أتى(٧)، وأبو حيَّان بالغوه ، وابن هشام واقعٌ(٨) .

والثاني : أنْ يكونَ (مُسْتَقِرٍّ) مرفوعاً في الأصل خبراً للمبتدأ (كلُّ) إلَّا أنَّه قد جر على الجوار ، وهذا تخريج الرازي لهُ ، وقد اعترض عليه أبو حيَّان ، بأنَّ الحمل على الجوار لا يكون في خبر المبتدأ ، والحمل على الجوارِ هنا في غاية الشذوذ . وقد تبعه في ردّ هذا الوجه ابن هشام فقال : " الخبر (مُسْتَقِرٍّ) وخُفِضَ على الجِوار حُمْلٌ على ما لم يثبت في الخبر "(٩) .

ولا التفات لما ذهب إليه أحد الباحثين بأنَّ الأصل في القراءة الرفع على الخبر فيها ، ولا داعي لهذه التأويلات التي ذُكِرت(١٠) ؛ ليس لأصالة قراءة الرفع صحيح ، ولكن لا نستطيع أنْ نرد التأويلات الأخرى أو نلغيها إلَّا إذا أسقطنا قراءة الجرِّ ؛ لأنَّها جاءت لتأويلها وإدخالها تحت القواعد النحوية .

---

(١) يُنظر : البحر المحيط : ١٧٢/٨ ، والدر المصون : ١٢١/١٠-١٢٢ ، واللباب في علوم الكتاب : ٢٣١/١٨-٢٣٢ ، وروح المعاني : ٧٨/٢٧ .
(٢) يُنظر : الدر المصون : ١٢١/١٠ .
(٣) يُنظر : اللباب في علوم الكتاب : ٢٣٢/١٨ .
(٤) يُنظر : روح المعاني : ٧٨/٢٧ .
(٥) يُنظر : مغني اللبيب : ٨٢/٦ .
(٦) سورة القمر : ٥ .
(٧) يُنظر : التبيان للعكبري : ١١٩٢/٢ .
(٨) يُنظر : مغني اللبيب : ٨٦/٦ .
(٩) مغني اللبيب : ٨٧/٦ .
(١٠) ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو : ١٤٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقراءة الرفع هي الأصل هنا ولا إشكال في إعرابها ، ويبدو أنَّ الوجه الراجح في قراءةِ الجرِّ إعراب (كلُّ) مبتدأ وخبره مقدر ؛ لدلالة المعنى عليه فهذا أولى من جهة الصنعة النحوية ، وعدم تكلُّف الفصل بين متعاطفين ، ولا حمل على الشاذ الذي لم يُسمع عن العربِ ، ولا اعتراض بين المبتدأ وخبره .

وقد وردت القاعدة أيضاً في قراءة (الأيْمَنِ) بالجرِّ في قوله تعالى : ﴿**يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الأَيْمَنَ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ المَنَّ وَالسَّلْوَى**﴾[١]

ذكر أبو حيَّان أنَّ الظاهر في الآية أنَّ **(الأيْمَنَ) نعتٌ لـ(جانب) ، وقُرِىء (الأيْمَنِ)**[٢] **خرجه الزمخشري " بالجر على الجوار نحو جحرُ ضبٍ خربٍ "**[٣] **. وهذا من الشذوذ والقلة بحيث ينبغي ألَّا تخرّج القراءة عليه ، والصحيح أنه نعت لـ(الطور) لما فيه من السرور والبركة ، وأما لكونه على يمين من يستقبل الجبل**[٤] .

القراءة الأصل هي بنصب (الأيْمَنَ) نعتاً لـ(جانب) المفعول بهِ الثاني المنصوب للفعل (وعد) على الاتساع بعد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه ، وتقدير الكلام : ووعدناكم إتيان جانب الطور ، ولا يجوز أنْ يكون (الأيْمَنَ) نُصِبَ على الظرفيةِ المكانية ؛ لأنَّه مختصٌّ[٥] ، وظرف المكان المختصّ لا يصل إليه الفعل بنفسه[٦] .

وقراءة (الأيْمَنِ) خرجها الزمخشري على أنَّه نعتٌ لـ(جانب) وقد جُرَّ بالحمل على جاره المجرور (الطورِ)، وقد ردَّ هذا الوجه أبو حيَّان ووصفه بأنَّه قليلٌ شاذٌ لا تُخرج القراءة عليه ، وتخريج القراءة عنده أنْ يكون جُرَّ ؛ لأنَّه نعتٌ لـ(الطورِ) المجرور ، ومعلوم أنَّ النعت يتبع المنعوت في إعرابه ، وبحسب هذا لا يكون حملاً على الجوار الشاذ هنا . ومما يقوي تخريج الزمخشري أنَّ الحملَ على الجوار يساوق قراءة المصحف على أنَّ (الأيمن) بالجر صفة لـ(جانب).

وقد ردَّ الآلوسي على أبي حيَّان التخريج ، بأنَّ قِلَّته لم تصل إلى منع التخريج عليه ، ومنع تقديره بأنْ يكون الطور هو الجبل[٧] .

والقاعدة التوجيهية الثانية في الحمل على الجوار هي التي تقولُ :

---

(١) سورة طه : ٨٠ .
(٢) يُنظر: مفاتيح الغيب : ٩٦/٢٢ ، ومدارك التنزيل : ٣٧٦/٢-٣٧٧ .
(٣) الكشاف : ١٠٠/٤ .
(٤) يُنظر : البحر المحيط : ٦/ ٢٤٦ ، والدر المصون : ٨٥/٨ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٤١/١٣ ، وروح المعاني : ٢٣٩/١٦ .
(٥) يُنظر : مشكل إعراب القرآن : ٤٧١/٢ ، والتبيان للعكبري : ٨٩٩/٢ ، والفريد في إعراب القرآن : ٤٤٣/٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ١١١/١٤-١١٢ .
(٦) يُنظر : دليل السالك : ٤١٨/١ .
(٧) يُنظر : روح المعاني : ٢٣٩/١٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- الحمل على الجوار كثير في كلامهم

وردت هذه القاعدة فيما ذكره أبو حيَّان على إعراب (عاصف) في قوله تعالى : ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ البَعِيدُ﴾[١]

ذكر أبو حيَّان أنَّ **(يوم) وصف بـ(عاصف) على سبيل التجوز ؛ ولأنَّ العصفَ من صفات الريح وقِيلَ التقدير : في يومِ عاصفِ الريحِ ، كما قال الشاعر :**

إذا جاءَ يومٌ مُظْلِمُ الشمس كَاسِفُ[٢]

يُريدُ كاسف الشمس فحذف لتقدم ذكرها . وقيل : (عاصفٍ) من صفة (الريح) إلَّا أنَّه لما جاء بعد (يوم) اتبعه في الإعراب كقولنا : جحر ضب خرب ، خُفِضَ على الجوار .

وقُرِئ : (في يومِ عاصفٍ)[٣] **على إضافة اليوم لـ(عاصف) ، على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه مقامه وتقديره : في يومِ ريحٍ عاصفٍ ، وعلى قول مَن أجازَ إضافة الموصوف إلى صفته يجوز أن تكون القراءة منه**[٤] .

ذكر أبو حيَّان الوجوه التي خرّج عليها (عاصفٍ) في الإعراب ، وهي :

الوجه الأول : أنْ يكون (عاصفٍ) صفة لـ(يوم) على وجهين : الأوَّل : على سبيل الاتساع والتجوّز ؛ لأنَّ التي تعصف ، الرياح وليس اليوم ، إلَّا أنَّه قد وُصِفَ بهِ اليوم ؛ لأنَّ الرياح العاصفة وقعت فيه[٥] ، والثاني : على حذف مضاف إليه ؛ لكونه قد ذُكِرَ من قبل فيكون التقدير : في يومِ عاصفِ الريحِ ، فحذف (الريح) ؛ لتقدُّم ذكرها ، نحو قوله : مظلمُ الشمس كاسفُ ، فتقدير : الكلام هذا : مظلمُ الشمس كاسفُ الشمسِ، إلَّا أنَّه قد حذف المضاف إليه (الشمس) الثانية ؛ لتقدّم ذكرها[٦] ، والمضاف لا يكون منوناً ، إذ لا توجد قراءة (عاصفِ) ، وهذا التنوين في (عاصفٍ) هو تنوين العوض عن المضاف إليه المحذوف وليس تنوين إعراب .

---

(١) سورة إبراهيم : ١٨ .

(٢) عجز بيت من الطويل لمسكين الدارمي وروايته ليس فيها الشاهد هكذا

(وتُضْحِكُ عِرفانُ الدُّروعِ جُلُودَنَا إذا جاءَ يومٌ مُظْلِمُ اللَّونِ كاسِفُ)

يُنظر : ديوانه : ٧٤ ، والحيوان : الجاحظ ، تح : عبد السلام محمد هارون : ٤٩٤/٦ ، وهو من دون نسبة في : تهذيب اللغة : (عصف) : ٤٢/٢ ، ولسان العرب : (عصف) : ٢٤٨/٩ .

(٣) يُنظر : مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع : ابن خالويه : ٧٢ ، ومجمع البيان : ٤٩/٦ ، وإعراب القراءات الشواذ الشواذ : ٧٣٣/١ ، ورموز الكنوز : ٥٢٥/٣ ،

(٤) يُنظر : البحر المحيط : ٤٠٥/٥ ، والدر المصون : ٨٣/٧-٨٤ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٦٣/١١-٣٦٤ ، وروح المعاني : ٢٠٤/١٣ .

(٥) يُنظر : معاني القرآن للفراء : ٧٣/٢ ، والتبيان للطوسي : ٢٨٥/٦ ، والتفسير البسيط : ٤٤١/١٢ ، والكشاف : ٣٧١/٣ ، ومفاتيح الغيب : ١٠٧/١٩ .

(٦) يُنظر : معاني القرآن للفراء : ٧٤/٢ ، والتفسير البسيط : ٤٤٢/١٢ ، والكشاف : ٣٧١/٣ ، ومفاتيح الغيب : ١٠٨/١٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والوجه الثاني : قد خَرَّجَه النحاس (ت٣٣٨هـ) عن البصريين على النسب والتقدير : في يومٍ ذي عصفٍ أو عصوف[١] ، فحذفت (ذي) فصار يومٍ عاصفٍ .

والوجه الثالث : أن يكون (عاصفٍ) صفة لـ(الرِّيحُ) المرفوعة على الفاعلية للفعل اشتد ، إلَّا أنَّه قد جُرَّ بالحمل على جاره المجرور (يومٍ)[٢] . ولم يُعلق أبو حيَّان على هذا الوجه وقد اكتفى بنقله ، وقد ردَّهُ السمين الحلبي ؛ لأنَّهما مختلفان في التعريف والتنكير وتبعه ابن عادل والآلوسي فيه[٣] . وهو صوابٌ إذ معلوم أنَّ النعت ومنعوته يجب أنْ يتّفقا في الإعراب والتعريف والتنكير ، وإذا كان (عاصفٍ) صفة لـ(الرِّيحُ) فيجب أن يتبعها في التعريف ؛ لأنَّها قد جاءَت معرفةً فحق نعتها أن يكون معرفةً ، فلما خالفها في التعريف لم يكن نعتاً لها ، بحسب هذا لا يكون حملاً على جوارٍ هنا ؛ لأنَّ (عاصفٍ) ليس من نعتِ (الرِّيحُ) ، حتى يُعدل عن الرفع إلى الجرِّ فيه حملاً على الجار المجرور .

وجاء في قراءة (في يومِ عاصفٍ) وجهان : أحدهما : على أن يكون (عاصفٍ) صفة لموصوف محذوف هو الريح فحذف الموصوف لفهم المعنى ، والتقدير : في يومِ ريحٍ عاصفٍ ، فحذف الموصوف (ريحٍ) وأقِيمَ الوصف مقامه ، وقد أجاز النحويون حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه عند وجود الدليل[٤] . والآخر : أن يكون (عاصفٍ) صفة لليوم من إضافة الموصوف إلى صفته ، وهذا الوجه قد منعه البصريون ؛ لأنَّ الشيء لا يضاف إلى نفسه عندهم ؛ لأنَّ الصفة هي الموصوف في المعنى ، وقد أجاز هذا الوجه ابن جني بقوله : " جاز ذلك من حيثُ كان اليوم غير العاصف في المعنى وإن كان إياه في اللفظِ ؛ لأنَّ العاصفَ في الحقيقةِ إنَّما هو الريحُ لا اليوم "[٥] ، إلَّا أنَّ في قوله هذا ما يدلُّ على منعه ؛ لأنَّ العاصف صفة للريح المحذوفة التي يدلُّ عليها السياق والريح المذكورة ، وليس اليوم هو الذي يعصف حتى تُضَافَ صفته إليه . ومسألة إضافة الموصوف إلى صفته أجازها الكوفيون ، ومنعها البصريون[٦] .بحسب رأي البصريينَ تُخرَّجُ القراءةُ على الوجه الأوَّل على حذف موصوفٍ مضاف إليه ، أي : يومِ ريحٍ عاصفٍ .

فأبو حيَّان لا يجيز الحمل على الجوار في خبر المبتدأ بحسب ما مرَّ آنفاً ، ولا في البدل ، إذ خَطَّأ أبا عبيدة في تخريجه قراءة الجمهور بالحمل على الجوار في قوله تعالى : ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ**﴾[٧] ، **فقال : " قال أبو عبيدة : قتال فيه ، خفض على الجوار، قال ابن عطية : هذا**

(١) يُنظر هذا الوجه في : إعراب القرآن : ٤٧٩ ، وشرح الهداية : ٤٠٢/٢ ، والكشاف : ٣٧١/٣ ، ومفاتيح الغيب : ١٠٨/١٩ ، والتبيان للعكبري : ٧٦٦/٢ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ٢٠/٤ ، والدر المصون : ٨٤/٧ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٦٤/١١ .
(٢) يُنظر : معاني القرآن للفراء : ٧٤/٢-٧٥ ، وإعراب القرآن : ٤٧٩ ، والتبيان للطوسي : ٢٨٥/٦ .
(٣) يُنظر : الدر المصون : ٨٤/٧ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٦٤/١١ ، وروح المعاني : ٢٠٤/١٣ .
(٤) يُنظر : الخصائص : ٣٦٦/٢ ، ومغني اللبيب : ٥٤٨/٦ .
(٥) المحتسب : ٣٦٠/١ .
(٦) يُنظر : الكليات : ١٣٤ .
(٧) سورة البقرة : ٢١٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا خطأ . انتهى فإن كان أبو عبيدة عنى الخفض على الجوار الذي اصطلح عليه النحاة ، فهو كما قال ابن عطية : وجه الخطأ فيه هو أن يكون تابعاً لما قبله في رفع أو نصب من حيث اللفظ والمعنى ، فيعدل به عن ذلك الإعراب إلى إعراب الخفض لمجاورته لمخفوض لا يكون له تابعاً من حيث المعنى ، وهنا لم يتقدّم لا مرفوع، ولا منصوب ، فيكون : قتال ، تابعاً له ، فيعدل به عن إعرابه إلى الخفض على الجوار ، وإن كان أبو عبيدة عنى الخفض على الجوار ... "[1] ، وقد أجازه في النعت والعطف ، نحو قوله في تخريج قراءة (رسوله) بالجر في قوله تعالى : ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[2] ، فقال : " **قرىء بالجرِّ شاذاً، ورويت عن الحسن ، وخرجت على العطف على الجوار كما أنهم نعتوا وأكدوا على الجوار**"[3] ، وفي تخريجه كلام من أوجب الغسل في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[4] ، فقال : " **ومن أوجب الغسل تأول أنّ الجر هو خفض على الجوار ، ، وهو تأويل ضعيف جداً ، ولم يرد إلا في النعت ، حيث لا يلبس على خلاف فيه قد قرر في علم العربية**"[5] .

فهو يقول بالخفض على الجوار في النعت والعطف ، ولا يجيزه في غيرهما ، وإن كان لا يجيزه إلَّا إذا اقتضت الضرورة تخريج شيء عليه .

ب- الحمل على المعنى :

يُعد الحمل على المعنى من أكثر الظواهر النحوية التي استعملها النحويون لتأويل كلِّ ما خرج عمَّا استنبطوه من قواعد نحوية مطردةٍ من كلام العرب وتسوّيغه ، وقد ورد في القرآن الكريم ، وكلام العرب شعره ونثره ، وله صور كثيرة كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث ، والتعبير عن الواحد بمعنى الجمع وعكسه ، واستعمال القلة موضع الكثرة والعكس ، وغيرها ، قال ابن جني : " إعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد ومذهب

(١) البحر المحيط : ١٥٤/٢ .
(٢) سورة التوبة : ٣ .
(٣) البحر المحيط : ٨/٥ .
(٤) سورة المائدة : ٦ .
(٥) البحر المحيط : ٤٥٢/٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نازح فسيح . قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد"[١] .

وهو وسيلةٌ دلاليةٌ تربطُ بين بناء الجملة وبنيتها في منهج النحويينَ العرب ، وتكشف عن دور المعنى أو الدلالة في التقعيد النحوي ، وتُعدُّ بذلك أكثر شمولاً ممّا لجأ إليه النحويونَ من وسائل في منهجهم كالتقدير والتأويل والحذف والإضمار ؛ لأنَّهُ وراءها كلّها[٢] .

١-الحمل على المعنى كثير في كلام العرب .

وقد جاء منه كثير في القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : **﴿أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَّبَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا سَنَجْزِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ﴾**[٣] .

إذ جاء بكلمة البينة مؤنثة على الرغم من أنَّ الفعل مذكر ، والدليل على مجيئه مذكراً تجريده ، إذ لو أراد التأنيث لقال : جاءتكم بينة ، فذكر الفعل معها لملاحظة معنى المذكر فيها ، وخرج أبو حيَّان المعنى بحسبان أنَّ البيّنة **القرآن وهو الحجة الواضحة الدالة النيرة وهو الظاهر ، وقيل : إنَّ البينة هي الرسول** (ﷺ) ، **وقيل : دين الله والهدى والنور**[٤] .

فالفعل ذُكِّرَ لملاحظة المعنى المذكر في البَيّنة ، الذي هو القرآن الكريم ، أو الرسول الكريم (ﷺ) ، أو الدين الحق .

والحمل على المعنى واسع في اللغة العربية ، حيثُ جاء معها بصور جزئيات بأنواع مختلفة في القرآن الكريم ، وكلام العرب شعراً ونثراً ، التي دُرِسَتْ تحت تسميات معينة ، ترجع جميعها إلى الحمل على المعنى ومنها :

التضمين :

شاع مصطلح التضمين في مختلفِ الكتب اللغوية القديمة والحديثة ، وهو جزءٌ من الحملِ على المعنى ، ولهُ أنواعٌ مختلفة كالتضامين العروضي ، والبلاغي ، والبياني ، واللغوي ، الذي يهمنا منها هو الضمين النحوي ، والتضمين في اللغة بمعنى الكفيل ، أو الإيداع[٥] ، ويبدو أنَّ الإيداع أقرب إليه من الكفيل إذ يضمن يضمن الشيء معنى ليس لهُ في الأصل بل هو لشيء آخر كتعدية الفعل اللازم لتضمنه أو إيداعه معنى فعل متعدٍ ، وهذا المعنى الذي عُدِّيَ بهِ مودعٌ فيه ، وليس موجوداً دائماً فيه ؛ إذ يكون فيه في موضعٍ لا يكون في

---

(١) الخصائص : ٤١١/٢ ، ويُنظر : الأشباه والنظائر ٢: /١٠٢ .
(٢) يُنظر : النحو والدلالة : ١٥٨ .
(٣) سورة الأنعام : ١٥٧ .
(٤) يُنظر : البحر المحيط : ٢٥٨/٤ .
(٥) يُنظر : العين : (ضمن) : ٥٠/٧-٥٢ ، ومقاييس اللغة : (ضمن) : ٣٧٢/٣ ، ولسان العرب : (ضمن) : ٢٥٧/١٣-٢٥٩، ٢٥٩، وتاج العروس : (ضمن) : ٣٣٣/٣٥-٣٣٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غيره عند أمن اللبس ، ولا يختلف معناه عن هذا في الاصطلاح إذ هو " إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وأخذه حكمه"[١] وعرفه الدكتور ياسين بأنَّه : " أنْ يُؤدَّي فعلٌ أو ما في معناهُ في التعبيرِ مُؤدَّى فعلٍ آخرَ ، أو ما في معناهُ ، فَيُعطى حُكْمُهُ في التَّعْدِيَةِ واللُّزُومِ "[٢] ، والتضمين " يكون في الأسماء والأفعال والحروف ، إلَّا أنَّهُ في الأفعال أظهر ؛ لوجود قرينة لفظية توضحه "[٣] ، وفي الحروف مختلفٌ فيه ، فالبصريون يمنعونه ويتأولون ما جاء ظاهره من تضمين الحروف ، والكوفيون يجيزونه[٤] . وهو كثيرٌ في اللغة ، وقد عدَّه ابن عصفور من الضرائر ولا يجوز أن يقاس عليه ؛ لأنَّه جاء كثيراً في الشعر ولم يأت في الكلام إلَّا قليلاً[٥] ، وله فائدتان الأولى تخصُّ المعنى وعني بها علماء البلاغة ، والثانية تخصُّ تعدي الفعل ولزومه وقد عني بها النحويون[٦]، النحويون[٦]، إذ يضمن الفعل اللازم معنى فعل متعدٍ فيتعدى بما ضمن معناه ، وقد يضمن المتعدي معنى اللازم فيقصر عن أخذ مفعوله وهكذا ، وفائدته المعنوية الإيجاز بحسب ما ذكرها الزمخشري ، وذلك بأنْ تؤدي الكلمة الواحدة معنى كلمتين[٧] . وقواعده التوجيهية عند أبي حيَّان هي :

٢-التضمين لا ينقاس ولا يصار إليه إلَّا عند الضرورة[٨]

ذُكِرت هذه القاعدة في تعقب أبي حيَّان كلام الزمخشري على تضمين الفعل (عدا) في قوله تعالى : ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالغَدَاةِ وَالعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا ﴾[٩]

قال أبو حيَّان : " **(وَلاَ تَعْدُ) معناه لا تصرف عَيْنَاكَ النظر عنهم إلى أبناء الدنيا ، وعدا متعدٍّ تقول : عدا فلان طوره ، وجاء القوم عدا زيداً**[١٠] **، فلذلك قدرنا المفعول محذوفاً ليبقى الفعل على أصله من التعدية . قال الزمخشري : " وإنما عدَّي بـ(عن) لتضمين عدا معنى (نبا وعلا) ، في قولك : نبت عنه عينه وعلت عنه عينه ، إذا اقتحمته ولم تعلق بهِ . فإن قلت : أي غرض في هذا التضمين ؟ وهلا قيل ولا تعدهم عيناك أو لاَ تَعْلُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ . قلت : الغرض فيه هو إعطاء مجموع معنين . وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ ، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك ولا تقتحمهم عيناك مجاوزين إلى غيرهم ونحو قوله : ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ**

---

(١) يُنظر : مغني اللبيب : ٦٧١/٦ ، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية : ١٣٦ .
(٢) مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام ١٩٨٤م : د. ياسين أبو الهيجاء : ١٧ .
(٣) ظاهرة توسع المعنى في اللغة العربية نماذج من القرآن الكريم : بلقاسم بلعرج : ١١ .
(٤) يُنظر : ضرائر الشعر : ابن عصفور ، تح : السيد إبراهيم محمد : ٢٣٦ .
(٥) يُنظر : ضرائر الشعر : ٢٣٩ .
(٦) يُنظر : التضمين في العربية بحث في البلاغة والنحو : أحمد حسن حامد : ٧ .
(٧) يُنظر : الكشاف : ٥٨١/٣ ، ومغني اللبيب : ٦٧١/٦ ، والأشباه والنظائر : ٢٤١/١ .
(٨) يُنظر : البحر المحيط : ١٤٤/٦ ، الأشباه والنظائر : ١٠١/٦ .
(٩) سورة الكهف : ٢٨ .
(١٠) يُنظر : مقاييس اللغة : (عدو) : ٢٤٩/٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أَمْوالَهُمْ إِلَى أَمْوالِكُمْ﴾[1] أي : ولا تضموها إليها آكلين لها "[2] انتهى . وما ذكره من التضمين لا ينقاس عند عند البصريين وإنما يذهب إليه عند الضرورة ، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله الوضعي فإنَّه يكون أولى .

وقرأ الحسن : (وَلاَ تُعْدِ)[3] من أعدى ، وعنه أيضاً وعن عيسى والأعمش (وَلاَ تُعْدِّ)[4] ، قال الزمخشري:" نقلاً بالهمزة [وتثقيلاً للحشو][5] ، ومنه قوله :

فَعَدِّ عَمَّا تَرى إذْ لا ارْتِجَاعَ لَهُ[6]

؛ لأنَّ معناه فعد همك عما ترى "[7] ، وكذا قال صاحب اللوامح ، فقال : وهذا مما عديته بالتضعيف كما كان كان في الأولى بالهمز[8] ، وما ذهبا إليه ليس بجيد بل الهمزة والتكثير في هذه الكلمة ليسا للتعدية وإنَّما ذلك لموافقة أفعل وفعَّل للفعل المجرد ، وإنَّما قلنا ذلك ؛ لأنَّه إذا كان مجرداً [متعدياً][9] وقد أقر بذلك الزمخشري فإنَّه قال : " يقال عداه إذا جاوزه " ، ثم قال : " وإنَّما عدّي بـ(عن) " للتضمين ، والمستعمل في التضمين هو مجاز ولا يتسعون فيه إذا ضمنوه فيعدونه بالهمزة أو التضعيف ، ولو عدِّي بهما وهو متعد لتعدى إلى اثنين وهو في هذه القراءة ناصب مفعولاً واحداً ، فدل على أنَّه ليس معدى بهما "[10] .

القراءة الأصل في الآية هي قراءة الجمهور (تَعْدُ) ذكر أبو حيَّان فيها وجهين : أحدهما : أن يكون مفعولَ (تعد) محذوفاً ، وإعراب هذا الوجه هو أَنَّ (لا) ناهية ، والفعل المضارع مجزوم بها وعلامة جزمه حذف حرف العلة الواو ، والعينان فاعله وهو مضاف ، والكاف في محل جر مضاف إليه ، والمفعول بهِ محذوف تقديره (النظر) ؛ وهذا الإعراب الأصل ، وهو الراجح في قراءة الجمهور ؛ لأنَّ الفعل متعد بنفسه وقد ذكر ابن هشام

---

(١) سورة النساء : ٢ .
(٢) يُنظر : الكشاف : ٥٨١/٣ .
(٣) يُنظر : مختصر في شواذ القراءات : ٨٢ ، والمحتسب : ٢٧/٢ ، والمحرر الوجيز : ٥٩٨/٥ ، والفريد في إعراب القرآن : ٢٦٧/٤ ، ومجمع البيان : ٢٥٦/٦ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢٥٨/١٣ .
(٤) يُنظر : معاني القرآن للنحاس : ٢٣١/٤ ، ومختصر في شواذ القراءات : ٨٢ ، والمحرر الوجيز : ٥٩٨/٥ ، والفريد في إعراب القرآن : ٢٦٧/٤ .
(٥) في الأصل (وبنقل الحشو) .
(٦) صدر بيت من البسيط للنابغة الذبياني وعجزه (وأنم القُتُودَ على عَيْرانةٍ أجُدِ) ، يُنظر : ديوانه : ١٠ ، وهو من شواهد العين : (عدو) : ٢١٥/٢ ، ومقاييس اللغة : (عدو) : ٢٤٩/٤ ، أنم : نم : النون والميم أصل صحيح له معنيان : أحدهما إظهار الشيء وإبرازه ، مقاييس اللغة : (نم) : ٢٨٦/٥ ،والقَتَد : هو خشب الرَّحْل ، وجمعه اقتاد وقتود ، مقاييس اللغة : (قتد) : ٥/٥ ، والعَيْر : الحمار الوحشيّ والأهليّ ، مقاييس اللغة : (عير) : ١٥٧/٤ ، الأجد : أجد : الهمزة والجيم والدال أصلٌ واحدٌ ، وهو الشيء المعقود ، مقاييس اللغة : (أجد) : ٨٢/١ .
(٧) الكشاف : ٥٨١/٣-٥٨٢ ، ويُنظر : الفريد في إعراب القرآن : ٢٦٧/٤-٢٦٨ ، ومدارك التنزيل : ٢٩٨/٢.
(٨) يُنظر : مفاتيح الغيب : ١١٦/٢١ .
(٩) في النص (متعد) .
(١٠) البحر المحيط : ١١٤/٦ ، ويُنظر : الدر المصون : ٤٧٣/٧-٤٧٤ ، واللباب في علوم الكتاب : ٤٦٩/١٢ ، وروح المعاني : ٢٦٣/١٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنَّ من جملة الأمور التي لا يكون معها الفعل إلَّا لازماً هو تضمين المتعدي معنى القاصر[١] . فالفعل المتعدي يكون قاصراً بتضمينه معنى الفعل القاصر ، مثلما يتعدى القاصر بتضمينه معنى المتعدي .

الوجه الثاني : هو ما ذكره الزمخشري أنَّه ضمن معنى فعل قاصر يتعدَّى بـ(عن) ، ويكون الإعراب (لا) ناهية ، و(تعد) مضارع مجزوم ، و(العينان) فاعله ، و(عنهم) جار ومجرور في محل نصب مفعول تعد . وفائدته الإيجاز باعطاء معنى الفعلين معاً ، وقد اعترض عليه أبو حيَّان ؛ فلا ضرورة تدعو إلى هذا التضمين؛ لأنَّ إعرابه واضح بحذف مفعوله ، وهو كثير في كلام العرب عند وضوح المعنى ، بلا تكلف تضمينه معنى فعل آخر قاصر ، وقد تعقبه السمين ، وابن عادل ، والآلوسي . وكذلك لا يلزم اتحاد الفعلين في المعنى أن يتحدا في التعدية واللزوم[٢] .

وقراءة (تُعْدِ) من أعدى ، و(تُعْدِّ) من عدَّى ، وكلاهما متعدٍ الأولى بالهمز ، إذ يُعدَّى الفعل الثلاثي القاصر بزيادة الهمزة في أوَّله[٣] ، إذا كان الفعل قاصراً كان أفعل متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ، وإذا كان الفعل متعدياً إلى واحدٍ كان أفعل متعدياً إلى مفعولين[٤] ، وإذا كان متعدياً إلى مفعولين صار متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل .

والثانية بالتضعيف فإذا كان فعل غير متعدٍّ كان فعَّل متعدياً إلى واحد ، وإلى اثنين إنْ كان متعدياً لواحدٍ بنفسه[٥] وإلى ثلاثة إن كان متعدياً إلى اثنين . فهذا ما وجَّه الزمخشري القراءتين عليه ، وقد ردَّه صاحب البحر، بأنَّ القراءتين كلتيهما ليسا بحسب ما ذكر بل هما لموافقة (أفعل وفعَّل) للفعل المجرد ، وتعقبه فيه السمين الحلبي[٦] ، وابن عادل[٧] ، والآلوسي[٨] ؛ لأنَّ القاعدة النحوية تثبت أنَّ الفعل الثلاثي إذا زيدت في أوله الهمزة أو ضعفت عينه ، يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ ، وإلى اثنين إذا كان متعدياً لواحدٍ بنفسه ، وثلاثة إن كان متعدياً إلى اثنين . وهو هنا متعدٍّ بنفسه إلى واحدٍ وهو (عينيك) ، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنتَ) ، فلو كان متعدياً بالهمز أو التضعيف ، لتعدى إلى مفعولين والمفعول الثاني هنا ليس موجوداً فلا تُخرَّج القراءتان عليه ، إلَّا إذ ضمناه معنى الفعل القاصر فقصر عن مفعوله ، فيعدى بهما بعد قصوره ، فينصب مفعولاً واحداً، ومفعولين إذا كان متعدياً والمفعول الثاني غير موجودٍ ، فلا يتخرج على شيء من هذا .

وقد كان الأصل في الكلامِ أن يقال : ولا تَعْدُ عينيكَ ؛ لأنَّ الفعل (تعد) متعد بنفسه إلى مفعوله بحسب ما تقدَّم ، فعدل من النصب في التلاوة إلى الرفع ، وقد أسند الفعل إلى العينين في قراءة الجمهور ، وهو في

---

(١) يُنظر : مغني اللبيب : ٦٧٧/٥ .
(٢) يُنظر : الدر المصون : ٤٧٤/٧ ، واللباب في علوم الكتاب : ٤٦٩/١٢ ، وروح المعاني : ٢٦٣/١٥ .
(٣) يُنظر : مغني اللبيب : ٦٨٣/٥-٦٨٤ ، والأشباه والنظائر : ١٥٢/٣ .
(٤) يُنظر : المسائل البغداديات : ١١٧ ، والخصائص : ١١٤/٢ .
(٥) يُنظر : الكتاب : ٥٥/٤ ، ومغني اللبيب : ٦٨٦/٥-٦٩١ ، والأشباه والنظائر : ١٥٣/٣ .
(٦) يُنظر : الدر المصون : ٤٧٤/٧ .
(٧) يُنظر : اللباب في علوم الكتاب : ٤٦٩/١٢ .
(٨) يُنظر : روح المعاني : ٢٦٣/١٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحقيقةِ موجه إلى صاحبهما وهو النبي محمد (ﷺ)[١] ، وإلى كلِّ مسلم بوساطة النبي ، وإسناده إلى العينين مجاز ، وهو أبلغ في معناه من الحقيقة .

فالتضمين لا ينقاس عند أبي حيَّان إذ يُوقف فيه على السماع ، وقد أجاز مجمع اللغة العربية قياسه ، إذ جاء في قرار المجمع أنَّه قياسي بشروط ثلاثة هي " الأوَّل : تحققُ المناسبةِ بينَ الفعلينِ ، والثاني : وجودُ قرينةٍ تَدُلُّ على مُلاحظةِ الفعلِ الآخرِ ، ويُؤمنُ معها اللَّبْسُ ، والثالث : مُلاءَمَةُ التضمين للذَّوقِ العربيِّ . ويوصي المجمع ألَّا يُلْجَأَ إلى التضمينِ إلَّا لغرضٍ بلاغيٍّ "[٢] ، ويذكر الأستاذ عباس حسن أنَّه غير قياسي ، ولكن لشيوعه أصبح كالقياس في اللغة[٣] .

٣- تضمين الأفعال أولى من تضمين الحروف

وردت القاعدة التوجيهية هذه في كلام أبي حيَّان على (خلا) في قوله تعالى : ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[٤]

تَعْقِلُونَ﴾[٤]

ما ذكره أبو حيَّان هو أنَّ **معنى (إلى) هنا قيلَ بمعنى (مع)**[٥] ، **أي : وإذا خلا بعضهم مع بعض ، والأجود منه أن يضمن الفعل (خلا) معنى فعل يعدّى بـ(إلى) ، أي : انضوى إلى بعض، أو استكان ، أو ما أشبهه ؛ لأنَّ تضمين الأفعال أولى من تضمين الحروف**[٦] .

ما ذكره من أنَّها بمعنى (مع) لا يجوز على رأي البصريين ؛ لأنَّه تضمين ، إذ تضمن (إلى) معنى (مع) ، وهم لا يقولون بتضمين الحروف ، وهو موافق لهم فيما ذهبوا إليه من رفض تضمين الحرف معنى حرف آخر، أو نيابة بعض الحروف عن بعضٍ .

فذكر أنَّ الأجود منه هو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بـ(إلى) ، نحو انضوى إلى ، أو استكان إلى ، أو غيرهما ، وبحسب هذا لا يكون هنا أيُّ إشكال في تضمين الفعل معنى الفعل باتفاق النحويين إذ هو أولى من تضمين الحرف معنى حرف غيره .

وهذا الذي ذكره أبو حيَّان من أنَّ تضمين الأفعال أولى من تضمين الحروف مسلَّم بهِ عند النحويين ، ولا خلاف فيه ؛ لأنَّ (خلا) في المعجمات يتعدى بـ(الباء ، وإلى ، ومع)[١] ، قال أبو حيَّان : " يتعدى خلا بـ(الباء)

---

(١) يُنظر : الجامع لأحكام القرآن : ٢٥٨/١٣ .
(٢) مظاهر التجديد النحوي : ١٧ .
(٣) يُنظر : النحو الوافي : ٥٦٥/٢ .
(٤) سورة البقرة : ٧٦ .
(٥) لم أقف على صاحب هذا القول ، ونسبه أبو حيَّان إلى النضر بن شميل (ت٢٠٣هـ) ، يُنظر : البحر المحيط : ٢٠١/١ .
(٦) يُنظر : البحر المحيط : ٤٤٠/١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بـ(الباء) وبـ(إلى) ، والباء أكثر استعمالاً ، وعدل إلى (إلى) لأنَّها إذا عُدِّيَت بالباء احتملت معنيين : أحدهما : الانفراد ، والثاني : السخرية ، إذ يقال في اللغة : خلوت به ، أي سخرت منه ، وإلى لا يحتمل إلَّا معنى واحداً"[٢] ، ولعلَّ تضمينه معنى سكن أقرب إلى المعنى المراد ؛ لدلالة السياق عليه ؛ لأنَّهم يجدون الراحة والطمأنينة عند الخلو والسكون إلى بعضهم ، والفضل في توجيه المعنى للحرف الذي لا يتعدى فعله بهِ فيتصرَّف في تضمينه للمعنى حسب ما يرشد إليه الحرف ويشهدُ على صحتهِ النظرُ[٣] . فالسياق هو الذي دلَّ على الفعل المضمن معناه لـ(خلا) بالحرف الذي عُدِّي بهِ .

وخلاصة الحديث أنَّ التضمين غير قياسي في اللغة العربية ، فهو يأتي لأغراضٍ بلاغية ، وأكثر ما يكون في الأفعال ؛ فكان تضمينها أولى من تضمين غيرها ، ولا بُدَّ للباحث ما أن يعود في الأفعال في تعديتها ولزومها إلى المعجمات اللغوية ؛ ليعرف ما إذا كان الفعلُ متعدياً ، أو قاصراً ، وبِمَ يتعدى من الحروف إذا كان قاصراً ؟ ، والوقوف على معاني الأفعال الدقيقة ...وهلُّم جرا .

الحمل على التوهم :

وهو جزءٌ من الحمل على المعنى ، ومن معانيه في اللغةِ : التخييل[٤] ، وهو أحد أنواع العطف الثلاثة ، وهو " يبيحُ للمتكلم الخروج بالكلام في إعرابه على غير وجهه الذي يقتضيه الكلام توهُّماً لوجود عامل مُتَوهَّم"[٥] ، ويكون فيه المعطوف مخالفاً للمعطوف عليه في الحركة الإعرابيّة ؛ لتوهم دخول عاملٍ على المعطوف عليه يقتضي العلامة الإعرابيّة للمعطوف[٦] ، أي : أنَّ المتكلم يتخيل وجود عامل أدى إلى العلامة الإعرابية هذه . وقد سمَّي العطف على التوهم في القرآن الكريم بالعطف على المعنى تأدُّباً[٧] .

وشرطه صحة دخول العامل المتوهم على المعطوف ، من دون اختلال المعنى ، وشرط حسنه كثرة دخوله[٨] .

والفرق بينه وبين العطف على المحل أنَّ العامل فيه مفقود وأثره موجود ، والعامل في العطف على المحل موجود أثره مفقود[٩] . وكان السبب في تقديره هو الأثر الظاهر في التركيب ، وهذا الأثر لابُدَّ لهُ من مؤثر أوجده ، فقالوا : إنَّ العامل النحوي أو المؤثر متوهم ؛ لئلا يكون التركيبُ شاذاً ؛ لأنَّ النحو العربي مبني عليه.

---

(١) يُنظر : العين : (خلا) : ٣٠٦/٤-٣٠٧ ، والمفردات في غريب القرآن : الراغب الأصفهاني ، تح : محمد سيد كيلاني : (خلا) : ١٥٨ ، ولسان العرب : (خلا) : ٢٣٨/١٤ .
(٢) يُنظر : البحر المحيط : ٢٠١/١ .
(٣) يُنظر : التضمين النحوي في القرآن الكريم : د. محمد نديم فاضل : ٣٢٦/١-٣٢٧ .
(٤) يُنظر : لسان العرب : (وهم) : ٦٤٣/١٢ ، وتاج العروس : (وهم) : ٦٤/٣٤ .
(٥) معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ٢٤٦ .
(٦) يُنظر : معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية باللغتين العربية الإنجليزية : د. محمد إبراهيم عباده : ٢١٢ .
(٧) يُنظر : مغني اللبيب : ٢٢٠/٥ .
(٨) يُنظر : مغني اللبيب : ٤٧٨/٥-٤٧٩ ، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية : ٢٤٦، ومعجم مصطلحات والنحو والصرف والعروض : ٢١٢ ، وأثر التوهم في بناء القاعدة عند الفراء : حمدي الجبالي : ٣٣٨ .
(٩) يُنظر : البحر المحيط : ٢٧١/٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- العطف على التوهم لا ينقاس فلا يحمل عليه القرآن ما وجدت مندوحة عنه

وردت القاعدة التوجيهية هذه في كلام أبي حيَّان على قوله تعالى : ﴿قَالُوا أَئِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[١]

فذكر أبو حيَّان في تخريج قراءة قنبل[٢] (يتقي)[٣] بالرفع يكون **قوله : (وَيَصْبِرْ) مجزوم بعطفه على (يتقي) على التوهم . كأنَّه قد توهم أنَّ (من) شرطية و(يتقي) مجزوم بها . وقيل : إنَّه مرفوعٌ عطفاً على المرفوع الذي قبله ، وقد سُكِّنت الراء لا للجزم ، بل لتوالي الحركات ، وإن كان ذلك من كلمتين ، أو أنَّها قد سُكِّنت للوقف ، وأجرى الوصل مجرى الوقف**[٤] .

التخريج الذي ذكره أبو حيَّان بجزم (يَصْبِرْ) ، هو كونه قد جُزم بالعطف على التوهم على (يتقي) الذي توهم فيه أَنَّ (من) الموصولة تشبه الجازمة و(يصبر) جُزم بعطفه عليه ، هذا إذا كانت (من) موصولة هنا ، ولو قلنا : إنَّها شرطية لكنها لم تجزم الفعل لشبهها بالموصولة . وقد ردَّ هذا الوجه السمين الحلبي وهو بعيد عنده ؛ لأنَّ الياء ثبتت ولم يجزم الفعل بـ(من) الشرطية، مراعاة لشبهها بـ(من) الموصولة أوّلاً ، ثم لم يراعَ الشبه هذا في (يصبر) ثانياً ، إذ جُزم بها ، فهذا بعيد ؛ لأنَّ العاملَ لم يؤثر بمعموله القريب منه ، أو الذي يليه ، بل أثر فيما هو بعيد عنه[٥] ، وهو الصواب ؛ لأنَّ العامل الأصل فيه أن يعمل بمعموله القريب ثم البعيد البعيد عنه ، أما أن يعمل في المعمول البعيد عنه ولا يعمل في القريب ، فهو بعيد عن الصواب .

وهذا التخريج الذي ذكره أبو حيَّان لا ينقاس عنده ، إذ تُخرَّج القراءة على غير هذا الوجه ، إذ قيل في توجيه سكون راء يصبر : إنَّه مرفوع بعطفه على المرفوع الذي قبله ، إلَّا أنَّه قد سكن لتوالي الحركات ، أي : إنَّ حذف الحركة وهي الضمة هنا للتخلص من الثقل الحاصل من توالي الحركات في الكلمتين . أو يكون قد سكن للوقف ، إذ الأصل في الوقف على المتحرك أن يكون بالسكون[٦] ، وقد أُجْرِيَ الوصل مجرى الوقف فيه بالسكون أيضاً . وبحسب هذين الوجهين الذين ذكرا في توجيه سكون راء يصبر في قراءة قنبل (يتقي) بالرفع ، يضعف الحمل على التوهم فيها.

---

(١) سورة يوسف : ٩٠ .
(٢) قارئ أهل مكة ، وهو أبو عمر محمد بن عبد الرحمن المخزومي مولاهم المكي (ت٢٩١هـ) ، قرأ على أبي حسن القوّاس ، ، ورحل إليه القرّاء وجاوروه وحملوا عنه ، يُنظر : العبر في خبر من غبر : الحافظ الذهبي ، تح : محمد السعيد بن بسيوني زغلول : ٤٢٠/١ ، وسير أعلام النبلاء : ٨٤/١٤ ، والبداية والنهاية : ٧٢٧/١٤ .
(٣) يُنظر : السبعة في القراءات : ٣٥١ ، ومعاني القراءات : ٥٠/٢ ، وإعراب القراءات : ٣١٦/١-٣١٧ ، وحجة القراءات : : أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، تح : سعيد الأفغاني : ٣٦٤ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي : ٣٩١/١-٣٩٢ ، والتبصر : ٣٢٢ ، والبدور الزاهرة : ٤٤٢/١-٤٤٣ .
(٤) يُنظر : البحر المحيط : ٣٣٨/٥ ، والدر المصون : ٥٥٣/٦ ، ومغني اللبيب : ٤٨٥/٥ ، واللباب في علوم الكتاب : ٢٠٣/١١ ، وروح المعاني : ٥٠/١٣ .
(٥) يُنظر : الدر المصون ٥٥٣/٦ ، واللباب في علوم الكتاب ٢٠٣/١١ .
(٦) يُنظر : شرح الشافية ٢٧٢/٢ ، وجامع الدروس العربية ١٢٩/٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى أبو حيَّان أنَّ الحملَ على التوهم مقصورٌ على باب العطف ، وهو من الأمور التي عُهِدَتْ في لسان العرب ، إلَّا أنَّه لا يجيز القياس عليه ما وجدت مندوحة عنه[1] ، فقد كان يذكره من باب الحرص على ذكر الآراء كلها في توجيه آيات القرآن الكريم . فالقاعدة النحوية عند أبي حيَّان عدم قياسه .

ويبدو أنَّ العطف على التوهم ضعيفٌ جداً ، ولعله أضعف وجوه التأويل النحوي ؛ لأنَّه لا يكون الوجه الوحيد في التخريج في المواضع التي ورد فيها ، بل تكون معه وجوه أخرى .

وللقارئ أن يتساءل ما الذي حمل النحويين على القول : بأنَّ العامل متوهَّمٌ ؟ ، ولمَ لم يقولوا: إنَّه مقدرٌ أو محذوف ؟ . واضح أن نظرية العامل هي التي أدت إلى القول بالحمل على التوهمِ في اللغة العربية ، ولكن عندما وجد النحويونَ الأثر ولم يجدوا مؤثره ، قالوا : إنَّ المؤثر متوهم وكان بإمكانهم القول : بأنَّه مقدرٌ ، مثلما قالوا في كلِّ أثرٍ حُذِفَ مؤثره .

ج- متفرقـــــــة :

الحمل في اللغة مرة يكون بالحمل على اللفظ ، وأُخرى يكون بالحمل على المعنى ، ولو اجتمع الحملان في موضع واحد من الكلام ، فأيَّهما نراعي فيه الحمل على اللفظ أو الحمل على المعنى ؟ ولكن النحويينَ لم يتركوا الأمر هكذا بل ضبطوا اللغة بالقواعد التي يُرجع إليها عند قياس شيء على آخر ، وعند التعارض وغيرهما .

١- البدء بالحمل على اللفظ ثم الحمل على المعنى ، أولى من الابتداء بالحمل على المعنى ثم الحمل على اللفظ[2]

ومن المواضع التي جاء فيها الحملان معاً ، هي (من) ؛ لأنَّ معناها جمع ، ولفظها مفرد ، فينبغي فيها أن يراعى لفظها أولاً ثم معناها ، وقد جاءت في القرآن الكريم في مواضع كثيرة روعِيَ فيها الحملان في قوله تعالى : ﴿**وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ خَاشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتَرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الحِسَابِ**﴾[3] ، فذكر أبو حيَّان **أنَّه أفرد الضمير أولاً في (يؤمن) حملاً على لفظ (من) ، ثم جمعه في (خاشعين) حملاً على معناها**[4] .

وكذلك في قوله تعالى : ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالمَسْجِدِ الحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ القَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى**

(١) يُنظر : البحر المحيط ١٣٢/١ ، ٣١١/٣ ، ٤١٠/٤ ، ٢٤٤/٥ .
(٢) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : ٥٧/٣ ، والبحر المحيط : ٥٢٢/١ ، ١٦٠/٢ ، ١٥٦/٣ ، ٢٠٠ ، ٢٣٤/٤ ، ٨٠/٦ ، والأشباه والنظائر : ١١٥/٢ .
(٣) سورة آل عمران : ١٩٩ .
(٤) يُنظر : البحر المحيط : ١٥٦/٣ ، والدر المصون : ٥٤٩/٣ ، واللباب في علوم الكتاب : ١٣٤/٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[1] ، حمل الضمير أولاً على لفظها في (يرتدد فيمت وهو كافر) ، ثم حمله على معناها فجمعه في قوله تعالى : ﴿فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ ، وهذا هو الأصح في كلام العرب[2] .

وقوله تعالى : ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[3] ذكر أبو حيَّان أنَّ الأفصح في كلام العرب أن يبدأ فيه أولاً بالحمل على اللفظ ، ثم بالحمل على المعنى ، كما أفرد الضمير في (أسلم ، وهو محسن ، وفله أجره) حملاً على لفظ من ، ثم جمعه في قوله : ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[4] .

فهذه القاعدة راسخة واضحة عند أبي حيَّان ؛ لأنَّ الحمل على اللفظ هو الأصل في الأحمال في اللغة العربية[5] ، فيراعى الأصل أوَّلاً ثم يراعى الفرع وهو الحمل على المعنى ؛ ولأنَّ اللفظ هو المُشَاهد المنطوق ، وبه نفهم المعنى ، فإذا جاء الحملان ففي الابتداء بأحدهما قبل الآخر تفضيل ، ونرى أبا حيَّان يردُّ على ابن عطية عدم إجازته العكس في كلامه على قوله تعالى : ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الفَوْزُ العَظِيمُ﴾[6] ، فذكر أبو حيَّان أنَّه **حمل أولاً على لفظ (من) فافرد في قوله: (يطع ، يدخله) ، ثم جمع حملاً على معناها في قوله : (خالدين) ، وذكر ابن عطيه أنَّ عكسه لا يجوز[7] ، فردَّ عليه بأنَّه جائز عند النحويين ، ولكن التفضيل في مراعاة أحدهما قبل الثاني[8] .**

وما يدلُّ على جواز مجيء الحمل على المعنى ثم الحمل على اللفظ ثبوته عند العرب في كلامهم ، وقد جاء في بعض المواضع من القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : **﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ المُهْتَدِ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا﴾[9] ، ذكر أبو حيَّان أنَّه حمل في الآية الكريمة الضمير على لفظ (من) فأفرده في (فَهُوَ الْمُهْتَدِ ، وتجد) ؛ ملاحظة لسبيل الهدى وهو واحد ، فناسب الإفراد التوحيد ، ثم جمعه حملاً على معناها في**

---

(١) سورة البقرة : ٢١٧ .
(٢) يُنظر : البحر المحيط : ١٦٠/٢ ، والدر المصون : ٤٠١/٢ ، واللباب في علوم الكتاب : ٢١/٤ .
(٣) سورة البقرة : ١١٢ .
(٤) يُنظر : البحر المحيط : ٥٢٢/١ ، والدر المصون : ٧٣/٢-٧٤ ، واللباب في علوم الكتاب : ٤٠١/٢ ، وروح المعاني : ٣٦٠/١.
(٥) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : ٥٧/٣ .
(٦) سورة النساء : ١٣ .
(٧) يُنظر : المحرر الوجيز : ٢٨٩/٢ .
(٨) يُنظر : البحر المحيط : ٢٠٠/٣ ، والدر المصون : ٦١٤/٣ ، واللباب في علوم الكتاب : ٢٣٢/٦ .
(٩) سورة الأسراء : ٩٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(لهم أولياء) ملاحظة لسبل الضلال المتشعبة فناسب التشعيب والتعديد الجمع ، وهذا من المواضع التي حُمِل فيها على المعنى من غير أن يتقدَّمها الحمل على اللفظ وهي قليلة في القرآن الكريم[١] .

وبحسب هذا يجوز الحمل على المعنى من دون أن يحمل على اللفظ قبلها ، ثم على اللفظِ ، وهو عند الرضي ضعيف[٢] ، فيحمل عند اجتماع المراعاتين على اللفظ أولاً ؛ لأنَّ الحمل على اللفظ هو الأصل[٣] ؛ لأنَّ اللفظ هو المشاهد ، أما المعنى فهو خفي راجع إلى مراد المتكلم ، واللفظ متقدم على المعنى ، فأوَّل ما نسمع اللفظ ثم نفهم المعنى ، ولو عكست الأمر لحصل تراجع إذ ترجع إلى غير المراد بعد إيضاحه ؛ لأنَّ المعوَّل على المعنى ، إذ يحصل الإبهام بعد التبيين[٤] ، والعرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ ؛ لأنَّهم إذا انصرفوا عن اللفظ إلى المعنى ضعفت معاودة اللفظ ؛ لأنَّ فيه انتكاث وتراجع[٥] ، فالحمل على المعنى بعد الحمل على اللفظ هو الكثير في اللغة ، ويجوز الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى ، ولكنه قليل في اللغة ، فالمسألة هي مسألة قلة وكثرة ، وليست مسألة جواز وعدمه بحسب ما ذهب إليه بعضهم .

٢- الحمل على اللغة أولى من الحمل على الشاذ[٦]

وردت القاعدة النحوية هذه في كلام أبي حيَّان على قوله (يتقِ) في قوله تعالى : ﴿قَالُوا أَئِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[٧] ، فذكر **أنَّ قنبل قرأ (من يتقي) ، فقيل : إنَّه مجزومٌ بحذف لام الكلمة وهي الياء، الياء هذه إشباع**[٨] . **وقيل : : جزم بحذف الحركة على لغة من يقول : لم يرمي زيد ، وقد حُكي إنَّه لغة لبعض العرب**[٩] . **وقيل : مرفوع مرفوع و(من) موصول بمعنى الذي**[١٠] ، **والأحسن من هذه الأقوال أن يكون (يتقي) مجزوماً على لغة ، وإن كانت قليلة ، ولا يرجع إلى قول الفارسي أنَّ هذا مما لا يحمل عليه ؛ لأنَّه إنَّما يجيء في الشعر لا في الكلام**[١١]**؛ لأنَّ غيره من رؤساء النحويين قد نقلوا أنَّه لغة**[١٢] .

---

(١) يُنظر : البحر المحيط : ٨٠/٦ ، والدر المصون : ٤١٣/٧-٤١٤ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٩١/١٢ .
(٢) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : ٥٨/٣ .
(٣) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : ٥٧/٣ .
(٤) يُنظر : الأشباه والنظائر : ١١٥/٢ .
(٥) يُنظر : الخصائص : ٤٢٠/٢-٤٢١ ، والأشباه والنظائر : ١١٥/٢ .
(٦) يُنظر : البحر المحيط : ٥١٦/١ .
(٧) سورة يوسف : ٩٠ .
(٨) يُنظر : التبيان للعكبري : ٧٤٤/٢ .
(٩) يُنظر : الكتاب : ٣١٦/٣ .
(١٠) يُنظر : مشكل إعراب القرآن لمكي : ٣٩١/١-٣٩٢ ، والتبيان للعكبري : ٧٤٤/٢ .
(١١) يُنظر : الحجة في علل القراءات : ٣٢٠/٣ ، والحجة للقراء : ٤٤٨/٤ ، والمسائل الحلبيات : ٨٥-٨٦ ، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر : أبو علي الفارسي ، تح : حسن هنداوي : ٢٣٢-٢٣٤ .
(١٢) يُنظر : البحر المحيط : ٣٣٨/٥ ، والدر المصون : ٥٥٢/٦-٥٥٣ ، واللباب في علوم الكتاب : ٢٠٢/١١-٢٠٣ ، وروح المعاني : ٥٠/١٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قراءة الجمهور (يتقِ) بالجزم لا خلاف فيها إذ تُعرب (من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، والفعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة الياء ؛ لأنَّه معتل الآخر ، والواو الذي بعده واو العطف عطفت (يصبر) عليه فجُزِمَ .

وقد وقع الخلاف في قراءة قنبل (يتقي) ؛ إذ تخرجت القراءة على ثلاثة وجوه : الأول : أن يكون مجزوماً بحذف حرف العلة الياء فصار (يتقِ) ، فاشبع حركة القاف الكسرة فنشأت الياء منها ، وعليه فالياء هذه ليست لام الكلمة لتحذف ، بل هي إشباع لحركة القاف . والثاني : أن يكون مجزوماً بحذف الحركة إجراءً للمعتل مجرى الصحيح وقيل : إنَّه لغة لبعض العرب[١] ، أي : إنَّهم يقدرون على الياء حركة ثم يحذفونها للجزم ، فيكون الجزم بحذف الحركة المقدرة على الحرف المعتل ، وليس بحذف حرف العلة .

والثالث : أن يكون مرفوعاً و(من) موصولة ، وقد عطف عليه مجزوم (يصبرْ) على التوهم ، وقد مرَّ شرحها[٢] . واختار أبو حيَّان من هذه التوجيهات أن يكون (يتقي) في القراءة مجزوماً بحذف الحركة ؛ لأنَّ الحمل على ما كان لغةً للعربِ وإن كانت قليلة أولى من الحمل على الشاذ غير المطرد في كلامِهم . وقد ردَّ على أبي علي الفارسي ما ذكره من أنَّها لا يحمل عليها إذ هي من مواضع الضرورة ، وذكرها ابن عصفور من الضرائر أيضاً[٣] ، إذ قد ثبت أنَّها لغةٌ لبعض العرب وهذا ما ذكره سيبويه[٤] ، وغيره من النحويين[٥] ، فالحمل فالحمل على اللغة أولى من الحمل على غيرها من الوجوه ولاسيما إذا كانت هذه الوجوه ضعيفةً لا يُعرج عليها إلَّا عند الضرورة ، أو شاذة في الاستعمال .

٣- يحمل الشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره[٦]

وردت القاعدة التوجيهية في كلام أبي حيَّان على قوله تعالى : ﴿**وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ**﴾[٧]

ذكر أبو حيَّان **أنَّ الضمير في قوله : (لها) يعود على (السّلم) ؛ لأنَّها تُذكر وتُؤنّث**[٨] **. وقيل : التأنيث لغة ، وقيل على معنى المسالمة ، وقيل حملاً على النقيض وهو الحرب**[٩] **، كقول الشاعر :**

---

(١) قيل: هم بنو عبس ، وبنو حنيفة ، يُنظر : معاني القرآن للفراء : ١٦١/١ .
(٢) يُنظر : الرسالة نفسها : ٩١-٩٢ .
(٣) يُنظر : ضرائر الشعر : ٤٦ .
(٤) يُنظر : الكتاب : ٣١٦/٣ .
(٥) يُنظر : معاني القرآن للفراء : ١٦١/١ ، والإيضاح في علل النحو : ١٠٣-١٠٤ ، ومغني اللبيب : ٧٢٢/٦ .
(٦) يُنظر : الخصائص : ٣١١/٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢٢٦/١ ، والجنى الداني : ١٨٤ ، والأشباه والنظائر : ١١٨/٢-١٢٤ .
(٧) سورة الأنفال : ٦١ .
(٨) يُنظر : مجمل اللغة :٤٦٩/٢ ، والتفسير البسيط : ٢٢٤/١٠ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ٢٥٤/٣ .
(٩) يُنظر : الكشاف : ٥٩٥/٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وَأَفْنَيْتُ فِي الحَرْبِ آلَاتِهَا وَأعْـــدَدْتُ للسَّلْمِ أَوْزَارَهَـــا[1][2] .

أعاد الضمير على (السَّلْمِ) مؤنثاً ؛ لأنَّ السَّلْمَ تذكر وتؤنَّث ، فجاء الضمير هنا مؤنثاً ؛ لأنَّ السياق يدلُّ على أنَّها جاءت مؤنثة ، أو لأنَّ معناها مؤنثٌ فهي في معنى المسالمة ، وبحسب هذا كان الضمير العائد إليها مؤنثاً ، أو لأنَّ التأنيث فيها لغة ، إذ تستعمل مؤنثة في الكلام ، وحمل تأنيثها الزمخشري على نقيضها وهو الحرب ، إذ من عادة العرب أن يحملوا الشيء على ضده أو نقيضه كما يحملونه على نظيره ، واستشهد أبو حيَّان لحملها على النقيض ببيت الأعشى ، بأنَّ السَّلمَ مذكر وقد أُنِثَتْ بحملها على نقيضها المؤنثة وهي الحرب ، وهو توجيه صحيح في الحمل على النقيض فيها ، ولكن رواية البيت مثلما جاءت في ديوانه مخالفة لما ذكره أبو حيَّان ، إذ جاءت بالنقيض نفسه وهو الحرب . وعلى هذا يسقط الاستشهاد في البيت للحمل على النقيض إذا صحت رواية البيت في الديوان ، ولكن كقاعدة توجيهية نحوية لا إشكال فيها .

(١) البيت من المتقارب وهو للأعشى الكبير في ديوانه : ٩٩ وروايته هكذا :
(أعددتُ للحرب أوزارها رماحاً طوالاً وخيلاً ذكوراً) ⇦
= وقد نُسِب إلى عمرو بن معد يكرب بروايته في ديوان الأعشى ، يُنظر : المحرر الوجيز : ٦٤١/٧ ، والبحر المحيط : ٧٤/٨-٧٥ ، والجواهر الحسان : ٢٣٠/٥ .
(٢) يُنظر : البحر المحيط : ٥٠٩/٤ ، والدر المصون : ٦٣١/٥ ، واللباب في علوم الكتاب : ٥٥٧/٩-٥٥٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : الأصل والفرع :

عُني النحويونَ بثنائية الأصل والفرع عناية كبيرة ، إذ أثّرت هذه القضية في الكثير من قواعد النحو الكلية وأحكامه ، فبعد أن استقرى النحويون كلام العرب بالسماع ، جاء بعده القياس فعندما وجدوا أن الأكثر في العوامل هي الأفعال ، وهي تعمل من دون قيد أو شرط ، قالوا : إنَّها الأصل في العمل ، وعندما وجدوا الحروف المختصة أقل منها عملاً في اللغة، جعلوها فرعاً على الأفعال ، ووجدوا الأسماءَ ، أقلَّ منهما عملاً فجعلوا بعضها فرعاً على الأفعالِ ، حُمِلَ عليها عملها ، وبعضها الآخر جعلوه فرعاً على الحروفِ المختصة العاملة ، إذا حُمِلَت عليه ، فتكون فرعاً في العمل على الفرع الحروف .

ووجدوا أنَّ الأصل في الأفعال التصرف ، وفي الحروف البناء ، فجعلوا ما بُنِي من الأفعال والأسماءِ فرعاً على الحروف في البناء ؛ لأنَّه الأصل فيها ، وهلُّم جرا .

ومن قواعدهم التوجيهية التي نصَّ عليها أبو حيَّان في تفسير البحر المحيط التي تخصُّ الأصل والفرع هي :

١- الأصـــــــل في الأســـــــماء الصـــــــرف

وردت القاعدة التوجيهية هذه في كلام أبي حيَّان على صرف (رحمن) في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

ذكر أنَّ **(الرحمن) فعلان من الرحمة وأصل بنائه من اللازم للمبالغة وشذ من المتعدي وال فيه للغلبة ، هو وصف لم يستعمل لغير الله ، وإذا قيلَ : الله رحمن ففي صرفه قولان : ليسند أحدهما : إلى أصل عام وهو أن أصل الاسم الصرف ، والآخر : إلى أصل خاص وهو أنَّ أصل فعلان المنع لغلبته فيه . ومن غريب ما قيل فيه إنه أعجمي بالخاء المعجمة فعرب بالحاء قاله ثعلب**[1][2] .

الرحمن مبالغة من الرحمة على وزن (فعلان) ، واختصَّ هذا الوصف باسم الله تعالى، وفي صرفه قولان ، الأوَّل : يستند إلى أصل عام في الأسماء وهو الصرف ، فيصرفه لحمله على الأصل الغالب في الأسماء ، والثاني : يستند إلى أصل يخصُّ وزن فعلان ، إذ الغالب فيه منعه من الصرف .

ورحمن عند الرضي يجب أن يكون غير منصرف ؛ لأنَّه قد خصَّص بالباري جل ثناؤه فالعرب لم تضع لهُ مؤنثاً لا من لفظه (رَحْمَانة) ، ولا من غيره (رَحْمَى) ، فمنع صرفه أولى من الصرف ؛ لانتفاء التاء في مؤنثه ، وليس لوجود فعلى ، ولأنَّه أكثر من الصرف في هذا الوزن[3] ، وقد ردَّ ابن هشام ما ذكره

---

(١) لم أجد قوله في مجالسه وقد ورد في : اشتقاق أسماء الله : أبو القاسم الزجاجي ، تح : د. عبد الحسين المبارك : ٤٢ ، والتبيان للطوسي : ١٠٢/١ ، والتفسير البسيط : ٤٥٥/١-٤٥٧ .
(٢) يُنظر : البحر المحيط : ١٢٥/١ ، والدر المصون : ٣٢/١-٣٤ ، واللباب في علوم الكتاب : ١٤٦/١-١٥٠ .
(٣) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : ١٥٩/١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرضي وتبع فيه ابن الحاجب ، من أنَّ الخلافَ قائم في وزن (فَعْلَان) صفة هل لهُ مؤنث من لفظهِ فَعْلَانة ، أو لا ؟ ، وهل لهُ فعلى ، أو لا ؟ فبعض العرب يصرفه مراعاة للأصل العام في الأسماء ، وبعضهم الآخر يمنعه ؛ لأنَّه الغالب فيه[١] ، بأنَّه لم يستعمل صفة عند العرب ، بل استعملوه علماً، ولا مجرداً من (ال)[٢] ، واختلف في شرط منع صرف رحمن صفة ، في قولك : الله رحمن رحيم ، فمن شرط انتفاء فَعْلَانة منعه ؛ لتحقق الشرط ؛ إذ لم يجئ عن العرب رَحْمَانة ، ومن شرط وجود فعلى صرفه ؛ لحصول الشرط ، إذ لم يجئ رَحْمَى[٣] ، فمن راعى فيه الأصل العام صرفه ، ومن راعى فيه الأصل الخاص الغالب منع صرفه ، فالذي يشترط لمنعه أن يكون مؤنثه على فعلى يصرفه كأبي حيَّان مراعاة للأصل في الأسماء ، ومن يشترط أن يكون بالتاء منعه كالرضي .

وذكر أبو حيَّان من غريب ما قيل في منع صرفه أنَّه أعجمي ، ومعروف أنَّ الأعجمي هو ما لم يكن على الأوزان العربية في شيءٍ ، ووزن رحمن موجود في اللغة وهو فعلان ، وهو قول ضعيف وقد وصف الطبري صاحب هذا القول بالغباء ، قال : " وقد زعم بعض أهل الغباء أنَّ العربَ كانت لا تعرف (الرحمن) ، ولم يكن ذلك في لغتها "[٤] ، واشتقاقه ومعناه معروفان في كلام العرب ، والأعجمي لا معنى لهُ في كلام العرب[٥] ، فهو مردود بما اعترض فيه المفسرون والنحويون عليه ، فهو مستعمل في اللغة ووزنه ثابت فيها ، كعطشان ، وعمران ، وعدنان ...الخ .

٢-الإضافة أصل في الأسماء

وردت القاعدة التوجيهية في كلام أبي حيَّان على الأصل في قوله : (بطارد) في قوله تعالى : ﴿**وَيَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ**﴾[٦]

ذكر أبو حيَّان أنَّه **قرىء (بطاردٍ)**[٧] ، **قال الزمخشري : " على الأصل "**[٨] ، **أي : أنَّ الأصل في اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال أنْ يعملَ ولا يُضاف ، وهذا ظاهر كلام سيبويه**[٩] .

---

(١) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : ١/١٥٩-١٦٠ .
(٢) يُنظر : مغني اللبيب : ٥/٤١١-٤١٢ .
(٣) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : ١/١٦٠ .
(٤) جامع البيان في القراءات السبع المشهورة : أبو عمرو الداني ، تح : محمد صدوق الجزائري : ١/٥٧ ، ويُنظر : المحرر الوجيز : ١/٦٨ .
(٥) يُنظر : اشتقاق أسماء الله : ٤٢ .
(٦) سورة هود : ٢٩ .
(٧) يُنظر : مختصر في شواذ القرءات : ٦٥ ، والفريد في إعراب القرآن : ٣/٤٦١ .
(٨) الكشاف : ٣/١٩٤ .
(٩) يُنظر : الكتاب : ١/١٦٤-١٦٦ ، وارتشاف الضرب : ٥/٢٢٧٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن القول : إن الأصل الإضافة لا العمل ؛ لأنَّهُ قد اعتوره شبهان الأوَّل : شبه بالمضارع وهو شبهه بغير جنسه . والثاني : شبه بالأسماء والإضافة فيها أصل ، فكان إلحاقه بجنسه أولى من إلحاقه بغير جنسه[1] .

القراءة الأصل في الآية هي (بِطَارِدِ) ، ويُعرب على القراءة هذه ، الباء حرف جر ، وطاردِ اسم مجرور لفظاً بالباء ، منصوب محلاً خبر ما الحجازية ، وهو مضاف ، والاسم الموصول مضاف إليه مجرور .

وقُرئ (بِطَارِدٍ) منوناً ، وخَرَّجَه الزمخشري بأنَّ القراءة هذه على الأصل في اسم الفاعل أن يكون منوناً، وتعقَّبه أبو حيَّان بأنَّ هذا الذي ذكره الزمخشري هو ظاهر كلام إمام النحاة سيبويه ؛ لأنَّ الأصل في اسم الفاعل إذا كان حالاً ، أو مستقبلاً أن يعمل في معموله، ولا يضاف إليه ، وما ذكره أبو حيَّان تعقيب على كلامه ، وظاهر كلام سيبويه ، أن الأصل فيه أن يضاف ولا يعمل ؛ لأنَّ اسم الفاعل يعتوره شبهان أحدهما : بما هو من جنسه (الأسماء) ، ومعروف أنَّ الإضافةَ أصلٌ فيها ، وثانيهما : بما هو من غير جنسه (الفعل المضارع) ، والعمل فيه أصل ، فكان إلحاقه بالأسماء أولى من إلحاقه بالأفعال ؛ لأنَّ إلحاق الشيء بجنسه أولى من إلحاقه بغير جنسه . وهو صواب ؛ لأنَّ اسم الفاعل حتى وإن كانَ بمعنى الحال والاستقبال ، فهو لا يعمل إلَّا بشروط معينة ذكرها النحويون، لابُدَّ من تحققها فيه حتى يصح لهُ العمل .

فاسم الفاعل بطلبه المعمول خلاف أصله ؛ إذ الأصل فيه أن يكون معمولاً لا عاملاً؛ لأنَّه اسم وهذا الأصل في الأسماء[2] ، زيادة على أنَّ اسم الفاعل مهما بلغت درجة مشابهته للفعل المضارع فلا يكون العمل فيه أصلاً بحسب ما هو فيها ، بل يبقى ضعيفاً مشروطاً بتحقق الضوابط ، أو الشروط حتى يعمل . فيكون الإعراب على هذه القراءة ، الباء حرف جر ، وطاردِ مجرور بها لفظاً مرفوع محلاً خبر لـ(ما) ، و(الَّذينَ) اسم موصول مبني على الفتح في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل طارد .

ويمكن أن يكون الزمخشري لم يُرِد بكلامهِ ما فهمه أبو حيَّان على ظاهر كلام سيبويه، أنَّ الأصل في اسم الفاعل العمل إذا كان في معنى الحال أو الاستقبال ، لعلَّه أراد أنَّ التنوين أصل في القراءة ، إذ من دلالة التنوين أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، فعدلَ عنه إلى قراءة (بِطَارِدِ) بدخول حرف الجر عليه ، وإضافته للموصول .

وبحسبان القاعدة التوجيهية التي تنص على أنَّ الأصل في الأسماء الإضافة ، بنيت القاعدة التوجيهية الأُخرى وهي :

---

(١) يُنظر : البحر المحيط : ٢١٨/٥ ، والدر المصون : ٣١٧/٦ ، واللباب في علوم الكتاب : ٤٧٤/١٠ ، وروح المعاني : ٤١/١٢ .

(٢) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : ٤١٦/٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-إلحاق الشيء بجنسه أولى من إلحاقه بغير جنسه[١]

إذ اختار الإضافة أيضاً في كلامه على (جاعلٌ) في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[٢]

ذكر أبو حيَّان أن **جاعلٌ : اسم فاعل بمعنى الحال والاستقبال ، ويجوز فيه الإضافة للمفعول ، إلَّا إذا فصل بينه وبين مفعوله كهذا ، فلا تجوز ، وإذا جاز إعماله ، فهو أحسن من الإضافة ، نص سيبويه على ذلك[٣] ، وقال الكسائي : هما سواء ، والذي اختاره أنَّ الإضافةَ أحسنُ[٤] .**

يرى سيبويه أن اسم الفاعل إذا استوفى شروط عمله فالنصب فيه أولى ، ويرى الكسائي الجر والنصب فيه سواء[٥] ، وأبو حيَّان يرى أنَّ الإضافة فيه أحسن من العمل . فهذا ما يَرونه فيه ، أمَّا إذا كان اسم الفاعل المستوفي للشروط قد فُصِلَ بينه وبين مفعوله غير الضمير المتصل بفاصل ، فيجب نصب مفعوله بهِ[٦] ؛ حتى لا يُفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأنَّه لا يجوز ، فهما كالشيءِ الواحد، ويكون إعرابه ، جاعلٌ : خبر (إنَّ) مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، و(في الأرض) جار ومجرور متعلق بهِ، و(خليفةً) مفعول بهِ لاسم الفاعل جاعل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وجاعل وما في حيزها في محل نصب مقول القول . وإذا كان المفعول ضميراً متصلاً باسم الفاعل ، فمذهب سيبويه وجوب الإضافة والضمير مجرور ، إذ قال : " وإذا قلتَ : هم الضاربوك ، وهما الضارباك ، فالوجه فيه الجرُّ ؛ لأنَّك ، إذا كففتَ النونَ من هذه الأسماءِ في المظهر كانَ الوجهُ الجرَّ ... ولا يكون في قولهم : هم ضاربوك أن تكون الكاف في موضع النصب ؛ لأنَّك لو كففت النون في الإظهار لم يكن إلَّا جرًّا . ولا يجوزُ في الإظهار هم ضاربو زيداً ؛ لأنَّها ليست في معنى الَّذي "[٧] ، وذهب الأخفش إلى أنَّ الضمير في موضع نصب ، وقد زال التنوين والنون لإضافة الضمير ، لا لإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله بقوله :" النصب وجه الكلامِ ؛ لأنَّك لا تُجري الظاهر على المضمر ، والكاف في موضع جرٍّ ؛ لذهاب النون ؛ وذلك لأنَّ هذا إذا سقط على اسمٍ مضمرٍ ذهب منه التنوين والنون إذا كان في الحال "[٨] ، وأبو حيَّان

---

(١) البحر المحيط : ٢١٨/٥ .
(٢) سورة البقرة : ٣٠ .
(٣) يُنظر : الكتاب : ١٦٤/١-١٦٦ ، وارتشاف الضرب : ٢٢٧٤/٥ .
(٤) يُنظر : البحر المحيط : ٢٨٧/١ ، والدر المصون : ٢٥٣/١ ، واللباب في علوم الكتاب : ٥٠٠/١ .
(٥) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : ٤١٧/٣ .
(٦) يُنظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٧٥/٥ .
(٧) الكتاب : ١٨٧/١ .
(٨) معاني القرآن للاخفش : ٩٠ ، ويُنظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٧٥/٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يذهب مذهب سيبويه في وجوب الجرّ في الضمير المتصل الواقع مفعولاً لاسم الفاعل ، قال في ارتشاف الضرب : " مذهب سيبويه والمحققين أنَّهُ تجبُ الإضافة والضمير مجرورٌ "[١] .

وقد أورد أبو حيَّان قول الكسائي في البحر ، إلَّا أنَّه قد نقل عنه في ارتشاف الضرب ما نصه " وقال الكسائي : ويظهر لي أنَّ الجرَّ أولى من النصب لما بيناه في الشرح "[٢] ، ويبدو من النصِّ أنَّ قول الكسائي قد سها عنه أبو حيَّان ، وذكر رأيه مباشرة بعد القول .

وقد التزم أبو حيَّان بمساره هذا ، فقال في موضعٍ آخر من البحر : " وقد يتوهم بعضُ النشأةِ في النحوِ أنَّ اسمَ الفاعل إذا اعتمد على شيءٍ مما ذكرناه يتحتم إعماله ، وليس كذلك"[٣] .

وما ذهب إليه ليس قاصياً في العربية ، بل هو قريبٌ ؛ لأنَّه حتى بعد تحقق شروطه لا يلزم فيه العمل ، فضلاً على أن العمل بخلاف أصله ، فاسم الفاعل لا يعمل ابتداءً ، فهو قد اعتوره شبهان : أحدهما : شبه بغير جنسه ؛ إذ يشبه الفعل المضارع في العمل في الأسماءِ ، فيعمل عمل فعله فيها ، للشبه هذا ، وزيادة على هذا الشبه فالعمل يبقى فيه أضعف من عمل الفعل . وثانيهما : شبه بجنسه وهو الاسم ، والأسماء أصلها أن تُضاف ولا تعمل ، إذ الأصل فيها أن تقع معمولة وليست عاملةً . فكان إلحاق اسم الفاعل بالأسماء أولى من إلحاقه بالأفعال ؛ لأنَّ إلحاقه بجنسه أولى من إلحاقه بغير جنسه .

٤-الأصـــل عـدم الإضـــــمار

ظهرت القاعدة التوجيهية هذه في كلام أبي حيَّان على وجوه إعراب (ذلك الكتاب) في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾[٤]

فذكر أنَّهم **قد ركبوا وجوهاً[٥] من الإعراب في قوله : (ذلِكَ الكِتَابُ) فقالوا : يجوز أن يكون (ذلك) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هو ذلك الكتاب ، والكتاب صفة أو بدل أو عطف بيان ، ويحتمل أن يكون مبتدأ وما بعده خبراً ، وفي موضع خبر (ألم) . والذي نختاره منها أن قوله : (ذلِكَ الكِتَابُ) جملة**

(١) ارتشاف الضرب : ٢٢٧٥/٥ .
(٢) ارتشاف الضرب : ٢٢٧٥/٥ .
(٣) البحر المحيط : ٣٩١/٥ .
(٤) سورة البقرة : ٢ .
(٥) تُنظر هذه الوجوه في : معاني القرآن وإعرابه : ٦٧/١-٦٨ ، ومشكل إعراب القرآن : ٧٣/١-٧٤ ، والكشاف : ١٤٢/١-١٤٣ ، والمحرر الوجيز : ١٠٣/١ ، والتبيان للعكبري : ١٥/١ ، والدر المصون : ٨١/١ ، واللباب في علوم الكتاب : ٢٦٠/١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستقلة من مبتدأ وخبر ؛ لأنَّه متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار ، كان أولى أن يسلك به الإضمار والافتقار[1] .

ذكر أبو حيَّان وجوه إعراب (ذلك الكتابُ) الوجه الأوَّل : أن يكون ذلك خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هو ذلك الكتاب ، ويكون الكتاب مرفوعاً على أنَّهُ صفةٌ ، أو بدل من (ذا)، والوجه الثاني : أن يكون ذلك مبتدأ والكتاب خبره ، والجملة من المبتدأ والخبر (ذلك الكتاب) في محل رفع خبر المبتدأ (الم) ، والثالث : وهو الذي اختاره أبو حيَّان أن تكون جملة (ذلك الكتاب) جملة مستقلة من مبتدأ وخبره ؛ لأنَّ الوجه هذا ليس فيه إضمار ولا افتقار إلى شيءٍ خارج ركني الإسناد ؛ لأنَّه متى أمكن حمل الكلام على غير الإضمار والافتقار كان أولى من حمله على الإضمار والافتقار .

وهذا هو منهج أبي حيَّان إذ يقول : إنَّ " عادتنا في إعراب القرآن ، لا نسلك فيه إلَّا الحمل على أحسن الوجوه ، وأبعدها من التكلّف ، وأسوغها في لسان العرب . ولسنا كمن جعل كلامَ الله تعالى كشعر امرىء القيس ، وشعر الأعشى ، يُحمله جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه الاحتمالات . فكما أنَّ كلام الله من أفصح الكلام ، فكذلك ينبغي إعرابه أن يحمل على أفصح الوجوه ، هذا على أنا إنَّما نذكر كثيراً مما ذكروه لينظر فيه ، فربما يظهر لبعض المتأملين ترجيح شيء منه "[2] ، فهو يحمل اللفظ القرآني على أبعد الوجوه عن التكلف وأحسنها وأسوغها في لسان العرب ، وقد حرص أبو حيَّان على ذكر الوجوه والاحتمالات جميعها في توجيه إعراب القرآن وقراءاته ؛ ليتدبرها القارئ فلرُبَّما ظهر لهُ ترجيح شيء منها، ولا يُؤخذُ عليه جهله بها .

٥-التذكير أصلٌ لا يُجعل تبعاً للتأنيث

وردت هذه القاعدة التوجيهية خلال كلام أبي حيَّان على الآية الكريمة : ﴿**وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا**﴾[3]

فذكر أبو حيَّان أنَّ الجمهور **قرأ (يقنت) بالتذكير ، حملاً على لفظ من (وتعمل) بالتاء حملاً على معناها و(نُؤْتِهَا) بنون العظمة . وقرأ الجحدري ، والأسواري ، ويعقوب ، في رواية : (تقنت)**[4] **بالتاء ، حملاً على معنى من ، وبها قرأ ابن عامر في رواية ، ورواها أبو حاتم عن أبي جعفر وشيبة ونافع .**

(١) يُنظر : البحر المحيط : ١٥٩/١ .
(٢) البحر المحيط :١٥٩/١ .
(٣) سورة الأحزاب : ٣١ .
(٤) يُنظر : مختصر في شواذ القراءات : ١٢٠ ، والمبسوط : ٣٥٧ ، وجامع البيان : ٦٧٧ ، وشواذ القراءات : ٣٨٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقال ابن خالويه : ما سمعت أنَّ أحداً قرأها إلَّا بالتاء [١] . وقرأ السلمي ، وابن وثاب ، وحمزة ، والكسائي : بياء من تحت في ثلاثتها[٢] . وذكر أبو البقاء أن بعضهم قرأ : (يقنت) ، حملاً على معنى من ، و(يعمل) بالياء حملاً على لفظها[٣] وذكر بأنَّ بعض النحويين قالوا : هذا ضعيف ؛ لأنَّ التذكير أصل لا يجعل تبعاً للتأنيث ، وما عللوه به قد جاء مثله في القرآن ، في قوله : ﴿خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا﴾[٤][٥][٦].

القراءة الأصل في الآية الكريمة هي (يقنت ، تعمل ، نؤتها) وهي قراءة الجمهور ، فحمل أوَّلاً (يقنت) على لفظ (من) فجاء بهِ مذكراً ؛ لأنَّ لفظَ (من) مذكرٌ ، ثم أنثَ الفعل في قوله : (تعمل) حملاً على معنى (من) ؛ لأنَّ معناها مؤنث ، وذكر ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) أنَّ الاختيار فيه التاء ؛ لأنَّ التأنيث قد ظهر في (منكن) ؛ لأنَّ الكلمة إذا ما نُسِقَتْ بشكلِها أو ما قرب منها ، تكون أولى وأحرى من أن تُنَسق بحسب ما بعدها[٧] ، و(نؤتها) بنون العظمة عائد الكلام فيها إلى الله تعالى يخبر عن نفسه ، وهو الاختيار عند ابن خالويه أيضاً لقوله جلَّ ثناؤه بعدها : ﴿وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ ، ولم يقل : يعتد لها وهو واضحٌ[٨] .

وذكر أبو حيَّان أنَّ بعضَ القُرَّاءِ قرأ (تقنت) و(تعمل) بالتاء حملاً على معنى (من) فجاء بالفعلين مؤنثين في اللفظ ، وسهله الضمير في قوله : (مِنْكُنَّ ، نُؤتِهَا ، أَجْرَهَا) ، فهو عائد على المؤنث ، فضلاً على أنَّ الخطاب موجه إلى مؤنث وهن نساء النبي . وذكر الطوسي أنَّ الحمل على المعنى بتأنيثه ، أولى من ردَّه إلى الحمل على اللفظ بالتذكير ؛ لأنَّ المعنى التي تقنت من النساء فكنى بلفظ التأنيث ،

---

(١) ليس بحسب ما زعم بل نصه يخالف ما ذكره أبو حيَّان قال : " سمعت ابن مجاهد يقول : ما يصح أنَّ أحداً يقرأ (وَمَنْ يَقْنت) إلَّا بالياء " ، مختصر في شواذ القراءات : ١٢٠ ، وقال : " اتفق القراء على الياء . قال ابن مجاهد : وهي قراءة الناس كلِّهم ؛ لأنَّ مَنْ وإن كان كناية عن مؤنث هاهنا فإنّ لفظها لفظ مذكر .... (ومنْ تَقْنُتْ) صوابٌ في العربية خطأ في الرواية " ، إعراب القراءات : ١٩٨/٢ .

(٢) يُنظر : الحجة ابن خالويه : ٢٩٠ ، ومعاني القراءات : ٢٨١/٢-٢٨٢ ، والحجة في علل القراءات : ١٧٥/٤ ، والحجة للقراء : ٤٧٤/٥ ، والمبسوط : ٣٥٧ ، وحجة القراءات : ٥٧٦ ، وشرح الهداية : ٤٧٦/٢ ، والتيسير في القراءات السبع : ٤١٨ ، وجامع البيان : ٦٧٧ ، والتبصرة : ٤٤٥ ، وتلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع : أبو علي الحسن بن خلف بن عبد الله بن بلمة ، تح : سبيع حمزة حاكمي : ١٣٨ ، والنشر في القراءات العشر : ٣٤٨/٢ ، والبدور الزاهرة : ٢٠١/٢ ، وغيث النفع في القراءات السبع : الشيخ علي النوري بن محمد السفاقسي ، تح : أحمد محمود عبد السميع : ٤٧٦ .

(٣) يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٢٨/٤ .

(٤) سورة الأنعام : ١٣٩ .

(٥) يُنظر : التبيان : ١٠٥٦/٢ .

(٦) يُنظر : البحر المحيط : ٢٢١/٧ ، والدر المصون : ١١٧/٩ ، واللباب في علوم الكتاب : ٥٤٠/١٥ ، وروح المعاني : ٣/٢٢ .

(٧) يُنظر : إعراب القراءات : ١٩٩/٢ .

(٨) يُنظر : إعراب القراءات : ١٩٩/٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولأنَّ علامة التأنيث قد ظهرت في قوله : منكن[1] ، وخرجه ابن خالويه على أنَّهُ خطأ في الرواية ، صوابٌ في العربية[2] ، فالحمل على المعنى كثير في كلامِ العربِ ، وقال الطوسي : " تقنت بالتاء حملاً على المعنى ، وذلك جائز في العربية ، غير أنَّهُ ليس بمعروفٍ ، ولا يُقرأ بهِ "[3] ، ولكن القراءة ثابتة في كتب القراءات القرآنية والتفاسير وغيرها ، فهو جائز في العربية ، و مقروء بهِ .

وذكرَ أيضاً أنَّ بعضهم قرأها بالياء في جميعها (يقنت ، يعمل ، يؤتها) حملاً في جميعها على لفظ (من) المذكر ؛ ولأنَّ الحمل على اللفظ هو الأصل في الحمل ، أو أنَّ التذكير أصل في اللغة ، كان حمل القراءة عليه أولى من الحمل على المعنى وهو الفرع .

وذكر أيضاً أنَّ أبا البقاء أورد أنَّ بعضهم قرأ (تقنت ويعمل) بالحمل على لفظ (من) في الأوَّل ، فجاء بهِ مؤنثاً ، ثم حملَ على معناها في يعمل فجاء بالفعل مذكراً ، وذكر أبو البقاء أنَّ بعض النحويين ضعفوا الحمل هذا ؛ لأنَّ التذكير أصلٌ للتأنيث ، فلا يجعل الأصل تبعاً لفرعه ، وذكر أنَّ ما سوّغه النحويونَ قد جاء مثله في القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : ﴿خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا﴾[4] ، إذ إذ حمل فيها أولاً على المعنى فأنث (خَالِصَةٌ) ، ثم حمل على اللفظ فذكر في قوله : (وَمُحَرَّمٌ) ، وعلى هذا يكون قدَّم التأنيث وهو الفرع على التذكير وهو الأصل ، فلا يُجعل الأصل تبعاً للفرع ، وقد كان التذكير هو الأصل في اللغة ؛ لأنَّه لا يحتاج إلى علامة لنفرقه عن المؤنث ، إذ المؤنث هو من يحتاج إلى العلامة ، ومعلوم أنَّ المُعَلَّمَ فرعٌ في اللغة على غير المُعَلَّمِ ، فغير المُعلَّم أولى بأن يكون أصلاً لغيره ، ؛ ولأنَّ العربية تميل بطبعها إلى الإيجاز ، كان غير المُعلَّم أصلاً . ويَبدو أنَّ ما ذكره الزجاج هو الأقرب إلى تفسير القراءة هذه بقوله : " ومنْ قرأ الأوَّلَ بالتاء قُبحَ أن يقرأ (وَيَعْمَل) ؛ لأنَّه قد حمل على المعنى ، وأوضح الموصول بأنَّه مؤنثٌ ، فيقبح الحملُ على اللفظ "[5] ، أي : إنَّه قد حمل في أوَّل الكلام على معنى (من) فأنث ، فيقبح بعدها أن يحمل على لفظها فيُذَكِّر ؛ لأنَّ الموصول قد اتضح أنَّه مؤنث ، فكيف يحمل بعده على التذكير ، وقد عُلِم مسبقاً بأنَّه مؤنثٌ ؟ .

وبحسبان الأصل والفرع كان القياس النحوي ، فالذي يكثر ويطرد في الشيءِ يكون أصلا فيه ، وما لم يطرد فيه فيخرج عنه بكونه قليلاً ، أو أقل من غيره فيكون فرعه ، فالأصل في العمل للأفعال ، ولكن ثمة أحرف وجدت عاملة ، فالعمل فرع فيها على الأفعال ، وثمة أسماء وجدت عاملة ، فهي فرعٌ على الأفعال في العمل إن عملت عملها ، وهي فرعٌ على الحروف فيه إن عملت عمل الحرف ، فاسم الفاعل

(١) يُنظر : التبيان : ٣٣٧/٨ .
(٢) يُنظر : إعراب القراءات : ١٩٨/٢ .
(٣) التبيان للطوسي : ٣٣٧/٨ .
(٤) سورة الأنعام : ١٣٩ .
(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٢٢٨/٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرعٌ على الأفعالِ في العملِ ؛ لأنَّه يضارع الفعل المضارع ، وما النافية وجدت عاملة في لغة الحجاز ، على الرغم من كونها غير مختصة ؛ لأنَّها أشبهت ليس من وجوه فعملت عملها ، وهلُّم جرا .

٦-يجوز إجراء الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين

ونأخذ مثالاً عليها عمل ما النافية عمل ليس في لغة أهل الحجاز ، نحو قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾[١]

ذكر أبو حيَّان أنَّ (بشراً) **انتصب على لغة الحجاز ، ولذا جاء** ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ﴾[٢] ، و﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[٣]**، ولغة تميم الرفع . قال ابن عطية : " ولم يقرأ به "**[٤] **. وقال الزمخشري : " ومن قرأ على سليقته من بني تميم قرأ (بشرٌ)**[٥] **بالرفع ، وهي قراءة ابن مسعود "**[٦] **. "**[٦] **. وقرأ الحسن وأبو الحويرث الحنفي : ما هذا (بشرى)**[٧] **، قال صاحب اللوامح : فيحتمل أن يكون يكون معناه بمبيع أو بمشرى أي : ليس هذا مما يشترى ويباع . ويجوز أن يكون ليس بثمن كأنَّه قال : هو أرفع من أن يجري عليه شيء من هذه الأشياء ، فالشراء هو مصدر أقيم مقام المفعول به**[٨] **. لما استعظمن حسن صورته قلن هذا ما يصلح أن يكون عبداً بشرى ، إنْ هذا يصلح أن يكون ملكاً كريماً . وذكر الزمخشري أي : بعبد مملوك لئيم ، إنْ هذا إلا ملك كريم**[٩] **. وقال الزمخشري : " وإعمال ما عمل ليس هي اللغة القدمى الحجازية ، وبها ورد القرآن "**[١٠] **. وإنَّما قال : القدمى ؛ لأنَّ الكثير في لغة الحجاز إنَّما هو جر الخبر بالباء ، فتقول : ما زيد بقائم ، وعليه أكثر ما جاء في القرآن . وأما نصب الخبر فمن لغة الحجاز القديمة ، حتى أنّ النحويين لم يجدوا شاهداً على نصب الخبر في أشعار الحجازيين غير قول الشاعر :**

---

(١) سورة يوسف : ٣١ .
(٢) سورة المجادلة : ٢ .
(٣) سورة الحاقة : ٤٧ .
(٤) المحرر الوجيز : ٨٢/٥ .
(٥) يُنظر : معاني القرآن للفراء : ٤٢/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١٠٨/٣ ، وزاد المسير : ٢١٩/٤ .
(٦) يُنظر : الكشاف : ٢٨٠/٣ .
(٧) يُنظر : معاني القرآن للفراء : ٤٤/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١٠٧/٣ ، ومختصر في شواذ القراءات : ٦٨ ، والمحتسب : ٣٤٢/١ ، وزاد المسير : ٢١٩/٤ .
(٨) لم أعثر عليه في المفاتيح لعلَّه ذكره في كتابه اللوامح .
(٩) يُنظر : الكشاف : ٢٨٠/٣-٢٨١ .
(١٠) هذا القول في الحقيقة للزجاج يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٠٨/٣ ، والكشاف : ٢٨٠/٣ ، ومفاتيح الغيب : ١٣٢/١٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أَبْنَـــاؤُهَا مُتَكَنِّفُـــونَ أَبَاهُمُ حَنِقُو الصُّدُورِ وَمَا هُمُ أَوْلَادَهَا[1]

وقال الفراء : " لا يكاد أهل الحجاز ، ينطقون إلا بالباء "[2] ، والفرَّاء سامع لغة حافظ ثقة ، فلما فلما غلب على أهل الحجاز النطق بالباء قال الزمخشري : اللغة القدمى الحجازية، فالقرآن جاء باللغتين القدمى وغيرها[3] .

القراءة الأصل (بشراً) وهي قراءة الجمهور ، وقد جاءَت على لغة أهل الحجاز ، فنُصِبَ (بشراً) على أنَّه خبرٌ لـ(ما) العاملة عمل ليس ؛ لأنَّ أهل الحجاز يجرونها مجرى ليس في العمل ؛ لمشابهتها إياها[4] ، يقال المبرد : " وذلك لأنَّهم رأوها في معنى (ليس) ، تقع مبتدأة ، وتنفي ما يكون في الحال ، وما لم يقع . فلما خلصت في معنى (ليس) ، ودلَّت على ما تدلُّ عليه ، ولم يكن بين نفييهما فصل البتة حتى صارت كلُّ واحدةٍ تُغني عن الأُخرى أجروها مجراها "[5] ، والقياس فيها ألَّا تعمل ؛ لعدم اختصاصها[6] ، ولـ(ما) شبهان أحدهما : شبه عام بالحروف غير المختصة ، في كونها تليها الأسماء والأفعال على السواء ، وثانيهما : شبه خاص بـ(ليس) ، وبنو تميم راعوا فيها الشبه العام ، فلم يعملوها ، والحجازيون راعوا فيها الشبه الخاص فأعملوها عمل (ليس) بشروط[7] . وهي تشبه ليس من وجوه ، يقول العكبري : " الشبه من وجهين يكفي في إلحاق المُشَبَّه بالمُشَبَّه بهِ ، فكيف إذا زاد عليهما "[8] ، فالشيء يكفيه أن يشبه الآخر بشيئين حتى يُحمل عليه ، و(ما) أشبهت (ليس) بأكثر من شيئين وهذا دليل قوي لمن حملها على ليس في العملِ ، فهي تشبهها في : النفي ، ونفي الحال ، ودخولها على الجملة الأسمية ، ودخول الباء على خبرها .

وقد اشترط النحويونَ شروطاً لعمل (ما) عمل (ليس) وهي : ألَّا يتقدَّم خبرها على اسمها ما لم يكن ظرفاً ، أو مجروراً ، وألَّا تقترن بـ(أن) الزائدة ، وأن لا ينتقض نفي خبرها بـ(إلَّا)[9] ، وزاد بعضهم أن لا

(١) البيت من الكامل بلا نسبة إلى قائلٍ معين يُنظر : ارتشاف الضرب : ١١٩٧/٣ ، وتذكرة النحاة : أبو حيَّان الأندلسي ، تح : د. عفيف عبد الرحمن : ٤٦٦ ، وشرح ابن عقيل : ٣٠٢/١ ، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى) : بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني ، تح : د. علي محمد فاخر ، ود. أحمد محمد توفيق ، ود. عبد العزيز محمد فاخر : ٦٦٣/٢ ، والأشباه والنظائر : ١٢٢/٣-١٢٣ .
(٢) معاني القرآن للفراء : ٤٢/٢ .
(٣) يُنظر : البحر المحيط : ٣٠٤/٥-٣٠٥ ، والدر المصون : ٤٨٨/٦-٤٨٩ ، واللباب في علوم الكتاب : ٩٠/١١-٩١ .
(٤) يُنظر : الكتاب : ٥٩/١ ، والمقتضب : ١٨٨/٤ ، وشرح جمل الزجاجي : ٥٩١/١ ، وارتشاف الضرب : ١١٩٧/٣ .
(٥) المقتضب : ١٨٨/٤ .
(٦) يُنظر : الكتاب : ٥٧/١ ، وشرح جمل الزجاجي : ٥٩١/١ .
(٧) يُنظر : شرح جمل الزجاجي : ٥٩١/١ .
(٨) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : أبو البقاء العكبري ، تح : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين : ٣٢٤-٣٢٥ .
(٩) يُنظر : المقتضب : ١٨٩/٤-١٩٠ ، وشرح جمل الزجاجي : ٥٩٢/١ ، وارتشاف الضرب : ١١٩٧/٣-١٢٠٠ ، والجنى الداني : ٣٢٣-٣٢٧، وشرح بن عقيل : ٣٠٣/١-٣٠٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتقدَّم معمول خبرها على اسمها ، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ، وألَّا تتكرر ما ، وألَّا يُبدل من خبرها موجب[1] ، وبخلاف هذه الشروط تهمل ولا تعمل مثلما تكون في لغة تميم غير عاملة . وهي وإن كانت عاملة عمل ليس بالشروط التي استنبطها النحويونَ ، إلَّا أنَّها أضعف منها في العمل ؛ لأنَّ ليس فعل وهي حرف ، والفعل أقوى من الحرف في العمل ، ولأنَّها لا تعمل بالأصالة ، بل تعمل بالحمل على غيرها .

وإعمال (ما) الحجازية عمل (ليس) ، بأن ترفع الاسم وتنصب الخبر مثلما هو عمل ليس عند البصريينَ ، وعند الكوفيين الخبر منصوب بحذف الخافض[2] ، فالأصل في قولنا : ما زيدٌ قائماً ، هو : ما زيدٌ بقائمٍ ، على مذهبهم فلما حُذِفَ حرف الجرِّ ، انتصب المخفوض ، فليس النصب في الخبر بـ(ما) ، بل بحذف الخافض . وقد رُدَّ هذا الوجه في تخريج النصب في خبر ما الحجازية ، بأنَّ النصب فيه قبل الجر ؛ لأنَّ حرف الجر هنا ليس بأصل ، بل هو زائد للتوكيد ، وما كان هذا سبيله ، لا يُجعل أصلاً ، حتى يقال : لما حُذِفَ انتصب مجروره ، ولأنَّ الحذفَ عدم ، والعدم لا يصلح للعملِ[3] ، ومذهب ومذهب الكوفيين هذا بعيدٌ بعض الشيء ، وفيه تكلُّف في التأويل ، فهم يفترضون أنَّ الأصلَ في خبر ما أن يكون بحرف الجرِّ ، ثم يحذفونَه ، وينصبون معموله لحذفه ، هذا أبعد من نصب الخبر بـ(ما) بقياسها على ليس في العمل ، والقياس باب واسع في العربية ، والذي أدى بهم إلى القول بنصب الخبر بحذف الخافض ، هو عدم اختصاص ما ؛ فهي تدخلُ على الاسم والفعل ، وما لا يختص لا يجوز لهُ العمل .

وإعمالها عمل ليس هي اللغة القدمى لأهل الحجاز ، نحو قوله تعالى : ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ ما عاملة عمل ليس ، و(هم) اسمها ، و(أُمَّهَاتِ) خبرها المنصوب ، وقوله تعالى : ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ ، فـ(ما) : نافية عاملة عمل ليس ، و(منكم) : جار ومجرور متعلِّقان بمحذوف في محل نصب حال من أحد ، و(من) : حرف جر زائد مبني على السكون ، و(أحدٍ) : اسم ما الحجازية المرفوع ، وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، و(عنه) : جار ومجرور متعلِّقان باسم الفاعل حاجز ، و(حاجزينَ) : خبرها المنصوب وعلامة نصبه الياء ، وهذه كلُّها قد جاءت على لغة الحجاز القديمة ؛ لأنَّ الأكثر في لغتهم جرُّ خبر ما بالباء ، وعليه أكثر ما جاء في كتاب الله ، حتى أنَّ النحويين لم يجدوا شواهد على نصب خبرها في أشعار أهل الحجاز غير بيت الشاهد المذكور آنفاً ، والشاهد فيه هو قوله : " ما هُمُ أولادهَا " فما هنا عاملة عمل ليس ، وهم اسمها المرفوع ، وأولاد خبرها المنصوب .

---

(١) يُنظر : ارتشاف الضرب : ٣/١٢٠٠-١٢٠١ ، والجنى الداني : ٣٢٨-٣٢٩ ، وشرح ابن عقيل : ١/٣٠٥-٣٠٧ .
(٢) التبيين : ٣٢٤ .
(٣) يُنظر : التبيين : ٣٢٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والقراءة الثانية (بشرٌ) جاءَت على لغة تميم ، برفع الاسمين بعد (ما) المشبهة بـ(ليس)[١] ، وقد حكى الفرَّاء أنَّها لغة نجد[٢] ، وقد زعم الفرَّاء أنَّ قراءة الرفع أقوى الوجهين في اللغة العربية[٣] ، وقد ردَّه الزجاج بأنَّه غلط ؛ لأنَّ أقوى اللغات هي لغة القرآن الكريم ، والرسول ، ولغة تميم لا تجوز القراءة بها هنا إلَّا برواية صحيحة ، والدليل الإجماع في قوله تعالى : ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾، ولم يقرأ أحدٌ ما هُنَّ أُمَّهَاتُهم[٤] ، ودعوى الزجاج هذه غير صحيحة ؛ لأنَّها قراءة عاصم ، والمفضل ، وأبو معمر ، والسلمي[٥] .

والقراءة الثالثة (بشري) وخُرِجت على وجهين : أحدهما : على تأويل معناها ما هذا بمُشْتَرَى ، فوضع المصدر موضع المفعول بهِ كـ(ضَرْبَ الأميرِ) ، أو على تأويل معناه ما هذا بمباعٍ ، وقد وضِعَ المصدر موضع المفعول بهِ كالأوَّل ، إلَّا أنَّ المعنى مختلف . والآخر : أن تكون الباء فيه غير زائدة متعلِّقة بمحذوف ، كالتي في ، هذا العبدُ بألف درهم ، أي ما هذا بثمن ، فيكون الشرى مراداً بهِ المفعول بهِ ، أَي : الثمن المشترى بهِ[٦] .

و" القراءة المعتبرة هي القراءة الأولى ؛ لموافقتها المصحف ، ولمُقابلة البشر للملك"[٧] ، فضلاً على على أنَّها الأصل في القراءة ، وهي المثبتة في المصحف الشريف ، والأكثر في اللغة العربية ، بإعمال ما عمل ليس عند تحقق شروطها .

(١) يُنظر : الكتاب : ٥٩/١ ، والمقتضب : ١٨٨/٤ ، ومجالس ثعلب : أبو العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب ، تح : عبد السلام محمد هارون : ق٢,٥٩٥/١٢ ، وشرح جمل الزجاجي : ٥٩١/١ ، ارتشاف الضرب : ١١٩٧/٣ .
(٢) يُنظر : معاني القرآن : ٤٢/٢ ، وارتشاف الضرب : ١١٩٧/٣ .
(٣) يُنظر : معاني القرآن : ٤٢/٢ .
(٤) يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٠٨/٣ .
(٥) يُنظر : مختصر في شواذ القراءات : ١٥٤ ، والسبعة في القراءات : ٦٢٨ ، وجامع البيان : ٧٤٢ .
(٦) يُنظر : المحتسب : ١٤٢/١-١٤٣ .
(٧) مفاتيح الغيب : ١٣٢/١٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : قواعد أخرى :

وهناك قواعد توجيهية أُخرى كثيرة تخصُّ القياس النحوي وأذكر منها ما نصَّ أبو حيَّان عليه في تفسير البحر المحيط :

١-لا حـــــــــذف إلَّا بـــــــــدليل

وردت القاعدة التوجيهية هذه في ما اعترض فيه أبو حيَّان على كلام ابن عطية على إجازته حذف المفعول الثاني لـ(علم) اليقينية في قوله تعالى : ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُقِيمٌ﴾[١]

قال أبو حيَّان : " **(من يأتيه) مفعول بـ(تعلمون) ، و(من) موصولة ، وتعدى (تعلمون) إلى واحد استعمالاً لها استعمال عرف في التعدية إلى واحد . وقال ابن عطية : " وجائز أن تكون التعدية إلى مفعولين ، واقتصر على الواحد "[٢] . ولا يجوز حذف الثاني اقتصاراً ؛ لأنّ أصله خبر مبتدأ ، ولا اختصاراً هنا ؛ لأنَّه لا دليل على حذفه وتعنتهم بقوله : (من يأتيه) . وقيل : (مَن) استفهام في موضع رفع على الابتداء ، و(يأتيه) الخبر ، والجملة في موضع نصب ، و(تعلمون) معلَّق سدت الجملة مسد المفعولين** "[٣].

والحذف في العربية مرة يكون حذف حرف ، وأُخرى حذف كلمة ، أيَّاً كان موقعها من الجملة ، وأُخرى حذف جملة ، أو جمل ، إلَّا أنَّ هذا الحذف غير متروك هكذا ، بل لهُ شروط، وأوَّل هذه الشروط ، أن يكون ثمة دليلٌ يدلُّ على ما حُذِفَ ، وبخلافه لا يجوز الحذف ، فكيف لنا أن نعلم أنَّ هناك شيئاً محذوفاً من غير أن يكون لهُ دليلٌ يدلنا عليه ؟ .

وما ذكره أبو حيَّان هو أنَّ الفعل (تعلم) من تعلمون ، إمَّا أن يكون بمعنى عرف فيتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ ، مثلما يتعدى عرف إلى واحدٍ ، فإذا كانت (من) اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، و(يأتيه) الخبر ، فتكون (مَن) الاستفهامية وما بعدها قد سدت مسد المفعول لواحد . وإن كانت تعلم من باب اليقين فتتعدى إلى اثنين ، فتسدُّ من الاستفهامية وما دخلت عليه مسدهما .

وإذا كانت تعلم عرفانية ، و(من) موصولة ، في محل نصب المفعول ، وإذا كانت يقينية و(من) موصولة فتكون من المفعول الأوَّل لها ، ومفعولها الثاني محذوفاً ، على ما أجازه ابن عطية ، وقد ردَّ أبو حيَّان ما أجازه ، بأنَّه لا يجوز حذفه هنا اقتصاراً ؛ لأنَّهُ في الأصل خبرٌ للمبتدأ ، لما تقرر في العربية من

---

(١) سورة هود : ٣٩ .
(٢) المحرر الوجيز : ٥٧٤/٤ .
(٣) البحر المحيط : ٢٢٢/٥ ، ويُنظر : الدر المصون : ٣٢٢/٦-٣٢٣ ، واللباب في علوم الكتاب : ٤٨٤/١٠ ، وروح المعاني : ٥١/١٢-٥٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنَّ مفعولي علم اليقينية أصلهما مبتدأ وخبر ، فكيف نُسقط أحدهما بلا دليل يدلُّ عليه ؟ فهذا لا يجوز[١] .

ولا يجوز حذف المفعول الثاني اختصاراً ؛ لأنَّهُ لا دليل على حذفه ، وقد ذكر ابن هشام في شروط الحذف: أنَّ دليله شيئان أولهما : صناعي : الحالي والمقالي ، والآخر : صناعي يختصُّ بمعرفة النحو ؛ لأنَّه قد عُرِفَ من جهة الصناعة النحوية[٢] ، فلا يجوز حذف الشيء من دون دليل يدلُّ عليه في النحو . فكيف لنا أن نعرف أنَّ هناك محذوفاً قد حُذِف ، ما لم نجد دليلاً على حذفه ؟ .

والمحذوف هذا يجب أن يكون ثمة دليلٌ يدلُّ عليه ، وكلما كان الدليلُ عليه واضحاً كان أفضل .

٢-الأولى أن يكون المحذوف من جنس أقرب مذكور

وردت القاعدة التوجيهية في كلام أبي حيَّان على تقدير الفعل المحذوف بعد (كيف) في قوله تعالى : ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً يُرْضُونَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾[٣]

فما ذكره أبو حيَّان هو أنَّ **كيف تأكيد لنفي ثباتهم على العهد . والظاهر أن الفعل المحذوف بعدها هو من جنس أقرب مذكور لها ، وقد حذف للعلم به في كيف السابقة ، والتقدير : كيف لهم عهد وحالهم هذه ؟ ومن مجيء الفعل محذوفاً بعد كيف لدلالة المعنى عليه كقوله تعالى : ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾[٤] ، وقول الحطيئة :**

فَكَيْفَ وَلَمْ أُعْلَمْهُمُ خَذَلُوكُمُ عَلَى مُعْظَمٍ وإنْ أَدِيْمَكُم قدُّوا[٥]

أي : كيف تلومونني على مدحهم ؟ واستغنى عنه ؛ لأنَّه جرى في القصيدة ما يَدلُّ على ما أضمره . وقدر أبو البقاء الفعل المحذوف بعد (كيف) بما ذكره : كيف تطمئنون إليهم ؟[٦] وقدره غيره : كيف لا يقتلونهم ؟[٧] .

ذكر أبو حيَّان أنَّ الفعل بعد اسم الاستفهام كيف في الآية الكريمة قد حُذِفَ للعلم بهِ ، وتقديره : كيف يكون لهم عهد وحالتهم هذه ، والفعل المحذوف بعد كيف هو من جنس أقرب مذكور لكيف ، فقدره (يكون)؛ لأنَّه قد ذُكِرَ بعد كيف السابقة في قوله تعالى : **﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا**

---

(١) يُنظر : شرح ابن عقيل : ٥٥/٢-٥٧ ، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تح : د. محمد إبراهيم البنا وآخرون : ٤٥٢/٢ .

(٢) يُنظر : مغني اللبيب : ٣٢٥/٦ .

(٣) سورة التوبة : ٨ .

(٤) سورة النساء : ٤١ .

(٥) البيت من الطويل وهو للحطيئة ديوانه : ٦٦ وروايته هكذا :

(وكيف ولم أعلمهم خذلوكم على موطنٍ ولا أَديمكم قدُّوا)

(٦) يُنظر : التبيان للعكبري : ٦٣٧/٢ .

(٧) يُنظر : البحر المحيط : ١٥/٥ ، والدر المصون : ١٦/٦-١٧ ، واللباب في علوم الكتاب : ٢٤/١٠-٢٥ ، وروح المعاني : ٥٥/١٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

﴿الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ المَسْجِدِ الحَرَامِ﴾[1] ، وتكون (كيف) حالاً من (عهد) ، وقدره غيره : كيف تطمئنون إليهم ، أو كيف لا يقتلونكم وقد ظهروا عليكم ، إلَّا أنَّ التقدير الأوَّل أرجح ؛ لأنَّه من جنس أقرب مذكور لـ(كيف) ، وقد ذُكِرَ في (كيف) السابقة عليها . وذكر أنَّ مجيء الفعل محذوفاً بعد كيف كثيرٌ لدلالة المعنى عليه ، فكثيراً ما يحذف المستفهم عنه بعد كيف الاستفهامية ؛ لدلالة الجملة الحالية بعده عليه ، نحو قوله تعالى : ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ ، فحُذِفَ الفعل بعد كيف لدلالة المعنى عليه ، وتقديره : كيف تصنعون إذا جئنا من كلِّ أمةٍ بشهيدٍ يشهد عليكم ، وكذلك في قول الحطيئة إذ حُذِف الفعل بعد كيف لدلالة سياق الكلام عليه وتقديره : كيف تلومونني على مدحي لهم ، وأنا أعلم أنَّهم لم يخذلوكم .

فالمحذوف أولى بهِ أن يكون من جنس أقرب مذكورٍ لهُ ؛ لوضوح الدلالة عليه ، ولعدم تكلُّف توجيهات بعيدة ، وهذا المحذوف كلما كان أقل كان أفضل ، مع وجود الدلالة عليه ، فحذف المفرد أولى من حذف المركب ، وحذف المفرد أفضل من حذف الجملة ؛ لعدم التكلُّف في تقدير المحذوف[2] .

٣-حـــذف المفـــرد أسهـــل مـــن حـــــذف الجمـــلة

وردت هذه القاعدة التوجيهية في ترجيح أبي حيَّان لمذهب سيبويه في المخصوص بالذم في قوله تعالى : ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ وَبِئْسَ المِهَادُ﴾[3]

قال أبو حيَّان إنَّ : " **المخصوص بالذم محذوف لدلالة ما قبله عليه ، التقدير : وبئس المهادُ جهنم . وكثيراً ما يحذف لفهم المعنى ، وهذا مما يستدل به لمذهب سيبويه أنه مبتدأ والجملة التي قبله في موضع الخبر**[4] **، إذ لو كان خبر مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ محذوف الخبر للزم من ذلك حذف الجملة برأسها من غير أن يبقى ما يدل عليها ، وذلك لا يجوز ؛ لأنَّ حذف المفرد أسهل من حذف الجملة ، وأمّا من جعل : (المهادُ) ما مهدوا لأنفسهم ، أي: بئسما مهدوا لأنفسهم ، وكان المعنى عنده : " وبئس فعلهم الذي أداهم إلى جهنم "**[5] **، ففيه بُعْدٌ "**[6] .

للمخصوص بالمدح أو الذم موقعان في العربية :

الأوَّل : أن يذكر المخصوص قبل فعل المدح أو الذم (نعم وبئس وما جرى مجراهما) ، ويكون إعراب المخصوص مبتدأ والجملة التي بعده ، جملة المدح أو الذم في موضع الخبر[7] ، ولا خلاف بين النحويين في هذا .

---

(١) سورة التوبة : ٧ .
(٢) يُنظر : البحر المحيط ٤١٠/٢ .
(٣) سورة آل عمران : ١٢ .
(٤) يُنظر : الكتاب : ١٧٦/٢ .
(٥) المحرر الوجيز : ١٦٧/٢ .
(٦) البحر المحيط : ٤١٠/٢ ، ويُنظر : الدر المصون : ٤٣/٣ ، واللباب في علوم الكتاب : ٥٧/٥ .
(٧) يُنظر : المقرب : ١٠٥/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٤٧/٤ ، والمساعد : ١٣٣/٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والثاني : أن يتأخر المخصوص عن فعل المدح ، أو الذم وفاعله ، وهذا الوجه هو الأكثر في الاستعمال ؛ ليحصل التفسير بعد الإبهام[١] ؛ لأنَّ الممدوح أو المذموم أخصُّ من الفاعلِ[٢] . وللنحويين فيه ثلاثة توجيهات : أوَّلها : يكون إعراب المخصوص مبتدأً مؤخراً ، والجملة التي قبله خبراً مقدَّماً . وهذا مذهب سيبويه والأخفش وعليه أكثر النحويين[٣] ، وجزم بتعيينه ابن خروف ؛ لجواز دخول النواسخ عليه[٤]، وقال فيه ابن مالك : " بل هو عندي متعين ؛ لصحته في المعنى ، وسلامته من مخالفة أصل "[٥] ، ، وهو ما يرجحه أبو حيَّان .

وثانيها : أن يكون المخصوص خبراً لمبتدأ واجب الإضمار[٦] ، وقد نُسِبَ هذا المذهب لسيبويه[٧] ، وقال بهِ جماعة من النحويينَ منهم الجرمي ، والمبرد[٨] ، وابن السراج[٩] ، والفارسي[١٠] ، وابن جني[١١] ، ، والسيرافي[١٢] ، والصيمري[١٣] . ونجد هذا الوجه كثيراً في مواضع حذف المبتدأ في باب المبتدأ والخبر[١٤].

وثالثها : أن يكون المخصوص مبتدأً محذوفَ الخبر ، وقد أجاز هذا الوجه ابن عصفور[١٥] ، وقد ردَّه ابن مالك بأنَّ المخصوص هنا ملتزم حذفه ، ولا يوجد خبر ملتزم حذفه إلَّا أن يكون محله مشغولاً بشيءٍ يسد مسده[١٦] .

وأبو حيَّان يذهب مذهب سيبويه في كون المخصوص بالذمِ هنا مبتدأً مؤخراً ، والجملة التي قبله خبره، ويقول في موضعٍ آخر من البحر مبرهناً على صحة مذهب سيبويه : **" إنَّ المخصوص بالذّم ، إن تقدم ، فهو مبتدأ ، وإن تأخر فكذلك ، هذا مذهب سيبويه "**[١٧] ، وبحسب هذا يُبطل أبو حيَّان المذهبين الآخرين من أنَّه خبر لمبتدأ محذوف ، أو مبتدأ محذوف الخبر ؛ لأنَّ على مذهب سيبويه يُحذف المخصوص

---

(١) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٤٦/٤ .
(٢) يُنظر : المقرب : ١٠١/١ .
(٣) يُنظر : الكتاب : ١٧٦/٣-١٧٧ ، وشرح جمل الزجاجي : ٦٠٦/١ ، والمقرب : ١٠٥/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١١١٠/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٤٦/٤ ، وشرح التسهيل : ١٦/٣ ، وارتشاف الضرب : ٢٠٥٤/٤ ، ومغني اللبيب: ٣١٣/٦ ، والمساعد : ١٣٤/٢ ، وشرح التصريح : ٨٣/٢ .
(٤) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٥٤/٤ ، والمساعد : ١٣٥/٢ ، وشرح التصريح : ٨٣/٢ .
(٥) شرح التسهيل : ١٦/٣ .
(٦) يُنظر : شرح جمل الزجاجي : ٦٠٥/١ ، والمقرب : ١٠٥/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١١١٠/٢ ، وشرح التسهيل : ١٦/٣ ، وارتشاف الضرب : ٢٠٥٤/٤ ، والمساعد : ١٣٤/٢ ، وشرح التصريح : ٨٣/٢ .
(٧) يُنظر : الكتاب : ١٧٧/٢ .
(٨) يُنظر : المقتضب ١٣٩/٢ .
(٩) يُنظر : الأصول ١١٢/١ .
(١٠) الإيضاح ، تح : كاظم بحر المرجان : ١١٣ .
(١١) يُنظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٥٤/٤ ، وشرح التصريح : ٨٣/٢ .
(١٢) ارتشاف الضرب : ٢٠٥٤/٤ ، والمساعد : ١٣٤/٢ .
(١٣) يُنظر : التذكرة ، تح : فتحي أحمد مصطفى عليَّ الدين : ٢٧٥/١ .
(١٤) يُنظر : شرح الكافية الشافية : ٣٦٢/١ .
(١٥) يُنظر : شرح جمل الزجاجي : ٦٠٥/١ ، والمقرب : ١٠٥/١ ، وشرح التسهيل : ١٧/٣ ، وارتشاف الضرب : ٢٠٥٤/٤ ، والمساعد : ١٣٤/٢ ، وشرح التصريح : ٨٣/٢ .
(١٦) يُنظر : شرح التسهيل : ١٧/٣ .
(١٧) البحر المحيط : ١٢٧/٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو المبتدأ فقط من الجملة ، أمَّا على المذهبين الآخرينِ ، فتُحْذَف الجملة بأسرها ، متكونة من جزئي إسناد؛ لأنَّنا نقدره خبراً لمبتدأ محذوف ، أو مبتدأ قد حُذِفَ خبره ، فعلى كلا التقديرين تكون ثمة جملة غير موجودة محذوفة من التركيب ، بخلاف ما إذا قدرناه مبتدأ وجملة الذم خبره ، فالمخصوص فقط غير موجود في التركيب ، وقد حُذِفَ المخصوص المفرد للدلالة عليه ، وترجيح أبي حيَّان لمذهب سيبويه هو الأصل في التقدير هنا ؛ لأنَّ حذف المفرد أسهل من حذف الجملة ، والحذف كلما كان أقل كان أفضل مع صحة المعنى؛ لعدم التكلُّف في التقدير ؛ لأنَّ تقدير مفرد محذوف أقلُّ كلفة من تقدير جملة محذوفة .

فضلاً على أنَّنا لو قدرناه على التقديرين الآخرين تكون الجملة المتكونة من ركني الإسناد التي نقدرها فيه محذوفة منفلتة من السياق ؛ إذ لا دليل يدلُّ عليها ، وهذا حذفٌ لا يجوز، ولعلَّ هذا ما أراده ابن مالك عندما اختار مذهب سيبويه وذكر بأنَّه المتعين عنده بقوله : " وسلامته من مخالفة أصل "[1] ؛ لأنَّ حذف المفرد من دون دليل غير جائز فما بالك بحذف الجملة التي لا دليل يدلُّ عليها غير جائز ؛ لأنَّ من الأصول في العربية لا حذف إلَّا بدليل .

(١) شرح التسهيل : ١٦/٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الثالث :

الـتـركـــــــــيـب

www.manaraa.com

أولاً : التقديم والتأخير :

التقديم والتأخير باب واسع في العربية ، وأبو حيَّان يرفضه في كتاب الله تعالى ، إلَّا إذا اقتضت الضرورة ، فهو كثير ما يردُّ على من يقول بهِ في القرآن الكريم ، بل هو عنده يختصُّ بالأشعار ، وكلام العرب ، فيجب أن يُنَزه كتاب الله عنه .

فيقول : " **التقديم والتأخير المختص بضرورة الأشعار ، وبنظم ذوي الانحصار ، منزه عنها كلام الله الواحد القهار** " ، في كلامه على قوله تعالى : ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۞ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ۞ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[1]

فذكر أنَّ **بعض من جمع التفسير ذكر أنَّ آية (سَلْ بَنِى إِسْرائيلَ) مؤخرة في التلاوة ، مقدمة في المعنى ، والخطاب فيها للنبي محمد (ﷺ) ، قال : والتقدير : فإن زللتم إلى آخر الآية : سل يا محمد بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة فما اعتبروا ولا أذعنوا إليها ، هل ينظرون إلَّا أن يأتيهم الله ؟ أي : أنَّهم لا يؤمنون حتى يأتيهم الله**[2] . **ولا حاجة إلى ادّعاء التقديم والتأخير ، بل الآية على ترتيبها أخذ بعضها بعنق بعضٍ ، متلاحمة التركيب ، واقعة مواقعها ، فالمعنى : أنهم أمروا أن يدخلوا في الإسلام ، ثم أخبروا أن من زلَّ جازاه الله العزيز الحكيم ، ثم قيل : لا ينتظرون في إيمانهم إلاَّ ظهور آيات بينات ، عناداً منهم ، فقد أتتهم الآيات ، ثم سلَّى نبيه الكريم (ﷺ) في استبطاء إيمانهم مع ما أتى به لهم من الآيات ، فما آمنوا بها بل بدلوا وغيروا ، ثم توعد تعالى من بدل نعمته بالعقاب الشديد ، فهذه المعاني متناسقة مرتبة الترتيب المعجز ، باللفظ البليغ الموجز ، فدعوى التقديم والتأخير المختص بضرورة الأشعار ، وبنظم ذوي الانحصار ، منزه عنها كلام الواحد القهار**[3] .

فأبو حيَّان يرى أنَّ الكلامَ مستقيمٌ واضحٌ بلا تقديم وتأخير فيه ، بل هو جارٍ على تسلسلٍ في المعنى ، ومرتب الترتيب المعجز ، آخذ بعضه بعنق بعضٍ ، وليس هناك داعٍ إلى تقديم آية على أُخرى في القرآن الكريم ؛ لأنَّ المعنى واضحٌ من دون تقديم آية (سل يا محمد) على آية (هل ينظرون) ، فالآيات على ترتيبها الذي جاءت عليه ، متلاحمة التركيب ، واقعة مواقعها ، والمعنى فيها واضحٌ ، وأحداثها متسلسلة من أمرهم بدخول الإسلام ، ثم إخبارهم بمجازاة الله لهم ، ثم قيل : إنَّهم لا ينتظرون في إيمانهم إلَّا ظهور

---

(١) سورة البقرة : ٢٠٩-٢١١ .
(٢) لم أقف على صاحب هذا القول .
(٣) يُنظر : البحر المحيط : ١٣٧/٢-١٣٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

آيات فقد أتتهم ، ثم سلّى الله تعالى نبيه بسؤالهم ، ثم توعده من يبدل نعمته . فهذه المعاني متناسقة متتابعة من دون الحاجة إلى تقديمٍ فيها ، ولا تأخير .

هذا فيما يحصّ التقديم والتأخير بصورةٍ عامةٍ ، أمَّا بالنسبة للتقديم والتأخير بين أجزاء الجملة الواحدة ، فأبو حيَّان ، لا يرتضيه أيضاً ما وجدت مندوحة عنه ، فالتقديم والتأخير في التوابع في العربية على سبيل المثال ، داخل تحت القاعدة التوجيهية التي وضعها النحويونَ ، وهي : التابع لا يتقدّم على متبوعه ؛ لأنَّه تابعٌ لهُ يتبعه في إعرابه ، فكيف لهُ أن يتقدَّم عليه ؟ . والتوابع في العربية أربعة أوَّلها النعت .

١- الصفة لا تتقدّم على الموصوف

وردت القاعدة التوجيهية هذه في كلام أبي حيَّان على قوله : (من أموالهم) في قوله تعالى : ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[١]

ذكر أبو حيَّان أنَّ قوله : **(من أموالهم) متعلق بـ(خذ) ، وأجازوا أن يكون (من أموالهم) في موضع الحال ؛ لأنَّه لو تأخر لكان صفة ، فلما تقدم كان حالاً**[٢] .

ما ذكره أبو حيَّان أن قوله : (من أموالهم) جار ومجرور متعلِّق بفعل الأمر (خُذ) ، ويجوز فيه أن يكون متعلِّق بمحذوفٍ ، في محل نصب حال من قوله : (صَدَقَةً) ؛ لأنَّه متقدِّم عليها ، فلو تأخر عليها لكان في موضع نصب صفة لـ(صَدَقَةً) ، ولا يجوز لنا القول : بأنَّهُ في محلِ نصب صفة مُقدَّمة لها ؛ لأنَّ النعت لا يتقدم على المنعوتِ ، فلما تقدَّمت انتصبت على الحال منها .

ولما كانت القاعدة التوجيهية تنصُّ على أنَّ الصفة لا يجوز تقديمها على الموصوفِ ، فالقاعدة التوجيهية التي ارتبطت بها هي :

٢- معمول الصفة لا يتقدّم على الموصوف[٣]

وردت القاعدة التوجيهية هذه في كلام أبي حيَّان على متعلِّق قوله : (في أنفسهم) في قوله تعالى : ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا ۞ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾[٤]

ذكر أبو حيَّان أنَّ قوله : **(في أنفسهم) يتعلَّق بقوله : (قُلْ) ، وذكرَ الزمخشري بأنَّهُ متعلِّق بقوله : (بليغاً)**[٥] **، وهذا لا يجوز على مذهب البصريين ؛ لأنَّ معمولَ الصفة لا يتقدَّم عندهم على الموصوف . لو قلت : هذا رجل ضارب زيداً لم يجز أن تقول : هذا زيداً رجل ضارب ؛ لأنَّ حق المعمول ألَّا يحل إلَّا**

---

(١) سورة التوبة : ١٠٣ .
(٢) يُنظر : البحر المحيط : ٩٩/٥ ، والدر المصون : ١١٥/٦ ، واللباب في علوم الكتاب : ١٩٤/١٠ .
(٣) يُنظر : ارتشاف الضرب : ١٩٣٦/٤ .
(٤) سورة النساء : ٦٢-٦٣ .
(٥) يُنظر : الكشاف : ٩٨/٢-٩٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في موضعٍ يحلُ فيه العاملُ ، ومعلوم أنَّ النعتَ لا يتقدَّم على المنعوتِ ؛ لأنَّه تابع والتابع في ذلك بمذهب الكوفيينَ . وحكى عن مجاهد أنَّه متعلق بقوله : (مصيبة) ، وهو مؤخر بمعنى التقديم[1] **، وهذا ينزه مجاهد أن يقوله ، فإنَّه في غاية الفساد**[2] .

ذكر أبو حيَّان أنَّ قوله : (في أنفسهم) فيه أوجه : الأوَّل : أن يكون متعلِّقاً بقوله : (قلْ) ، ولا إشكال في هذا الوجه .

والوجه الثاني : هو ما ذكره الزمخشري بأنَّه متعلِّق بقوله : (بليغاً) المتأخر عنه ، وردَّ عليه أبو حيَّان بأنَّه لا يجوز على مذهب البصريين ؛ لأنَّ قوله : (في أنفسهم) معمول لـ(بليغاً) وهو صفة للقول ، فلا يجوز أن تتقدَّم على الموصوف ، ولا يجوز تقدِّيم معمولها عليه كذلك عند البصريينَ ؛ لأنَّ حق المعمول ألَّا يقع إلَّا في موضع يقع فيه العامل ؛ لأنَّ الصفة هنا لا يجوز لها أن تتقدَّم على الموصوف ؛ لأنَّها تابعةٌ لهُ ، فكذلك لا يجوز أن يتقدَّم معمول الصفة على الموصوف ، فقولهم : هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً ، لا يجوز فيه القول : هذا زيداً رجلٌ ضاربٌ؛ لأنَّ زيداً معمول لصفة الرجل ضارب ، وهذه الصفة لا يجوز تقديمها على موصوفها وهو الرجل ، فكذلك لا يجوز تقدِّيم معمولها عليه .

وقد أجاز الزمخشري والكوفيون هذا الوجه ؛ لأنَّهم يجيزون تقديم الصفة على الموصوفِ ، وقول البصريينَ إنَّ المعمولَ لا يحلُّ إلَّا في موضع يحلُّ فيه العاملُ ، غير مرتضى عندهم ؛ لأنَّهم وجدوا القاعدة هذه منخرمة في قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۞ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾[3] ، فـ(اليتيمَ) منصوب بـ(تقهر) ، و(السائل) منصوب بـ(تنهر) ، وقد تقدما على العامل فيهما على الرغم من امتناع ذلك ؛ لأنَّ أمَّا لا يليها الأفعال ، فتقدَّم هنا معمول المجزوم على الجازم ، ولا يجوز تقدُّم المجزوم على الجازم[4] .

وسبقت مناقشة الآية من سورة الضحى ، وترجيح مذهب المبرد والكوفيينَ ومن سار بركبهم[5] في تقديم تقديم معمول خبر ليس عليها ، ولم يرد أبو حيَّان على الكوفيينَ هناك . وهنا نراه يُضعف مذهب الكوفيينَ بردِّهُ على الزمخشري إجازته تقديم معمول الصفة على الموصوفِ ، ويختار مذهب البصريينَ فيه ؛ لأنَّ الصفة لا تتقدَّم على الموصوفِ ، فلا يتقدَّم معمولها على الموصوف ؛ ولأنَّ الصفة قوله : (بليغاً) اسم وليس فعلاً، فلا يتصرَّف في معموله ، بأن يعملَ الاسم في معموله متأخراً عنه ؛ لأنَّ من خصائص الأفعال المتصرِّفة التصرُّف في معمولها بالتقديم والتأخير .

---

(١) يُنظر : المحرر الوجيز : ٥٩٣/٢ .
(٢) يُنظر : البحر المحيط : ٢٩٣/٣-٢٩٤ ، والدر المصون : ١٦/٤-١٨ ، واللباب في علوم الكتاب : ٤٦٠/٦-٤٦٢ ، وروح المعاني : ٦٩/٥ .
(٣) سورة الضحى ٩-١٠ .
(٤) يُنظر : الدر المصون : ٢٩٣/٦ ، واللباب في علوم الكتاب : ٤٤٣/١٠ ، وروح المعاني : ١٤/١٢-١٥ .
(٥) يُنظر : الرسالة نفسها ٤٦-٤٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والوجه الثالث : هو ما نُسِبَ إلى مجاهد بأن يكون متعلِّقاً بقوله : (مصيبةٌ) ، وهو وجه ضعيفٌ ؛ لطول الفصل بينهما بجملٍ كثيرةٍ ، فضلاً على رجحان غيره من دون مخالفة قاعدة نحوية أو فساد معنى ، والحمل على الأقوى أولى من الحمل على الأضعف ، بل الظاهر فساده ، وقد ردَّهُ أبو حيَّان ونزه مجاهد أن يقول مثله ، ووصفه بأنَّه في غاية الفساد .

ويبدو أنَّ الوجه الأوَّل هو الراجح هنا ، وهو ما اختاره أبو حيَّان ؛ لأنَّه متعلِّق بفعل متقدِّمٍ عليه ، والوجه الثاني يكون متعلِّقاً باسم متأخرٍ عنه ، وتعلقه بالفعل أولى من تعلقه بالاسم زيادة على أن تعلّق الشيءِ بما هو متقدِّمٌ عليه أولى من تعلَّقه بما هو متأخرٌ عنه .

٣- رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد

وردت القاعدة التوجيهية هذه في كلام أبي حيَّان على أوجه نصب (حقاً) في قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾[١]

ذكر أبو حيَّان أنَّ **ابن عطيّة قال : " (حَقّاً) مصدر مؤكد كذا نصَّ عليه سيبويه**[٢] ، **وهو المصدر غير المنتقل والعامل فيه أحقُّ ذلك حقاً** "[٣] ، **ومعنى ذلك أنَّ حقاً تأكيدٌ لما تضمنته الجملة من الإسناد الخبري وأنَّه لا مجاز في ذلك الإسناد . وذكر الزمخشري أنَّهُ صفةٌ للمصدر المحذوف أي : أولئك هم المؤمنون إيماناً حقًّا**[٤] ، **وهو مصدر مؤكد لجملة أولئك هم المؤمنون كقوله : هو عبد الله حقاً أي : حقَّ ذلك حقاً . وأبعد من زعم أن الكلام قد تمَّ عند قوله : (أولئك هم المؤمنون) ، وأنّ حقاً متعلق بما بعده أي : حقاً لهم درجات**[٥] ؛ **لأنَّ انتصابَ حقاً على هذا التقدير يكون عن تمام جملة الابتداء بمكان التأخير عنها ؛ لأنَّه مصدر مؤكد لمضمون الجملة فلا يجوز تقديمه وقد أجازه بعضهم وهو ضعيف**[٦] .

ما ذكره أبو حيَّان أنَّ في نصب (حقاً) في الآية ثلاثة أوجه : الأوَّل ، وهو الراجح : أن يكون مصدراً مؤكداً لمضمون الجملة التي تسبقه ، وهي ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ، والعاملُ فيه فعلٌ محذوفٌ تقديره : أحقُّ ذلك حقاً ، وهو ما نصَّ عليه سيبويه ، فقال في باب ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله : " وذلك قولك : هذا عبد الله حَقّاً ، وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ "[٧] ، وقال أيضاً : " يُنصَب على إضمار فعل غير

---

(١) سورة الأنفال : ٤ .
(٢) يُنظر : الكتاب : ٣٨٣/١-٣٨٤ ، والمقتضب : ٢٦٦/٣ .
(٣) المحرر الوجيز : ١٣٧/٤ .
(٤) يُنظر : الكشاف : ٥٥٣/٢ ، والفريد في إعراب القرآن : ١٨٦/٣ .
(٥) يُنظر : الكشف والبيان : ٣٢٨/٤ .
(٦) يُنظر : البحر المحيط : ٤٥٥/٤ ، والدر المصون : ٥٥٨/٥-٥٥٩ ، واللباب في علوم الكتاب : ٤٤٩/٩ ، وروح المعاني المعاني : ١٦٧/٩ .
(٧) الكتاب : ٣٧٨/١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كلامك الأوَّلِ ؛ لأنَّهُ ليسَ في معنى كَيْفَ ولا لِمَ كأنَّهُ قالَ : أَحُقٌّ حَقّاً ، فجعله بدلاً كظَنَّاً من أظُنٌّ "[1] ، وقد استُغني عن ذكر الفعل ؛ لأنَّ ما قبله صارَ بدلاً عنه[2] .

والثاني : أن يكون نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ ، وهو ما قاله الزمخشري ، وتقدير الكلام عنده : أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ إيماناً حَقّاً .

والثالث : أن يكون مصدراً مؤكداً لمضمون الجملة التي بعده ، أي : أنَّ الكلام قد تَمَّ عند قوله : (المؤمنونَ) ، و(حقّاً) متعلِّق بالجملة التي بعده ، وهي (لهم درجاتٌ) ، وهو وجهٌ ضعيفٌ؛ لأنَّ (حقّاً) يكون منتصباً على هذا التقدير بعد تمام جملة الابتداءِ ، وهو متقدِّمٌ عليها بمكان التأخر عنها ، ولا يجوز هذا ؛ لأنَّ (حقّاً) مصدرٌ مؤكدٌ لمضمون جملة الابتداء التي بعده وهذا لا يجوز ؛ لأنَّ المؤكَّد يسبق المؤكِّد في العربية ؛ لأنَّهُ تابع لهُ ، والتابع لا يتقدَّم على متبوعه ، وقد يُقال : التوكيد يتبع المؤكد في إعرابه ، فيتأخر عنه ، ولكن المصدر المؤكد لا يتبعه في الإعراب ؛ لأنَّه منصوبٌ ؟ ، وإن كان منصوباً فهو يبقى مؤكداً لشيءٍ قد ذُكر قبله ؛ لأنَّ الشيء لا يؤكد قبل ذكره ، بل يُذكر أولّاً ثم يؤكد ، فالتأكيد يكون زيادة معنى على معنى الشيء المؤكد وإثباته .

وكذا الأمر فيما يخصّ بقية التوابع ، فلا يجوز أن تتقدَّم على متبوعها ؛ لأنَّها إنَّما جاءَت تابعة لهُ فلا ينبغي لها التقدُّم عليه . هذا فيما يخصّ الترتيب بين أجزاء الجملة الواحدة ، أمَّا الترتيب بين اجتماع أكثر من تابع للشيءِ الواحد ، أو مجيء التابع بأكثر من صورةٍ واحدةٍ ، فالنحويونَ لم يتركوا الأمر هكذا ، بل صاغوا قواعدهم التوجيهية في ترتيبها بحسب ما جاءَ منها في القرآن الكريم وكلام العرب .

٤- الأحسن والأكثر في لسان العرب أنَّه إذا اجتمعتْ أوصاف متغايرة بُدِيء بالاسم ، ثم الجار والمجرور ، ثم بالجملة

وردت القاعدة التوجيهية هذه في كلام أبي حيَّان على ترتيب أوصاف (جَنَّةٍ) في قوله تعالى :﴿**وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**﴾[3]

ذكر أبو حيَّان أنَّ **جملة (أَصَابَهَا وَابِلٌ) في موضع جر صفة لـ(جنةٍ) ، وبدىء بالوصف بالمجرور ، ثم بالوصف بالجملة ، وهذا هو الأكثر في لسان العرب ، وقد ابتدأ بالوصف الثابت ، وهو : كونها بربوة،**

(١) الكتاب : ٣٨٣/١ .
(٢) يُنظر : المقتضب : ٢٦٦/٣ .
(٣) سورة البقرة : ٢٦٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم بالوصف العارض ، وهو إصابتها بالوابل ، ويجوز أن تكون جملة (أَصَابَهَا وَابِلٌ) في محل نصب حال من (جنةٍ) ؛ لأنَّها نكرة ، وقد وصفت حالاً من الضمير في الجار والمجرور[1] .

ذكر أبو حيَّان وجوهاً في إعراب جملة (أصابها وَابِلٌ) : الأوَّل : أن جملة (أصابها) في محل جرٍّ صفة لـ(جنةٍ) ، وقد وصِفت الجنة أنَّها (بربوةٍ) ، قبل وصفها بالجملة ، وهذا هو الأكثر في كلامِ العربِ ، عند اجتماع أوصاف متغايرة للشيء الواحد ، فيكون ترتيبها الوصف المفرد أوَّلاً ، ثم الوصف بالجار والمجرور ، ثم الوصف بالجملة ، وهنا اجتمع الوصف بالجار والمجرور ، والوصف بالجملة ، فقُدِّمَ الوصف بالجار والمجرور ، على الوصف بالجملة . وهذه الجنة ابتدأ فيها بالوصف الثابت وقد جاء بالجار ومجروره ، وهو كونها بربوةٍ ، أي : مرتفع ، ثم وصِفَت بالوصف العارض بالجملة ، وهو إصابتها بالوابلِ ، فهو عارض عليها ، وليس دائماً فيها ، وهذا هو الوجه الأوَّل الذي ذكره أبو حيَّان في توجيه إعراب جملة (أصابها) .

والوجه الثاني : أنَّها يجوز فيها أن تكون في محل نصب حالاً من (جنةٍ) ، وجاز هذا الوجه ؛ لأنَّ النكرة (جنةٍ) قد تخصصت بالجار والمجرور .

والوجه الثالث : هو أن تكون جملة (أصابها) في محل نصب حالاً من الضمير في الجار ومجروره (بربوةٍ) .

ويجوز وجهٌ رابعٌ فيها : وهو أن تكون في محل جرٍّ صفة لـ(ربوةٍ) ؛ لأنَّ الجنة بعض الربوة[2] .

وتكررت القاعدة التوجيهية المذكورة آنفاً في كلامِ أبي حيَّان على قوله تعالى : **﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ۞ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾**[3]

فذكر أنَّ **قوله : (وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ) معطوف على قوله : (وجيهاً) أي : ومقرباً من جملة المقربين ، وجاءت هذه الحال هكذا ؛ لأنَّها فاصلة ، وعطف (يكلم) وهو حال أيضاً على (وجيهاً) ونظيره : ﴿إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾**[4] **أي : وقابضات . وكذلك : ويكلم ، أي : ومكلماً . وجاءَ في الحال الأولى بالاسم ؛ لأنَّ الاسم هو الدال على الثبوت ، وجاءت الحال الثانية جاراً ومجروراً ؛ لأنَّه يقترب من الاسم ، وجاءت الحال الثالثة جملة ؛ لأنَّها في الرتبة الثالثة . ألا ترى في الحال وصف في المعنى ؟ ، فكما أن الأحسن والأكثر في لسان العرب أنَّه إذا اجتمعت أوصاف متغايرة بدىء بالاسم ، ثم الجار**

---

(١) يُنظر : البحر المحيط : ٣٢٤/٢ ، والدر المصون : ٥٩٢/٢ ، واللباب في علوم الكتاب : ٤٠٠/٤ .
(٢) يُنظر : التبيان للعكبري : ٢١٦/١ .
(٣) سورة آل عمران : ٤٥ – ٤٦ .
(٤) سورة الملك : ١٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمجرور ، ثم بالجملة ، كقوله تعالى : ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مّنْ ءالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾[1] فكذلك الحال ، بدىء بالاسم ، ثم الجار والمجرور ، ثم بالجملة . وقد جاءت جملة الحال مضارعة ؛ لأنَّ الفعل يشعر بالتجدد ، مثلما يُشعر الاسم بالثبوت[2] .

ذكر أبو حيَّان أنَّ قوله : (وجيهاً) انتصب على الحال من قوله : (عيسى) ، وكذلك قوله : (من المقربينَ) عُطِفَ عليه في محل نصب حال ثانية من عيسى ، وقوله : (يُكَلِّمُ) عُطِفَ على (وجيهاً) في محل نصب حال ثالثة من عيسى ، وقد جاز عطف الفعل (يُكَلِّمُ) على الاسم (وجيهاً) ؛ لأنَّهُ مؤولٌ بهِ ، أي : مكلماً ، وهذا شائع في العربية ، نحو قوله تعالى : ﴿**إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ**﴾ فعطف الفعل يقبض على الاسم صافات ؛ لأنَّ الفعل في تقدير الاسم ؛ أي : قابضات ، وقوله : (ومن الصَّالحينَ) معطوف أيضاً على (وجيهاً) في محل نصب حال رابعة من عيسى . فهذه أربعة أحوالٍ لشيءٍ واحدٍ ، وقد جاء ترتيبها على نحو ما كان في الصفات المتغايرة للشيءِ الواحدِ عند اجتماعها ؛ لأنَّ الأحوال ما هي إلَّا وصف في المعنى ، فكما أن الأحسن في كلامِ العربِ عند اجتماع الأوصاف المتغايرة ، أن يبدأ فيها بالوصف المفرد ، ثم بالجار والمجرور ، ثم بالجملةِ ، فكذلك هي هنا .

إذ بُدِئ فيها بذكر الحال المفرد (وجيهاً) فجيء بها على الأصل اسماً صريحاً ، ثم ذكر الحال الثانية الجار والمجرور ، وجاء بها شبه جملة ؛ لمناسبة الفاصلة ، فلو كان قد جاءَ بها اسماً صريحا (مقرباً) لفاتته الفاصلة القرآنية ، وجاء بالحالِ الثالثة جملة فعلية ، وقد عطف الفعل فيها على الاسمِ ؛ لأنَّه مؤول بالاسم .

ومثل هذا قوله تعالى : ﴿**وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مّنْ ءالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ**﴾ إذ اجتمعت في الآية صفات للرجل مختلفة ، بدأ بوصف الرجل أوَّلاً بالاسم المفرد (مؤمنٌ) ، ثم جاء بعده بالوصف شبه الجملة من الجار والمجرور (من ءالِ فرعونَ) ، ثم جاء بالوصف جملة (يكتمُ إِيمَانَهُ) على الترتيب المعهود في الصفات المتغايرة إذا اجتمعت .

وقد جاء بالحال الأوَّلى اسماً ؛ لأنَّ الاسم يدلُّ على الثبوت والاستقرار في الشيء ، فصفة الوجاهة ثابتةٌ فيه مستقرة ولا يفارقها ؛ لتأكيد هذا المعنى قال : (في الدنيا والآخرةِ) ، وجاء بالحال الثانية شبه جملة من الجار والمجرور ؛ لأنَّها تقترب من الاسم ، وجاء بالحالِ الثالثة جملة فعلية فعلها مضارع ؛ لمناسبة المعنى الموضوع لأجله ؛ لأنَّ الفعل يُشعر بالتجدد وكان مضارعاً ؛ ليشعر بالتجدد والاستمرار في تكليم الناس .

---

(١) سورة غافر : ٢٨ .
(٢) يُنظر : البحر المحيط : ٤٨٢/٢-٤٨٣ ، والدر المصون : ١٧٧/٣-١٧٨ ، واللباب في علوم الكتاب : ٢٢٦/٥-٢٢٧ ، وروح المعاني : ١٦٢/٣-١٦٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا فيما يخصّ اجتماع أكثر من صورة واحدة لتابع معين في الكلام ، وعند اجتماع توابع مختلفة ، فالقاعدة التوجيهية في ترتيبها هي :

٥- إذا اجتمعت الصفة والبدل وعطف البيان ، تُقدَّم الصفة على البدل وعطف البيان

وردت القاعدة التوجيهية هذه في ما اعترض فيه أبو حيَّان على من أعرب جملة (تغشى) صفة في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ بَعْدِ الغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الحَقِّ ظَنَّ الجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَّنَا مِنَ الأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُلْ لَّوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ القَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾[١]

ذكر أبو حيَّان أنَّ **قراءة حمزة والكسائي : (تغشى)[٢] حملاً على لفظ (أمنة) وقالوا : الجملة في موضع الصفة ، وهذا ليس بواضح ؛ لأنَّ النحويينَ نصوا على أنَّ الصفةَ مقدمةٌ على البدلِ وعلى عطفِ البيانِ إذا اجتمعت . فمن أعرب نعاساً بدلاً أو عطف بيان لا يتم له ذلك ؛ لأنَّه مخالف لهذه القاعدة ، ومن أعربه مفعولاً من أجله ففيه أيضاً الفصل بين النعت والمنعوت بهذه الفضلة . وفي جواز ذلك نظر مع ما نبهنا عليه من فوات الشرط وهو : اتحاد الفاعل . فإن جعلت تغشى جملة مستأنفة وكأنَّها جواب لسؤال من سأل : ما حكم هذه الأمنة ؟ فأخبر تعالى تغشى طائفة منكم ، جاز ذلك . وقال ابن عطية : " أسند الفعل إلى ضمير المبدل منه "[٣] . لما أعرب نعاساً بدلاً من أمنة ، كان القياس أن يحدث عن البدل لا عن المبدل منه ، فحدث هنا عن المبدل منه . فإذا قلت : إنَّ هنداً حسنها فاتن ، كان الخبر عن حسنها ، هذا هو المشهور في كلام العرب . وأجاز بعض أصحابنا أن يخبر عن المبدل منه كما أجاز ذلك ابن عطية في الآية ، واستدل على ذلك بقوله :**

إِنَّ السُّيُوفَ غُدُوَّهَا وَرَوَاحُهَا تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ[٤]

فقال : تركت ، ولم يقل تركاً ، فأعاد الضمير على المبدل منه وهو السيوف ، والضمير في كأنه ولم يعد على البدل وهو (غدوها ورواحها) . ولا حجة فيما استدل به لاحتمال أن يكون انتصاب غدوها

---

(١) سورة آل عمران : ١٥٤ .
(٢) يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤٧٩/١ ، والسبعة في القراءات : ٢١٧ ، والحجة لابن خالويه : ١١٤، ٣٥٨، والحجة للقراء السبعة : ٨٨/٣ ، والمبسوط : ١٧٠ ، والتذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون :، تح : أيمن رشدي سويد : ٢٩٧/٢ ، وحجة القراءات : ١٧٦ .
(٣) المحرر الوجيز ٣٩٣/٢ .
(٤) البيت من الكامل وهو للأخطل من قصيدة له في مدح العباس بن محمد بن عبد الله بن العباس ديوانه : ٤٤ ، وهو من شواهد : المساعد : ٤٣٧/٢ ، والمقاصد الشافية : ٢١٩/٥ ، وخزانة الأدب : ١٩٩/٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورواحها على الظرف لا على البدل ؛ لأنَّه يجوز أن يخبر عن الاثنين اللذين لا يستغني أحدهما عن الآخر ، كاليدين والرجلين والعينين والحاجبين إخبار الواحد . كما قال :

لِـــمَـنْ زَحْـــلُـوقَـــةٌ زُلٌ بِهَـــا الـــعَـيْـنَـانِ تَـنْـهَـــلُ[1]

فقال : تنهل ولم يقل : تنهلانِ . وقرأ الباقون : يغشى بالياء ، حمله على لفظ النعاس[2] .

ذكر أبو حيَّان أن قراءة الجمهور في الآية هي : (يغشى) حملاً على لفظ النعاس ، وجملة تغشى في محل نصب صفة للنعاسِ ، ومنكم متعلق بمحذوف صفة لـ(طائفة) .

وقراءة حمزة والكسائي (تغشى) بالتاء حملاً على لفظِ (آمنة) ، خرجوها على أنَّ جملة تغشى في محل نصب صفة لـ(أمَنَةً) ، وهذا التخريج يَشْكُل من وجهين : أحدهما : أنَّ النحويين نصوا على أنَّ النعتَ يُقدَّم على غيره من التوابع عند اجتماعها ، إذ يُبدأُ فيها بالنعت ، ثم التوكيد ، ثم البدل ، ثم العطف[3] ، ويبدأ بالنعت قبل التوكيد ؛ لأنَّ النكرة لا تؤكد ، والتأكيد قبل البدل ؛ لأنَّ مدلول التوكيد ، مدلول متبوعه الحقيقي ، ومدلول البدل غير مدلول متبوعه الحقيقي ، والبدل قبل العطفِ ؛ لأنَّ المنسوقَ أجنبي من متبوعهِ ، والبدل نسبته معنوية إلى المبدل منه ، أمَّا بالكلية ، أو بالبعضية ، أو بالاشتمالية ، وبدل الغلط نادر[4] . ونقل الرضي عن ابن كيسان أنَّه يُقدِّم التأكيد على النعتِ ؛ لأنَّ النعتَ يفيد ما لا يفيده الأوَّل ، بخلافِ التأكيد[5] .

هذا هو ترتيب التوابع عند النحويينَ في حال اجتماعها بعضها مع بعض ، ويرى المجاشعي (ت٤٧٩هـ)[6] ترتيباً مغايراً لما يراه النحاة فيرتبها بأنْ يكون التأكيد اللفظي أولاً ، ثم المعنوي ، ثم عطف البيان؛ لأنَّه مبين عن الأوَّلِ بغير لفظهِ ، ثم النعت بعده ؛ لأنَّه يتمم الاسم الأوَّل ، ثم البدل ؛ لأنَّه قد يكون الأوَّل في المعنى ، وقد يكون بعضه ، وقد يكون غيره ، ثم عطف النسق ؛ لأنَّه على كلِّ حالٍ غير الأوَّلِ[7] .

وعلى الترتيبينِ كليهما يكون النعتُ مُقدَّماً على البدلِ وعطف البيان ، وبحسب هذا ينتقض توجيه من جعلَ جملة (تغشى) صفة لـ(أمَنَةً) ، فلو أعربنا (أمَنَةً) مفعولاً بهِ ، و(نعاساً) بدلاً أو عطف بيان لها ، فلا

---

(١) البيت من الهزج لامرئ القيس ديوانه : ١٥٤ .
(٢) يُنظر : البحر المحيط : ٣/٩٣-٩٤ ، والدر المصون : ٣/٤٤٥-٤٤٦ ، واللباب في علوم الكتاب : ٥/٦١٠-٦١١ ، وروح المعاني : ٤/٩٤ .
(٣) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : ٢/٣٩٤ ، والمقرب : ٢/٣٢٦ .
(٤) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : ٢/٣٩٤ .
(٥) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : ٢/٣٩٤ .
(٦) أبو الحسن المجاشعي علي بن فضّال (ت٤٧٩هـ) ، ومن مؤلفاته : الإكسير في التفسير ، وشرح عنوان الأدب ، وشجرة وشجرة الذهب في معرفة أئمة الأدب .
(٧) يُنظر : شرح عيون الإعراب ، تح : حنا جميل حداد : ٧٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجوز أن تكون (تغشى) صفة لها ؛ لأنَّها لو كانت صفة لها لتقدمت على البدل ، أو عطف البيان (نعاساً) على القواعد النحوية في ترتيبِ التوابعِ .

والآخر : أنَّ الأشهر في كلامِ العربِ أن تُحدث عن البدل لا عن المبدل منه[١] ، وهذا القياس فيه ، ولكن هنا بجعلهم (نعاساً) بدلاً من (أمَنَةً) ، حدث عن المبدل منه (أمَنَةً) لا عن البدل ، وبحسب هذا يضعف هذا الوجه . وقد أجاز بعضُ النحويينَ أن يخبر عن المبدل منه لا عن البدل كما في الشاهد ، فجعل الخبر للمبدل منه (السيوف) وليس للبدل ، ولو كان الخبر للبدل (غدوها ورواحها) لقال : تركا بالتثنية[٢] .

وقد ردَّ هذا الوجه أبو حيَّان بأنَّهُ يجوز أن يكون نصب (غدوها ورواحها) في البيتِ على الظرف لا على البدل وبحسب هذا ينتفي إثبات إجازة أن يُحدث عن المبدل منه لا عن البدل ، ولأنَّهُ يجوز أن يُخبر عن الاثنين اللذين لا يستغني أحدهما عن الآخر إخبار الواحد مثل الشاهد ، إذ قال في (العينان) : تنهل ، ولم يقل : تنهلانِ ، فأخبر عن الاثنين اللذين لا يستغنيان عن بعضهما إخبار الواحد .

وإن أُعرِبَ (نعاساً) مفعولاً من أجله ، يلزم فيه الفصل بين النعت (أمَنَةً) ومنعوته جملة (تغشى) ، بالمفعول لهُ (نعاساً) ، وفي الفصل بين النعت ومنعوته نظرٌ ، وإن أُعرِبَ (نعاساً) مفعولاً بهِ و(أمَنَةً) حالاً ، يلزم أيضاً الفصل بين الحال وصاحبه ، بالمفعول بهِ الفضلة (نعاساً) .

ورجح أبو حيَّان ، والسمين الحلبي ، وابن عادل ، والآلوسي بأن تكون جملة (تغشى) مستأنفة ، وكأنَّها جواب لسؤال من سألَ : ما حكم هذه الأمنة ؟ فأُجيبَ تغشى طائفةٌ منكم .

نأتي إلى الفصل ، وما أعنيه بالفصل هنا هو الفصل بين أجزاء الجملة الواحدة ، وقد سبق الفصل بين العامل والمعمول في الفصل الأوَّل ، وهنا سوف يكون إكمالاً للموضوع ، بتناول الفصل بين المتلازمين ، كالنعت ومنعوته ، والصفة وموصوفها ، وغيرها . ومن القواعد التوجيهية فيه هنا :

٦- لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي

وقد وردت القاعدة التوجيهية هذه في اعتراض أبي حيَّان على جعل الرازي قوله : (العزيزِ الحَكِيمِ) صفة لـ(الكتاب) في قوله تعالى : ﴿**حم ۞ تَنْزِيلُ الكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الحَكِيمِ**﴾[٣]

ذكر أبو حيَّان أن قوله : (العَزِيزُ الحَكِيمُ) **ذكر الرازي أنَّهُ يجوز جعله صفة لله ، فيكون ذلك حقيقة ؛ وَإِنْ جَعَلْنَاهُ صفة للكتاب ، كان ذلك مجازاً ؛ والحقيقة أولى من المجاز ، مع أن زيادة القرب توجب الرجحان**[٤] **، ولا يجوز جعله صفة للكتاب . إذ لو كان صفة للكتاب لوليه ، فيكون التركيب : تنزيل**

---

(١) يُنظر : المقتضب : ١١١/٣ .
(٢) يُنظر : المساعد : ٤٣٧/٢ ، والمقاصد الشافية : ٢١٩/٥ ، وخزانة الأدب : ٢٠٠/٥ .
(٣) سورة الجاثية : ١-٢ .
(٤) يُنظر : مفاتيح الغيب : ٢٥٧/٢٧-٢٥٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكتاب العزيز الحكيم من الله ؛ لأنَّ (من الله) ، إما أن يكون متعلقاً بـ(تنزيل) ، وهو خبرٌ لـ(حم) ، أو لمبتدأ محذوف فلا يجوز الفصل به بين الصفة والموصوف ، لا يجوز أعجبني ضرب زيد سوط الفاضل ؛ أو يكون في موضع الخبر ، و(تنزيلُ) مبتدأ ، فلا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف أيضاً ، لا يجوز ضرب زيد شديد الفاضل ، والتركيب الصحيح في نحو هذا أن يلي الصفة موصوفها[1] .

ذكر أنَّ قوله تعالى : (العزيزِ الحَكِيمِ) صفتان مجرورتان للفظ الجلالة الله ، ولا إشكال في هذا الإعراب ، وقد أجاز هذا الوجه الرازي ، وهما صفتان لله على الحقيقة ، وأجاز أن يكونا صفتين للكتاب مجازاً ، والحقيقة أولى من المجاز ، فضلاً عن أنَّ القربَ يوجب رجحان الأوَّل ، بأن يكونا صفتين لله تعالى . وقد ردَّ ما أجازه الرازي بأنَّهما صفتان للكتاب ؛ لأنَّهُ لا يجوز الفصل بين الصفة وموصوفها بالأجنبي ، وعلى هذا الوجه يكون بينهما فاصلٌ أجنبي من الصفة وموصوفها ؛ لأنَّ قوله : (من الله) أما أن يكون متعلِّقاً بخبر حم (تنزيلُ) ، أو أن يكون في موضع رفع خبر للمبتدأ (تنزيلُ) وعلى التقديرين كليهما يكون ثمة فاصل بين الصفتينِ (العزيزِ الحَكِيمِ) وموصوفهما (الكتابِ) أجنبي منهما ؛ لأنَّ قوله : (من اللهِ) على التقديرينِ كليهما أجنبي من الصفة والموصوف إذ لا تعلُّق لهُ بهما ، فلا يجوز الفصل بهِ بينهما لهذا ، فالتركيب الصحيح في نحو هذا بأن يكون الفاصل أجنبياً من الصفة والموصوف ، هو أن تلي الصفة لموصوفها ، بلا فصل بينهما .

ويجوز الفصل بين الصفة والموصوف بما هو متعلِّقٌ بهما ، أو بأحدهما ، نحو ما جاءَ من كلامِ أبي حيَّان على نصب جملة (لم تكن) في قوله تعالى : ﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ المَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا قُلِ انْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ**﴾[2]

قال أبو حيَّان إنَّ قوله : " **(لم تكن) صفة ، وجاز الفصل بالفاعل بين الموصوف وصفته؛ لأنَّه ليس بأجنبي إذ قد اشترك الموصوف الذي هو المفعول والفاعل في العامل ، فعلى هذا يجوز ضرب هنداً غلامها التميمية ، ومن جعل الجملة حالاً**[3] **أبعد ، ومن جعلها مستأنفة**[4] **فهو أبعد** "[5] .

ما ذكره أبو حيَّان هو أنَّ في قوله : (لم تكن) ثلاثة أوجه إعرابية : الوجه الأوَّل : أن يكون في محل نصب صفة لقوله : (نفساً) ، فيكون الإعراب (لم) : أداة نفي وجزم وقلب ، و(تكن) : فعلاً مضارعاً ناقصاً مجزوماً بالسكون ، واسمها ضميراً مستتراً جوازاً تقديره (هي) ، و(آمنَتْ) : آمن فعل ماضٍ مبني على الفتح لاتصاله بتاء التأنيث ، وفاعلها مستتر جوازاً تقديره (هي) ، والجملة من آمنت وفاعلها المستتر في محل

(١) يُنظر : البحر المحيط : ٤٢/٨-٤٣ ، والدر المصون : ٦٣٣/٩ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٣٩/١٧ .
(٢) سورة الأنعام : ١٥٨ .
(٣) يُنظر : التبيان للعكبري : ٥٥٢/١ .
(٤) يُنظر : التبيان للعكبري : ٥٥٢/١ .
(٥) البحر المحيط : ٢٦٠/٤ ، ويُنظر : الدر المصون : ٢٣٣/٥-٢٣٥ ، واللباب في علوم الكتاب : ٥٢٨/٨-٥٣٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نصب خبر تكن ، والجملة من تكن واسمها وخبرها في محل نصب صفة لـ(نفساً) ، وقد فُصِلَ هنا بين الصفة والموصوف بقوله : (إيمانُهَا) ؛ وقد جاز هذا الفصل بين الصفة وموصوفها ؛ لأنَّ الإيمان هو فاعل للفعل (ينفع) ، وهو الفعل العامل في الموصوف (نفساً) ، فالفاصل هنا غير أجنبي من الموصوف ، بل هو والموصوف معمولان لنفس العامل ، وهو الفعل (ينفع) ، لذا فقد جاز الفصل بهِ بين الموصوف وصفته.

والوجه الثاني : أن تكون جملة (لم تكن) في محلِ نصب حالاً من الضمير المجرور .

والوجه الثالث : أن تكون جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب . وهذان الوجهان بعيدان عند أبي حيَّان ؛ إذ عنده الوجه الثاني بأن تكون حالاً من الضمير المجرور وجهٌ بعيدٌ ، والوجه الثالث بأن تكون جملة مستأنفة أبعد .

٧- لا يجوز الفصل بين البدل والمبدل منه بالأجنبي

وردت القاعدة التوجيهية هذه في كلام أبي حيَّان على قوله (إلى صراط) في قوله تعالى : ﴿الر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الحَمِيدِ﴾[(١)]

قال أبو حيَّان " **الظاهر أن قوله : (إلى صراط)، بدل من قوله (إلى النور) ، ولا يضر هذا الفصل بين المبدل منه والبدل ؛ لأنّ (بإذن) معمول للعامل في المبدل منه وهو (لتخرج) ، وأجاز الزمخشري أن يكون (إلى صراط) " على وجه الاستئناف ، كأنه قيل : إلى أي نور؟ ، فقيل : إلى صراط العزيز الحميد**"[(٢)] "[(٣)].

ما ذكره أبو حيَّان هو أنَّ قوله : (إلى صراط) فيه وجهان : الوجه الأوَّل : أن يكون بدلاً من قوله : (إلى النورِ) ، والبدل على تكرار العامل ، وقد فُصِلَ بين البدل والمبدل منه بقوله : (بِإِذْنِ) ، و لا يضر هذا الفصل ؛ لأنَّهُ ليس أجنبياً منهما فهو معمولٌ للعامل في المبدل منه وهو الفعل (تخرجَ) ، فلا ضرر من الفصل بهِ بينهما .

والوجه الثاني : أن يكون متعلِّقاً بمحذوف على أنَّه جوابٌ لسؤالٍ مقدرٍ ، كأنَّ السؤال المقدر هو : إلى أي نور؟ ، فكان جوابه ، إلى صراط العزيز الحميد .

٨- لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه

وردت القاعدة التوجيهية هذه من خلال كلام أبي حيَّان على قوله تعالى : ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى المَلَكَيْنِ

---

(١) سورة إبراهيم : ١ .
(٢) الكشاف : ٣٦٠/٣ .
(٣) البحر المحيط : ٣٩٣/٥ ، ويُنظر : الدر المصون : ٦٥/٧-٦٦ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٣١/١١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾[1]

ذكر أبو حيَّان أنَّ قوله : **(بضارين) في موضع نصب على أنَّ ما حجازية ، أو في موضع رفع على أنَّها تميمية . وقراءة الجمهور بإثبات النون في (بضارين) وقرأ الأعمش بحذفها**[2] **، وخرّج ذلك على وجهين: أحدهما : أنَّها حذفت تخفيفاً . والثاني : أنَّ حذفها لأجل الإضافة إلى أحد ، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور الذي هو (بهِ) ، كما قال :**

هُمَا أَخَوَا فِي الحَرْبِ مَنْ لا أَخَا لَهُ إذا خَافَ يَوْماً نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا[3]

وكما قال :

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أوْ يُزِيْلُ[4]

وهذا اختيار الزمخشري[5] **، ثم استشكل ذلك ؛ لأنَّ (أحداً) مجرور بمن ، فكيف يمكن أن يعتقد فيه أنَّه مجرورٌ بالإضافةِ ؟ فقال : " فإن قلت : كيف يضاف إلى أحد ، وهو مجرور بمن ؟ قلت : جعل الجار جزءاً من المجرور "**[6] **. وهذا التخريج ليس بجيد ؛ لأنَّ الفصلَ بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ، والجار والمجرور من ضرائر الشعر ، وأقبح من ذلك أن لا يكون ثَمّ مضاف إليه ؛ لأنَّهُ مشغول بعامل جر، فهو المؤثر فيه لا الإضافة . وأما جعل حرف الجر جزءاً من المجرور ، فهذا ليس بشيء ؛ لأنَّهُ مؤثر فيه . وجزء الشيء لا يؤثر في الشيء ، التخريج الأول أجود ؛ لأنَّ له نظيراً في كلام العرب . فمن النثر قولهم : قطا قطا بيضك ثنتا وبيضي مائتا ، يريدون : ثنتان ومائتان**[7][8] **.**

القراءة الأصل في الآية هي قراءة الجمهور بالنون ، ويكون قوله : (بضارينَ) في موضع نصب خبر ما الحجازية العاملة عمل ليس ، أو في موضع رفع خبر للمبتدأ (هم) إذا كانت ما تميمية ، وفي الموضعين يكون حرفُ الجرِّ الباء زائداً ، ولا إشكال في هذا الإعراب .

---

(١) سورة البقرة : ١٠٢ .
(٢) يُنظر : المحتسب : ١٠٣/١ ، والمحرر الوجيز : ٣٠٤/١ ، وإعراب القراءات الشواذ : ١٩٤/١ .
(٣) البيت من الطويل لعمرة الخثعمية ترثي ابنيها يُنظر : شرح ديوان الحماسة لأبي تمام : المرزوقي : ٧٥٩ . ونُسِبَ إلى درنا بنت سيار يُنظر : أشعار النساء : محمد بن عمران المرزباني ، تح : د. سامي مكي العاني : ١١٢ . ونُسِبَ إلى درنا بنت عبعبة الجحدرية يُنظر : الكتاب : ١٨٠/١ ، والإنصاف : م٣٤٩/٦٣-٣٥٠ ، وإلى عمرة الجُشَمِيَّةِ يُنظر : الإنصاف : م٣٤٩/٦٣-٣٥٠ .
(٤) البيت من الوافر لأبي حيَّة النميري ونُسِبَ إليه في : الكتاب : ١٧٨/١-١٧٩ ، وعيار الشعر : ابن طباطبا العلوي ، تح : عباس عبد الساتر : ٤٧ ، والحلل في شرح أبيات الجمل : ١٧٥ ، والإنصاف : م٣٤٩/٦٣ ، والمقاصد النحوية : ١٣٧٤/٣ .
(٥) يُنظر : الكشاف : ٣٠٦/١-٣٠٧ .
(٦) هذا الرأي في الأصل لابن جني ، قال : " هناك أيضاً (من) في (من أحدٍ) ، غير أنَّهُ أجرى الجارَّ مجرى جزء من المجرور ، فكأنَّهُ قال : وما هم بضاري بهِ أحدٍ . وفيه ما ذكرنا " المحتسب : ١٠٣/١ ، ويُنظر : الكشاف : ٣٠٦/١ .
(٧) هو قول الحجلة للقطاة الخصائص : ٤٣١/٢ ، وذكر ابن عصفور أنَّه لا يُحفظ شيء منه في كلام العرب غير هذا يُنظر : ضرائر الشعر : ١٠٩ .
(٨) يُنظر : البحر المحيط : ٥٠١/١ ، والدر المصون : ٤١/٢-٤٣ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٤٩/٢-٣٥١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقراءة الأعمش (بضاري) بحذف النون ، وخُرِجَت القراءة هذه على وجهين : الوجه الأوَّل : أن تكون النون قد حُذِفت تخفيفاً ، وبعض النحويينَ ذهبوا إلى أنَّ نون التثنية والجمع في الأسماءِ المتمكنة لا تُحْذَف لغير إضافة ، وإن حُذِفت لغير إضافة تكون لضرورة شعرية[١] ، وما يردُّ هذا هو مجيء الحذف في القراءات القرآنية نحو قراءة الأعمش في الآية هذه ، وغيرها من القراءات ، وما وجدَ في اللغة من شواهد شعرية إذ تكون الضرورة في البيت والبيتينِ ولا تكون في الكثرة ، ومجيئه في النثر نحو قول الحجلة للقطاة الآنف الذكر ، يدلُّ على أنَّ الحذف لغير الإضافة هنا ليس ضرورة شعرية .

وقد أجاز أكثرُ النحويينَ[٢] حذف نون التثنية والجمع من الموصول لغير إضافة تخفيفاً نحو قول الشاعر :

أَبْنـــي كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّـــذَا قَتَلَا الملـوكَ وفَكَّكَا الأَغْلَالَا[٣]

وإذ حذف نون (اللَّذانِ) تخفيفاً لطول الاسم بالصلة ، ولا يجوز أن يكون حذفها للإضافة ؛ " لأنَّ الأسماء الموصولة لا تُضاف أبداً إلَّا ما كان من أيّ "[٤] ؛ لأنَّه لا يجوز الجمع بين الألف واللام والإضافة في الاسم المعرب ، ولا يجوز أن تكون النون حُذِفت للإضافة ؛ لأنَّ ما بعد الموصول فعلٌ (قتلا) والأفعال لا تُضاف ، بل الإضافة أصلٌ في الأسماءِ . ونحو قول الآخر :

وإنَّ الذي حَانَت بفَلْجٍ دِمَاؤهُم هُمُ القومُ كلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خالِـدِ[٥]

فحذف نون الذين استخفافاً لطول الاسم بالصلة ، ولا يجوز أن يكون حذفها للإضافة ؛ لأنَّ الموصول لا يضاف أبداً ؛ ولأنَّ ما بعده هنا فعل ، والأفعال لا تُضاف ، ومثل هذا كثير في اللغة العربية ، وهذا الحذف لطول الصلة عند البصريينَ ، ولغة عند الكوفيين[٦] ، وقالَ الآلوسي إنَّ : " حذف نون (اللذين والذين) ، وكذا (اللَّتينِ) ضرورة عند بعضهم ، ولغة عند آخرين . وفي التوضيح وشرحه : وبلحارث وبعض ربيعةِ يحذفونَ نون (اللذانِ) و(اللَّتانِ) في حالة الرفع تقصيراً للموصولِ لطوله بالصلةِ لكونهما كالشيء الواحد "[٧] ، وقد حمل النحويونَ حذف نون التثنية والجمع تخفيفاً " في بعض الأسماءِ المتمكنة غير غير الموصولةِ ؛ لأنَّها في معنى الموصولة "[٨] نحو قول الشاعر :

الحَافِظُـو عَوْرَةَ العشيرةِ لَا يَأْتِيـــهمُ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفُ[٩]

---

(١) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : الآلوسي : ٦٨-٦٩ .
(٢) يُنظر : الكتاب : ١٨٦/١ ، والمقتضب : ١٤٥/٤ ، وسر صناعة الإعراب : ٥٣٦/٢-٥٣٨ .
(٣) البيت من الكامل وهو للأخطل يُنظر : ديوانه : ٢٤٦ ، وقد نُسِبَ للفرزدق في الضرائر : ٦٨ ، وهو من شواهد الكتاب : ١٨٦/١ ، والمحتسب : ٨٠/٢ ، وسر صناعة الإعراب : ٥٣٦/٢ ، وخزانة الأدب : ٦/٦ .
(٤) سر صناعة الإعراب : ٥٣٦/٢ .
(٥) البيت من الطويل للأشهب بن رميلة يُنظر : الكتاب : ١٨٧/١ ، وضرائر الشعر : ١٠٩ ، وخزانة الأدب : ٧/٦ .
(٦) يُنظر : خزانة الأدب : ٦/٦ .
(٧) الضرائر : ٦٧ .
(٨) سر صناعة الإعراب : ٥٣٨/٢ .
(٩) البيت من البحر المنسرح نُسِبَ إلى قيس بن الخطيم في الحلل في شرح أبيات الجمل : ٧٧ ، وليس في ديوانه ، والصحيح والصحيح أنَّه من قصيدة طويلة لعمرو بن أمرئ القيس الخزرجي جد عبد الله بن رواحة _رضي الله عنه_ يخاطب فيها مالك بن العجلان الخزرجي والقصة مفصلة في الأغاني : أبو الفرج الأصفهاني ، تح : مجموعة من المحققين منهم عبد السلام هارون ، ومحمد علي البجاوي : ١٩/٣-٢٠ ، يُنظر : جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام : محمد بن أبي الخطَّاب القُرشي ، تح : علي محمد البجاوي : ٥٣١ ، وخزانة الأدب : ٢٧٥/٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والشاهد فيه حذف النون تخفيفاً من الاسم وهو في صلة الألف واللام (الحافظون) وليس للإضافة ، والدليل على ذلك نصب (عورةَ) بعده ، فجازوا حذفها مما فيه الألف واللام بحمله على الموصول إذ أجازوا أن تحذف منه النون تخفيفاً ، قال ابن عصفور : " ووجه حذف النون في جميع ذلك التشبيه بما يجوز حذفها منه في فصيح الكلام ، وهو الموصول "[١] .

وقال أحد الباحثين إنَّ النحويينَ قصروه على الجمع الواقع في صلة (أل)[٢] ، والأصح أنَّهم قصروه على حذف نون التثنية والجمع الواقع في صلة الألف واللام[٣] ، إذ قصروه على ما كان في صلة (أل) ، فيقول ابن جني : " لكن الغريب من ذلك ما حكاه أبو زيد عن أبي السَّمال ، أو غيره أنَّهُ قرأ ﴿غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهَ﴾[٤] بالنصب . فهذا يكاد يكون لحناً ؛ لأنَّهُ ليست معه لام التعريف المشابهة للذي ونحوه "[٥] فهو لا يجيز أن تحذف النون تخفيفاً من الاسم المتمكن إذا لم يكن في صلة الألف واللام ، ومثله قال أبو البقاء في قوله تعالى : ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الأَلِيمِ﴾[٦] " قوله تعالى : (لَذَائِقُو العَذَابِ) الوجه الجر بالإضافة . وقُرئَ وقُرئَ شاذاً بالنصب[٧] ، وهو سهو من قارئه ؛ لأنَّ اسمَ الفاعل تُحذفُ منه النون ، ويُنصب إذا كان فيه الألف واللام"[٨] ، وأبو حيَّان يجيزه في ما كان في صلة (أل) ، وما لم يكن وقد أشار إلى هذا بقوله : " وإن لم يكن في صلة الألف واللام " وهو الصحيح ، ونميل إلى ما يذهب إليه أحد الدارسين بقوله : " ولست أرى فرقاً بين النوعين . فأين طول الاسم بالصلةِ في القراءةِ الأولى؟ حتَّى يجيزوا حذف النون فيها ويمنعوه عن الثانية ، وعندي أنَّ حذفَ النون في القراءات السابقة وفي قراءة الأعمش محمول على الترخصِّ في بنية الكلمةِ "[٩] ، فالكلمة لا تكون طويلة بإضافة الألف واللام إليها الطول الذي يسمح بأنَّ تحذف نون التثنية ، أو أو الجمع منها ، بل يجوز أن تحذف ممَّا ليس فيه الألف واللام عند أمن اللبس .

والوجه الثاني : أن يكون حذف النون ؛ لأجل الإضافة ، إذ النون تدلُّ على عدم الإضافة ، وبحذفها استدلَّ البعض على أنَّ الكلمة مضافة إلى (أحد) وهو ما خرَّجَ القراءة عليه ابن جني فقال : " هذا من أبعد الشاذ ؛ أعني حذف النون هاهنا . وأمثل ما يُقال فيه : أن يكون أراد : وما هم بضارِّي أحدٍ ، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجرِّ "[١٠] ، فحذفت النون من قوله : ضاري في القراءة ، لإضافتها إلى (أحدٍ) ، وفصل بينهما بشبه الجملة (بهِ) ، وهذا لا يجوز عند أبي حيَّان إلَّا في ضرورة الشعر ، كما فُصِلَ

---

(١) ضرائر الشعر : ١٠٩ .
(٢) يُنظر : تعقبات أبي حيَّان النحوية للزمخشري في البحر المحيط : محمد حماد القرشي : ٤٠٤-٤٠٥ .
(٣) يُنظر : ضرائر الشعر : ١٠٧-١٠٩ .
(٤) سورة التوبة : ٣ .
(٥) المحتسب : ٨٠/٢ .
(٦) سورة الصافات : ٣٨ .
(٧) يُنظر : المحرر الوجيز ٢٨١/٧ ، والبحر المحيط : ٣٤٣/٧ ، والدر المصون ٣٠٢/٩ ، واللباب في علوم الكتاب ٢٩٧/١٦.
(٨) التبيان للعكبري : ١٠٨٩/٢ .
(٩) تعقبات أبي حيَّان النحوية للزمخشري في البحر المحيط : ٤٠٦ .
(١٠) المحتسب : ١٠٣/١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينهما في قول الشاعر : فـ(أخوا) مضاف ، و(من) مضاف إليه ، وقد فصل شبه الجملة (في الحربِ) بينهما ، وقول الآخر : (بكفٍّ) كف مضاف ، و(يهودي) مضاف إليه مجرور ، وفصل الظرف (يوماً) بينهما ، وتخريج ابن جنِّي القراءة على هذا الوجه ؛ لأنَّهُ لا يجيز حذف النون مما ليس فيه (أل) لغير الإضافة كما ذُكِرَ آنفاً ، وهو ما اختاره الزمخشري ، ولا تصح الإضافة هنا إلى أحدٍ ؛ لأنَّه مجرور بحرف الجر من ، فهو معمول لحرف الجرّ وهو المؤثر فيه ، وليس الاسم المضاف ، أمَّا جعلهم حرفَ الجرِّ جزءاً من المجرورِ فليس بشيءٍ ؛ لأنَّهُ مؤثرٌ فيه ومعلوم أنَّ جزءَ الشيءِ لا يؤثر فيه كالألف واللام ونحوها ، فهي رغم اختصاصها بالدخول على شيءٍ واحدٍ لا تعمل فيه ؛ لأنَّها جزء منه . وقد ردَّ السمين الحلبي على شيخه ما اعترض فيه بعدم إجازة الفصل بين المتضايفينِ بشبه الجملة في غير ضرورة الشعر ، بأنَّه قد أجاز الفصل بينهما بالمفعول في قراءة ابن عامر كما سيأتي فبالظرف أولى ، وبأنَّ جزء الشيءِ لا يؤثر فيه ، هذا يكون في الجزء الحقيقي ، بأنَّهُ هنا تنزل منزلة الجزءِ بدليل قول النحويينَ أنَّ الفعل كالجزء من الفاعل ومع ذلك الفعل مؤثر في الفاعلِ[1] ، وهذا ليس بشيءٍ .

ونذهب هنا مع ما ذهب إليه أحد الدارسين بقوله : " إنَّ تخريج ابن جني والزمخشري لقراءة الأعمش مردود ومتكلَّف ؛ إذ لا إضافة في الآية مطلقاً ؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ (من) في قوله : (من أحدٍ) يمنع ذلك . واعتذارهم بأنَّ الجارَّ جزءٌ من المجرورِ تكلُّف ظاهر "[2] .

والراجح في هذه المسألة هو ما اختاره أبو حيَّان بأنَّ نون (ضاري) قد حُذِفت تخفيفاً ؛ لأنَّه لهُ نظير من كلام العرب كما ذُكِرَ آنفاً ؛ ولأنَّ تخريج ابن جني ومن تبعه متكلف إذ لا تجوز إضافة (ضاري) إلى (من أحد) .

وقد تكررت هذه القاعدة التوجيهية في كلامِ أبي حيَّان على قوله تعالى : ﴿**وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ**﴾[3] ذكر أبو حيَّان أن **الجمهور قرأ (زَيّنَ) مبنياً للفاعل ونصب (قَتْلَ) مضافاً إلى (أَوْلَادِهُمْ) ورفع (شُرَكَاؤُهُمْ) فاعلاً بـ(زين) وإعراب هذه القراءة واضح ، وقرأ ابن عامر : (زُيِّنَ ... قَتْلُ أولادَهم شُركائهم)[4] بنصب الأَوْلَاد ، وجر الشركاء ، وقد فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول وهي مسألة مختلف في جوازها ، فجمهور البصريين يمنعونها ، ولا يجيزون ذلك إلَّا في ضرورة الشعر ، وبعض النحويينَ أجازها وهو الصحيح ؛ لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ؛ ولوجودها أيضاً في لسان العرب في عدة أبيات شعرية ، ولا التفات إلى ما ذكره ابن عطية من**

---

(١) يُنظر : الدر المصون : ٤٢/٢-٤٣ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٥١/٢ .
(٢) تعقبات أبي حيَّان النحوية للزمخشري في البحر المحيط : ٤٠٤ .
(٣) سورة الأنعام : ١٣٧ .
(٤) يُنظر : معاني القران للفراء : ٣٥٧/١ ، والحجة لابن خالويه : ١٥٠ ، وإعراب القرآن : ٢٨٦ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢٧١/١ ، والكشف عن وجوه القراءات : ٤٥٣/١ ، وإتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر المُسمَّى (منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات) : الشيخ أحمد بن محمد البنا ، تح : د. شعبان محمد إسماعيل : ٣٢/٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنَّها قراءة ضعيفة في استعمال العرب ؛ وذلك لأنَّه أضاف الفعل إلى الفاعل وهو لشركاء ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظرف في مثل هذا إلَّا في الشعر ، فكيف بالمفعول في أفصح كلام ووجهها أنَّها وردت شاذة في بعض الأبيات الشعرية[1] ، ولا التفات أيضاً إلى ما ذكره الزمخشري بأنَّ الفصلَ بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً فكيف به في القرآن المعجز لحسن نظمه وجزالته ؟ و الذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء ، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء ؛ لأنَّ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب[2] ، ولا التفات أيضاً لقول أبي علي الفارسي : هذا قبيح قليل في الاستعمال ولو عدل عنها ابن عامر كان أولى ؛ لأنَّهم لم يجيزوا الفصل بينهما بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف وإنما أجازوه في الشعر[3][4] .

في الآية عدة قراءات ، ولكن المشهورة منها قراءتان : الأولى قراءة الجمهور (زَيَّنَ ... قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ) والإعراب (زينَّ) : فعل ماضٍ مبني على الفتح ، و(قَتْلَ) : مفعول بهِ للفعل زينَّ منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و(أَولادِ) من أَوْلَادِهِمْ : مضاف إليه مجرور ، وهو مضاف ، والضمير مضاف إليه ، و(شركاءُ) من شُرَكَاؤُهُمْ : فاعل للفعل زينَّ مرفوع ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، ولا إشكال في هذه القراءة .

والقراءة الثانية هي قراءة ابن عامر (زُيِّنَ ... قَتْلُ أَوْلَادَهم شُرَكَائِهم) والإعراب (زُيِّنَ) : فعل ماضٍ مبني على الفتح ، و(قَتْلُ) : نائب فاعل مرفوع بالفعلِ زُيِّنَ وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و(أَولادَ) : من أَوْلَادَهم مفعول بهِ منصوب بالمصدر (قَتْلُ) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وهو مضاف ، والضمير مضاف إليه ، وشركاء من شركائِهم : مضاف إلى (قَتْلُ) مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه . وبهذا تكون قراءة ابن عامر على الفصل بين المضاف (قَتْلُ) والمضاف إليه (شركائهم) بالمفعول بهِ وهو (أولادَهم) .

---

(١) يُنظر : المحرر الوجيز : ٣/٤٦٨-٤٦٩ .
(٢) يُنظر : الكشاف : ٢/٤٠١-٤٠٢ .
(٣) يُنظر : الحجة للقراء السبعة : ٣/٤١١ .
(٤) البحر المحيط : ٤/٢٣١-٢٣٢ ، ويُنظر : الدر المصون : ٥/١٦١-١٧٩ ، واللباب في علوم الكتاب : ٨/٤٤٤-٤٥٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه مختلف فيها بين علماء العربية ، فجمهور البصريين يمنعونها المتقدمونَ والمتأخرونَ منهم وقصروا الفصل بينهما على الظرف والجار ومجروره في الضرورة الشعرية[١] ، ووافقهم في ذلك الفراء[٢] ، وابن خالويه[٣] ، والنحاس ، ومكي بن أبي طالب[٤] ، وابن عطية[٥] ، وابن الأنباري[٦] ، وأبو البقاء العكبري[٧] ، وابن يعيش[٨] ، وابن عصفور[٩] ، وحجتهم في ذلك ذلك هو كون المضاف والمضاف إليه كالشيءِ الواحدِ فلا يُفصل بينهما ، وإنَّما جاز الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور في الضرورة الشعرية ؛ لأنَّ الظرف والجار المجرور يتوسعُ فيهما ما لا يتوسع في غيرهما[١٠] ؛ ولهذا حملوا قراءة ابن عامر على الخطأ[١١] ، والقبح[١٢] ، والضعف[١٣] فردَّها بعضهم[١٤] ، واستبعدها بعضهم[١٥] ، وهذا لا يجوز ؛ لأنَّهُ طعن في قراءة متواترة عن صحابي جليل من أعلى القراء سنداً ، عربي صريح من صميم العربِ ، كان قبل ظهور اللحنِ وكلامه حجة[١٦] ، والقراءات المتواترة الصحيحة لا يجوز الطعن فيها .

وقد أجاز الكوفيونَ الفصل بين المضاف والمضاف إليه في المشهورِ[١٧] ، وعزا إليهم بعض النحويينَ أنَّهم يجيزونَ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وشبهه في الضرورة الشعرية[١٨] .

---

(١) يُنظر : الإنصاف : م٣٤٧/٦٣ .
(٢) يُنظر : معاني القرآن : ٣٥٨/١ .
(٣) يُنظر : الحجة : ١٥٠ .
(٤) يُنظر : الكشف : ٤٥٤/١ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢٧٢/١ .
(٥) يُنظر : المحرر الوجيز : ٤٦٨/٣-٤٦٩ .
(٦) يُنظر : الإنصاف : م٣٥٠/٦٣-٣٥١ .
(٧) يُنظر : التبيان للعكبري : ٥٤١/١ .
(٨) يُنظر : شرح المفصل : ١٨٩/٢-١٩٠ .
(٩) يُنظر : شرح الجمل : ٦٠٥/٢-٦٠٦ .
(١٠) يُنظر : الإنصاف : م٣٤٨/٦٣-٣٥٠ .
(١١) يُنظر : شرح جمل الزجاجي : ٦٠٦/٢ .
(١٢) يُنظر : الحجة لابن خالويه : ١٥١ ، والحجة للقراء السبعة : ٤١١/٣ .
(١٣) يُنظر : الكشف : ٤٥٤/١ ، والمحرر الوجيز : ٤٦٨/٣ .
(١٤) يُنظر : الكشاف : ٤٠١/٢ ، والمحرر الوجيز : ٤٦٨/٣ .
(١٥) يُنظر : معاني القرآن للفراء : ٣٥٨/١ ، وإعراب القرآن : ٢٨٦ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢٧٢/١ .
(١٦) يُنظر : إتحاف فضلاء البشر : ٣٢/٢ .
(١٧) يُنظر : حجة القراءات : ٢٧٣ ، والإرشاد إلى علم الإعراب : محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي ، تح : د. عبد الله علي الحسيني البركاتي ، ود. محسن سالم العمري : ٣٣٩ .
(١٨) يُنظر : الإنصاف : م٣٤٧/٦٣ ، والإرشاد إلى علم الإعراب : ٣٣٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتبعهم في إجازة هذا مطلقاً ابن مالك[١] ، وابن هشام[٢] ، وابن عقيل[٣] ، والسمين الحلبي[٤] ، وابن عادل[٥] ، وغيرهم .

والراجح في المسألة هو رأي الكوفيينَ ومن تبعهم ؛ لأنَّه جاء كثيراً في الشعر ، وفي كلام العربِ ، مع وجوده في القراءات القرآنية المتواترة .

وقد نقل أحد الباحثين أنَّ أبا حيَّان ممن أجاز الفصل بينهما مطلقاً[٦] ، وهذا فيه نظرٌ ، فهو قد ردَّ على الزمخشري اختياره تخريج ابن جني بالفصل بينهما بأنَّهُ من ضرائر الشعر كما ذُكِرَ آنفاً في قراءة الأعمش ، وهو هنا يذكر بأنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه مسألة مختلف في جوازها ، فجمهور البصريين يمنعونها إلَّا في الضرورة الشعرية ، وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح ، وهو بهذا يخالف ما اختاره سابقاً ، بل ويُدافع عن القراءة وصاحبها ويردُّ على الزمخشري قوله : بعدم جوازها بأنَّها ثابتة في كلام العرب ، وفي القراءة المتواترة للقارئ الكبير ابن عامر ، فيقول : " وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يردُّ على عربي صريحٍ محضٍ قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً ، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم ؛ لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم "[٧] ، ويثبت أبو حيَّان صحة هذه القراءة بأنَّها لها نظير من كلام العربِ نحو قول الشاعر :

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْماً يَهُـودِيٍّ يُقَـارِبُ أوْ يُزِيْـلُ[٨]

إذ جاءَ فيه الفصل بين المضاف (كفٍّ) والمضاف إليه (يهودي) بالظرف وهو (يوماً) ، هذا عند البصريينَ يجوز للضرورة الشعرية ، ولا يجوز في مطلق الكلامِ ، وهو جائز عند الكوفيينَ ، وقد جاءَ الفصل بينهما في غير الظرف وشبهه كقول الشاعر :

فَـزَجَجْـتُـــهُ بِمِـــزَجَّـــةٍ زَجَّ القَـلُوْصَ أبِـــي مَـــزَادَة[٩]

(١) يُنظر : شرح الكافية الشافية : ٩٧٩/٢-٩٩٢ ، وشرح التسهيل : ٢٧٢/٣ .
(٢) يُنظر : أوضح المسالك : ١٧٧/٣-١٨٤ .
(٣) يُنظر : المساعد : ٣٧٢/٢-٣٧٣ .
(٤) يُنظر : الدر المصون : ٤١/٢-٤٣ ، ١٦١/٥-١٧٩ .
(٥) يُنظر : واللباب في علوم الكتاب : ٣٤٩/٢-٣٥١ ، ٤٤٤/٨-٤٥٦ .
(٦) يُنظر : اختيارات أبي حيَّان النحوية في البحر المحيط جمعاً ودراسة : د. بدر بن ناصر البدر : ٢٤٩/١ .
(٧) البحر المحيط : ٢٣٢/٤ .
(٨) تقدَّم تخريجه ، يُنظر : الرسالة نفسها : ١٢٧ .
(٩) البيت من مجزوء الكامل أنشده أبو الحسن الأخفش وهو بلا نسبة يُنظر : شرح التسهيل : ٢٧٨/٣ ، وتلخيص الشواهد وتخليص الفوائد : ابن هشام ، تح : د. عباس مصطفى الصالحي : ٨٢ ، والمقاصد النحوية : ١٣٧٣/٣ ، وخزانة الأدب:⇦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففصل فيه الشاعر بين المضاف (زجَّ) ، والمضاف إليه (أبي مزادة) بالمفعول (القلوص) ، وكذلك في قول الطرماح :

يَطُفْنَ بِحُوزيِّ المَرَاتِعِ لَمْ يَرُعْ بِوَادِيْهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيَ الكَنَائِنُ[1]

ففصل فيه الشاعر بين المصدر المضاف إلى فاعله وهو (قرع) ، والمضاف إليه (الكنائنِ) ، بالمفعول (القسي) ، وكذلك استعمل أبو الطيب المتنبي الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول إتباعاً لما ورد عن العرب فقال :

بَعَثْتُ إلَيْه مِنْ لِسَانِـي حَـــدِيْقَةً سَقَاهَا الحَيَا سَقْيَ الرِّيَاضَ السَّحَائِبِ[2]

وأراد سقي السحاب الرياض فصل بين المضاف (سقي) والمضاف إليه (السحائبِ) بالمفعول (الرياض) . وقالَ أبو حيَّان : " إذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب : (هو غلام إن شاء الله أخيك) فالفصل بالمفرد أسهل ، وقد جاء الفصل في اسم الفاعل في الاختيار . قرأ بعض السلف : **(مخلف وعدهَ رسلِهِ)**[3] بنصب وعده وخفض رسله "[4] . فقد فصل في قول العرب بين المضاف (غُلام) والمضاف إليه (أخيك) بالجملة (إن شاءَ اللهُ) فالفصل بينهما بالمفرد أسهل ، وكذلك فصل بين المضاف (مخلف) وبين المضاف إليه (رسله) بالمفعول (وعد) في القراءة . ثم نقل أبو حيَّان كلام ابن جني فقال : " وقال أبو الفتح : " إذا اتفق كل شيء من ذلك نظر في حال ذلك العربي وما جاء به فإن كان فصيحاً وكان ما أورده يقبله القياس فالأولى أن يحسن به الظن ؛ لأنَّه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها "[5] . وقال أبو عمرو بن العلاء : " ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلَّا أقله ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير "[6] ، ... وقال أبو الفتح : " فإذا كان الأمر

= ٤١٥/٤ ، وقد انشده بعضهم (زجَّ الصعابِ أبو مزادة) ، وبعضهم انشده (زجَّ الصعابَ أبي مزادة) يُنظر : خزانة الأدب : ٤١٦/٤ .

(١) البيت من الطويل للطرماح يُنظر : ديوانه : ٢٦٩ ، وشرح التسهيل : ٢٧٧/٣ ، والمقاصد النحوية : ١٣٦٨/٣ .

(٢) البيت لأبي الطيب المتنبي وروايته في الديوان (حَمَلْتُ إليه من ... سقاها الحِجَى سقي ...) ديوانه : ١٦٨/١ ، ويُنظر : الوساطة بين المتنبي وخصومه : علي بن عبد العزيز الجرجاني ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم : ٣٨٤ ، وارتشاف الضرب:١٨٤٦/٤ .

(٣) قراءة في الآية ٤٧ من سورة إبراهيم ، يُنظر : شرح التسهيل : ٢٧٨/٣ ، والمساعد : ٣٧٣/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر : ٣٣/٢ .

(٤) البحر المحيط : ٢٣٢/٤ .

(٥) الخصائص : ٣٨٥/١ .

(٦) الخصائص : ٣٨٦/١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك لم نقطع على الفصيح إذا سمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ"[1] "[2] ، ملخصاً مقتصراً على بعض ما قاله ابن جني .

وما ذكره ابن عطية من أنَّه أضاف الفعل إلى الفاعل وهو لشركاء ثم فصل بينهما ، فيه نظرٌ فالأفعال لا تُضاف ، بل أضاف المصدر (قَتْلُ) إلى فاعله (شركائهم) في الآية وليس الفعل .

فأبو حيَّان يذهب إلى جواز الفصل بينهما في غير ضرورة الشعر فقال مؤكداً على صحة القراءة : " فقد جاءَت نظائرهُ في أشعارِ العربِ ، والصحيح جوازه ، وإنْ كانَ أكثر النحاة يخُصُّونه بالشعر "[3] ، فهو يرى أنَّ الفصل بينهما ؛ لورودها في كلام العرب شعراً ، ونثراً ناهيك عن القراءات القرآنية ، وهو الصواب رغم أنَّ المضاف إليه من العوامل الضعيفة في النحو ، فالقياس فيه أن لا يجوز الفصل بينه وبين معموله؛ لأنَّ التصرّف بالفصل والتقديم والتأخير يكون للعوامل القوية كالأفعال المتصرِّفة ، إلَّا أنَّه جاز هنا الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لورود السماع بهِ إلى الحدِّ الذي يخرج بهِ عن الضرورة ، فمن هنا جاز الفصل .

(١) الخصائص : ٣٨٧/١ .
(٢) البحر المحيط : ٢٣٢/٤-٢٣٣ .
(٣) ارتشاف الضرب : ١٨٤٦/٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : ما لا يجوز اجتماعه في النحو :

ثمة أشياء في اللغة العربية منع النحويونَ اجتماعها في تركيبٍ واحدٍ ، أو في كلمة واحدةٍ؛ لمسوّغ معين ، وما يخصنا منها هنا هي الأشياء التي منعوا اجتماعها في كلمة واحدةٍ ؛ للتعويض ، أو الاتفاق ، أو التضاد ، فقالوا : لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه ؛ لأنَّ المعوض منه إذا كان موجوداً فلا يكون ثمة داعٍ لذكر العوض ، وأمثلته كثيرة في اللغة ؛ وقالوا : لا يجوز أن يجتمع شيئانِ لمعنى واحد في كلمة واحدةٍ ؛ لأنَّ المعنى يتضح بالأوَّل منهما فلا داعي لذكره ثانية ، وتندرج تحت هذه القاعدة التوجيهية مجموعة من القواعد الجزئية كمنع الجمع بين تعريفينِ كـ(أل) والإضافة ، والجمع بين تأنيثينِ ، و الجمع بين تأكيدينِ ، وغيرها ، وقالوا : الضدانِ لا يجتمعانِ في كلمةٍ واحدة ، كالإعراب والبناء ، والنفي والإثبات ، والتعريف والتنكير ، والتذكير والتأنيث وهلُّم جرا . ومن هذه القواعد التوجيهية في البحر :

١- لا يُجمع بين العوض والمعوض منه

وردت القاعدة التوجيهية هذه في كلام أبي حيَّان على قوله : (اللهم) في قوله تعالى : ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[١]

قالّ أبو حيَّان : " **(اللهم) هو الله إلاَّ أنَّه مختص بالنداء فلا يستعمل في غيره ، وهذه الميم التي لحقته عند البصريين هي عوض من حرف النداء ؛ ولذلك لا تدخل عليه إلَّا في الضرورة . وعند الفراء هي من قوله : يا الله أُمُّنَا بخير**[٢] **، وقد أبطلوا هذا النصب في علم النحو ، وكبرت هذه اللفظة حتى حذفوا منها : أل ، فقالوا : لا همَّ ، بمعنى : اللهمّ ، قال الراجز :**

لَاهُمَّ إِنِّي عَامِرُ بْنُ جُهْمِ ... أَحْرَمَ حَجًّا فِي ثِيَابٍ دُسْمِ[٣]

وخففت ميمها في بعض اللغات قال :

كَحَلْقَةٍ مِنْ أَبِـــي رِيَاحٍ ... يَسْمَعُهَا اللَّـــهُمَ الكُـــبَارُ[٤][٥] "[٦] .

---

(١) سورة آل عمران : ٢٦ .
(٢) يُنظر : معاني القرآن للفراء : ٢٠٣/١ .
(٣) البيت من الرجز لم أقف له على قائل معين ، وقد ورد في : المعاني الكبير في أبيات المعاني : ابن قتيبة الدينوري : ٤٨١/٣ ، ٨٣٩/٥ ، ولسان العرب : (دسم) : ١٩٩/١٢ ، و(وذم) : ٦٣٢/١٢ ، وقد وردت كلمة (إن) بدلاً من (إنَّي) ، وكلمة (أوْذَم) بدلاً من (أحرم) في كتابي المعاني الكبير ، ولسان العرب .
(٤) البيت من مخلع البسيط وهو للأعشى الكبير ، وروايته في ديوانه (لاهُمَّ) بدل عن (اللَّهمَ) ، يُنظر : ديوانه : ٢٨٣ ، وامالي ابن الشجري : ١٩٧/٢ ، والمقاصد النحوية : ١٧١٦/٤ .
(٥) يُنظر : معاني القران للفراء : ٢٠٤/١ .
(٦) البحر المحيط : ٤٣٣/٢ ، ويُنظر : الدر المصون : ٩٧/٣-٩٩ ، واللباب في علوم الكتاب : ١٢٢/٥-١٢٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منع النحويون نداءَ ما فيه الألف واللام ، ولكنهم أجازوه مع لفظ الجلالة (الله) ؛ لأنَّ الألف واللام لازمة فيه ، ويُقال في ندائه (اللَّهُمَّ) وهذه اللفظة تشيع في الدعاء ، وتكاد تكونُ متساوية مع لفظ (يا الله) والذي حصلَ فيها ، أنَّ دال النداءِ حُذِفَ وعُوِض عنه بالميم المشددة .

وفي هذه الميم المشددة خلاف بين النحويينَ على ثلاثة مذاهب :

الأوَّل : مذهب البصريينَ ، قالوا : بعدم جواز الجمع بين هذه الميم ودال النداء ؛ لأنَّها عوض منه ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه ، وتماشياً مع هذه القاعدة فإنَّ الجمع بين الميم ودال النداء لا يجوز على رأيهِم ، وما جاء منه يخرج على الضرورة الشعرية[1] . ويكون الإعراب على رأيهِم : الله من اللهمَّ : منادى لحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب ، والميم المشددة : عوض عن حرف النداء المحذوف .

الثاني : مذهب الكوفيينَ ، فقالوا : إنَّ هذه الميم ليست عوضاً عن دال النداءِ ، إنَّما هي عوضٌ عن جملة كاملة تقديرها (يا الله أُمَّنا بخيرٍ) ، فحذفوا (نا بخيرٍ) ، فأصبحت (يا الله أُمَّ)، فأُسقطت الهمزة من (أُمَّ) فأصبحت (يا اللهمَّ) ، وبعد حذف دال النداء أصبحت (اللهمَّ)[2]. فهي ليست عوضاً من دال النداءِ ، والكوفيونَ لا إشكال عندهم في وجودها في النداء ، فهم بالنسبة للقاعدة التوجيهية يأخذونَ بها قاعدةً عامة ، أمَّا بالنسبةِ إلى هذه المسألة فلا يأخذونَ بها ؛ فعلى رأيهم لا يوجد عوض ومعوض منه ، حتَّى قالوا بعدم جواز الجمع بينهما . ويكون الإعراب على رأيهم هكذا : (اللهمَّ) : منادى لحرف نداءٍ محذوف مبني على الضم في محل نصب ، والميم المشددة : للتوكيد . وإذا كان حرفُ النداءِ ظاهراً في التركيب (يا اللهمَّ) يكون إعرابه : يا : دال نداء ، والله من اللهمَّ منادى مبني على الضم في محلِ نصب ، والميم المشددة للتوكيد .

ويذكر الدكتور مهدي المخزومي أنَّ الفريقينِ ليس لديهما سند علمي يؤيد ما ذهبا إليه ، غير أنَّ البصريينَ اعتمدوا على الشبه اللفظي بين (يا) ، والميم المشددة ، فكلٌّ منهما متكون من حرفينِ ، وقول الكوفيينَ إنَّها بقايا جملة حُذِفَت تخفيفاً ؛ لكثرة الاستعمال افتراض محض[3] .

والثالث : مذهب بعض المحدثين ونقصدُ بهِ الدراسات الحديثة التي اختصت باللغات السامية : فهذه الدراسات المقارنة الحديثة لم تعد تأخذ بأي من الرأيينِ ، فقالوا : إنَّ (اللهمَّ) في العربية هي نفسها (ألوهيم)

(١) يُنظر : أمالي ابن الشجري : ٣٤٠/٢ ، وأسرار العربية : ١٣٠ ، والإنصاف : م٢٩٠/٤٩ ، والتبيين : ٤٤٩ ، واللباب للعكبري : ٣٣٨/١ ، وارتشاف الضرب : ٢١٩١/٤ ، وهمع الهوامع : ٤٧/٢-٤٨ ، والأشباه والنظائر : ٣٥٦/٣ .
(٢) يُنظر : أمالي ابن الشجري : ٣٤٠/٢ ، وأسرار العربية : ١٣٠ ، والإنصاف : م٢٩٠/٤٩ ، والتبيين : ٤٤٩ ، واللباب للعكبري : ٣٣٨/١ ، وارتشاف الضرب : ٢١٩١/٤ ، وهمع الهوامع : ٤٧/٢-٤٨ ، والأشباه والنظائر : ٣٥٦/٣ .
(٣) يُنظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : د. مهدي المخزومي : ٢٢٢-٢٢٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في العبرية ، والميم هذه هي لاحقة جمعية لا تدلّ على التعددية[١]، وعلى هذا فالميم ليست عوضاً عن دالِّ النداءِ على الرأي البصري ، ولا عن جملة على الرأي الكوفي ، بل هي لاحقة جمعية تدلُّ على التعظيمِ مثل كلمة (آمين) فالكلُّ ينطقُ بها ، " فإذا صحَّ أنَّ الميمَ في اللَّهُمَّ للجمع المقصود بهِ التعظيم ، كان ذهاب الكوفيين إلى جواز الجمع بين الميم و(يا) مقبولاً ، وكانت الشواهد التي ذكروها بعيدة عن مطاعن البصريينَ، أو تأويلاتهم "[٢] ، والشواهد التي استند الكوفيونَ إليها في تأكيد رأيهم إلى مجيء الميم مع دال النداء في (اللَّهُمَّ) بقول الشاعر :

إنِّـي إذَا مَا حَـدَثٌ أَلَـمَّـا أقُـولُ يا اللَّهُـمَّ يا للَّهُـمَّا[٣]

وقول الآخر :

وما عليكِ أنْ تَقُولـي كلَّـمَا سبَّحْتِ أو صَلَّيتِ : يا اللَّهُمَّ ما[٤]

إذ جاءَت الميم المشددة مع يا النداء في البيتينِ الشعريينِ ، وهذا مما استدلَّ بهِ الكوفيونَ في تدعيم مذهبهم ، فأجازوا الجمع بينهما في غير الشعر ، فالميم المشددة ليست عوضاً عن حرف النداء ؛ حتَّى لا يجوز الجمع بينهما كما ذهب إليه البصريونَ ، بل هي بقايا جملة حُذِفَت تخفيفاً ؛ لكثرة استعمالها ، فيجوز الجمع بينهما ، ولا يبعد أن يكون البيتان المرتجزان موضوعان مادام ليس لقائل معين . وبحسب رأي البصريينَ الجمع بينهما هنا كان للضرورة الشعرية ، وليس لأنَّ الميم بقايا جملة ، فهي عوض عن يا النداء وجُمع بينهما هنا للضرورة ؛ لأنَّهُ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه .

وقد رُدَّ مذهب الكوفيينَ بأنَّهُ لو كان أصله يا الله أُمَّنا بخير ، لكانت اللهمَّ جملة تامة يحسن السكوت عليها ؛ لاشتمالها على المنادى وفعل الطلب ، ولما جاز لنا القول : اللهُمَّ أُمَّنا بخير ؛ لأنَّهُ يكون تكرير لا فائدة فيه ، ولما جاز استعمال هذا التركيب في المكارهِ ، فلا يقال: اللهُمَّ اهلكهم ، اللهمَّ العنهم وهلُّم جرا[٥] . ويذهب الدكتور فاخر الياسري إلى أنَّ هذه الميم ليست أصلاً لشيءٍ ، بأنَّ تكون عوضاً عن حرف النداء ، أو بقايا جملة محذوفة لكثرة استعمالها ، بل هي زائدة جيءَ بها لتقوية المعنى ، من باب أنَّ كلَّ زيادةٍ في المبنى تتبعها زيادة في المعنى[٦] .

---

(١) يُنظر : معاني النحو : ٢٧٩/٤ ، ومدرسة الكوفة : ٢٢٣ ، وبحوث ودراسات في تراثنا اللغوي والنحوي : د. فاخر الياسري : ٢٨-٣١ .
(٢) مدرسة الكوفة : ٢٢٣ .
(٣) البيت من الرجز لأبي خراش الهذلي في المقاصد النحوية : ١٦٩٧/٤ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري : ٣٤٠/٢ ، وأسرار العربية : ١٣٠ ، والإنصاف : م٢٩٠/٤٩ ، وقال صاحب الخزانة : " هذا البيت أيضاً من الأبيات المتداولة في كتب العربية ، ولا يُعرف قائله ولا بقيته ، وزعم العيني أنَّهُ لأبي خراش الهذلي وقبله ... وهذا خطأ " يُنظر : الخزانة : ٢٩٥/٢.
(٤) البيت من الرجز ولم نقف على قائله وهو بلا نسبة في : الإنصاف : م٢٩١/٤٩ ، وأسرار العربية : ١٣١ ، وخزانة الأدب : ٢٩٦/٢ .
(٥) يُنظر : التبيين : ٤٤٩-٤٥٠ ، واللباب للعكبري : ٣٣٨/١ ، والإنصاف : م٢٩٢/٤٩-٢٩٣ .
(٦) يُنظر : بحوث ودراسات في تراثنا اللغوي والنحوي : ٣٢-٣٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأبو حيَّان لا يرجح رأي الكوفيين بمباشرة يا النداء لـ(اللَّهُمَّ) ؛ لكون الميم بقايا جملة حُذِفت للتخفيف لكثرة استعمالها " هو قولٌ سخيف لا يَحْسُن أنْ يقوله من عنده علم "[1]. وعلى كلِّ حالٍ الرأي البصري هو الذي سادَ هنا ، ولو قال الكوفيونَ : إنَّها زائدة للضرورة الشعرية لكان أفضل .

وذكر أبو حيَّان أنَّ هذه اللفظة كثر دورانها حتَّى حُذِفَت منها الألف واللام كما في قول الشاعر :

لَاهُمَّ إنِّي عَامِرُ بْنُ جُهْمِ أَحْرَمَ حَجًّا فِي ثِيَابٍ دُسْمِ[2]

إذ حذف من اللَّهُمَّ (أل) وهذا شاذ فقال : " وشذَّ حذف أل منه وهو كثيرٌ في الشعرِ "[3] ، وذكر أبياتاً شعرية حُذِفَ منها الألف واللام ، وذكر أن ميم اللَّهُمَّ خُفِفَت في بعض اللغات كقول الشاعر :

كَحَلْقَةٍ مِنْ أَبِـــي رِيَاحٍ يَسْمَعُهَا اللَّـــــهُمَ الكُـبَارُ[4]

وهذا شاذٌ فـ(اللَّهمَ) هنا جملة نداء معترضة بين الفعل (يسمعها) ، والفاعل (الكبار) ، ولا يجوز تخفيف ميمها ، وقد أجازها الفراء[5] ؛ لأنَّها بقايا الفعل (أمَّ) فإذا ما اردنا الحذف حذفنا أحدى الميمين ، وهذا الحذف كثيرٌ ويكون مجحفاً بحق اللفظ .

وتكررت هذه القاعدة التوجيهية في كلام أبي حيَّان على (أبتِ) في قوله تعالى : ﴿**إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ**﴾[6]

قالَ أبو حيَّان : " **قرأ ابن عامر ، وأبو جعفر ، والأعرج (يا أبتَ)**[7] **بفتح التاء ، وباقي السبعة والجمهور بكسرها ، ووقف الابنان عليها بالهاء ، وهذه التاء عوض من ياء الإضافة فلا يجتمعان ، وتجامع الألف التي هي بدل من التاء قال :**

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا[8]

ووجه الاقتصار على التاء مفتوحة أنه اجتزأ بالفتحة عن الألف ، أو رخم بحذف التاء ، ثم أقحمت قاله: أبو علي[9] .

---

(١) يُنظر : ارتشاف الضرب : ٢١٩١/٤ ، والأشباه والنظائر : ٣٥٦/٣ .
(٢) تقدَّم تخريجه ، يُنظر : الرسالة نفسها : ١٣٦ .
(٣) ارتشاف الضرب : ٢١٩٢/٤ .
(٤) تقدَّم تخريجه ، يُنظر : الرسالة نفسها : ١٣٦ .
(٥) يُنظر : معاني القران للفراء : ٢٠٤/١ .
(٦) سورة يوسف : ٤ .
(٧) يُنظر : إعراب القرآن : ٤٣٨ ، والحجة لابن خالويه : ١٩١ ، والمحتسب : ٣٢٣/١ ، والكشف عن وجوه القراءات : ٣/٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ٣٧٨/١ .
(٨) عجز البيت من الرجز وصدره (تَقُوْل بِنْتِي : قد انَى انَاكا) وهو لرؤبة بن العجاج يُنظر : مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه :١٨١ .
(٩) يُنظر : الحجة في علل القراءات : ٢٧٧/٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو الألف في (أبتا) للندبة فحذفها قاله : الفراء[١] ، وأبو عبيد ، وأبو حاتم ، وقطرب . ورد بأنه ليس موضع ندبة أو الأصل يا (أبةً) بالتنوين ، فحذف ، والنداء باب حذف قاله قطرب ، ورُدَّ بأنَّ التنوينَ لا يحذف من المنادى المنصوب نحو : يا ضارباً رجلاً[٢] "[٣] .

وذكر أبو حيَّان أن قراءة الجمهور هي (أبتِ) بالكسر ، وفي لفظة أب وأُم عدة لغات عند إضافتها إلى ياء المتكلم في النداء خاصة ، وفي قراءة الجمهور التاء فيها زائدة عوضاً عن ياء المتكلم المحذوفة في النداءِ ، وأصل التركيب يا أبي ، فحُذِفت الياء وعوض عنها بالتاء هنا وقد كُسِرت التاء للدلالة على الياء المحذوفة ، ولا يجوز الجمع بين التاء هذه والياء ؛ لأنَّهُ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه في التركيب ، فإذا كانَ المعوض منه موجوداً في التركيبِ فما الحاجة إلى ذكر العوض ؟ ، فيكون ذكر العوض هنا لغير فائدة ، وهذا تأباه اللغة العربية وقواعدها النحوية .

وتعويض التاء من الياء في لفظ (أب ، وأُم) في النداء ؛ لكثرته على غير القياس يقول سيبويه : " وإنَّما جازت هذه الأشياء في الأب والأم ؛ لكثرتها في النداءِ كما قالوا : يا صاح في هذا الاسمِ وليس كلّ شيءٍ يكثر في كلامِهم يغير عن الأصلِ ؛ لأنَّه ليس بالقياس عندهم"[٤] ؛ لأنَّ وضع الشيءِ موضع غيره لا لا يجعله قياساً فيه دائماً[٥] ، وهذه التاء لا يجوز لها أن تجتمع مع الياء فيهما عند البصريينَ ؛ بناء على قاعدة العوض والمعوض منه لا يجتمعان ، فلا يجوز القول : يا أبتي ، ولا يا أمتي ؛ لاجتماع العوض والمعوض منه فيهما[٦]، والأصح حذف الياء فيهما إذا عوضت بالتاء . وأجاز الجمع بين التاء والياء كثيرٌ من الكوفيينَ[٧] ؛ لأنَّ التاء عندهم للتأنيث وياء الإضافة مقدرة بعدها[٨] ، وهم في رأيهم هذا على ما فيه من من نظرٍ لا يخالفونَ القاعدة في شيءٍ ، فهم لا يجيزونَ الجمع بين العوض والمعوض منه في غير الضرورة الشعرية ، فالتاء عندهم ليست عوضاً من الياءِ ، بل الياء مقدرة بعدها ؛ لذا جازَ الجمع بينهما عندهم . ولما كانت هذه التاء في (أبت) هي تاء تأنيث ، وقد دخلت على المذكر للمبالغة ، فيكون والوقف عليها بالهاءِ كما هو الحال في الوقفِ على المنتهي بتاء التأنيث الذي يُوقف عليه بالهاء .

---

(١) يُنظر : معاني القرآن : ٣٢/٢ .
(٢) يُنظر : إعراب القرآن : ٤٣٨ ، ومشكل إعراب القرآن : ٣٧٨/١ .
(٣) البحر المحيط : ٢٨٠/٥ ، ويُنظر : الدر المصون : ٤٣١/٦-٤٣٦ ، واللباب في علوم الكتاب : ٨/١١-١١ ، وروح المعاني : ١٧٨/١٢ .
(٤) الكتاب : ٢١٣/٢ .
(٥) يُنظر : الأشباه والنظائر : ٤٢٢/٢ .
(٦) يُنظر : شرح الكافية الشافية : ١٣٢٧/٣ ، وشرح الكافية : ٣٩١/١ ، وارتشاف الضرب : ٢٢٠٨/٤ ، وشرح ابن عقيل : ٢٧٦/٣ ، والمساعد : ٥٢١/٢-٥٢٢ .
(٧) يُنظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٠٨/٤ ، والمساعد : ٥٢٢/٢ .
(٨) يُنظر : شرح الكافية : ٣٩١/١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أجاز أبو حيَّان الجمع بين الألف والتاء ، وهو ما أجازه بعض النحويينَ[١] ، واستشهدوا لجواز الجمع بين الألف والتاء بقول الشاعر :

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا[٢]

وسوّغ بعضهم جواز الجمع بين الألف والتاء بأنَّ " إبدال الألف من الياءِ يخرجها من صريح الإضافة، لغير لفظ الياءِ ولشبه الألف بألف الندبة ، فكما جازَ : وا أبتا ، وا أمتا جاز : يا أبتا ويا أمتا "[٣] ، وسوّغه ابن يعيش بأنَّه : " أراد الياءَ إلَّا أنَّهُ استثقلها ، فابدل من الكسرةِ فتحة ، ثم قلبها ألفاً ؛ لأنَّها متحركة مفتوح ما قبلها "[٤] ، وسوّغه بعضهم جوازه بأنَّه جمعٌ بين عوضين[٥] ؛ لأنَّ الإضافة تُعوض بالألف كما تُعوض بالتاءِ ، فكان الجمع بين التاء والألف هو جمع بينَ عوضين . ورد ابن مالك قول المجيزينَ للجمع بينهما بقوله : " وقولهم : يا أبتا ، الألفُ فيه هي الألفُ التي يُوصلُ بها آخر المُنادَى إذا كانَ بعيداً ، أو مستغاثاً بهِ ، أو مندوباً ، وليست بدلاً من ياء المُتكلِّمِ ... ؛ لأنَّ ياءَ المُتكلِّمِ لا تُجامعُ هذه التَّاءَ فلا تُجامعُ بدَلَها"[٦]، بدَلَها"[٦]، وهو ما ردَّ بهِ السمين الحلبي وابن عادل ، قال السمين : " الألف كالتاءِ لكونها بدلاً منها ، فينبغي أن لا يُجمع بينهما "[٧] ، وهو الصواب ؛ لأنَّ التاء إذا كانت عوضاً من الياء ، والألف عوضاً من الياء أيضاً فالجمع بينهما كالجمع بين التاء والياء ؛ لأنَّ الألفَ بما أنَّها عوضٌ من الياء فتنوب منابها ، وكأنَّ الياء هي الموجودة ، فلا تجامع الياء ؛ لعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض منه ، والألف للندبةِ ، أو للاستغاثة ، أو للتعويض ، إن لم تكن للضرورة .

فأبو حيَّان يذهب مذهب البصريينَ بقولهم : إنَّ الأصلَ (يا أبي ، وأمي) ، فحُذِفت الياء وعوض عنها بالتاءِ ، ولا يجوز الجمع بين الياءِ والتاءِ فيهما ؛ لعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض منه ، ولكن في إجازته الجمع بين التاء والألف نظرٌ .

وكسر التاء أكثر من فتحها في كلامِ العرب ، وخرجت قراءة ابن عامر (يا أبتَ) بفتح التاء على أربعة وجوه :

---

(١) يُنظر : الكشاف : ٢٥٣/٣ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٤٢/٢ .
(٢) تقدَّم تخريجه ، يُنظر : الرسالة نفسها : ١٣٩ .
(٣) أمالي ابن الشجري : ٣٤٢/٢-٣٤٣ .
(٤) شرح المفصل : ٣٥٢/١ .
(٥) شرح الكافية : ٣٩٢/١ .
(٦) شرح الكافية الشافية : ١٣٢٧/٣-١٣٢٨ .
(٧) الدر المصون : ٤٣٣/٦ ، ويُنظر : اللباب في علوم الكتاب : ١٠/١١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوَّل : أنَّه اجتزأ بالفتحة المنقلبة عن الياء ، وذلك بأن يكون أراد يا أبتا ، فحذف الألفَ وبقيت الفتحة دلالة عليه[١] .

والثاني : أن يكون قد رُخم بحذف التاء المعوضة من الياء ، إذ كثيراً ما يُدعى ما فيه تاء التأنيث بالترخيم ، ثم أُقحمت هذه التاء ، وترك الاسم على ما كان يجري عليه في الحركة قبل الترخيم ، فأصبحت الصورة بالتاء المفتوحة ، وهذا فيه تكلُّف واضح[٢] .

والثالث : أن يكون الأصل فيها (يا أبتا) للندبة ، ثم حذف الألف مجتزئاً عنها بالفتحةِ ، وقد رُدَّ هذا الوجه بكون الموضع هنا ليس موضع ندبة حتَّى يُخرج عليه ، ثم أنَّ الحذف في الندبة للتخفيف ، والألف خفيفة فلا تُحذف[٣] .

والرابع : أن يكون الأصل (يا أبتاً) بالتنوين فحذف التنوين ، وقد رُدَّ بأنَّ التنوينَ لا يُحذف من المُنادى المنصوب ، ثم أنَّ التنوينَ لا يُحْذَف لغير علَّة موجبة لحذفه ، ولا علة هنا ، إضافة إلى أنَّ التنوينَ لا يدخل على المضاف ، أو المعرف بـ(أل) التعريف ، ولا يُقال في النكرة : يا أبةً[٤] .

ويبدو أن الأقرب في تفسير قراءة ابن عامر هو ما قاله النحاس بأنَّ : " الأصلَ الكسر ثم أبدل من الكسرة فتحة كما تُبدل من الياء ألف "[٥] ، فهو الراجح هنا في تفسير فتح تاءَ (يا أبتَ) ، دون الاجتزاء عن عن الألف بالفتح ، أو تكلُّف الحذف والإقحام ، أو الحذف للندبة ، ولا حذف تنوين .

٢- لا يجوز الجمع بين الألف واللام والإضافة

وردت القاعدة التوجيهية هذه فيما ذكره أبو حيَّان من اعتراض ابن عطية على قول ميمون على قوله (الجار) في قوله تعالى : ﴿**وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي القُرْبَى وَاليَتَامَى وَالمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي القُرْبَى وَالجَارِ الجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا**﴾[٦]

قال أبو حيَّان : " **قال ميمون بن مهران : والجار ذي القربى أُريد بهِ الجار القريب . قال ابن عطية:" وهذا خطأ في اللسان ؛ لأنَّه جمع على تأويله بين الألف واللام والإضافة ، وكان وجه الكلام :**

(١) يُنظر : البحر المحيط : ٢٨٠/٥ .
(٢) يُنظر : البحر المحيط : ٢٨٠/٥ .
(٣) يُنظر : إعراب القرآن للنحاس : ٤٣٨ ، ومشكل إعراب القرآن : ٣٧٨/١ .
(٤) يُنظر : إعراب القرآن : ٤٣٨ .
(٥) إعراب القرآن : ٤٣٨ .
(٦) سورة النساء : ٣٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجار ذي القربى "[1] ، ويمكن تصحيح قول ميمون على أن لا يكون جمعاً بين الألف واللام والإضافة على ما زعم ابن عطية بأن يكون قوله : (ذي) القربى بدلاً من قوله : (والجار) ، على حذف مضاف التقدير : والجار جار ذي القربى ، فحذف (جار) ؛ لدلالة (الجار) عليه ، وقد حذفوا البدل في مثل هذا ، قال الشاعر :

رَحِمَ اللهُ أعْظُماً دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ[2]

يريد : أعظم طلحة الطلحات . ومن كلام العرب : لو يعلمون العلم الكبيرة سنة ، يريدون: علم الكبيرة سنة "[3] .

ذكر أبو حيَّان أن المراد بـ(الجار ذي القربى) هو الجار القريب على ما قاله ميمون ، واعترض عليه ابن عطية بأنَّه لا يجوز ؛ لأنَّهُ جمع فيه بين الألف واللام والإضافة ؛ لأنَّ المعارف كلَّها يُضاف إليها ولا تُضاف ؛ لأنَّ الاسم لا يجتمع عليه تعريفان يُستغنى بأحدهما عن الآخر[4] ، يقول ابن أبي الربيع : " اعلَّم أنَّ العربَ لا تجمعُ بين الألف واللَّام والإضافةِ؛ لأنَّ الألف واللَّام لا ترادنِ إلَّا على شائعٍ لتُزيل شياعه ، فإن دخلت على الاسم الشائع زال شياعه ، وصار واقعاً على واحدٍ بعينهِ كالأسماءِ المبهمةِ ، والأسماء المُضمرة ، فكما لا يصح إضافة هذه الأسماء فلا تصحُّ إضافة ما فيه الألف واللَّام "[5] ، وقد أجاز الجمع بين تعريف الاسم بـ(ال) ، والإضافة غير المحضة ابن مالك بقوله :

وَوَصْلُ أَلْ بِذَا المُضَافِ مُغْتَفَرْ إنْ وُصِلَتْ بالثَّانِ : كـ الجعْدِ الشّعَرْ

أوْ بالَّذِي لَـهُ أُضِيفَ الثَّانِي : كـ زَيْـدٌ الضّـارِبُ رَأْسِ الجانِـي[6]

" فكان القياسُ أيضاً يقتضي أن لا تدخل الألف واللام على المضاف ؛ لما تقدَّم من أنَّهما متعاقبان ، ولكن لَمَّا كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغتفر ذلك ، بشرط أن تدخل الألفُ واللامُ على المضاف إليه ، كـ(الجعد الشعر ، الضّارب الرَّجُلِ) ، أو على ما أُضيف إليه المُضاف إليه كـ(زَيْدٌ الضّارِبُ رأسِ الجاني) "[7] .

وممن أجاز الجمع بينهما الرضي بقوله : " وعندي : أنَّه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه ، إذ لا مانع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا ... وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنى ، نحو : زيد

---

(١) المحرر الوجيز : ٥٤٧/٢ .
(٢) البيت من الخفيف لعبيد الله بن قيس الرقيات وفي الديوان (نَضَّر) بدلاً من (رحم) يُنظر : ديوانه : ٢٠ ، شرح المفصل : ١٤٤/١ ، وبلا نسبة في : المقتضب : ١٨٦/٢ ، والإنصاف م٣٦/٤ ، وارتشاف الضرب : ٢٤٢٥/٥ ، وتخليص الشواهد : ٩٨ .
(٣) البحر المحيط : ٢٥٥/٣ ، ويُنظر : الدر المصون : ٦٧٥/٣ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٧٠/٦-٣٧١.
(٤) يُنظر : أمالي ابن الحاجب : ٦٨٤/٢ .
(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٨٩٣/٢,٨٩٤,٨٩٥ .
(٦) البيتان من الرجز لابن مالك ، يُنظر : شرح ابن عقيل : ٤٦/٣ .
(٧) شرح ابن عقيل : ٤٧/٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصدق ، يجوز ذلك ، وإن لم يكن في الدنيا إلَّا زيد واحد ، ومثله قولهم : مضر الحمراء ، وأنمار الشاء ، وزيد الخيل ، فإنَّ الإضافة فيها ليست للاشتراك المتفق "[١] ، وهو رأي مقيد بالاتصاف بالمضاف إليه ، وأذهب مع ما ذهب إليه بعض الباحثين بأنَّ الصواب هو ما ذهب إليه الجمهور ، وما ذكره الرضي هو من القليل النادر الذي يوقف فيه على السماع عن العربِ[٢] .

وذهب الكوفيونَ إلى جواز إضافة ما فيه الألف واللَّام المعرفتان ، واستدلوا بقولهم : الثلاثةُ الأثوابِ ، والخمسةُ الدراهمِ[٣] ، وقد قال عنه ابن الحاجب : " وما نقله الكوفيون من قولهم : ... فبمعزل عند أصحابنا أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء ... وما تمسك بهِ الكوفيون لغةٌ ضعيفةٌ ، فلا تقوى لمعارضة ما ذكره البصريونَ من القياس واستعمال الفصحاء "[٤] .

وبناء على قاعدة عدم الجمع بين الألف واللَّام ، والإضافة ردَّ ابن عطية القول ، فالعرب لا تجمع أل مع الإضافة في كلامها ، وذكر أبو حيَّان أنَّه يمكن أن يُصحح قول ميمون بأنَّ يكون كلامه على حذف مضاف ، والتقدير : والجار جار ذي القربى ، وقد حذف (جار) لدلالة (الجار) عليه ، فيكون ذي القربى بدلا من الجار بعد حذف المضاف ، وبهذا لا يكون ثمة جمع بين أل والإضافة ، فلا يُردُّ القول على هذا التخريج . وقد جاءَ حذف البدل في مثل هذا في كلام العرب كالبيت الشاهد :

رَحمَ اللهُ أعْظُماً دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ[٥]

والشاهد فيه أنَّه أراد أعظم طلحةِ الطَّلحاتِ ، فحذف المضاف (أعظمَ) ؛ لدلالة (أعظماً) الأولى ، وأقام المُضاف إليه (طلْحة) مقامه ، فأعربها بدلا عن أعظماً الأولى ، وكذلك في قولهم : لو يعلمون العلم الكبيرة سنة والتقدير : لو يعلمون العلم علم الكبيرة سنة ، فحذفوا المضاف هنا (علم) ؛ لدلالة (العلم) عليه، وأقاموا المضاف إليه (الكبيرة) مقامه .

٣- لا يجـوز الجمع بين التنوين والإضافة

وردت هذه القاعدة التوجيهية في كلام أبي حيَّان على التنوين في (كُلٌّ) في قوله تعالى : ﴿وَأَصْحَابُ الأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَّعٍ كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ﴾[٦]

قال أبو حيَّان : " **التنوين في (كُلٌّ) تنوين عوض من المضاف إليه المحذوف . وأجاز محمد بن الوليد ، وهو من قدماء نحاة مصر ، أن يحذف التنوين من (كل) جعله غاية ، ويبنى على الضم ، كما**

(١) شرح الكافية : ٢٠٩/٢ .
(٢) ما لا يجوز اجتماعه في النحو العربي للاتفاق ، أو للتضاد ، أو للتعويض : مكين بن حوفان بن مكين القرني : ٢٣-٢٤ .
(٣) يُنظر : أمالي ابن الحاجب : ٣٨٨/١ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي : ٨٩٤/٢-٨٩٥ .
(٤) أمالي ابن الحاجب : ٣٨٨/١ .
(٥) تقدَّم تخريجه ، يُنظر : الرسالة نفسها : ١٤٣ .
(٦) سورة ق : ١٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبنى قبل وبعد ، فأجاز كلٌّ منطلقٌ بضم اللام دون تنوين ، ورد ذلك عليه الأخفش الصغير[١] "[٢] .

(كلٌّ) في الآية الكريمة مبتدأ مرفوع وخبره جملة (كذبَ) وجملة المبتدأ وخبره استئنافية لا محل لها من الإعراب ، و(الرسل) مفعول بهِ . وذكر أبو حيَّان أن التنوين فيها عوض من المضاف إليه المحذوف ، وهو مذهب جمهور النحويينَ .

و(كُلٌّ) من الأسماء التي تلازم الإضافة ، فإن لم تُضَفْ إلى ما بعدها تكون منونة ، ويكون تنوينها هذا عوضاً عن المضاف إليه ، ولا يجوز أن يكون (كُلٌّ) هنا مضاف ؛ لأنَّه منون ولا تجتمع الإضافة والتنوين فيه ، وهذا مذهب جمهور النحويينَ ، فهم لا يجيزونَ أن يجتمع في الاسم المعرب ، التنوين والإضافة ؛ لأنَّهما متضادان ، ولا يجوز الجمع بين الشيء ونقيضه في الشيءِ الواحدِ ؛ لأنَّ التنوينَ التنكير، والإضافة تعريف ، فلا يجمع بينهما قالَ أبو البقاء : " إنَّما لم يجتمع التنوين والإضافة لوجهينِ : أحدهما : أنَّ التنوينَ في الأصل للتنكير ، والإضافة تُعرِّف ، أو تُخصِّص ، فلم يُجمع بينهما لتنافي معنيهما . والثاني : أنَّ التنوينَ جعل دليلاً على انتهاءِ الاسم ، والمضاف إليه من تمام المضاف ، فلو نوَّنَ الأوَّل لكان كإلحاق التنوينَ قبل منتهى الاسم "[٣] ؛ لأنَّه لا يقع إلَّا في الأواخرِ ، والمضاف والمضاف إليه كالشيءِ الواحد ، فلا يقع بينهما[٤] ، فالإضافة تؤذن بالاتِّصال ، والتنوين يؤذن بالانفصال[٥] ، وعليه فالاسم المعرب إذا كان مضافاً ، فلا يجوز أن يُنوَّن ، وإذا كان منوناً ، فلا يجوز أن يُضاف إلَّا بعد زوال تنوينه . وبناء على القاعدة التوجيهية التي تقول : بعدم جواز اجتماع الضدينِ على الشيءِ الواحدِ ، ومن هنا كان التنوينُ في (كُلٌّ) هو تنوين عوض من المضاف إليه ؛ لأنَّها غير مضافة ، والدليل على كونه عوضاً منه هو عدم اجتماعها ، بناء على القاعدة التوجيهية بعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض منه، بالإضافة إلى قاعدة التنافي .

وذكر أبو حيَّان أنَّ محمد بن الوليد أجاز : كلٌّ منطلقٌ ، دون إضافة ولا تنوين ، وهذا لا يجوز ؛ لأنَّه لا يجوز حذف العوض والمعوض منه ؛ لأنَّ في حذفهما معاً إجحافاً بحق التركيب ، إذ لا يبقى ما يدلُّ عليهما فيه . وقد ردَّ عليه علي بن سليمان الأخفش الصغير بقوله : " هذا كلام من لم يعرف لمَ بُني (قبل، وبعد) ، ونظير هذا من الألفاظِ ؛ لأنَّ النحويينَ قد خصوا الظروف للعلَّة التي فيها [و][٦] ليست في

(١) يُنظر : إعراب القرآن : ١٠٢٠ .
(٢) البحر المحيط : ١٢٢/٨ ، ويُنظر : الدر المصون : ٢٢/١٠ ، واللباب في علوم الكتاب : ٢٢/١٨ .
(٣) اللباب في علل البناء والإعراب : ٧٨/١-٨٩ .
(٤) يُنظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٨٩٦/٢ .
(٥) يُنظر : أمالي ابن الحاجب : ٣٩٠/١ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٧٩/١ .
(٦) زيادة لاستقامة المعنى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غيرها"[١] ، وقال النحاس معقباً على كلامهِ : " وهذا كلامٌ بينٌ عندَ أهل العربية صحيح "[٢] ، وهو صواب ؛ لأنَّ حمله لفظَ (كُلِّ) على لفظِ (قبلُ ، وبعدُ) ، فيه نظرٌ ؛ لأنَّهما معربان إذا لم يكونا مضمومين ، فإن حُرِّكا بالضمِّ فهما مبنيانِ لا غير ، و(كل) معربة في جميع أحوالها ، سواءً كانت مضافة ، أو منونة ، وعليه فالذي ذهب إليه محمد بن الوليد من إجازته حذف تنوينَ كل ، إذا خلا من الإضافة لا يتأتى .

فلفظ كُلٍّ من الألفاظِ الملازمةِ للإضافةِ ، وإذا لم يُضَفْ فالتنوين فيه عوض عن عدم الإضافة وكأنَّ الإضافة موجودة فيه ؛ لأنَّ العوض يقوم مقام المعوض منه ، وينوب عنه ؛ ولهذا لا تدخل عليه الألف واللَّام ، فـ(أل) لا تجتمع على الشيءِ الواحدِ مع الإضافة ، أو التنوين ، يقول ابن أبي الربيع : " اعلَم أنَّ هذه الثلاثة لا يجتمع واحدٌ منها مع صاحبه ، وهو الألف واللَّام والتنوين والإضافة ، فأَمَّا التنوين والإضافة ... ؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيءِ الواحدِ ، والتنوين لا يقع إلَّا في الأواخر ، فلا يقعُ بينَ الشيئينِ اللَّذينِ صارا كالشيءِ الواحدِ ، وأمَّا الألف واللَّام والإضافة ... فلما يؤديانِ إليه من دخول الألف واللَّام على ما ليس بشائعٍ ، ومن إضافة ما ليس بشائعٍ ... ، وأَمَّا الألف واللَّام والتنوين فلا يجتمعانِ ؛ لأنَّهما زيادتانِ في الاسمِ ، ولا يجتمع على الاسم زيادتانِ . ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ : (الرجلٌ) لكانت الألف واللَّام والتنوين داخلينِ على (رجل) وهو شيءٌ واحد "[٣] ، وعليه فالاسم المعرب لا يجوز فيه أن يجتمع فيه اثنان من هذه الثلاثة ، فإذا كان منوناً فلا يجوز أن يكون مضافاً ، أو معرفاً بـ(أل) ، وإذا كان مضافاً ، فلا يجوز أن يكون منوناً ، أو معرفاً بـ(أل) ، وإذا كان معرفاً بـ(أل) فلا يجوز أن يكون منوناً ، أو مضافاً . ولا يجوز الجمع بين اثنين منهما في اسمٍ معربٍ واحدٍ ، بناء على القاعدة التوجيهية التي لا تجيز الجمع بين الشيئين المتفقين لمعنى واحد على شيءٍ واحد لغير فائدة ، كالإضافة و(أل) ، والقاعدة التوجيهية التي لا تجيز الجمع بين العوض والمعوض منه ، والتي لا تجيز الجمع بين الشيءِ ونقيضه كالتنوين والإضافة ، والتي لا تجيز الجمع بين الزيادتينِ على شيءٍ واحدٍ كـ(أل) والتنوين . إضافة إلى أنَّ التنوين دليل على التنكير ، و(أل) للتعريف فالجمع بينهما لا يجوز ؛ لأنَّهما نقيضان ، ولا يُجمع بين الشيءِ ونقيضه في مكانٍ واحدٍ .

٤- لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة

وقد وردت القاعدة التوجيهية هذه في كلام أبي حيَّان على قوله تعالى : ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ وَالمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَلَا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾[٤]

قال أبو حيَّان : " **قال الزمخشري : روى يونس عن أبي عمرو قراءة [غريبة]**[٥] **: تتفطرن بتاءين مع النون ، ونظيرها حرف نادر روى في نوادر ابن الأعرابي : الإبل تتشممن**[٦]**انتهى. والظاهر أن هذا وهم من الزمخشري في النقل ؛ لأنَّ ابن خالويه في شواذ القراءات ذكر ما [نصه]**[٧] **: تفطرن بالتاء والنون ، يونس عن أبي عمرو ،وقال ابن خالويه هذا حرفٌ نادرٌ ؛ لأنَّ العرب لا تجمع بين علامتي**

(١) إعراب القرآن : ١٠٢٠ .
(٢) إعراب القرآن : ١٠٢٠ .
(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٨٩٦/٢ .
(٤) سورة الشورى : ٥ .
(٥) في الأصل : (عربية) .
(٦) يُنظر : الكشاف : ٣٩٢/٥ .
(٧) في الأصل : (نصب) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التأنيث . لا يقال : النساء تقمن ، ولكن يقمن ، ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾[1] قد كان أبو عمر الزاهد روى في نوادر ابن الأعرابي : الإبل تتشممن ، فأنكرناه ، فقد قوَّاه[2] ؛ لأنَّ هذا كلام ابن خالويه . فإن كانت نسخ الزمخشري متفقة على قوله بتاءين مع النون فهو وهم ، وإن كان في بعضها بتاء مع النون ، كان موافقاً لقول ابن خالويه ، وكان بتاءين تحريفاً من النساخ . وكذلك كتبهم تتفطرن وتتشممن بتاءين"[3].

الأصل في الكلامِ التذكير ، وتدخل في الغالب علامة عليه ؛ للدلالة على التأنيثِ _المؤنث اللفظي_؛ لأنَّ التأنيثَ فرعٌ على التذكيرِ ، فبدخول هذه العلامة نعرف أنَّ الشيءَ مؤنثٌ ، ولا يجوز أن تدخل على اللفظِ علامتانِ للتأنيث معاً ؛ لأنَّ الفائدة من وجود علامة التأنيث ، هي الدلالة على أنَّ اللفظَ مؤنثٌ ، وهذا حصل بعلامة واحدة ، فلا حاجة بنا إلى ذكر الأُخرى .

اعترض هنا أبو حيَّان على الزمخشري في ما نقله عن ابن خالويه من قراءة (تتفطَّرنَ) بتاءين ونون ؛ لأنَّه لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث في شيءٍ واحدٍ ، بأنَّه وهم في النقل منه ، وقد ذكر أنَّ القراءة في شواذ القراءات (تفطرن) بالتاء والنون ، والقراءة كما ذكرها ابن خالويه (تنفطِّرنَ) ، فلا يجوز الجمع بين علامتي تأنيثٍ ، فلا يقال : النساء تقمنَ ، بل يقال : النساءُ يَقمنَ ، ولا الوالدات ترضعنَ ، بل النساء يرضعنَ ، وذكر أن ما رُوِي في نوادر ابن الإعرابي : الإبل تتشممنَ ، بتاءين ونون ، وهذا لا يجوز ، والرواية في مختصر ابن خالويه : الإبل تَسْمَنَّ ، بالتاءِ والنون ، وذكر أنَّ ابن خالويه أنكر هذا الجمع بين علامتي التأنيث ، ثم ذكر ابن خالويه أنَّ هذه القراءة قوته في الجمع بين علامتي التأنيثِ ، واعتراض أبي حيَّان هنا على مجيئه بتاءينِ بأنَّه وهم في النقل ، أو تحريفٌ من الناسخ ، فيه نظرٌ ، وقد اعترض عليه السمين الحلبي وتعقبه ابن عادل بأنَّه لا يستقيم أن يكون كتابتهم تتشممنَ بتاءينِ وهما ؛ لأنَّ ابن خالويه ذكره بمعرض الندرة ثم قواه في القراءة هذه ، وشذوذه جاءَ من كونه بتاءينِ ونون ، وسواء قُرِئَ بتاءينِ ، أو بتاءٍ واحدةٍ ونون فهو نادر، والقراءة هذه لم يُقرأ بها في قوله تعالى : ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾[4][5] ، ، فلم يُقرأ تنفطرنَ مثلما ذكر ابن خالويه ، ولا تتفطرنَ مثلما ذكر الزمخشري ، ولا تفطرنَ مثلما ذكر أبو حيَّان؛ لأنَّ العرب لا تجيز الجمع بين علامتي تأنيثٍ على لفظٍ واحدٍ ؛ لأنَّ الأوَّل منهما يفي بالغرض منه، فلا داعي لذكر الأخرى معها ؛ لأنَّ اجتماع الحرفين المغني أحدهما عن الآخر لا يجوز ، لأنَّهما جاءَا لمعنى واحدٍ . وتخريج القراءةَ فيما ذكره عند الآلوسي بأنَّ " الوجه فيه تأكيد التأنيث كتأكيد الخطاب في أرأيتكَ "[6]، واعتراض أبي حيَّان هنا كان يجب أن يكون على كلامِ ابن خالويه ؛ لأنَّه ذكر أنَّ ما جاءَ في

(١) سورة البقرة : ٢٣٣ .
(٢) يُنظر : مختصر في شواذ القراءات : ١٣٤-١٣٥ .
(٣) البحر المحيط : ٤٨٦/٧ ، ويُنظر : الدر المصون : ٥٣٩/٩ ، واللباب في علوم الكتاب : ١٦٤/١٧-١٦٥ ، وروح المعاني : ١٢/٢٥ .
(٤) سورة مريم : ٩٠ .
(٥) يُنظر : الدر المصون ٥٣٩/٩-٥٤٠ ، واللباب في علوم الكتاب ١٦٥/١٧ .
(٦) روح المعاني : ١٢/٢٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النوادرِ (تَسْمَنَّ) وأنكره ثم قوته قراءة (تنفطِّرنَ)[1] ، وهذا فيه نظرٌ ، ويعني أنَّ هذه القراءة قوية لما ذكر من الجمع بين العلامتينِ المتفقتينِ في المعنى ، المغنية إحداهما عن الأخرى ، وهذا لا يجوز في كلامِ العرب .

(١) يُنظر : مختصر في شواذ القراءات : ١٣٤-١٣٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : قواعد أخرى :

١ – عـود الضمائر على نسقٍ واحدٍ أولى من اختلافها

وردت القاعدة التوجيهية هذه فيما ردَّ بهِ أبو حيَّان على الزمخشري من اختلاف الضمائر في قوله تعالى : ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[١]

قال أبو حيَّان : " **الظاهر عود الضمير في (وليهم) إلى أمم . وقال الزمخشري : " ويجوز أن يرجع الضمير إلى مشركي قريش ، وأنَّه زين للكفار قبلهم أعمالهم ، فهو ولي هؤلاء ؛ لأنَّهم منهم . ويجوز أن يكون على حذف المضاف أي : فهو ولي أمثالهم اليوم "[٢]انتهى . وهذا فيه بعد ؛ لاختلاف الضمائر من غير ضرورة تدعو إلى ذلك ، ولا إلى حذف المضاف**"[٣].

ذكر أبو حيَّان أنَّ الضميرَ في قوله : (وليهم) يعود على مشركي قريش ، واعترض على الزمخشري الذي أجاز أن يكون الضمير – فيه – عائداً على مشركي قريش ، وأجاز أيضاً أن يكون على حذف مضاف والتقدير : فهو ولي أمثالهم اليوم ، وهذا فيه بعد ؛ لأنَّه يؤدي إلى حذف المضاف إليه (أمثالهم) ، دون ضرورة إلى هذا الحذف ؛ لأنَّ الأصل ألَّا حذف . وقال السمين الحلبي وتبعه ابن عادل : " واستبعده الشيخ وكأنَّ الذي حمله على ذلك قوله : اليومَ فإنَّهُ ظرفٌ حاليٌّ ، وقد تقدَّم أنَّهُ على حكايةِ الحالِ الماضية أو الآتيةِ "[٤] ، وليس هذا وجه استبعاد أبي حيَّان لقول الزمخشري ، بل وجه استبعاده هو اختلاف الضمائر دون ضرورةٍ لذلك ، وجاءَ في روح المعاني " والحق أنَّ ما ذكره الزمخشري غير ظاهرٍ ، وما قيل : إنَّ لفظَ اليومِ داعٍ إليه ففي حيز المنعِ "[٥] ؛ لأنَّ الضمائر لا تكون على نسقٍ واحدٍ بل تختلف ، وإذا تعاقبت ضمائرُ متعددةٌ في سياقٍ واحدٍ ، واحتمل في مرجعها أقوالاً متعددةً فتوحيد مرجعها ، وعدم تشتيته هو الأصلُ والأولى من عودها على مختلفٍ ؛ لكيلا يتنافر النظمُ ويتشعبُ المعنى ، ولا يعدل عن هذا الأصلِ إلَّا بدليلٍ واضحٍ وقرينةٍ بينةٍ[٦] ، فكان عود الضمائر على نسقٍ واحدٍ أولى من اختلافها وهذه القاعدة من القواعد التوجيهية التي اعتمدها أبو حيَّان في ترجيحاته في الوجوه المذكورة .

---

(١) سورة النحل : ٦٣ .
(٢) الكشاف : ٤٤٥/٣ .
(٣) البحر المحيط : ٤٩١/٥ ، ويُنظر : الدر المصون : ٢٤٩/٧ ، واللباب في علوم الكتاب : ٩٦/١٢-٩٧ ، وروح المعاني : ١٧٣/١٤-١٧٤ .
(٤) الدر المصون : ٢٤٩/٧ ، ويُنظر : اللباب في علوم الكتاب : ٩٧/١٢ .
(٥) روح المعاني : ١٧٤/١٤ .
(٦) يُنظر : قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية : د. حسين بن علي بن حسين الحربي : ٦١٣/٢ ، وقواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير دراسة تأصيلية تطبيقية : عبير بنت عبد الله النعيم : ٧١٩/٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- إذا احتمل الضمير أن يعود على شيئين كانَ الأولى أن يعود على المذكور

فـ" إذا احتمل السياقُ إعادة الضمير إلى مذكورٍ ، أو إعادته إلى مقدَّرٍ ، واختلف العلماءُ على الاحتمالين ، فإعادة الضميرِ إلى المذكورِ أولى وأحسن ؛ لأنَّ الإعادةَ إلى المقدر مع إمكان الإعادةِ إلى المذكورِ فيه إخراج للآيةِ عن نظمها دونَ موجب "[١] ، وقد وردت القاعدة التوجيهية هذه في كلامِ أبي حيَّان على ما يعود إليه الضمير في (ينصرهُ) في الآية الكريمة : ﴿**وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِنْ قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ**﴾[٢]

قالَ أبو حيَّان : " **الظاهر أن الضمير في (مِنْهُمْ) عائد على الرسل ، أي : فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُواْ من الرسل ، وجوز الحوفي ، وأبو البقاء أن يكون عائداً على غير الرسل . قال الحوفي : في أمم الرسل. وقال أبو البقاء : على (المستهزئينَ)** [٣] **، ويكون (مِنْهُمْ) حالاً من ضمير الفاعل في (سَخِرُواْ) وما قالاه وجوزاه ليس بجيد ، أما قول الحوفي فإن الضمير يعود على غير مذكور وهو خلاف الأصل ، وأما قول أبي البقاء فهو أبعد ؛ لأنَّه يصير المعنى : فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُواْ كائنين من المستهزئين ، فلا حاجة لهذه الحال ؛ لأنَّها مفهومة من قوله : (سَخِرُواْ)** "[٤] .

ذكر أبو حيَّان أن الضمير في (منهم) عائد على الرسل ؛ لأنَّهُ هو المذكور في الكلامِ ، ويكون تقدير الكلام : حاق بالَّذينَ سخروا من الرسلِ ، وقد أجاز الحوفي أن يكون عائداً على أُمم الرسلِ ، وردَّ عليه أبو حيَّان بأنَّ هذا لا يجوز ؛ لأنَّه على غير مذكور في التركيب ، وهذا خلافُ الأصلِ ؛ إذ الأصل في عود الضمير أن يكونَ على المذكورِ . وقد ردَّ عليه السمين الحلبي وابن عادل فيه ، فقال السمين : " وجوابه أنَّهُ في قوةِ المذكورِ "[٥] ، وذكر قول أبي البقاء بأنَّ الضمير في (منهم) عائد على ضمير الفاعل في (سخروا)، وردَّ عليه أبو حيَّان بأنَّه أبعد من قول الحوفي بإعادته على غير مذكور ؛ لأنَّهُ يصير المعنى : حاق بالَّذينَ سخروا كائنينَ من المستهزئينَ ، ولا حاجة بنا إلى ذكر جملة الحال هذه ؛ لأنَّها مفهومةٌ من (سخروا) ، فلا داعي لذكرها ثانية .

---

(١) قواعد الترجيح عند المفسرين : ٥٩٣/٢ ، ويُنظر : مختصر قواعد الترجيح عند المفسرين : د. حسين بن علي الحربي : ٢٢٣ .
(٢) سورة الأنعام : ١٠ .
(٣) يُنظر : التبيان للعكبري : ٤٨٣/١ .
(٤) البحر المحيط : ٨٥/٤ ، ويُنظر : الدر المصون : ٥٤٥/٤-٥٤٦ ، واللباب في علوم الكتاب : ٤٠/٨ .
(٥) الدر المصون : ٥٤٥/٤ ، ويُنظر : اللباب في علوم الكتاب : ٤٠/٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومثله ضمير (ينصرُهُ) في قوله تعالى : ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾[1] ، قالَ أبو حيَّان : " **الظاهر أن الضمير في (يَنصُرَهُ) عائد على (مَنْ) ؛ لأنَّه المذكور ، وحق الضمير أن يعود على المذكور** "[2].

فالضمير إذا احتمل أن يعود على شيئين : أحدهما مذكور في التركيبِ ، والآخر غير مذكور ، فعوده على المذكور أرجح ، والضمير في قوله : (يَنْصُرَهُ) صالح لأن يعود على قوله : مَنْ ولغيره ، ولكن رجح العود على (من) ؛ لأنَّه مذكور في التركيبِ ، فلا حاجة إلى إعادته إلى غيره ؛ لأنَّ الأصلَ فيه أن يعود على المذكور ، وعوده على غيره مخالفٌ لهذا الأصل .

وكذلك ضمير (تَلْقَوْهُ) في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾[3] ، قالَ أبو حيَّان : " **ضمير المفعول في (تَلْقَوْهُ) عائد على (الموت) ، وقيل : على (العدوِّ) ، وأضمر لدلالة الكلام عليه . والأوّل أظهر ؛ لأنَّه يعود على مذكور** "[4] .

ما ذكره أبو حيَّان أنَّ الضميرَ في قوله : (تَلْقَوْهُ) عائدٌ على (الموتَ) ؛ لأنَّه المذكور في التركيبِ ، وصالح لأن يعود عليه فكان حقه أن يعود عليه دون غيره ، وقيلَ : إنَّ الضمير يعود على (العدوِّ) ، وهو غير مذكورٍ في الكلامِ ؛ أضمرَ للدلالة الكلام عليه ، وهذا أبعد من الأوَّل ؛ لأنَّه غيرُ مذكورٍ في التركيبِ، مع وجود ما هو موجود في التركيب ، وهو صالح لأن يعود عليه ، فكان عوده عليه أولى وأحسن من أن يعود على غيره ، ومسألة عود الضمير على غير المذكور مع وجود المذكور ، ليست ممتنعة في اللغة العربية ، بل هي مسألة أولوية ، فعوده على المذكور أولى من عوده على غير المذكورِ ، فإذا لم يكن ثمة مذكور في التركيبِ ، تعينَ عوده على غيره ، وكذلك إذا كان عوده على المذكورِ لا يؤمن اللبس معه ، فيتعينَ أيضاً عوده على غير المذكور ، وهلم جرًّا .

٣- إذا احتمل الضمير العود على شيئين كان عوده على الأقرب أرجح

القاعدة هذه تقرر أن الأصل في مرجع الضمير في العربية ، أنْ يكون إلى أقرب مذكورٍ، وإذا ما اختلف العلماءُ في عائد أحد الضمائر في العربية ، فيكون أرجح الأقوال هو القول الذي يعيد الضمير إلى أقرب مذكور ، فإعادته إلى القريب أولى من إعادته إلى البعيد[5] . وقد وردت هذه القاعدة التوجيهية فيما أوردهُ أبو حيَّان من كلام ابن حزم على مرجع الضمير في (فإنَّه) في قوله تعالى : ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا

---

(١) سورة الحج : ١٥ .
(٢) البحر المحيط : ٣٣٢/٦ ، ويُنظر : الدر المصون : ٢٤٢/٨ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٧/١٤ .
(٣) سورة آل عمران : ١٤٣ .
(٤) البحر المحيط : ٧٣/٣ ، ويُنظر : الدر المصون : ٤١٢/٣ ، واللباب في علوم الكتاب : ٥٦٥/٥ .
(٥) يُنظر : قواعد الترجيح عند المفسرينَ : ٦٢١/٢ ، ومختصر قواعد الترجيح : ٢٣٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[1]

قال أبو حيَّان : " **الظاهر أن الضمير في (فَإِنَّهُ) عائد على (لَحْمَ خِنزِيرٍ) ، وزعم أبو محمد بن حزم أنَّه عائد على (خِنزِيرٍ) فإنَّه أقربُ مذكور ، وإذا احتمل الضمير العود على شيئين كان عوده على الأقرب أرجح وعورض بأنَّ المحدثَ عنه إنَّما هو اللحمُ ، وجاء ذكر (الْخِنزِيرِ) على سبيل الإضافة إليه لا أنَّه هو المحدث عنه المعطوف ، ويمكن أن يقال : ذكر اللحم تنبيهاً على أنَّه أعظم ما ينتفع به من الخنزير وإن كان سائره مشاركاً له في التحريم بالتنصيص على العلَّة من كونه رجساً ، أو لإطلاق الأكثر على كُلِّه أو الأصل على التابعِ ؛ لأنَّ الشحم وغيره تابع للحم** "[2] .

ذكر أبو حيَّان أن ضمير الهاء في (فإنَّهُ) يعود على لحم الخنزير ، وزعم غيره أنَّهُ يعود على الخنزير؛ لأنَّه الأقرب لهُ من اللحم ، والشيء إذا احتمل العودة على شيئينِ كانَ عوده على الأقرب ارجح ، يقول ابن مالك : " إذا ذُكِرَ ضميرٌ بعد اثنين فصاعداً جُعِلَ للأقربِ ، ولا يُجْعَلُ لغيرهِ إلَّا بدليلٍ من خارج "[3] ، ورجح هذا القول بأنَّه إذا كان الضمير عائداً على الأقرب وهو الخنزير ، فلا يختصَّ التحريمُ بلحمهِ ، بل بجميع أجزائه ، وأُجيب بأنَّ ذكر اللحم دون غيره ؛ لأنَّهُ أهم ما في الخنزير ، وأعظم ما ينتفع بهِ منه ، أو لإطلاق الأكثر وهو اللحم على كُلِّ الخنزير ، أو لأنَّ اللحم هو الأصل فيه الذي يأكُلَّه الناس ، والشحم وغيره تبع لهُ، وقول ابن حزم مبني على قاعدة القرب في مرجع الضمير في العربية ، ولكن هذه القاعدة إذا تعارضت مع قاعدة أُخرى كقاعدة عود الضمير إلى المحدث عنه – وهو اللحم هنا – أولى من عوده على غيره ، انتفت قاعدة القرب بهذه القاعدة ، فلا يعتد بالقرب مع وجود هذه القاعدة التوجيهية ، وبهذا يرجح القول الأوَّل ؛ لأنَّ فيه إعادة الضمير إلى المُتحدث عنه .

فقاعدة القرب مؤخرة عن قاعدة عود الضمير على المذكورِ ، وقاعدة العود على المتحدث عنه ، وقاعدة تناسق الضمائر ، فإذا ما تعارضت مع أحد هذه القواعد التوجيهية ، كان الأخذ بغيرها أولى من الأخذ بها ، وكُلُّ هذه القواعد التوجيهية مشروطة بعدم اللبس ، وعدم وجود دليل يدلُّ على خلافها ، فإن كان هناك دليل يدلُّ على وجوب عود الضمير على البعيد ، تعينَ عوده على البعيد وانتفى عوده على القريب ، كذلك إذا كان ثمة دليل على رجوعه على المقدر ، تعينَ رجوع الضمير على المقدر ، وانتفى القول برجوعه على المذكورِ ، وقاعدة التناسق أيضاً إذا ما دلَّ دليلٌ على اختلاف الضمائر ، أو عود

---

(١) سورة الأنعام : ١٤٥ .
(٢) البحر المحيط : ٢٤٢/٤- ٢٤٣ ، ويُنظر : الدر المصون : ٢٠٠/٥ ، واللباب في علوم الكتاب : ٤٨٥/٨ ، وروح المعاني: ٤٤/٨ .
(٣) شرح التسهيل : ١٥٧/١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أحدها على مذكورٍ ، أو عود أحدها على الأقربِ مما يؤدي إلى اختلافٍ فيها ، تعينَ اختلافها وعدم تناسقها .

٤- الوصف بالمفرد أولى من الوصف بالجملة

وردت القاعدة التوجيهية هذه في كلامِ أبي حيَّان على قوله تعالى : ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِئَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[١]

قالَ أبو حيَّان : " **(فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ) في موضع الصفة لـ(سنابل) ، فتكون في موضع جر، أو لـ(سبع)، فيكون في موضع نصب ، وترتفع على التقديرينِ (مائة) ، على الفاعل ؛ لأنَّ الجار قد اعتمد بكونه صفته، وهو أحسن من أن يرتفع على الابتداء ، و(في كُلِّ) خبره، والجملة صفة ؛ لأنَّ الوصف بالمفرد أولى من الوصف بالجملة ، ولا بد من تقدير محذوف ، أي : في كلِّ سنبلة منها ، أي : من السنابل**"[٢].

ما ذكره أبو حيَّان أن قوله : (في كُلِّ سنبلةٍ) (في) : حرف جر ، و(كُلِّ) : مجرور بهِ وهو مضاف ، و(سنبلةٍ) : مضاف إليه محذوف ، والجار والمجرور متعلِّق بمحذوفٍ ، وشبه الجملة في موضع جر صفة لـ(سنابل) ، أو تكون في موضع نصب صفة لـ(سبعَ) ، وعلى التقديرينِ كليهما يكون قوله : (مِئَةُ) مرفوعاً على وجهينِ : أحدهما : أن يكون مرتفعاً على الفاعلية ؛ لأنَّهُ معتمد على الجار والمجرور بكونه صفةً ، والجار والمجرور ، والظرف متى اعتمد على موصوفٍ قبله ، أو ذي حالٍ ، أو ذي خبرٍ أو على نفي أو على استفهام عمل عمل الفعلِ ، والأخفش يعملهما مطلقاً ، والثاني : أن يكون مرفوعاً على الابتداءِ ، ويكون (في كُلِّ) جاراً ومجروراً متعلِّقاً بمحذوفٍ خبره ، والجملة في موضع جر ، أو نصب صفة ، والوجه الأوَّل أولى ؛ لأنَّ الأصل في الوصفِ أن يكون بالمفردات قبل الوصف بالجمل .

٥- إذا دار الأمر بين أن تكون الصفة من قبيل المفرد ، وبين أن تكون من قبيل الجمل ، كان الأولى جعلها من قبيل المفرد

وردت القاعدة التوجيهية هذه في كلامِ أبي حيَّان على قوله تعالى : ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾[٣]

قالَ أبو حيَّان : " **ظلمات : مرتفع بالجار والمجرور على الفاعلية ؛ لأنَّه قد اعتمد إذا وقع صفة ، ويجوز أن تكون فيه من موضع الحال من النكرة المخصصة بقوله : (مِّنَ السَّمَاءِ) ، إما تخصيص العمل، وإما تخصيص الصفة ... وأجازوا أن يكون (ظلمات) مرفوعاً بالابتداء ، و(فيه) في موضع**

---

(١) سورة البقرة : ٢٦١ .
(٢) البحر المحيط : ٣١٧/٢ ، ويُنظر : الدر المصون : ٥٨١/٢-٥٨٢ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٨٠/٤.
(٣) سورة البقرة : ١٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخبر. والجملة في موضع الصفة ، ولا حاجة إلى هذا؛ لأنَّه إذا دار الأمر بين أن تكون الصفة من قبيل المفرد ، وبين أن تكون من قبيل الجمل ، كان الأولى جعلها من قبيل المفرد "[1] .

ما ذكره أبو حيَّان أن في رفع قوله : (ظُلُمَاتٌ) وجهينِ : أحدهما أن يكون مرفوعاً على الابتداءِ ؛ لأنَّه اعتمد على (فيه) بكونه في موضع جر صفة لقوله : (صَيِّبٍ) ، أو في موضع نصب حالاً منه ، فإن قيلَ كيف يكون حالاً منه وهو نكرة ؟ ؛ ولا يجوز الحال من النكرة في العربية ، فنقول : حتَّى وأن كان نكرة ، فهو تخصصَّ بالعمل ، أو بالصفة بالمجرور بعده ؛ لهذا جاز أن يكون حالاً منه ، أوفي محل نصب حالاً من الضمير المستكن في قوله : (مِنَ السَّمَاءِ) إذا كان من السماءِ صفة لـ(صَيِّبٍ) ، فتكون (ظُلُمَاتٌ) مرفوعة على الفاعلية بالجار والمجرور (فيه) في جميع هذه الأقوال . والثاني : أن يكون قوله : (ظُلُمَاتٌ) مرفوعاً على أنَّهُ مبتدأً مؤخراً ، و(فيه) خبر مُقدَّم ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة لـ(صَيِّبٍ)، أو في محل نصب حالاً منه ؛ لتخصصه ، أو للضمير المستكن في (مِنَ السَّمَاءِ) إذا كان من السماءِ صفة لـ(صَيِّبٍ) .

والراجح القول الأوَّل بكون (ظُلُمَاتٌ) مرفوعاً على الفاعلية باعتماده على ما قبله من الجار والمجرور(فيه) ؛ لأنَّه متى دار الأمر بين أن تكون الصفة من قبيل المفرد ، وبين أن تكون من قبيل الجمل، كان الأولى جعلها من قبيل المفرد ؛ لأنَّ الوصف بالمفرد أولى من الوصف بالجملة ؛ لأنَّ الأصل الوصف بالمفردِ . فعلى القول الأوَّل تكون الصفةُ من قبيل المفرد ، وعلى القول الثاني تكون الصفة جملة ، فجعل الصفة من قبيل المفرد أولى من غيره، وجعل الجار والمجرور في موضع الصفة ، أو الحال ورفع (ظُلُمَاتٌ) على الفاعلية أولى من جعل جملة (فيه ظُلُمَاتٌ) في محل الصفة ، أو الحال ؛ لأنَّ الجار المجرور أقرب إلى المفرد من الجملةِ .

٦- لا يجـــوز إضافـــة الشـــيء إلـــى نفســـهِ

وردت القاعدة التوجيهية هذه في كلامِ أبي حيَّان على قوله تعالى : ﴿**وَمَا الحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ**﴾[2]

قال أبو حيَّان : " **قرأ ابن عامر وحده (ولدارُ الآخرةِ)[3] على الإضافة ، وقالوا : هو كقولهم : (مسجد الجامع) فقيل هو من إضافة الموصوف إلى صفته . وقال الفراء : هي إضافة الشيء إلى نفسه كقولك : بارحة الأولى ويوم الخميس و ﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾[4] ، وإنَّما يجوز عند اختلاف اللفظين**[5]**انتهى** .

---

(١) البحر المحيط : ٢٢٢/١ ، ويُنظر : الدر المصون : ١٧١/١ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣٩٠/١ .
(٢) سورة الأنعام : ٣٢ .
(٣) يُنظر : إعراب القرآن : ٢٦٢ ، وإعراب القراءات : ١٥٥/١ ، وحجة القراءات : ٢٤٦ ، والكشف : ٤٢٩/١ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢٥١/١ .
(٤) سورة الواقعة : ٩٥ .
(٥) يُنظر : معاني القرآن للفراء : ٣٣٠/١-٣٣١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقيل: من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أي : ولدار الحياة الآخرة ، ويدل عليه ﴿وَمَا الحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ وهذا قول البصريين ، وحسن ذلك أن هذه الصفة قد استعملت استعمال الأسماء فوليت العوامل كقوله : ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلآخِرَةَ وَالأُولَى﴾(١) وقوله : ﴿وَلَلآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الأُولَى﴾(٢) . وقرأ باقي السبعة (وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ) بتعريف الدار بـ(أل) ورفع (الآخِرَةُ) نعتاً لها "(٣) .

القراءة الأصل في الآية هي قراءة الجمهور (وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ) بلامينِ الأولى لام الابتداء ، والثانية لام التعريف ، ورفع الآخرةُ على أنَّها صفة لـ(الدار) ، و(خيرٌ) خبر المبتدأ ، ولا إشكال في هذه القراءة .

وقراءة ابن عامر (ولدارُ الآخرةِ) بلَّامٍ واحدةٍ هي لام الابتداء ، ودار مضاف ، والآخرةِ مضاف إليه مجرور . وقد اختلف العلماءُ في تخريج هذه القراءة على مذهبينِ :

وأوَّلهما : مذهب الكوفيينَ : ورائد هذا المذهب الفراء ، فذهبوا إلى جوازِ إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظانِ ، أمَّا إذا لم يختلف اللفظانِ فلا تجوز الإضافةُ ، وحجتهم في هذا السماع ، فقد جاءَ كثيراً في القرآن الكريم ، وكلامِ العربِ ، فجعل (دار) هنا اسماً ، و(الآخرة) من صفتها ، وأُضيفت إليها ، وإن كانت الدار هنا هي الآخرة وجاز هذا ؛ لاختلاف اللفظينِ ومما جاز فيه أضافة الشيء إلى نفسه (حق اليقينِ) والحق هو اليقين ، وكذلك قولهم: بارحة الأولى ، ويوم الخميسِ ، وأن كانت البارحة هي الأولى ، واليوم هو الخميس ، ولكن جاز ؛ لأنَّهما مختلفانِ في اللفظ ، وأمَّا إذا اتفق لفظيهما فلا تجوز الإضافة ؛ لأنَّهم يتوهمونَ إذا اختلفا في اللفظِ ، يكونا مختلفينِ في المعنى(٤) .

وثانيهما : مذهب البصريينَ قالوا : لا يجوز أن تكون الآخرة هنا مضافة إلى الدار ؛ لأنَّ الصفة هنا هي الموصوف في المعنى ، ولا يجوز إضافة الشيء إلى نفسهِ ؛ لأنَّ الإضافة تكون أما للتعريف ، أو للتخصيص ، والشيءُ لا يُعرِّف ولا يخصص نفسه . وتخريج القراءة أن تكون الآخرة مضافة إلى موصوفٍ محذوفٍ ويكون تقدير الكلام : ولدارُ الساعة الآخرة ، فحذف المضاف إليه الموصوف للعلم بهِ ، وأُقيمت الصفة مقامه ، فلم يضف الموصوف إلى صفته ، بل إلى صفة غيره ، وكذلك (حق اليقينِ) تقديره : حقُ الأمرِ اليقين ، وقولهم : صلاة الأولى فالتقدير فيه : صلاة الساعة الأولى ، ومسجد الجامع تقديره : مسجد المكان الجامع ، فكلُّ هذا كان على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه(٥) .

---

(١) سورة الليل : ١٣ .
(٢) سورة الضحى : ٤ .
(٣) البحر المحيط : ١١٣/٤ ، ويُنظر : الدر المصون : ٦٠٠/٤-٦٠١ ، واللباب في علوم الكتاب : ١٠٧/٨-١٠٨ ، وروح المعاني : ١٣٤/٧ .
(٤) يُنظر : معاني القرآن للفراء : ٣٣٠/١-٣٣١ ، والإنصاف : م٥٣٢/٩٧-٥٣٣ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي : ٨٩٧/٢ ، وارتشاف الضرب : ١٨٠٦/٤-١٨٠٧ .
(٥) يُنظر : الأصول : ٨/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٦٨/٢-٦٩ ، والمرتجل : ٢٤٤ ، والإنصاف : م٣٥٢/٩٧-٥٣٤ ، واللباب للعكبري : ٣٩١/١-٣٩٢ ، وشرح جمل الزجاجي : ٧١/٢ ، وشرح التسهيل : ٢٢٩/٣ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي : ٨٩٧/٢ ، وارتشاف الضرب : ١٨٠٦/٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأبو حيَّان يذهب مذهب البصريينَ ، ويرجحه على مذهب الكوفيينَ ، ويعلله هنا بأنَّ حسن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، بكون الصفة هنا جرت مجرى الأسماء الجوامد في إيلائها العوامل نحو قوله : ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى﴾ ، وقوله : ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَى﴾ ، وعليه فهو لا يجيز إضافة الشيء إلى نفسه تبعاً لمذهب البصريينَ . فالأمر مبنيٌّ على دلالة كل من المفردتينِ المضافة إحداهما إلى الأُخرى على معنى واحدٍ ، مع اختلاف التأويل بين المذهبين .

وأميل إلى ما ذهب إليه أحد الباحثينَ بترجيحه لمذهب الكوفيينَ ؛ لعدم مغالاتهم في التقديرِ والتأويلِ على العكس من مذهب البصريينَ الذين ذهبوا إلى المغالاةِ والتكلُّفِ بالحذفِ في تخريج النصوص التي جاءَت من إضافة الشيءِ إلى نفسه ، هذا فضلاً عن أنَّ النحويينَ قد تعسفوا في جعل ألفاظٍ تحت هذا الباب، وليس هناك ما يسوغ أنَّها مترادفة إلَّا بعد تأويل معانيها[1] . وذهب إلى " أنَّه لا يوجدُ هناكَ ترادفٌ في المعنى بين المفردتينِ المتضايفتينِ ، وهو ما يبيحُ لنا أن ننكرَ هذا الباب ، كما أنكرَهُ كثيرٌ من النُّحاةِ قدماءَ ومُحدثينَ ، ونقررَ أنَّهُ لا مُسَوِّغَ لوجود باب إضافة الشيءِ إلى نفسه غير معتمدينَ على تأويلات وتعسفات المذاهبِ النَّحويَّةِ ، ومُعَوِّلينَ على أنَّهُ الاستعمال العربي الفصيح وأُسلوب من أساليبهِ العاليةِ "[2] .

فالبصريونَ قالوا : بعدم جوازه وتأولوا ما جاء منه في القرآن الكريم وكلام العرب ، بأنَّهُ على حذف موصوفٍ ؛ لأنَّ الإضافة أما أن تكون للتعريف ، أو للتخصيص ، والشيءُ لا يُعرِّف ولا يخصصُّ نفسه ؛ فكانت إضافة الشيء إلى نفسهِ ممتنعة عندهم ، قال السهيلي : " تستحيلُ إضافة الشيء إلى نفسهِ عقلاً ونقلاً "[3] ، فهم اعتمدوا على القياس في رفض إضافة الشيء إلى نفسه .

وقد اعتمدَ الكوفيونَ على السماع ، وكثرة موارده من القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وكلام العرب مما جاءَ فيه إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لذلك قالوا : بجوازه في اللغة العربية ، ولم يلتفتوا إلى القياس فيه ، ونحنُ بدورنا لا ننكر هذا الباب في العربيةِ ، وإنَّما نذهب إلى جوازه فيما سُمِعَ عن العرب ، وهو ما قال بهِ الكوفيونَ ، إلَّا أنَّه لا يكون على إطلاقه هكذا ، بل يكون جائزاً بما سُمِعَ فقط ولا يجوز القياس عليه .

(١) يُنظر : إضافة الشيء إلى نفسه بين التقعيد والاستعمال : أحمد جعفر داود ، وماجد كامل حسين : ١٥٦-١٨٣ .
(٢) إضافة الشيء إلى نفسه : ١٨٤-١٨٥ .
(٣) أمالي السهيلي : ٧٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخـــاتـمـــــــة :

www.manaraa.com

الخاتمة :

الحمدُ للهِ الذي منَّ عليَّ بهذه الرحلةِ المباركةِ في هذا البحثِ ، وفي تفسيرٍ من تفاسير القرآن الكريم . وكلِّي أملٌ أنْ أكون قد وُفِّقتُ في تقديمِ عملٍ عِلميٍّ يُنْتَفعُ بهِ ، ويُكتبُ لهُ – بإذنه جلَّ وعلا – القبولُ .

وفي ختامِه أقدِّمُ خلاصةً موجزةً لأهم ما وقفتُ عليه في هذه الدراسةِ من أُمورٍ فأقول :

قواعد التوجيه هي قواعدُ كليةٌ كانت تهدف إلى تسوّيغ التوجيهات النحوية للنحاة ، فتستعمل لتقوية أو ترجيح الوجوه الإعرابية للمسألة الواحدة ، ولم تكن من صنع فردٍ معين ، بل كانت مما استقراه النحاة من كلام العرب ، وهي لم ترصد في مؤلف معين ، بل كانت مبثوثة في كتب الخلاف والشروحات والتفاسير النحوية ، وقد كان للبحر نصيبٌ كبيرٌ منها ، إذ إنَّه تفسير نحوي عني بنقل التوجيهات النحوية لآيات القرآن الكريم .

وتعد هذه القواعد ضوابط منهجية في بيان منهج النحاة ، وبناء تصوراتهم ؛ بحسب هذا لا يمكن فهم ما توصلوا إليه إلَّا بدراستها دراسة علمية صحيحة .

وهي قواعد للتقعيد النحوي ؛ لأنَّها عامة تشتمل على أكثر من باب نحوي واحدٍ ، وهذه الأبواب تشتمل على قواعد تكون مندرجة تحت القواعد التوجيهية التي تندرج الأبواب تحتها .

نستطيع أن نطلق على هذه القواعد التوجيهية قواعد التسوّيغ ؛ لأنَّها تستخدم في تسوّيغ توجيهات النحويين ، وتأييد ما يذهبون إليه من آراء ، فتكون لهم حجةً وبرهاناً على صدق مذهبهم .

وقواعد التوجيه هذه لم تكن متناقضة أو مختلفة ، يكون بعضها نافياً لبعضها الآخر ، بل هي متكاملة ومتناسقة ، يكملُ بعضها بعضاً .

وقواعد التوجيه أعم من قواعد الأبواب ؛ لأنَّ القاعدة التوجيهية الواحدة تشتمل على أكثر من باب نحوي، وهي أعم من نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ؛ لأنَّ نظرية الأصل والفرع تندرج تحتها ، وهي فرعٌ على أصول النحو العربي ، أي : أدلته التي تفرعت منها فروعه .

وقواعد التوجيه لم تكن بالصورة التي نتخيلها من الخلاف بين النحويين ، بل كان الخلاف في مدى انطباقها على المسألة النحوية الواحدة ، فقد كانت عندهم من البديهيات التي ترسخت في أذهانهم ، فلا نجد خلافاً في أغلبها على القاعدة نفسها ، بل الخلاف في صلاحيتها للتسوّيغ في المسألة النحوية .

كان أبو حيَّان في البحر المحيط مراعياً في توجيهاته وترجيحاته للقواعد هذه وقد أسماها بالقواعد الكلية، ويسوّغ بها في ترجيحاته للوجوه النحوية ، إذ كانت منتشرة في تفسيره البحر المحيط .

ويأتي أبو حيَّان بهذه القواعد التوجيهية في أغلب الأحيان لتعضيد إنكاره لبعض الوجوه الإعرابية التي ذكرها المعربونَ السابقونَ لهُ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد كانت القواعد التوجيهية التي تخصُّ العامل النحوي واضحة في تفسيره ، منها ما يخصُّ القوة والضعف فيه أكثر من التي تخصُّ الاختصاص في العمل النحوي ، فضلاً على القواعد التوجيهية الأخرى المتعلقة بالعمل النحوي .

وقد كان أبو حيَّان متابعاً في مذهبه النحوي للمذهب البصري كعامة أهل الأندلس ، ويتعصب لسيبويه فيردُّ الشيء إذا كان مخالفاً لما قاله سيبويه ، فيقول : " كيف يكون راجحاً وهو شيء لا يقول بهِ سيبويه " ، ولا سيما في حديثه على التنازع في النحو العربي ، فيختار المذهب البصري فيه .

كان يعتمد هذه القواعد التوجيهية اعتماداً في التسوّيغ للوجه الإعرابي الذي يوجهه ، أو يختاره من الوجوه الإعرابية التي ينقلها عن غيره ، ولا سيما تلك القواعد التوجيهية التي تخصُّ القياس النحوي منها ، فكان حريصاً على عدم القياس فيها إلَّا على ما كثر في اللغة ، وبخلافه يقف فيه على السماع ولا يجيز القياس عليه .

فأبو حيَّان كان واضح المنهج في القياس ، فكان يختار الأوجه الأقرب من غيرها في التفسيرات الإعرابية ، وأبعدها عن التكلُّفِ ، وأجراها على القواعد النحوية ، وقد كان يبتعد عن الأوجه والاحتمالات البعيدة والمُتكلفة ، ولكنه كان يحرصُّ على ذكر ما تحتمله الكلمة أو القراءة من الأوجه النحوية جميعها ؛ لتكون بين يدي القارئ لعلَّه يرى فيها شيئاً مختلفاً لم يتدبره غيره .

وقد كان شديد الحرص على عدم مخالفة القواعد التوجيهية في ترجيحاته واختياراته النحوية ، فكان يحمل الأشياء على ظاهرها ، وعلى الشائع فيها قبل أن يحمل على غيره ، وبحسب هذا أراه في باب الحمل على الجوار على سبيل المثال لا يجيز القياس عليه ، ولا يرجحه إذا ما كان هناك تخريج غيره للكلمة المحمولة على الجوار .

وفي باب التضمين أيضاً يرى أنَّ تضمين الأفعال أولى من تضمين الحروف ؛ لأنَّ الأفعال هي الأصل في العملِ ، والحروف فرعٌ عليها ، ولأنَّ تضمين الأفعال هو الأكثر ، ولم يختلف فيه النحويون ، ولم يجزْ قياسه أيضاً ، بل هو عنده من باب الضرورات ، فإن تخرج على شيءٍ غيره انتفت هذه الضرورة .

وكذلك خصَّ الحمل على التوهم في باب العطف ، ولم يجز القياس عليه ؛ لأنَّه عنده من الضرورات ، والضرورة لا يقاس عليها ، والحمل على التوهم عنده ضعيفٌ ، فلم يرجح شيئاً منه ، عند وجود غيره .

وهو يعتمد القياس على ما قالت العرب وإن كانت لغة قليلة ، فهي عنده أولى من الحمل على الشاذ في الاستعمالِ ؛ لأنَّها قد ثبتت بأنَّها لغة لبعض العرب ، فيجوز القياس عليها ، وكذلك اعتمد القياس بحمل النظير على النظيرِ والنقيض على النقيضِ ؛ لأنَّ الشيءَ يُحمَلُ على نقيضه كما يُحْمَل على نظيره .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اعتمد على الأصل والفرع في اختياراته وترجيحاته ، إذ قال : إنَّ الأصل في اسم الفاعل أن يضاف ولا يعمل ؛ لأنَّ الإضافة أصل في الأسماء ؛ ولأنَّ إلحاق الشيء بجنسه أولى من إلحاقه بغيره وهلُم جرا .

واعتمده في حمل شيءٍ على شيءٍ للمشابهة بينهما ، نحو حملِ (ما) الحجازية على (ليس) في العمل ، فعملت عملها ، بضربٍ من الشبه ؛ لأنَّ من قواعد النحويين أنَّه يجوز أن يجري الشيء مجرى غيره إذا شابهه من وجهين .

وقد كان يميل إلى عدم التكلُّف في التقديرِ والتأويلِ ، فمن القواعد التوجيهية التي وضعها النحويونَ لا يجوز أن يُحذَفَ شيء من الكلام من دون وجود دليلٍ يدل عليه ، وهذا الدليل كلما كان أقرب إلى المحذوف كان أفضل من الأبعد ؛ لأنَّ الأولى في المحذوف أن يكون من جنس أقرب مذكور ، وهذا المحذوف عند وجود الدليل كلَّما كان أقل كان أفضل ؛ لأنَّ حذف المفرد أسهل في التقدير من حذف الجملة .

وفي التركيب أجد لأبي حيَّان نظرة مغلقة غير منفتحة ، وما كانت تؤمل من عقلية كبيرة كعقلية أبي حيَّان ، فهو يرفض ، أو يهدم أسلوباً واسعاً من الأساليب العربية ، وهو التقديم والتأخير ، إذا لم تكن هناك ضرورة تؤدي إليه ، ويرى أنَّ هذا الأسلوب مختصاً بكلام العرب ، وينبغي أن ينزه القرآن الكريم منه ، وأكد نظرته هذه في مواضع كثيرة من البحر المحيط ، فيقول على سبيل المثال : **" التقديم والتأخير المختص بضرورة الأشعار ، وبنظم ذوي الانحصار ، منزه عنها كلام الله الواحد القهار "** ، ويقول : **" التقديم والتأخير لا يذهب إليه إلا عند الضرورة "** ، ويقول : **" ولا تقديم ولا تأخير في القرآن ، لأن التقديم والتأخير عندنا من باب الضرورات ، وتنزه كتاب الله تعالى عنه "** ، وقال : **" والتقديم والتأخير من ضرورات الشعر ، فينزه القرآن عن ذلك "** .

وكان أبو حيَّان يعتمد القواعد التوجيهية التي اعتمدها النحويون في ما لم يجز أن يجتمع في النحو حسب رأيهم ، نحو قاعدة عدم جواز الجمع بين العوض والمعوض منه ، وقاعدة عدم جواز الجمع بين الشيئين المغني أحدهما عن الآخر ، أو عدم جواز الجمع بين المتضادين ، وغيرها من القواعد التوجيهية .

ويعتمد القواعد التوجيهية الأخرى التي تخص التركيب النحوي ، نحو قاعدة عود الضمير على الأقرب أرجح من غيره ، وعوده على المذكور أولى من عوده على غير المذكور ، وغيرها من القواعد التوجيهية الأخرى .

ونسأل الله تعالى أن يرزقنا علماً نافعاً ، وأن يزيح عنَّا ظلام الجهل بنور المعرفة ، إنَّه هو العليم الحكيم، وآخر دعوانا الحمد لله رب العالمين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثبت المصـادر والمراجـع:

www.manaraa.com

القرآن الكريم

أوَّلاً : الكتب المطبوعة :

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر المُسمَّى (منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات) : العلامة الشيخ أحمد محمد البنَّا (ت١١١٧هـ) ، حققه وقدَّم لهُ : د. شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٧م-١٤٠٧هـ.

٢- إحياء النحو : إبراهيم مصطفى (ت١٣٨٢هـ) ، دن ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٢م – ١٤١٣هـ .

٣- اختيارات أبي حيَّان النحوية في البحر المحيط جمع ودراسة : د. بدر بن ناصر البدر ، مكتبة الرشد ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م-١٤٢٠هـ .

٤- أدب الكاتب : أبو مسلم محمد بن عبد الله بن قتيبة (٢٧٦هـ) ، تح : محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دط ، دت .

٥- ارتشاف الضرب من لسان العرب : محمد بن يوسف الشهير بأب حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق ودراسة : رجب عثمان محمد ، مراجعة : رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٨م – ١٤١٨هـ .

٦- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو : الشيخ يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري (ت١٠٩٦هـ) ، تقديم وتحقيق : د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الأنبار ، العراق – الرمادي ، ط١ ، ١٩٩٠م – ١٤١١هـ .

٧- الإرشاد إلى علم الإعراب : شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي (ت٦٩٥هـ) ، تحقيق ودراسة : د. عبد الله علي الحسيني البركاتي ، ود. محسن سالم العميري ، مطبوعات جامعة أم القرى ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٩٨٩م-١٤١٠هـ .

٨- أسرار العربية : عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تح : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ١٩٩٧م-١٤١٨هـ .

٩- الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تح : د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥م – ١٤٠٦هـ .

١٠- اشتقاق أسماء الله : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ) ، تح : د. عبد الحسين المبارك ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٦م-١٤٠٦هـ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١- أشعار النساء : أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت٣٨٤هـ) ، حققه وقدَّم لهُ : د.سامي مكي العاني ، وهلال ناجي ، عالم الكتب ، ط١ ، دت .

١٢- الأصمعيات : عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت٢١٦هـ) ، تح : مجيد طراد ، دار الفكر العربي ، بيروت – لبنان ، ط١ ،٢٠٠٣م .

١٣- أصول التفكير النحوي : علي أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٦م .

١٤- الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو-فقه اللغة-البلاغة : د. تمام حَسَّان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٠م-١٤٢٠هـ .

١٥- الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل السّرَّاج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ) ، تح : د.عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٦م – ١٤١٧هـ .

١٦- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري : د. محمد سالم صالح ، دار السلام ، القاهرة-مصر ، ط١ ، ٢٠٠٦م-١٢٤٧هـ .

١٧- أصول النحو العربي : د. محمد خير الحلواني ، مطبعة افريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، الناشر الأطلسي ، دط ، دت .

١٨- إعراب الجمل وأشباه الجمل : فخر الدين قباوة ، دار القلم العربي ، حلب ، ط٥ ، ١٩٨٩م-١٤٠٩هـ .

١٩- إعراب القراءات السبع وعللها : أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي (ت٣٧٠هـ) ، تح : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٢م-١٤١٣هـ .

٢٠- إعراب القراءات الشواذ : أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ، دراسة وتحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ١٩٩٦م-١٤١٧هـ .

٢١- إعراب القرآن : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ) ، اعتنى بهِ : الشيخ خالد العلي ، دار المعرفة ، بيروت-لبنان ، ط٢ ، ٢٠٠٨م-١٤٢٩هـ .

٢٢- الأعلام في تراجم الرجال : خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت- لبنان ، ط١٣ ، ١٩٩٨م .

٢٣- الأغاني : أبو الفرج الأصفهاني (ت٣٨١هـ) ، تح : مجموعة من المحققين منهم عبد السلام محمد هارون ، وعلي محمد البجاوي ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط١ ، دت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٤- الإغراب في جدل الإعراب : : أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري ، تح : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ، ط١ ، ١٩٥٧م-١٣٧٧هـ .

٢٥- الاقتراح في علم أصول النحو : جلال الدين السيوطي ، تح : الأستاذ الدكتور : حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط٣ ، ٢٠٠٧م-١٤٢٨هـ .

٢٦- الألفاظ : ابن السكيت يعقوب بن إسحاق ، تح : د. فخر الدين قباوه ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٩٨م .

٢٧- أمالي ابن الحاجب : أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ، تح : د. فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار ، عمان - الأردن ، ودار الجيل ، بيروت – لبنان ، دط ، ١٩٨٩م – ١٤٠٩هـ.

٢٨- أمالي ابن الشجري : هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت٥٤٢هـ) ، تح : د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٢م-١٤١٣هـ .

٢٩- أمالي السهيلي (في النحو واللغة والحديث والفقه) : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (ت٥٨١هـ) ، تح : محمد إبراهيم البنّا ، مطبعة السعادة ، دط ، دت .

٣٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين : أبو البركات ابن الأنباري ، تح : د. جودة مبروك محمد مبروك ، راجعه : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، دت .

٣١- أنوار القرآن وأسرار الفرقان الجامع بين أقوال علماء الأعيان وأحوال الأولياء ذوي العرفان : نور الدين علي بن سلطان الهروي المكي الحنفي الشهير بالملا علي القاري (١٠١٤هـ) ، تح : د. ناجي السويد ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط١ ، دت .

٣٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت٧٦١هـ) ، ومعه كتاب عُدَّةُ السالك إلى تحقيق أوضح المسالك : محمد محيي الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا-بيروت ، دط ، دت .

٣٣- الإيضاح : أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق ودراسة : كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت-لبنان ، ط٢ ، ١٩٩٦م-١٤١٦هـ .

٣٤- الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) ، تح : مازن مبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٧٩م – ١٣٩٩هـ .

٣٥- البحر المحيط : محمد بن يوسف الشهير بأبي حيَّان الأندلسيّ ، تح : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، شارك في تحقيقه : د. زكريا عبد المجيد النوتي و د. أحمد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النجولي الجمل ، قرظه : أ.د. عبد الحي الفرماوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٩٩٣م – ١٤١٣هـ .

٣٦- بحوث ودراسات في تراثنا اللغوي والنحوي : د. فاخر الياسري ، دار حامد ، ط١ ، ٢٠١١م-١٤٣٢هـ .

٣٧- البداية والنهاية : الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشيّ الدمشقي (ت٧٧٤هـ) ، تح : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، هجر ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٨م-١٤١٨هـ .

٣٨- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة : أبو حفص سراج الدين عمر ابن زين الدين قاسم بن محمد بن علي الأنصاري النشار (ت٩٣٨هـ) ، تح : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، شارك في تحقيقه : أحمد عيسى حسن المعصراوي ، عالم الكتب ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٠م-١٤٢١هـ .

٣٩- البسيط في شرح جمل الزجاجي : ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي (ت٦٨٨هـ) ، تح : د. عيَّاد بن عيد الثبتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٩٨٦م – ١٤٠٧هـ .

٤٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحَّاة : جلال الدين السيوطي ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعيسى البابي الحلبي وشركاه ، دمط ، ط١ ، ١٩٦٤م-١٣٨٤هـ .

٤١- تاج العروس من جواهر القاموس : السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (١٢٠٥هـ) ، ج٩ تح : د. عبد الستار أحمد الفراج ، وج١٦ تح : محمود محمد الطناحي ، ج٣٠ تح : مصطفى حجازي ، التراث العربي ، الكويت ، ط١ ، ١٩٩٣م .

٤٢- تاج اللغة وصحاح العربية : إسماعيل بن حمَّاد الجوهري (ت٤٠٠هـ) ، تح : أحمد عبد الغفور عطَّار ، دار العلم للملايين ، بيروت-لبنان ، ط٤ ، ١٩٩٠م .

٤٣- التبصرة في قراءات الأئمة العشرة : أبو الحسن علي بن فارس الخياط (ت٤٥٢هـ) ، تح : د.رحاب محمد مفيد شقاقي ، مكتبة الرشد ناشرون ، الرياض-السعودية ، ط١ ، ٢٠٠٧م-١٤٢٨هـ .

٤٤- التبصرة والتذكرة :أبو محمَّد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ، تح : فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٢م-١٤٠٢هـ .

٤٥- التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ) ، تح : علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البياتي الجلبي ، ط١ ، دت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٦- التبيان في تفسير القرآن : أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ) ، تح : أحمد حبيب قصير العاملي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت-لبنان ، ط١ ، دت .

٤٧- التبيين عن مذاهب النحويين البصريينَ والكوفيينَ : أبو البقاء العكبري ، تح : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ١٩٨٦م-١٤٠٦هـ .

٤٨- تذكرة النحاة : أبو حيَّان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي ، تح : د. عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ١٩٨٦م-١٤٠٦هـ .

٤٩- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : أبو حيَّان الأندلسي ، تح : د. حسن هنداوي ، دار كنوز أشبيليا ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٦هـ .

٥٠- التضمين في العربية بحث في البلاغة والنحو : أحمد حسن حامد ، الدار العربية للعلوم ، دار الشروق ، عمان-الأردن ، ط١ ، ٢٠٠١م-١٤٢٢هـ .

٥١- التضمين النحوي في القرآن الكريم : د. محمد نديم فاضل ، مكتبة دار الزمان ، المدينة المنورة ، ط١ ، ٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ .

٥٢- التعليقة على كتاب سيبويه : أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تح : د. عوض بن محمد القوزي ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ط١ ، دت .

٥٣- التفسير البسيط : أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت٤٦٨هـ) ، تح: محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان وآخرين ، أشرف على طباعته وإخراجه : د. عبد العزيز سطام آل سعود و أ.د. تركي بن سهو العتيبي ، المملكة العربية السعودية ، وزارة التعليم العالي ، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية ، سلسلة الرسائل الجامعية ، الرياض .

٥٤- تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد : جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق وتعليق : د. عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، ط١ ، ١٩٨٦م-١٤٠٦هـ .

٥٥- تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع : أبو علي الحسن بن خلف بن عبد الله بن بلمة (ت٥١٤هـ) ، تح : سُبيع حمزة حاكمي ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، جدة ، دار علوم القرآن ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٨م-١٤٠٩هـ.

٥٦- تهذيب اللغة : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ) ، تح : مجموعة من المحققين منهم الأستاذ محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة-مصر ، ط١ ، دت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥٧- التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في كتب الحجة في القراءات السبع حتى نهاية القرن الخامس الهجري (دراسة موازنة) : د.عمار نعمة نغيمش ، دار نيبور ، الديوانية – العراق ، ط١ ، ٢٠١٤م .

٥٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح أُلفية ابن مالك : ابن أم قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ، تح : د. عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠١م-١٤٢٢هـ .

٥٩- التوطئة في النحو : أبو علي عمر بن محمد الشلوبين (ت٦٥٤هـ) ، تح : يوسف أحمد المطوع ، دار التراث العربي ، القاهرة ، دط ، ١٩٧٣ .

٦٠- التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) ، تح : د. حاتم صالح الضامن ، مكتبة الصحابة ، الشارقة-الإمارات ، ط١ ، ٢٠٠٨م-١٤٢٩هـ .

٦١- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة : أبو عمرو عثمان بن سعيد الدّاني،تح : محمد صدوق الجزائري ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٥م .

٦٢- الجامع لأحكام القرآن والمبيّنُ لما تضمَّنهُ من السنة و آي القرآن : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت٦٧١هـ) ، تح : د. عبد الله بن عبد المُحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ .

٦٣- الجمل في النحو : الزجاجي (ت٣٤٠هـ) ، تح : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار الأمل ، أربد – الأردن ، ط١ ، ١٩٨٤م – ١٤٠٤هـ .

٦٤- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام : أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القُرشي ، تح : علي محمد البجاوي ، نهضة مصر ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨١م .

٦٥- جمهرة اللغة : أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ) ، تح : د. رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٨٧م .

٦٦- الجنى الداني في حروف المعاني : الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ، تح : د. فخر الدين قباوه ، ومحمَّد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٩٢م – ١٤١٣هـ .

٦٧- الجواهر الحسان في تفسير القرآن : الأمام عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف أبو زيد الثعالبي المالكي (ت٨٧٥هـ) ، تح : الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، شارك في تحقيقه الأستاذ الدكتور : عبد الفتاح أبو سنة ، دار إحياء التراث العربي ، ومؤسسة التاريخ العربي ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ١٩٩٧م-١٤١٨هـ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦٨- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على أُلفية ابن مالك ، ضبط وتشكيل وتصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، إشراف مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٣م-١٤٢٤هـ .

٦٩- حاشية الصبان على شرح الأشموني (ت٩٠٠هـ) على الفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني (ت٨٥٥هـ) : الصبان (ت١٢٠٦هـ) ، تح : طه عبد الرؤف سعد ، المكتبة التوقيفية ، ط١ ، دت .

٧٠- الحجة في علل القراءات السبع : أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي النحوي ، تح : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، شارك في تحقيقه : د. أحمد عيسى حسن المعصراوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٧م-١٤٢٨هـ .

٧١- الحجة في القراءات السبع : ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) ، تح : عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٧٩م-١٣٩٩هـ .

٧٢- حجة القراءات : أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت٤٠٣هـ) ، تح : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت-لبنان ، ط٥ ، ١٩٩٧م-١٤١٨هـ .

٧٣- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالعراق والحجاز والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد : أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ، تح : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، راجعه ودققه : عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث ، بيروت ، ط١ ، دت .

٧٤- الحلل في شرح أبيات الجمل : أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) ، قرأهُ وعلَّق عليه : د. يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٣م-١٤٢٤هـ .

٧٥- الحمل على الجوار في القرآن الكريم : د. عبد الفتاح أحمد الحموز ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٩٨٥م-١٤٠٥هـ .

٧٦- الحيوان : أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البالي الحلبي وأولاده ، مصر ، ط٢ ، دت .

٧٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مطبعة المدني ، ط٤ ، دت .

٧٨- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تح : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، المكتبة العلمية ، ط١ ، دت .

٧٩- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) ، تح : أحمد محمد الخرّاط ، دار القلم ، دمشق ، دط ، دت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨٠- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك : عبد الله بن صالح الفوزان ، دار المسلم ، ط١، ١٩٩٩م .

٨١- ديوان أبي داود الإيادي ، جمعه وحققه : أنوار محمد الصالحي ، وأحمد هاشم السامرائي ، دار العصماء ، دمشق ، ط١ ، ٢٠١٠م-١٤٣١هـ .

٨٢- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المُسمَّى التبيان في شرح الديوان ، ضبط نصه وصححه : د. كمال طالب ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ١٩٩٧م-١٤١٨هـ .

٨٣- ديوان الأخطل ، شرحه وصنف قوافيه وقدَّم لهُ : مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط٢ ، ١٩٩٤م-١٤١٤هـ .

٨٤- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس : شرح وتعلِّيق : د. محمد حسين ، مكتبة الآداب بالجماميز ، المطبعة النموذجية ، ط١ ، دت .

٨٥- ديوان امرئ القيس ، ضبطه وصححه : الأستاذ مصطفى عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط٥ ، ٢٠٠٤م-١٤٢٥هـ .

٨٦- ديوان الطرماح : عُنِي بتحقيقه د. عزة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت-لبنان ، ط٢ ، ١٩٩٤م-١٤١٤هـ .

٨٧- ديوان العباس بن مرداس السلمي ، تح : د. يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩١م – ١٤١٢هـ .

٨٨- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت-لبنان ، ط١ ، دت .

٨٩- ديوان النابغة الذبياني ، شرح وتقديم : عباس عبد السَّاتر ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط٣ ، ١٩٩٦م-١٤١٦هـ .

٩٠- الرد على النحاة : أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي (ت٥٩٢هـ) ، تح : د. محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط١ ، ١٩٧٩م – ١٣٩٩هـ .

٩١- رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز : عز الدين عبد الرزاق بن رزق الله الرَّسعني الحنبلي (ت٦٦١هـ) ، تح : د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش ، مكتبة الأسدي ، مكة المكرمة ، ط١ ، ٢٠٠٨م-١٤٢٩هـ .

٩٢- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : العلامة الآلوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ)، دتح ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، دت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩٣- زاد المسير في علم التفسير : أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (ت٥٩٧هـ) ، دت ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٤م – ١٤٠٤هـ .

٩٤- السبعة في القراءات : ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) ، تح : د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة-مصر ، ط٣ ، دت .

٩٥- سر صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جنّي ، تح : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٥م .

٩٦- سير أعلام النُّبلاء : الامام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ) ، تح : مجموعة من المحققين منهم محمد نعيم العرقسوسي ، ومأمون صاغرجي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت-لبنان ، ط١١ ، ١٩٩٦م-١٤١٧هـ .

٩٧- شذرات الذهب في أخبار من ذهب : ابن العماد (ت١٠٨٩هـ) ، تح : محمود الأزناؤوط ، دار أبن كثير ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ١٩٩٢م-١٤١٣هـ .

٩٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي ، المصري ، الهمذاني (ت٧٦٩هـ) ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تأليف : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ .

٩٩- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : أبو عبد الله بدر الدِّين محمَّد ابن الإمام جمال الدِّين محمَّد بن مالك (ت٦٨٦هـ) ، تح : محمَّد باسل عيون السُّود ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٠م – ١٤٢٠هـ .

١٠٠- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر : أبو علي الفارسي ، تح : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، دارة العلوم والثقافة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧م-١٤٠٧هـ .

١٠١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المُسمَّى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) : الأشموني ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ١٩٥٥م-١٣٧٥هـ .

١٠٢- شرح التسهيل : جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت٦٧٢هـ) ، تح : د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون ، دار هجر ، ط١ ، ١٩٩٠م – ١٤١٠هـ .

١٠٣- شرح التسهيل المسمَّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) ، دراسة وتحقيق : علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٧م-١٤٢٨هـ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠٤- شرح التصريح على التوضيح ، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو : شرح الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك للعلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تح : محمد باسل عيون السّود ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٠م-١٤٢١هـ .

١٠٥- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) : ابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تح : د. صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف ، بغداد ، ط١ ، ١٩٨٢م .

١٠٦- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام : أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت٤٢١هـ) ، علق عليه وكتب حواشيه : غريد الشيخ ، وضع فهارسه العامة : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٣م-١٤٢٤هـ .

١٠٧- شرح ديوان الفرزدق : إيليا الحاوي ، دار الكتاب اللبناني ، ومكتبة المدرسة ، بيروت-لبنان ، ط٣ ، ١٩٨٣م .

١٠٨- شرح الرضي على الكافية : رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) ، طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قان يونس ، بنغازي ، ط٢ ، ١٩٩٦م .

١٠٩- شرح شافية ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ومعه شرح شواهده : عبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، تح : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ١٩٨٢م-١٤٠٢هـ .

١١٠- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : أبو محمد جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، المصري ، ومعه كتاب منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٤م .

١١١- شرح شواهد المغني : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، وقف على طبعه وعلَّق حواشيه : أحمد ظافر كوجان ، لجنة التراث العربي ، ط١ ، دت .

١١٢- شرح عيون الإعراب : الإمام أبو الحسن بن فضال المجاشعي (ت٤٧٩هـ) ، حققه وقدَّم لهُ : د. حنا جميل حداد ، مكتبة المنار ، الأردن-الزرقاء ، ط١ ، ١٩٨٥م-١٤٠٦هـ .

١١٣- شرح قطر الندى وبل الصدى : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ، دتح ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط٤ ، ٢٠٠٤م-١٤٢٥هـ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١٤- شرح الكافية الشافية : جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الجياني ، تح : د. عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، ط١ ، ١٩٨٢م-١٤٠٢هـ .

١١٥- شرح المفصل للزمخشري (ت٥٣٨هـ) : موفق الدين أبو البقاء ابن يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ) ، تح : د. أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت–لبنان ، ط١ ، ٢٠٠١م – ١٤٢٢هـ .

١١٦- شرح المقدمة الجزولية الكبير : أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (ت٦٥٤هـ) ، تح : تركي بن سهو بن نزال العتيبي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٩٩٣م-١٤١٣هـ .

١١٧- شرح الهداية : أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت٤٤٠هـ) ، تح : حازم سعيد حيدر ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، دت .

١١٨- شعر مسكين الدارمي (ت٨٩هـ) ، تح : كارين صادر ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .

١١٩- شواذ القراءات : رضي الدين شمس القراء أبو عبد الله بن محمد بن أبي نصر الكرماني (ت٥٣٥هـ) ، تح : د. شمران العجلي ، مؤسسة البلاغ ، بيروت-لبنان ، ط١ ، دت .

١٢٠- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : إسماعيل بن حمَّاد الجوهري (ت٣٩٣هـ) ، تح : أحمد عبد الغفور عطَّار ، دار العلم للملايين ، ط٤ ، ١٩٩٠م .

١٢١- ضرائر الشعر : ابن عصفور الإشبيلي ، تح : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، ط١ ، ١٩٨٠م.

١٢٢- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : السيد محمود شكري الآلوسي البغدادي ، شرحه : محمد بهجت الأثري البغدادي ، المكتبة العربية ، بغداد ، المكتبة السلفية ، مصر ، ط١ ، ١٩٢٢م .

١٢٣- ضوابط الفكر النحوي : محمد عبد الفتاح الخطيب ، دار البصائر ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٦ .

١٢٤- طبقات الشافعية الكبرى : تاج الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٧١هـ) ، تح : محمود محمد الطناحي ، وعبد الفتاح محمد الحلو ، دار إحياء الكتب العربية ، بيروت ، ط١ ، دت .

١٢٥- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين : د. عبد الفتاح حسن علي البجة ، دار الفكر ، عمان الأردن ، ط١ ، ١٩٩٨-١٤١٩هـ .

١٢٦- ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم : د. فهمي حسن النمر ، دار الثقافة ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٥م .

١٢٧- الظواهر اللغوية في التراث النحوي : د. علي أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٧م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٢٨- العبر في خبر من غبر : الحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ) ، تح : محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ١٩٨٥م-١٤٠٥هـ.

١٢٩- العوامل المئة : عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الشافعي (ت٤٧٤هـ) ، تح : أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني ، دار المنهاج ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٩م – ١٤٣٠هـ .

١٣٠- عيار الشعر : محمد أحمد بن طباطبا العلوي (ت٣٢٢هـ) ، شرح وتحقيق : عباس عبد الساتر ، مراجعة : نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط٢ ، ٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ .

١٣١- العين : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، تح : مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، بغداد ، ط١ ، ١٣٨٣هـ .

١٣٢- غاية النهاية في طبقات القرَّاء : شمس الدين ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٦م-١٤٢٧هـ .

١٣٣- غيث النفع في القراءات السبع : الشيخ علي النوري بن محمد السفاقسي (ت١١١٨هـ) ، تح : أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٤م-١٤٢٥هـ .

١٣٤- الفريد في إعراب القرآن المجيد (إعراب ، معانٍ ، قراءات) : المنتجب الهمذاني (ت٦٤٣هـ) ، حقق نصوصه وخرجه وعلَّق عليه : محمَّد نظام الدين الفتيح ، مكتبة دار الزمان ، المدينة ، ط١ ، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ .

١٣٥- فوات الوفيات : محمد بن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤هـ) ، تح : إحسّان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٣م .

١٣٦- في أصول اللغة والنحو : د. فؤاد حنا ترزي ، دار الكتب ، بيروت ، ط١ ، دت .

١٣٧- القاعدة النحوية تحليل و نقد : د. محمود حسن الجاسم ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٧م_١٤٢٨هـ .

١٣٨- القاموس المحيط : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) ، تح : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف : محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ٢٠٠٥م – ١٤٢٦هـ .

١٣٩- قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير دراسة تأصيلية تطبيقية : عبير بنت عبد الله النعيم ، تقديم : أ.د. فهد بن عبد الرحمن الرومي ، دار التدمرية ، الرياض ، ط١ ، ٢٠١٥م-١٤٣٦هـ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٤٠- قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية : د. حسين بن علي بن حسين الحربي ، قدَّمَ لهُ : فضيلة الشيخ مناع بن خليل القطان ، دار القاسم ، ط١ ، ١٩٩٦م-١٤١٧هـ .

١٤١- قواعد المطارحة في النحو : جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله البغدادي (ت٦٨١هـ) ، تح : د. يس أبو الهيجاء ، ود. شريف عبد الكريم النجار ، ود. علي توفيق الحمد ، دار الأمل ، أربد-الأردن ، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة ، ٢٠١١م-١٤٣٢هـ .

١٤٢- القوافي : أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٥هـ) ، تح : د. عزة حسن ، وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، دمشق ، ١٩٧٠م-١٣٩٠هـ.

١٤٣- القياس في اللغة العربية : محمد الخضر حسنين ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، ط١ ، دت .

١٤٤- الكامل : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ، تح : د. محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، ط٣ ، ١٩٩٧م-١٤١٨هـ .

١٤٥- الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ، تح : عبد السّلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٨٨م – ١٤٠٨هـ .

١٤٦- كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم : محمد بن علي التهانوي ، تقديم وإشراف ومراجعة : د. رفيق العجم ، تح : د. علي دحروج ، نقل النص الفارسي إلى العربية : د. عبد الله الخالدي ، الترجمة الأجنبية : د. جورج زيناتي ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٩٦م .

١٤٧- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل : جار الله الزمخشري ، تح : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض ، شارك في تحقيقه : د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط١ ، ١٩٩٨م-١٤١٨هـ .

١٤٨- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) ، تح : د. محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٤م-١٤٠٤هـ .

١٤٩- الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبي : أبو إسحاق أحمد المعروف بالإمام الثعلبي (ت٤٢٧هـ) ، تح : أبو محمد بن عاشور ، مراجعة وتدقيق : الأستاذ نظير الساعدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٢م – ١٤٢٢هـ .

١٥٠- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية : أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت١٠٩٤هـ) ، تح : عدنان درويش ، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٨م-١٤١٩هـ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٥١- اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تح : د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر المعاصر ، بيروت – لبنان ، دار الفكر ، دمشق سوريا ، ط١ ، ١٩٩٥م – ١٤١٦هـ .

١٥٢- اللباب في علوم الكتاب : أبو حفص عُمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي (ت بعد سنة ٨٨٠هـ) ، تح : عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٩٨م – ١٤١٩هـ .

١٥٣- لسان العرب : أبو محمد جمال الدين محمد بن مكوم ابن منظور الأفريقي المصري (ت٧١١هـ) ، دتح ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، دت .

١٥٤- اللغة العربية معناها ومبناها : تمَّام حسَّان ، دار الثقافة ، المغرب ، دط ، ١٩٩٤م .

١٥٥- لمع الأدلة في أصول النحو العربي (طُبِعَ مع : الإغراب في جدل الإعراب) : أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري ، تح : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ، ط١ ، ١٩٥٧م-١٣٧٧هـ .

١٥٦- المبسوط في القراءات العشر : أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (ت٣٨١هـ) ، تح : سبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط١ ، دت .

١٥٧- مجالس ثعلب : أبو العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب (ت٢٩١هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط٢ ، دت .

١٥٨- مجمع البيان في تفسير القرآن : أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت٥٤٨هـ) ، طبعة جديدة مُنقَّحة ، دار المرتضى ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ .

١٥٩- مجمل اللغة : أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ، تح : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٦م .

١٦٠- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج ، وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه ، عُني بتصحيحهِ وترتيبه : وليم بن الورد ، دار ابن قتيبة ، النقرة-الكويت ، ط١ ، دت .

١٦١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : أبو الفتح عثمان بن جنّي ، تح : علي النجدي ناصف وآخران ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ط١، ١٩٩٤م – ١٤١٥هـ .

١٦٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ) ، تح : الرحالة الفاروق وآخرون ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الدوحة – قطر ، ط٢ ، ٢٠٠٧م – ١٤٢٨هـ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٦٣- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة : علي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ) ، تح : مجموعة من المحققين منهم د. عبد الستار أحمد فرَّاج ، ود. محمد علي النجار ، معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ط٢ ، ٢٠٠٣م-١٤٢٤هـ .

١٦٤- محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية : المعلم بطرس البستاني ، مكتبة لبنان ، بيروت-لبنان ، طبعة جديدة ، ١٩٨٧م .

١٦٥- مخالفة المفسرينَ أصول الصناعة النحوية حتَّى أواخر القرن السادس للهجرة : د. عبد الكاظم جبر عبود ، الشركة العربية المتحدة ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٦م .

١٦٦- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع : ابن خالويه ، دتح ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، ط١ ، دت .

١٦٧- مختصر قواعد الترجيح عند المفسرين : استله من مؤلفه : د. حسين بن علي الحربي ، دار ابن الجوزي ، ط١ ، ١٤٢٩هـ .

١٦٨- المدارس النحوية بين التصور والتصديق والسؤال الكبير : عبد الأمير محمد أمين الورد ، المكتبة العصرية ، بغداد ، ط١ ، ١٩٩٧م .

١٦٩- مدارك التنزيل وحقائق التأويل : أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النَّسفي (ت٧١٠هـ) ، حققه وخرج أحاديثه : يوسف علي بديوي ، راجعه و قدم له : محمد محيي الدين ديب مستو ، دار الكلم الطيب ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م – ١٤١٩هـ .

١٧٠- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : د. مهدي المخزومي ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ط٢ ، ١٩٥٨م-١٣٧٧هـ .

١٧١- المرتجل : أبو محمَّد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشَّاب (ت٥٦٧هـ) ، تح : علي حيدر ، دن ، دمشق ، دط ، ١٩٧٢م – ١٣٩٢هـ .

١٧٢- المسائل الحلبيات : أبو علي الفارسي ، تح : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق و دار المنارة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧م – ١٤٠٧هـ .

١٧٣- مسائل خلافية في النحو : أبو البقاء العكبري ، تح : د. عبد الفتاح سليم ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط٣ ، ٢٠٠٧م-١٤٢٨هـ .

١٧٤- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : أبو علي الفارسي ، تح : صلاح الدين عبد الله السيكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، دط ، دت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٧٥- المساعد على تسهيل الفوائد : بهاء الدين بن عقيل ، تح : محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ط١، دت .

١٧٦- مشكل إعراب القرآن : أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) ، تح : د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٤م – ١٤٠٥هـ .

١٧٧- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي : أحمد بن محمد بن علي المُقري الفيومي (ت٧٧٠هـ) ، تح : د. عبد العظيم الشناوي ، دار المعارف ، مصر ، ط٢ ، ١٩٧٧م .

١٧٨- مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام ١٩٨٤م : د. ياسين أبو الهيجاء ، عالم الكتاب الحديث ، إربد- الأردن ، جدارا للكتاب العالمي ، عمان-الأردن ، ط١ ، ٢٠٠٨م-١٤٢٩هـ .

١٧٩- معاني الحروف : أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت٣٨٤هـ) ، تح : د. عبد الفتاح إسماعيل شبلي ، دار الشروق ، جده ، ط٢ ، ١٩٨١م – ١٤٠١هـ .

١٨٠- معاني القراءات : أبو منصور الأزهري محمود بن أحمد (ت٣٧٠هـ) ، تح : د. عيد مصطفى درويش ، ود. عوض بن محمد القوزي ، دار المعارف ، مصر ، ط١ ، دت .

١٨١- معاني القرآن : أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) ، تح : د. هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٠م-١٤١١هـ .

١٨٢- معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) ، دتح ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٣م-١٤٠٣هـ .

١٨٣- معاني القرآن : علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ) ، صنعة : د. عيسى شحاته عيسى ، دار قباء ، القاهرة ، دط ، ١٩٩٨م .

١٨٤- معاني القرآن الكريم : أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) ، تح : محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٩٨٨م–١٤٠٨هـ .

١٨٥- معاني القرآن وإعرابه : الزجاج (ت٣١١هـ) ، تح : د.عبد الجليل عبدهُ شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٨م – ١٤٠٨هـ .

١٨٦- معاني النحو : د. فاضل صالح السامرائي ، شركة العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، ط٢ ، ٢٠٠٣م-١٤٢٣هـ .

١٨٧- المعاني الكبير في أبيات المعاني : ابن قتيبة الدّينوري (ت٢٧٦هـ) ، صحَّحه المستشرق الكبير : سالم الكرنكوي ، دار النهضة الحديثة ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ١٩٥٣م-١٣٧٢هـ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٨٨- معجم التعريفات : العلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، تح : محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة ، ط١ ، دت .

١٨٩- المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية : د. جميل صليبا ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت-لبنان ، مكتبة المدرسة ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ١٩٨٢م .

١٩٠- معجم المؤلفين تراجم مصنِّفي الكتب العربية : عمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٣م-١٤١٤هـ .

١٩١- معجم المصطلحات النحوية والصرفية : د. محمد سمير نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار الفرقان ، عمان-الأردن ، ط١ ، ١٩٨٥م-١٤٠٥هـ .

١٩٢- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية باللغتين العربية والإنجليزية : د. محمد إبراهيم عبادة ، دار المعارف ، القاهرة ، ط١ ، دت .

١٩٣- معجم المناهي اللفظية ويليه فوائد في الألفاظ : بكر بن عبد الله أبو زيد ، دار العاصمة ، الرياض ، ط٣ ، ١٩٩٦م-١٤١٧هـ .

١٩٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري ، تح : عبد اللطيف الخطيب ، التراث العربي ، الكويت ، ط١ ، ٢٠٠٢م – ١٤٢٣هـ.

١٩٥- مفاتيح الغيب : محمد الرازي فخر الدين بن العلَّامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري (ت٦٠٤هـ) ، دتح ، دار الفكر ، ط١ ، ١٩٨١م-١٤٠١هـ .

١٩٦- مفتاح العلوم : أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمَّد بن علي السكاكي (ت٦٢٦هـ) ، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه : نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت–لبنان ، ط٢ ، ١٩٨٧م – ١٤٠٧هـ .

١٩٧- المفردات في غريب القرآن : أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ) ، تح : محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت-لبنان ، ط١ ، دت .

١٩٨- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ) ، تح : د. محمد إبراهيم البنا وآخرين ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط١ ، ٢٠٠٧م-١٤٢٨هـ .

١٩٩- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى) : بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني ، تح : د. علي محمد فاخر ، ود. أحمد محمد توفيق السوداني ، ود. عبد العزيز محمد فاخر ، دار السلام ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٠م-١٤٣١هـ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠٠- مقاييس اللغة : أبو الحسين أحمد ابن فارس بن زكريا ، تح : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٩م – ١٣٩٩هـ .

٢٠١- المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، تح : كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر والتوزيع ، بغداد ، ط١ ، ١٩٨٢م .

٢٠٢- المقتضب : أبو العباس أحمد بن يزيد المبَّرد ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، وزارة الأوقاف ، لجنة إحياء التراث ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٤م – ١٤١٥هـ .

٢٠٣- المقرب ومعه مثل المقرب : أبو الحسن علي بن مؤمن بن علي بن عصفور الحضرمي الإشبيلي ، تح : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوَّض ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٩٨م – ١٤١٨هـ .

٢٠٤- من أسرار اللغة : د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط٦ ، ١٩٧٨م .

٢٠٥- نتائج الفكر في النحو : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، تح : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط٣ ، ١٩٩٢م – ١٤١٢هـ .

٢٠٦- النحو الوافي (مع ربطه بالأساليب الرفيعة ، والحياة اللغوية المتجددة) : عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، ط٣ ، دت .

٢٠٧- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي : د. محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٠م-١٤٢٠هـ .

٢٠٨- النشر في القراءات العشر : الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ) ، أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة : الأستاذ علي محمد الصباغ ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط١ ، دت .

٢٠٩- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي : د. حسن خميس الملخ ، الشروق ، عمان-الأردن ، ط١ ، ٢٠٠١ .

٢١٠- نظرية العامل في النحو العربي (دراسة تأصيلية وتركيبية) : د. مصطفى بن حمزة ، ط١ ، ٢٠٠٤م-١٤٢٥هـ .

٢١١- نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً : وليد عاطف الأنصاري ، دار الكتاب الثقافي ، أربد – الأردن ، ط٢ ، ٢٠١٤م – ١٤٣٥هـ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢١٢- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور : برهان أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (ت٨٨٥هـ) ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٤م-١٤٠٤هـ .

٢١٣- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب : المقري التلمساني ، تح : إحسَّان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨م-١٣٨٨هـ .

٢١٤- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب : أبو العباس القلقشندي (ت٨٢١هـ) ، تح : إبراهيم الابياري ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت-لبنان ، ط٢ ، ١٩٨٠م-١٤٠٠هـ .

٢١٥- النهاية في غريب الحديث والأثر : ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) ، تح : محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت- لبنان ، ط١ ، دت.

٢١٦- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : إسماعيل باشا البغدادي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت-لبنان ، ط١ ، دت .

٢١٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تح : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ١٩٩٨م-١٤١٨هـ .

٢١٨- الوافي بالوفيات : صلاح الدين الصَّفدي (ت٧٦٤هـ) ، تح : أحمد الأرنأووط ، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٠م-١٤٢٠هـ .

٢١٩- الوساطة بين المتنبي وخصومه : القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٦م-١٤٢٧هـ .

ثانياً : الرسائل والأطاريح :

١- التذكرة في القراءات الثمان للأمام أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت٣٩٩هـ) ، (رسالة ماجستير) : دراسة وتحقيق : أيمن رشدي سويد ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٠م-١٤١٠هـ .

٢- تعقبات أبي حيَّان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط ، (أطروحة دكتوراه) ، محمد حمَّاد ساعد القرشي ، جامعة أم القرى ، ١٤١٤-١٤١٥هـ .

٣- تعقبات أبي حيَّان للزمخشري في تفسيره الكشاف (دراسة نحوية وصرفية في النصف الأول من القرآن) ، (رسالة ماجستير) : خضرة محمد أحمد الخبير ، جامعة أم درمان الإسلامية ، ٢٠٠٧م-١٤٢٨هـ .

٤- جدل النص والقاعدة قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والاستعمال ، (أطروحة دكتوراه) : الأمين ملَّاوي ، جامعة باتنة ، ٢٠٠٩م-١٤٣٠ه .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- قواعد التوجيه النحوي وأثرها في الخلاف بين النحاة دراسة في كتاب الإنصاف ، (رسالة ماجستير) : حميدة مصمودي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ٢٠١٣م-١٤٣٤هـ .

٦- قواعد التوجيه في النحو العربي حتَّى نهاية القرن الخامس الهجري ، (رسالة ماجستير) : فارس علي مسلم السعود ، جامعة آل البيت ، ٢٠٠٩م .

٧- قواعد التوجيه ودورها في تقعيد النحو العربي ، (رسالة ماجستير) : سعاد محمد علي كريم العوض ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠١٥م .

٨- ما لا يجوز اجتماعه في النحو العربي للاتفاق في المعنى ، أو للتضاد ، أو للتعويض ، (ماجستير) : مكين بن حوفان بن مكين القرني ، جامعة أُم القرى ، ٢٠٠٤م-١٤٢٥هـ .

٩- منزلة المعنى في نظرية النحو العربي (دكتوراه) : لطيفة إبراهيم النجار ، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ، ١٩٩٥م .

ثالثاً : البحوث المنشورة :

١- أثر التوهم في بناء القاعدة عند الفراء : حمدي الجبالي ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) ، مج١٩ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٥م .

٢- أصول النحو وصلته بأصول الفقه : د. مصطفى جمال الدين ، مجلة كالية الفقه بالجامعة المستنصرية ، ببغداد ، العدد ١ ، ١٩٧٩م .

٣- إضافة الشيء إلى نفسه بين التقعيد والاستعمال : م.د. أحمد جعفر داود ، وم.م. ماجد كامل حسين ، مجلة جامعة واسط للعلوم الإنسانية ، العدد ٢٤ ، دت .

٤- التنازع أو الإعمال في النحو العربي قراءة معاصرة : د. شوقي المعري ، مجلة التراث العربي ، العدد ٨٩ ، آذار ٢٠٠٣م-محرم ١٤٢٤ه ، السنة ٢٣ .

٥- ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو : د. قاسم محمد صالح ، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها ، المجلد ٣ ، العدد ٢ ، ربيع الأول ١٤٢٨ه-نيسان ٢٠٠٧م .

٦- ظاهرة توسع المعنى في اللغة العربية نماذج من القرآن الكريم : د. بلقاسم بلعرج جامعة قالمه ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، مارس ٢٠٠٦م.

٧- العوامل : مُلّا مُحسن بن محمد طاهر القزويني ، تح : د. فليح خضير شني م. آلاء عبد نعيم ، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط ، العدد التاسع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

SUMMARY :

This study aimed to determine the rules of grammatical gaudiness in one of a valuable explanation books for holly Quran , this book closer to be grammatical book rather than explanation , at which a lot of different grammatical affairs for verses of the Qur'an.

Because it determine grammarian opinions , and truthful directed, without ampleness , this study defined the gaudiness rules in many different grammatical books .

This study gathered the grammatical rules which present in Abu- hayyan book and distributed it in three chapter , the first chapter dealing with grammars that belong to grammatical factor , whereas the second chapter include grammars that belong to grammatical comparison , structural of Arabic grammars put in the third chapter.

The researcher found that Abu- hayyan was depended on these gaudiness in all him grammatical considering , him explanation and him grammatical opinions , he was rely on these gaudiness in grammatical comparison and refused the comparison with all Arabian speech , but he saw that all these depend on the learn from Arabs without comparison with similar .

The gaudiness rules act as grammarians philosophe and grammarians clear method in Arabic grammars , in this way abu-hayyan was treaded , without any individual tendency he

www.manaraa.com

was built his opinions which was not empty dialectic argument just , but with logical evidence .

The gaudiness rules act as branch from Arabic syntax , it is greater and larger than grammar rules or sections rules , it is more inclusion from origin and branch theory yet , where this theory depended it .

The gaudiness rules is completely and connectedly rules , lacking any ambivalent , it is general not to special Arabic syntax section , but any one enclose more than one grammatical section , therefore this is not accumulated in one and special book , undergo to grammarian need to confirmation or disproof some argument .

It is presented from long time ago , but late interested it , as same as all grammarian Abu- hayyan depended on it and he was named it (al quaeed alkuleh) .

www.manaraa.com

Republic of Iraq

Ministry of higher education and scientific research

University of Al-Qadisiya

College (Faculty) of Education

Arabic department

The rules of grammatical guidance in explanation of Al-bahr Al-muheet for Abu – hayyan Al- Andalusi (745 D)

A Thesis

Submitted to the dean of the College of Education / University of Al-Qadisiya in partial fulfillment of the requirement for certifieate of Master of Art in Arabic language .

By

Ikhlas Obaid Abdullah

Bch. A. Ara. (…..

Al-Qadisiya University

Supervised by

Prof.

Khaled Abbad Fazaa

1439 A.H. **2017 A.D.**

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com